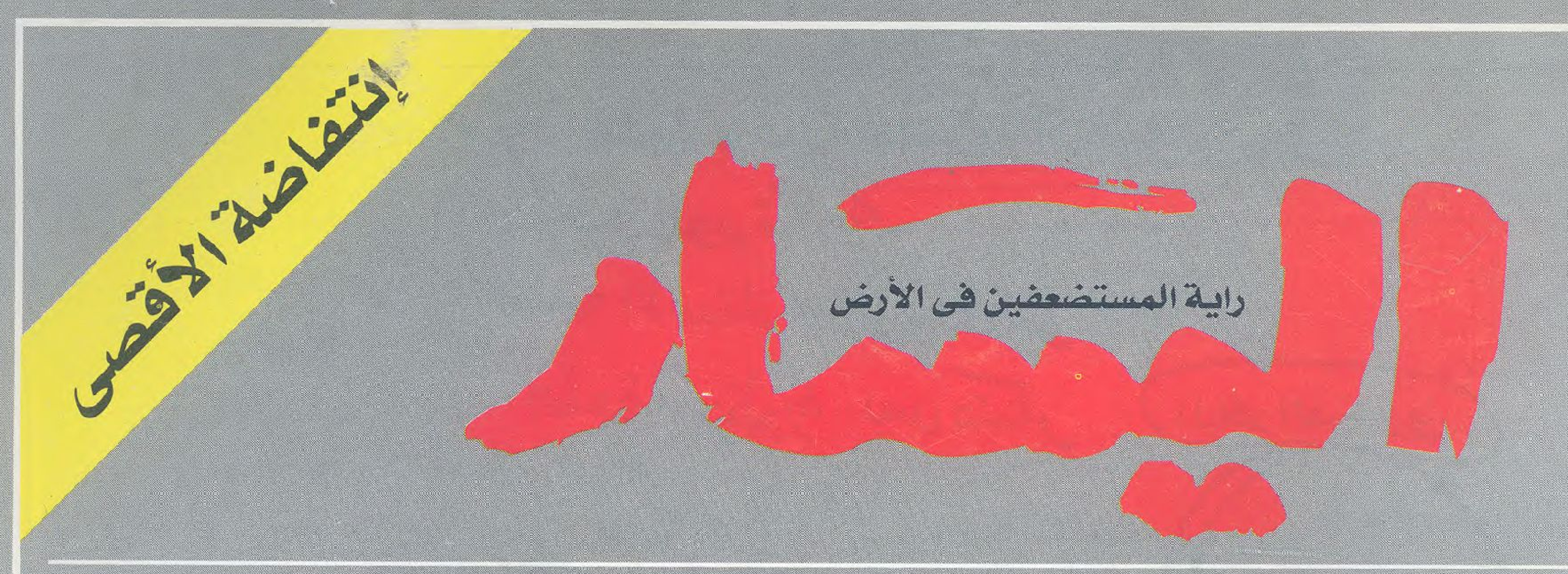


اليسار/العدد ١١٥ / يناير ٢٠٠١ / شوال ١٤٢١ هـ / الثمن : ٣ جنيهات



فلسطين لا تقبل العزاء

رغيف العيش تحت رحمة مافيا الاستيراد

أغرب انتخابات فى التاريخ الإسرائيلى

أين وقف الشيوعيون الأمريكيون فى أزمة انتخابات الرئاسة؟

انتخابات .. فى ظل الاشراف الكامل لوزارة الداخلية!

أقباط ٢٠٠٠ بين الانتخابات و ((آوان الورد))



إنت جديد ومش عارف ..
ده محظور تكلمه..
اسمه الاستاذ محظور عضو
الجماعة المحظورة.. بس متنكر
البهو الفرعوني

فى هذا العــدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون
أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى
عبد الغنى أبو العينين
د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر .

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم : ١٠٠ دولار أمريكـــى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .
الادارة والتحرير :١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨
FAX ٥٧٨٦٢٩٨

لليسار در

عودة اليسار

بعد عدد أبريل ١٩٩٩ (العدد ١١٠) دخلت مجلة «**اليسار**» في أزمتها المالية الثالثة. وقرر مجلس المستشارين أن تصدر «**اليسار**» كل ثلاثة أشهر (٤ مرات في العام) وأن نرفع ثمن العدد إلى خمسة جنيهات ، بدلا من اتخاذ قرارات بإغلاق اليسار .وبالفعل صدرت أربعة أعداد في يوليو ١٩٩٩ (العدد ١١١) وأكتوبر ١٩٩٩ (العدد ١١٢) ويناير ٢٠٠٠ (١١٣) وتأخر صدور العدد الرابع إلى منتصف مايو ٢٠٠٠ (العدد ١١٤) .بعدها توقفت «**اليسار**» عن الصدور سبعة أشهر متوالية.

كان رئيس التحرير قد أدرك أن تجربة إصدار مجلة شهرية لليسار في مصر قد وصلت إلى طريق مسدود نتيجة للأوضاع المادية.

على المستوى الشخصي شعر أن نجاحه في استمرار «اليسار» لمدة ١٠ سنوات متواصلة (من مارس ١٩٩٠ وحتى مايو ٢٠٠٠) ،تحمل خلالها المسئولية السياسية والتحريرية والإدارية والمالية كاملة ، يكفيه ويزيد . وبالطبع لم يكن هذا الاستمرار هو جهده وحده .فكل الكتاب والصحفيين الذين واصلوا الكتابة - بلا مقابل في اليسار (وهم الغالبية الكاسحة فلم يتوقف عن الكتابة في اليسار إلا إثنين أو ثلاثاً ما إن وجدوا مساحات مفتوحة في الصحف والمجلات القومية حتى هجروا اليسار) والأصدقاء والزملاء الذين تبرعوا للمجلة مرة واثنتين وثلاث- وبعضهم ليس يساريا ولكنه كان حريصا على أن يكون هناك منبر سياسي يساري متخصص- وقيادة الحزب «**حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**» الذين تحملوا بعض الشطط من«**اليسار**» وقدموا دعما معنويا -وماديا أحيانا- للمجلة أو تركوا لها مساحة من الحرية لا يمكن إنكارها .. كل هؤلاء ،ومن قبلهم جميعا القراء في مصر ،وفي الدول العربية التي سمحت بدخول اليسار وكانوا شركاء أساسيين في استمرار اليسار طوال عشر سنوات.

في مايو الماضي كانت الصورة مظلمة تماما. لا يوجد ما يكفي لسداد فاتورة المطبعة عن العدد ١١٤ .كل الوعود بدعم اليسار تبخرت . وأصبح الاتصال بالزملاء والأصدقاء لطلب الدعم المادي عبئاً نفسياً ثقيلاً . والصدور كل ثلاثة أشهر أربك التحرير تماما ، وغاب الالتزام الذي كان يحرص عليه كتاب« **اليسار**» وأصبحت الموضوعات تتأخر بصورة تعطل صدور العدد في موعده المحدد كل ثلاثة أشهر . ومع عدم الانتظام في الصدور ورفع ثمن العدد تراجع التوزيع بصورة مفاجئة مما فاقم من الأزمة المالية .ولأول مرة ينفرد رئيس التحرير باتخاذ قرار التوقف النهائي عن الصدور دون التشاور مع أحد ، أو حتى إعلان .خاصة وأن الجميع كانوا منشغلين -ومعهم كل الحق- في الاستعداد لمعركة انتخابات مجلس الشعب (أكتوبر -نوفمبر ٢٠٠٠).

بعد فترة تنبه عديدون إلى اختفاء اليسار . وبدأت الاتصالات والضغوط على رئيس التحرير لاستئناف الصدور . ولكن كيف «**والعين بصيرة واليد قصيرة**» . وأتاح توقف اليسار الفرصة لرئيس التحرير لقبول عدد من الدعوات للمشاركة في ندوات ومؤتمرات عقدت خلال هذه الفترة في عدد من المدن العربية ، ليفاجأ بتقدير عال« **لليسار**» من بين قيادات سياسية وصحفية وحقوقية عربية ،في هذه المدن،أو تعيش في عواصم أوربية وجاءت للمشاركة في هذه الندوة أو تلك وتعرض خلال هذا اللقاء لضغوط أخرى من قراء عرب محترمين .وعاد مرة أخرى لمناقشة قراره بالتوقف عن إصدار اليسار ،وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام بدأ محاولة جديدة لحل المشكلة المالية ، مركزا على عدد محدود من القيادات اليسارية والديمقراطية التي عبرت بقوة عن رفضها لقرار الاحتجاب النهائي لليسار. وفوجئ بتجاوب لم يكن يتوقعه بعد تجارب فاشلة خلال العام السابق .وفي بداية ديسمبر بدا أن هناك أملاً في استئناف الصدور ، والاستمرار في حالة تواصل الاستعداد للتبرع من هؤلاء وغيرهم .

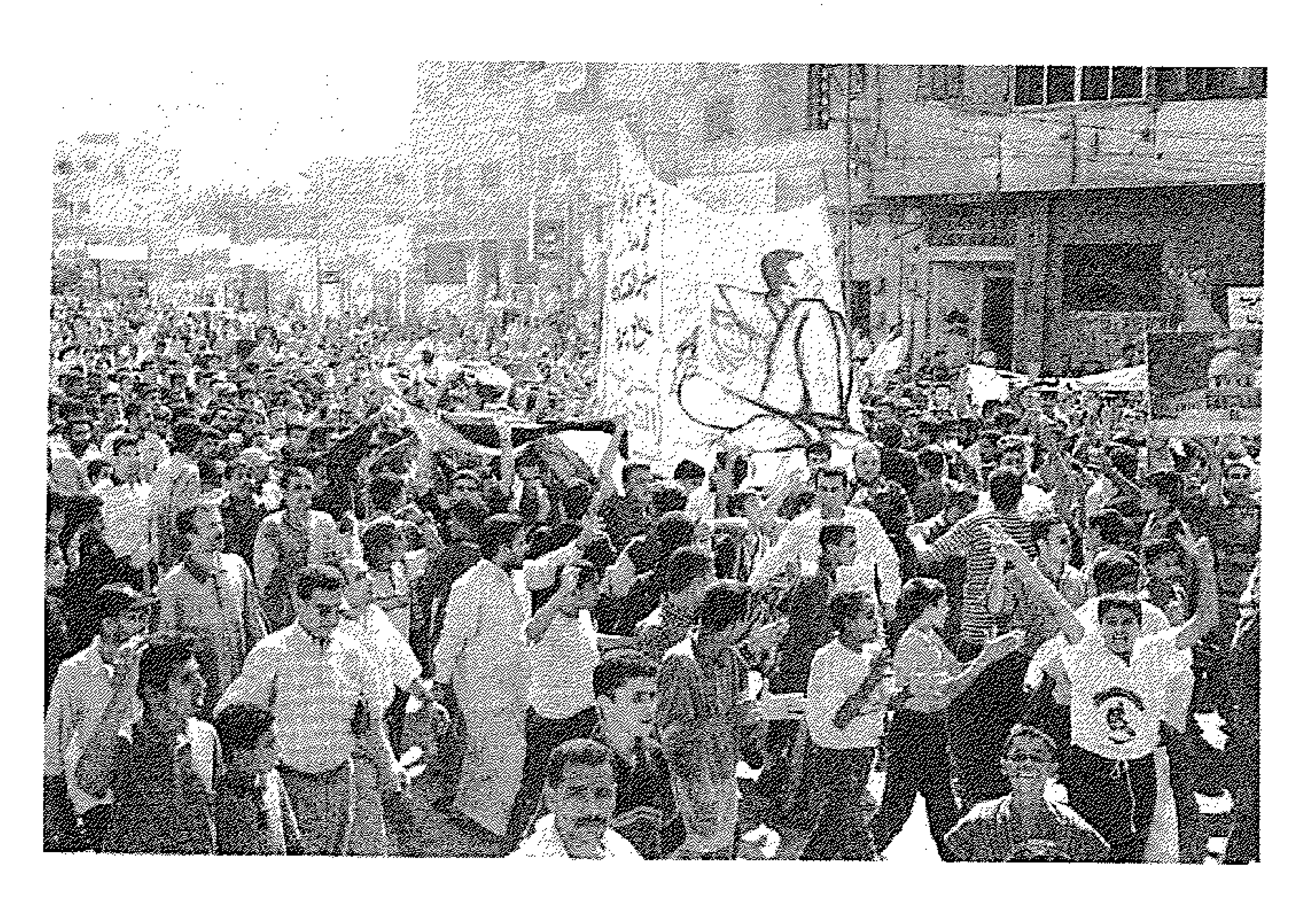
وعقد مجلس المستشارين اجتماعا خلال شهر نوفمبر ليتخذ قرار عودة اليسار للصدور (شهريا) وبثمنها العادي، ٣ جنيهات للعدد . ورسم خطة لجمع التبرعات والاشتراكات في مصر والخارج . وواجه امتحانا صعبا بعد اتخاذه هذا القرار .هل سيقبل الكتاب والصحفيين سواء المقيمين في مصر ، أو الذين أثروا اليسار برسائلهم في بعض العواصم العربية والأجنبية خوض التجربة مرة أخرى بعد هذه الأشهر السبعة. وجاءت المفاجأة عندما عبر جميعهم عن استعداد وحماسة وقدرة على العطاء المتجدد ، وسارعوا بالفعل لتوفير مادة هذا العدد في وقت قياسي . ورغم قصر فترة مصاعب الاستعداد وما سببه شهر رمضان الكريم واجازة عيد الفطر من تأخير في الطبع والصدور ، فها هو عدد يناير ٢٠٠١ يصل إلى أيدي القراء ،متأخرا بضعة أيام فقط ،مع وعد بأن تعود اليسار للانتظام في الصدور في اليوم الأول من كل شهر اعتبارا من عدد فبراير ٢٠٠١.

وكل أملنا ألا يتخلى عنا الأصدقاء ، وأن يوفوا بوعودهم وأن ينضم آخرون إلى أصدقاء اليسار.

اليسار

فلسطين لاتقبل العزاء

كتلة الحجارة رسمت اسم فلسطين .. وموكب الشهيد تحول إلى مظاهرة



مظاهرة العريش فى الطريق لرفح

١- لوحة مقاومة

ترسم انتفاضة الحجارة ، فى موجتها الثانية ، ملامح لحظة جديدة فى الوضع الفلسطينى والعربى ، فقد غيرته من وضع المفعول به ، إلى وضع الفاعل ، على وزن المقاتل ، وكشفت حقائق ، وأسقطت أوهاما ، وصبغت بحمرة الدم الثائر ، رتابة اللون الرمادى الساكن ، وصنعت من كتلة الحجارة ، بوابة الى الحرية .. **فتحت الطريق إلى فلسطين.**

ويمثل العالم العربى ، خلفية للوحة المقاومة ، زالت فيها الحدود بين الدول ، **فقد أزال القصف الإسرائيلى الحدرد بين العواصم العربية ، قبل أن يزيل البيوت فى غزة ورام الله.**

وفى اللوحة تختفى - أيضا - الحدود بين **الخط " الأخضر "** (٤٨) **والخط الأسود** (٦٧) فلا تتبين هنا .. وهناك ، إلا ملامح عربية .. بينما يتعانق فى الكادر وجه الطفل والمرأة والشيخ.

وفى بانوراما الانتفاضة يكبر الأطفال ، وهم يقذفون الحجارة ، وتتحرر النساء ، وهن تهتفن فى المظاهرات ، ويكتسب الشيوخ حيوية الشباب ، وهم يدافعون عن الأرض والبيوت .

وفى اللوحة مظاهرات أطفال فى قرى ومدن عربية تحمل صورة الطفل« **محمد الدرة**» ، وتحرق أعلام إسرائيل .. ومواطنين عرب يتبرعون بالدم لجرحى الانتفاضة ، وأكياس أرز ، وسكر وشاى ، وعلب أدوية يتبرع بها مواطنون بسطاء فى المدن العربية ، لمدن فلسطينية تتعرض لحصار التجويع ، بينما تتحرك قوافل المساندة الى معبر رفح.

ويظهر فى اللوحة مشهد جنازة الشهيد ، وقد تحول الى مظاهرة لف فيها . أبطال المقاومة ، جثمان المقاتل، بعلم فلسطين بينما تتطاير الحجارة من كل اتجاه ، وترسم بقذائفها اسم فلسطين.

٢- مشهد قافلة

فجر الأحد ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠ ، اصطفت أمام سور نقابة المحامين ، بشارع رمسيس بالقاهرة ، ثلاث سيارات كبيرة ، كانت تستعد للانطلاق الى منفذ رفح على الحدود المصرية - الفلسطينية ، ضمن قافلة شعبية محملة بالأغذية والأدوية للشعب الفلسطينى، كسرا لسياسة الحصار ، التى ترتكبها سلطات الاحتلال فى حق الشعب الفلسطينى ، باغلاق الطرق ، والمعابر ، والميناء ، والمطار.

ومع أضواء الفجر ، كان المشهد أمام النقابة مبهجاً ، فقد اختلطت وجوه مصرية ، بوجوه فلسطينية(**يافا نجيب ود. ريما الخفش**) كما اختلط لون الشعر الأبيض الناصع ، بلون الشعر الرمادى ، والأسود الداكن ، فى تجمع ضم جميع الأجيال ، من أساتذة الجامعات(**د. رضوى عاشور ، ود. سيد البحراوى**) إلى طلبة المدارس(**خلود بركات ، وبسمة عباس**) ، مثلما اختلطت ملابس الجينز ببدل العمال الزرقاء القادمين من شبرا وحلوان وكفر الدوار، مع جلاليب الفلاحين القادمين من كمشيش (**سيد مقلد، وعبد المجيد الخولى**) ، وتعانق فى الكادر أيضا وجوه الفنانين **يسرى نصر الله ، ورغده ومحسنة توفيق وفتحية العسال وسمير عبد الباقى وعادل السيوى** ، مع وجه المقاتل **العميد محمد الصول** ، الحائز على نوط الشجاعة فى حرب أكتوبر ، والقادم من دمنهور.

مصروف التلاميذ

فى هذه الأثناء ، كانت عدسات قناة النيل للأخبار ، تجرى حوارات مع أعضاء اللجنة الشعبية لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية **شاهندة مقلد** رئيس اتحاد الفلاحين وعضو المكتب السياسى بحزب التجمع ، والمهندس **عادل المشد** ، منسق حملة التبرعات، و**رحمة رفعت** منسقة حملة المليون توقيع الموجهة للرئيس مبارك ، تطالب بطرد سفير إسرائيل فى القاهرة ، والأمين العام للأمم المتحدة ، " **كوفى عنان**" تناشده توفير الحماية الدولية

مدحت الزاهد

للفلسطينيين.

وكانت ٦ سيارات لورى محملة بالمواد الغذائية والطبية ، جرى تحديدها بالتشاور مع السلطات الفلسطينية المختصة ، وتمويلها بتبرعات من مصاريف تلاميذ المدارس وأجور العمال والموظفين ، وعرق الفلاحين ، قد سبقت الى العريش ملفوفة بأعلام مصر وفلسطين.

مظاهرة على الحدود

كان الهدف التعبير عن تضامن الشعب المصرى مع الانتفاضة العظيمة ، والضغط على سلطات الاحتلال لفتح معبر رفح لمرور قوافل الاغاثة ، التى سدت سلطات الاحتلال فى وجهها الطرق ، لاجبار الشعب الفلسطينى على التراجع.

وكانت الوسيلة مظاهرة لقافلة الاغاثة على الحدود التى توافد إليها مندوبو الصحف ووكالات الأنباء وشبكات التليفزيون ، واستخدام وساطة الصليب الأحمر الدولى ، لفتح المنفذ للمساعدات الغذائية والطبية للشعب المحاصر.

وكعادتها .. لجأت اسرائيل إلى تصعيد الوضع فى رفح الفلسطينية ، بكل مايعنيه هذا التصعيد من تداعيات على رفح المصرية..

ومن جانبها رتبت أجهزة الأمن المصرية ، وصول مسئول فلسطينى الى العريش لتسلم مواد القافلة ، وحفظها حتى فتح المعبر.

وفى العريش ، تعدل خط السير ، ولكن لم تتغير الهدف ، فقد توالت المفاجآت

يوم العريش

من العريش طيرت وكالات الأنباء مشاهد المظاهرات العارمة التى اجتاحت المدينة تنديدا بسياسة الحصار الإسرائيلى ، ودعما للانتفاضة الفلسطينية ، واستنكارا للسياسات الإسرائيلية والأمريكية.

ومن كل بيت فى العريش خرجت الجماهير ، تحيى القافلة ، وتحيى التضامن المصرى - الفلسطينى وتحرق أعلام أمريكا وإسرائيل.

وكانت اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية (**لجنة العريش**) قد وزعت بيانا قبل وصول القافلة دعت فيه أهالى العريش إلى التظاهر ضد سياسات الحصار الإسرائيلى ، والمشاركة فى مؤتمر شعبى كبير للترحيب بالقافلة المصرية المتجهة رفح.

وعلى مشارف العريش استقبل **أشرف أيوب ، وأشرف الحفنى** (من أعضاء لجنة العريش) ، القافلة القادمة من القاهرة ، وانضمت سياراتهم الى سياراتها ، حيث دخل الموكب مدينة العريش ، تحيط به المظاهرات ، من كل جانب وهى تهتف (**مصر لسه عربية.. رغم أنف الصهيونية) (ثورة ، ثورة فى كل مكان .. ضد صهاينة وأمريكان) ((التجويع والحصار ، هما سياسة الجزار)** واتجهت المسيرة إلى الميدان المواجه للمجلس المحلى حيث تحدثت **رغدة وشاهندة مقلد وفريد زهران وعلى عبد الحميد وكمال أبو عيطة والعميد محمد الصول وأشرف الحفنى وأشرف أيوب.**

سيرا على الأقدام

فى هذه الأثناء كانت قد تحركت من العريش الى رفح مسيرة جماهيرية ضمت الاف المواطنين ، سيرا على الأقدام ، حيث أبلغتها أجهزة الأمن نبأ إيفاد مسئول فلسطينى لتسلم مواد الاغاثة من ممثلى اللجنة الشعبية فى مدينة العريش ..

وفى طريق العودة غنت الزميلة **رندا نبيل شعث** ، الصحفية بالأهرام ويكلى " **أصبح الآن عندى بندقية**" ، وألقى **العميد محمد الصول** قصيدة عن حرب أكتوبر

٣- على الهواء مباشرة

وينطوى هذا المشهد على دلالات بالغة ، فقد نقل العدوان البربرى الإسرائيلى ، والمقاومة الباسلة الفلسطينية، القرى والمدن العربية من حدود ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ - يوم أن اقتحم السفاح **شارون** ، الحرم القدسى ، فى حراسة جنود الاحتلال - إلى أيام السويس ٥٦ وأكتوبر ٧٣ .. وانفجر بركان غضب لم يتوقعه أحد .

وكنا نخشى على وعى ووجدان أطفالنا ، وشبابنا ، الذين لم يعاصروا جرائم إسرائيل ، ولم يعيشوا أحداث ٤٨و٥٦و٦٧و٧٣ ولم يتابعوا غير أنباء مفاوضات " السلام" ، وانتظار من يفوز فى إسرائيل .. العمل أم الليكود ، ومن يفوز فى أمريكا ؟ الجمهوريون أو الديمقراطيون ؟!

لكن آلة الحرب العدوانية الإسرائيلية ، أعادت تثقيفهم ، وكانت أكبر مدرسة ومعهد وأكاديمية ، تشرح ميدانيا على الهواء ، بالدبابات والصواريخ ، ورصاص دمدم الحقائق كاملة

ومثل كل الأحداث الكبيرة فى التاريخ ، علمت الانتفاضة ، الأجيال الجديدة فى أيام ، ماكان يستحيل تعلمه فى سنوات..

لقد بحثنا وفصول المجزرة تتابع ، عن قوى " السلام" الإسرائيلى فلم نجد فرقاً بين السفاح باراك ، والسفاح شارون ، وترقبنا لنرى آثار المذبحة على التناقضات بين العمل والليكود ، فلم نسمع غير صوت دوى القنابل وهدير المدافع..

ليس كل مايلمع .. ذهبا

ووجهت الانتفاضة لطمة قوية لدعاة التطبيع ، الذين كانوا ، ولايزالون ، نجوما لامعة ، على شاشات التليفزيون ، وليس كل مايلمع ذهبا!

وكشف بركان الغضب العربى كذب الادعاءات التى روجت لموت العروبة ، **فمشاعر أطفال القاهرة ، لم تختلف عن مشاعر أطفال تونس، والرياض ، وعمان ، والكويت ، والجزائر ، ودمشق ، وبيروت ، والرباط ، أو القدس والخليل.**

وكأن الطائرات التى ضربت فى غزة ، حصدت أرواحا فى كل قرية عربية . وكشفت الانتفاضة ، ومعها بركان الغضب العربى ، كذب الادعاءات التى روجت لموت العروبة ، وأثبتت أن العروبة مكون تاريخى وثقافى حضارى اجتماعى شامل ، لايتعلق بمرحلة فى التاريخ ، ولايحتكره القوميون العرب أو البعثيون أو الناصريون ، أو أى حزب فى مرحلة صعود أو هبوط.

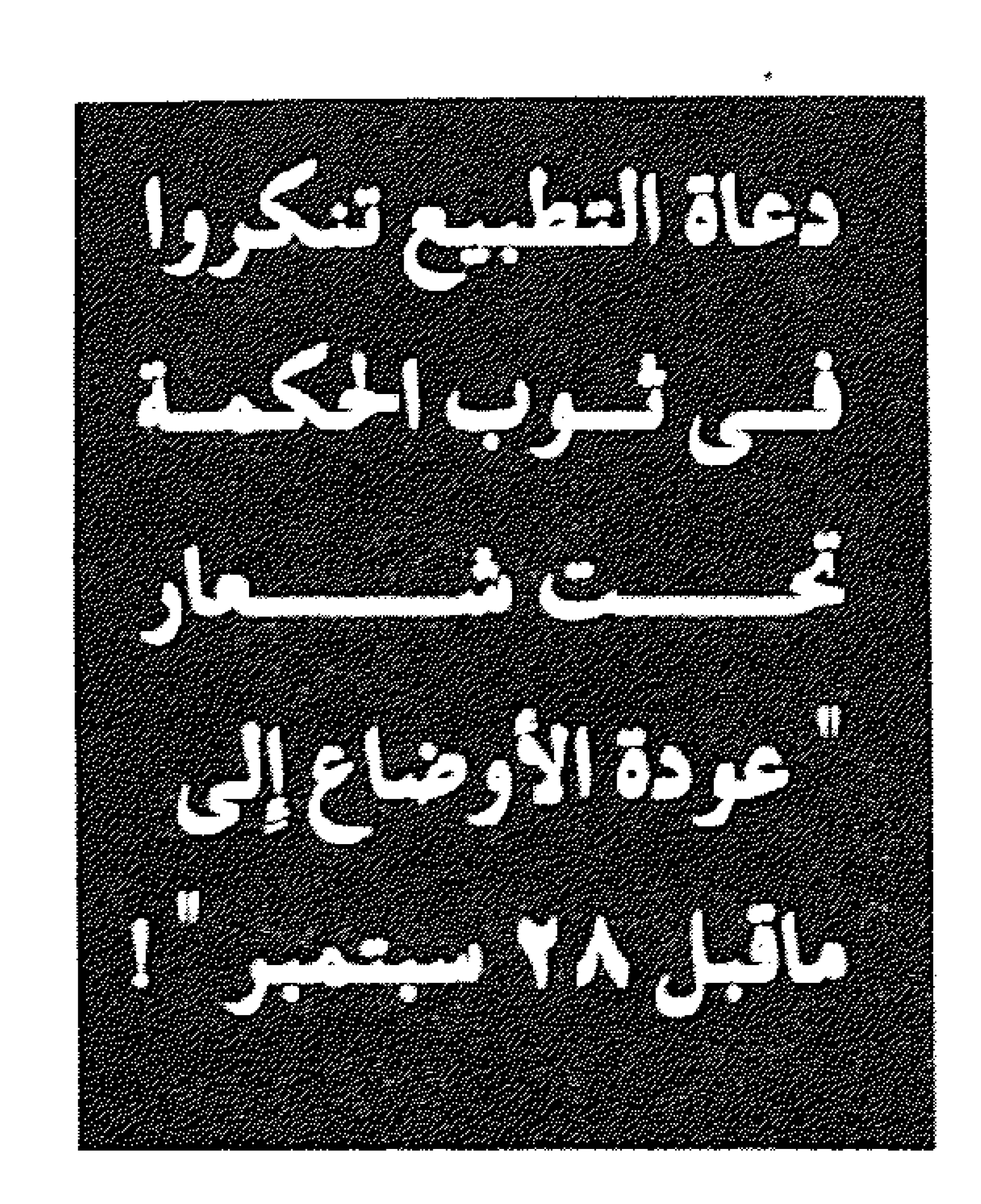
أحجار فى طريق الشرق أوسطية

ولم توجه انتفاضة الحجارة ، وامتداداتها فى المدن العربية ، لطمة قوية لدعاة التطبيع فقط ، بل وضعت الأحجار أمام المشروع الشرق أوسطى ، الذى يسعى لاحلال رابطة جغرافية ، تشمل كيانا استعماريا غاصبا محل رابطة العروبة بوجهها التحررى ، الذى بلورت ملامحه وقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا السياسية.

ولم ترد الانتفاضة الاعتبار " للعروبة" فقط - التى بشرنا " كبار" الاستراتيجيين ، أنها قد ماتت ولفظت أنفاسها الأخيرة - بل ردت الاعتبار أيضا لمشاعر" العزة" و" الكرامة" والقدرة على الفعل والتأثير بعد حديث طويل معاد عن" العولمة المتوحشة" و" جبروت القطب الواحد" و" الهوان العربى" و" الزمن الردئ" ، الذى حول المواطنين إلى جثة تنتظر الأقدار الكئيبة.

عولمة .. ضد العولمة

ولم يقتصر الانتقال الى دائرة الفعل والتأثير على مظاهرات المدارس والجامعات وعلى المشاركة فى حملات الاغاثة



والموقعات ، بل ظهرت على شبكات الانترنت مواقع عربية تبث رسائل وحشية اسرائيل إلى كل أركان المعمورة ..

ومن هذه الزاوية تنتمى حركة التضامن العربية إلى الحركة العالمية المعادية لهيمنة القطب الواحد ، والعولمة المتوحشة . كما ظهرت فى **مظاهرات سياتل** . التى جرى التحضير لها عبر شبكات الانترنيت ، وإلى **المسيرة العالمية للنساء ضد العنف والفقر** ، وإلى مظاهرات الاحتجاج التى تحاصر مقار اجتماعات الدول الصناعية الكبرى ، والمؤتمرات التى يدعو إليها البنك الدولى .

فحركة التضامن العربيه ، لم تنعزل فى جيتو مغلق ، بل عبرت ، ومسائل الانترنت ، عن **عولمة انتمائها لعالم المكافحين ، والمهمشين ، من أصحاب الحقوق ، ضد العولمة المتوحشة.**

فهى عولمة، ضد العولمة .. عولمة الفقراء ضد الأثرياء ، والمظلومين ضد الظالمين ، وأنصار الحرية ضد طغاة الاستبداد.

محاولة التفاف .. واعلان مقاومة

بعد فترة تراجع موقتة ، عاد دعاة التطبيع يطلون برؤوسهم. فمع مشهد الدم الذى فجرته اسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، تنكر دعاة التطبيع فى ثوب الحكماء ، ليصوروا على صفحات بعض الصحف ، وبعض البرامج الاذاعية والتليفزيونية ، المشهد فى الأرض المحتلة ، وقد تحول الى سرادق عزاء ، وليحصروا أحداث فلسطين بأرقام القتلى والجرحى ، وليحذروا من اندفاع المنطقة إلى حافة الحرب ، **ليصبح الهدف تسريح الانتفاضة والشارع العربى .. تحت شعار انقاذ الشعب الفلسطينى من حمام الدم بعودة الأوضاع إلى ماكانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠.**

واتساقا مع هذا التوجه تراجعت أخبار الانتفاضة الى ترتيب لاحق فى نشرات الأخبار..

لكن الانتفاضة ، ومعها حركة التضامن أعلنت أن أحداث فلسطين تحسب بعدد الحجارة ، وليس أرقام الجرحى ، فموكب الشهيد يتحول هناك إلى مظاهرة.

وأعلنت الانتفاضة ، ومعها حركة التضامن أن التشهير بالمذبحة يستوجب دعم المقاتلين دفاعا عن الحق والحياة ، وأن عودة الأوضاع إلى ماكانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر ، تعنى عودة الدبابات والصواريخ والطائرات وفتح المىناء والمعابر والطرق والمطار ، وليس عودة أبطال الحجارة إلى منازلهم فى وطن محتل ، ضربت فيه سلطات الاحتلال ، بكل الاتفاقات عرض الحائط ، وأعلنت بصلافة أن السلام والأمن تصنعه مدافع البربر. وأعلنت الانتفاضة ، ومعها حركة التضامن ، أن **فلسطين تحولت إلى أرض للمقاومة ، وأنها لاتقبل العزاء** ، وأن الشعب يدفع بالدم مهر الحرية ، ولاسبيل للحرية ، بغير الدم ، فى مواجهة الطغاة .. وأن هناك فرقاً بين وقف المذبحة .. وتهدئة المقاومة.

طبول الحرب؟

فجنرالات إسرائيل هم الذين دقوا طبول الحرب ، ووجهوا الاملاءات والانذارات وفتحوا نيران المدافع والدبابات .. فهل يستوى القاتل والشهيد؟!

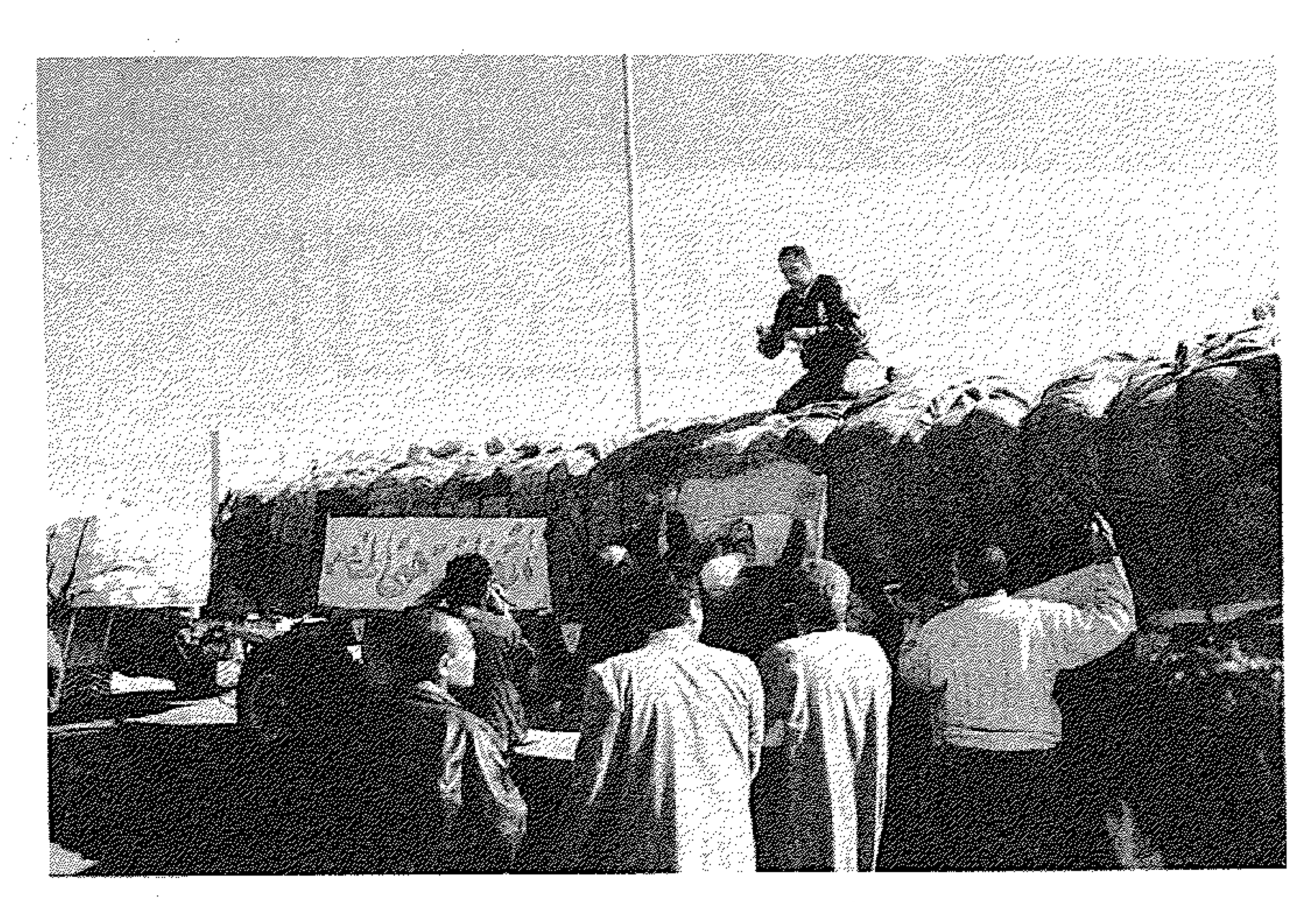
وردا على نزاعات الحرب، أعلنت الانتفاضة ، أنها **حرب استنزاف طويلة ضد إسرائيل ، وأن حروب الاستنزاف هى نقطة ضعف إسرائيل ، والمجانين ، وحدهم ، هم الذين يمكنهم أن يعلنوا على الهواء حربا لم يستعدوا لها ، فحرب الضعفاء ، مثل سلام الضعفاء كارثة.**



لكن الجبناء وحدهم ، هم الذين يتخاذلون عن تعبئة كل موارد القوة ، وهى كثيرة ، لردع المعتدين ، واختيار الأسلحة المناسبة فى كل مرحلة لاستنزاف الطغاة ، على أن تكون الأسلحة الأخرى ، جاهزة ، تحت الطلب ، عند الضرورة .

وأعلنت الانتفاضة ، ومعها حركة التضامن ، أن مظاهرات الغضب تعيد ترتيب الصفوف ، وأن حركة التضامن تعنى أكثر من مدلولها المباشر فهى علامة على عودة الروح .. فقد انعقدت فى العواصم العربية قمم كثيرة ، لكن أم القمم كانت قمة الغضب التى اجتاحت الشارع العربى ، ولم تنته ، ولاينبغى أن تنتهى أعمالها بل أن تحقق الانتفاضة أهدافها الكبيرة.

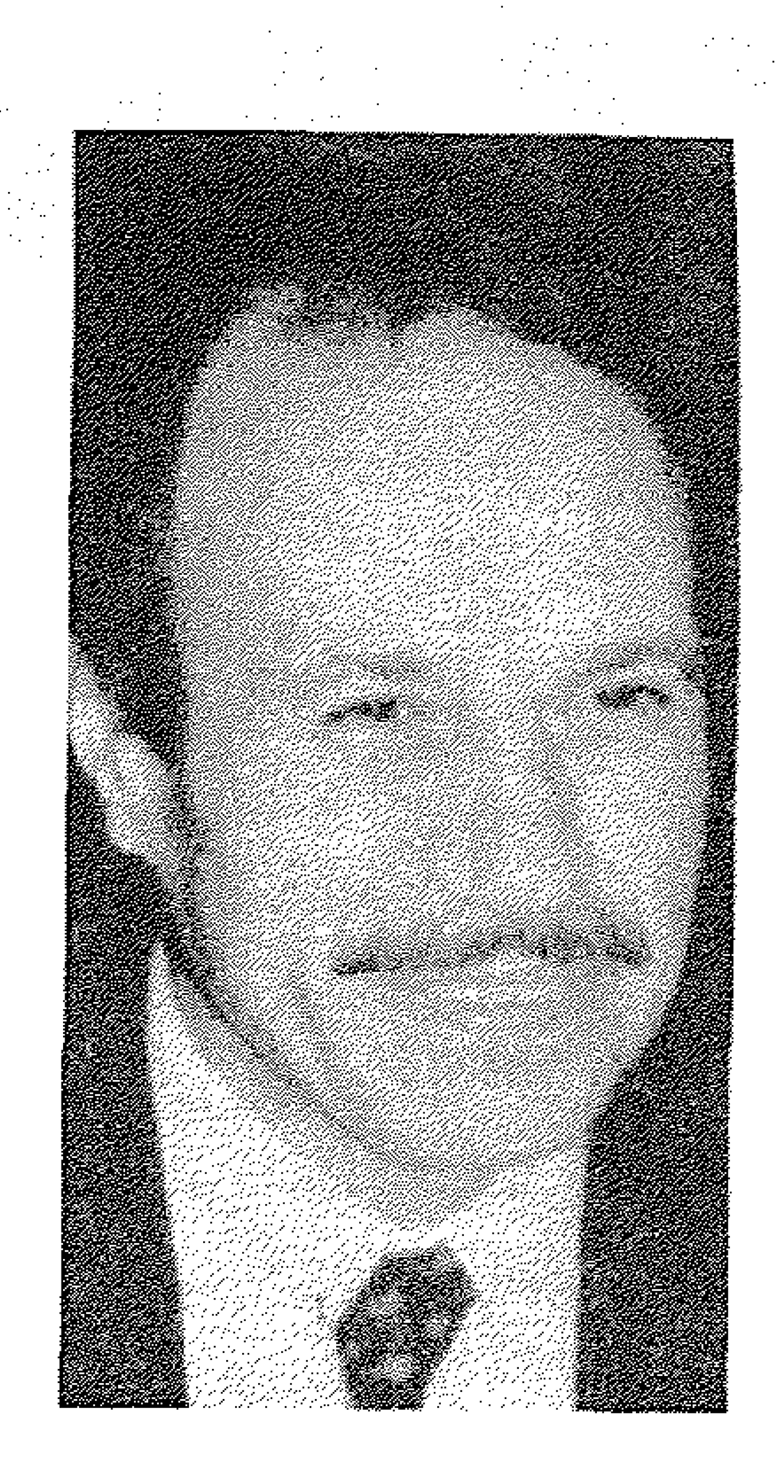
هذا المشهد العام للغضب العربى ، يغنى عن ذكر كثير من التفاصيل ، ففى المشاهد الجماعية تصبح التفاصيل صغيرة ، فمشهد الغابة أغنى من تأمل الأشجار ، وصورة الملحمة تستوعب كل أحداثها ، وتصنع منها معزوفة كاملة من النضال ، **فلم يعد يهم اسم الشهيد أحمد أو عيسى أو محمود ، ولااسم من ألقى الحجر ظافر ، أو يوسف أو ناصر .. أو اسم من هتف فى المظاهرة ، أو نشر على شبكات الانترنيت قوائم المقاطعة ، أو المطرب الذى غنى لفلسطين ، أو الفنان الذى رسم مشهد الغضب ، أو الأم التى صرخت وهى تشاهد مصرع محمد الدرة أو المذيع الذى فرت من عينيه الدموع ، أو الشاعر الذى نظم أبيات المقاومة .. أو الكاتب الذى تحول القلم فى يده إلى قنبلة.**


بمصروف التلاميذ وأجور العمال والموظفين .. قافلة اغاثة لفلسطين

انتخابات ٢٠٠٠

الانتخابات المصرية

تجرى فى ظل الإشراف الكامل لوزارة الداخلية



اللواء حبيب العادلى

قوات الأمن تمنع المواطنين من الوصول إلى اللجان

مصر - ورغم كل الأحاديث الطنانة عن مصر الديمقراطية المزدهر - تبقى من الدول القليلة فى العالم التى إذا نجحت فيها أحزاب المعارضة فى زيادة نسبة مقاعدها من أربعة عشر إلى أربعين أو خمسين من بين مقاعد مجلسها النيابى البالغ مجموع أعضائه٤٥٤ فإن ذلك يعتبر إنجازا بارزا ودليلا على صحة ونزاهة الانتخابات ومؤشرا إيجابيا على احتمال الاتجاه نحو عقد انتخابات أكثر عدلا بعد خمسة أعوام.

واضح بالطبع أن هذه النسبة الضئيلة من النواب المعارضين لا تغنى ولا تسمن من جوع ، ولن تنجح فى وقف تشريع واحد تريد الحكومة تمريره مهما افتعلوا من ضجة وصخب ، أو لو أعلنوا انسحابهم من الجلسات بالطرق الدرامية التى اعتاد عليها المتابعون لبرلمانات الأنظمة السلطوية التى تتعاطى الديمقراطية بالقطارة وتراها أمرا ضرره أكثر من نفعه بحسابات الأمن والأمان وضرورة الحفاظ على الاستقرار، حتى لو كان استقرارا فوق صفيح ساخن لا يضمن عدم تفجره سوى سياسات أمنية غليظة . ولكنها الثقافة السياسية السائدة فى المنطقة على ما يبدو التى تجعل البعض يردد شعارات حنجورية عن أن النائب المعارض الواحد يساوى عشرة من نواب الحزب الوطنى الحاكم بدعوى أن أغلب هؤلاء هم من المصفقين والنائمين وأصحاب المصالح ومشتاقى الحصانة . ولكن الواقع يبقى أن النواب «الاربعمائة» (٤٠×١٠) المعارضين - بمن فيهم من يسار ويمين واخوان مسلمين -لن يستطيعوا أن يفرضوا على النظام القبول بانتخابات رئاسية تعددية ، أو يوقفوا العمل بقانون الطوارئ الممتد دائما، وأبداً ، أو أن يمثلوا الدرجة الادنى من الرقابة على نفقات الحكومة وطريقة تصرفها فى الدخل القومى للبلاد.

وفى إطار الاستقطاب الحاد الذى يشهده المجتمع المصرى منذ عقود وثقافة الصفقات السياسية التى يديرها النظام الحاكم بجدارة بدعوى« أن الكل مصريين حكومة ومعارضة» ، يغيب على الكثيرين نقطة البداية . وهذه النقطة هى **حق الشعب المصرى فى أن يختار حكامه بحرية وكذلك حقه فى أن يبدل هؤلاء الحكام دون أن يعنى ذلك ثورة أو إنقلاباً أو مساً بالاستقرار** .وفى نفس الوقت لم يعد ممكنا المجادلة الآن بأن الديمقراطية لا تصلح لشعوب العالم الثالث وإنها رفاهية للشعوب الغربية المتطورة، أو نفى أن تغيير حكومات بشكل دورى هو أحد أهم الضمانات لعدم استشراء الفساد ونمو جماعات النفوذ والضغط والمصالح .**دول كثيرة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فكت عن نفسها فى السنوات الأخيرة أسر الحزب الوحيد الحاكم لعقود وعقود وأصبح لديها**

خالد داود

• الإشراف القضائى لم يشمل إلا جزءاً واحداً فقط من عملية انتخابية طويلة.

• تم إهدار الحق الدستورى للمواطنين فى الادلاء بأصواتهم والتعبير عن آرائهم.

• الحزب الوطنى يحصل على ١٧١ مقعدا فقط.. وانضمام ٢١٧ «مستقلا» يرفعها إلى ٣٨٨!.

انتخابات حقيقية تفخر بها وتعبر عما ترغبه شعوبها. ولم تعد حكومات تلك الدول تسعد بنتائج ال ٩٩ فى المائة بل أن الكثيرين أصبحوا يخجلون من هذا الرقم الأضحوكة.

لماذا معظم شعوب العالم تعقد انتخابات فيعتبر الفائز فيها مكتسحا لو حصل على نسبة ستين فى المائة وربما أقل بينما فى مصر ودول عربية أخرى كثيرة نصر على أن نثبت أننا شعوب من نوع مختلف ،فطرتنا الاجماع ورفض الاختلاف أو تعدد الاراء ؟ يبدو أن الجينات البشرية الخاصة تجعل الحكومات فى بلادنا لا تطرب آذانها إلا إذا تجاوزت حد التسعين فى المائة بأى وسيلة.

انتخابات ٢٠٠٠ كانت الأولى التى تتم فى ظل« **الاشراف القضائى الكامل**»حسب ما زعمت الحكومة للتدليل على نزاهة الانتخابات ، رغم إدراك الجميع أن ذلك الأمر غير صحيح مطلقا وأن الاشراف القضائى كان جزئيا حيث لم **يشمل سوى جزء واحد فقط من عملية انتخابية طويلة هو ذلك الخاص بعملية الاقتراع أمام الصندوق** .وعدا ذلك فإن الحقيقة هى أن **الانتخابات فى مصر تجرى فى ظل الاشراف الكامل لوزارة الداخلية والاجهزة الأمنية**. وهى تطبخ الطبخة وتحدد ملامحها قبل أن يتم حتى شراء المواد اللازمة لعملية الطهى .فما معنى أن يكون هناك قاض (وهو ليس دائما كذلك بل هناك وكلاء نيابة وآخرون يعملون فى هيئة قضايا الدولة أى أنهم موظفون وإن كانوا على درجة أعلى من أولئك الذين كان يتم الاستعانة بهم فى السابق لطبخ النتائج) بينما كشوف الناخبين التى تصدرها وزارة الداخلية متضمنة أسماء نحو ٢٥ مليون مواطن مليئة إلى حد العور بالأخطاء والمضحكات المبكيات ،فى دائرة منوف حيث فاز مرشح الحزب الوطنى الحاكم رجل الأعمال الشهير **أحمد عز** أمام منافسه من حزب الوفد رأى كاتب المقال كشوف الناخبين تحوى الأسماء التالية« **يا ناس يا عسل الفنكوش وصل» و«هانى شاكر المطرب» وكذلك«ف آه م**» وأسماء مفردة وأخرى يبدو تماما أنها من المستحيل أن تكون لأشخاص أحياء يرزقون .الموظف خفيف الظل فى وزارة الداخلية الذى قام بكتابة أسماء الناخبين على الالة الكاتبة يبدو أنه كان واعيا تماما بأبعاد اللعبة وانه لو تم الانتخاب أو لم يتم فالنتيجة معروفة سلفا ولذلك فإنه توقع أن يأتى «الفنكوش» ليدلى بصوته وكذلك هانى شاكر معا بدا بيد .

الحكومة، وفى إطار احترامها الشديد لحكم المحكمة الدستورية العليا الصيف الماضى بضرورة توفير الاشراف القضائى على عملية الاقتراع، وافقت للمرة الأولى على عقد الانتخابات على ثلاث مراحل امتدت نحو شهر . ولتوفير «قاض» لكل صندوق تم تخفيض عدد اللجان من نحو ٤٢ ألفاً إلى ما يزيد قليلا على ١٥ ألفاً ،وكما هو متوقع تولت الداخلية وحدها أمر تقسيم وتحديد وتوزيع اللجان . الاعلانات الرسمية فى الصحف قالت إن الوزارة قامت بجهد جهيد من أجل إطلاع الناخبين على لجانهم الجديدة . وبالطبع كان ذلك أكذوبة **وداخ الناخبون السبع دوخات وهم يبحثون عن لجانهم** . وإذا وجدوا اسماءهم فإنها غالبا ما تكون خاطئة ،فالمواطن **محمد سعيد صالح (مثلا)** يجد اسمه **محمد صالح سعيد أو محمد سعد صالح** وفى الحالتين لن يتمكن من الادلاء بصوته فى إطار قيام القضاة بمهمتهم ورغبتهم فى إثبات أنهم على الأقل متحكمون فى الجزء الذى أوكل إليهم من عملية الاقتراع .والنتيجة النهائية كانت أن **الاف المواطنين تم إهدار حقهم الدستورى فى الادلاء بأصواتهم والتعبير عن آرائهم** صحيح قلت نسبة المصوتين من الموتى والغائبين ولكن **الكشوف «المضروبة» التى تصدرها وزارة الداخلية والتى تصر على عدم تنقيتها أو القبول بتوقيع الناخبين بعد إدلائهم بأصواتهم بعناد غريب وغير مبرر تبقى عقبة رئيسية أمام عقد انتخابات نزيهة فى مصر.**

نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات التى جرت فى **الثامن عشر من أكتوبر** جاءت مذهلة بعض الشئ للمراقبين .فالكل كان يتوقع أن تنتهى الأمور النهاية المعتادة بفوز كاسح للحزب الوطنى ومرشحيه . ولكن قلاع تهاوت وأسماء كثيرة لأعضاء فى الحزب الحاكم شغلوا مقاعد نيابية لعقود سقطت وتمكن **الاخوان المسلمون من الفوز بستة مقاعد مرة واحدة** وكادوا يفوزون بثمانية لولا أن وزارة الداخلية قررت فى اللحظة الأخيرة اعادة الانتخابات بدائرة الرمل بالاسكندرية بعد أن تبين أن مرشحه جماعة الاخوان **جيهان الحلفاوى** وزميلها عن مقعد العمال هما الاقرب للفوز .والطريقة التى تمت بها إعادة الانتخاب فى الرمل دليل آخر على التدخل الفاضح للادارة الحكومية فى العملية الانتخابية . المرشحة الحلفاوى التى تقدم بها الاخوان فى محاولة مكشوفة تماما لتحسين صورتهم والادعاء أنهم جماعة «معتدلة» بالفعل، كانت قد تقدمت بشكوى أمام المحكمة تطلب فيها وقف الانتخابات بدعوى عدم السماح لها بتعيين مندوبين واعتقال انصارها- بمن فيهم زوجها القيادى فى جماعة الآخوان . وحكمت المحكمة لصالحها بالفعل ولكن الداخلية امتنعت عن التنفيذ ولجأت لحيلة استشكال وقف تنفيذ الحكم عن طريق محكمة أخرى- وهى حيلة لجأت الحكومة لها كثيرا بعد ذلك فى المراحل التالية للانتخابات وأصرت على إجراء الانتخابات بالرمل.

وبعد أن تبين أن الحلفاوى وزميلها من الاخوان اكتسحا مرشحى الحزب الوطنى وأنها ستخوض معركة الإعادة تذكرت الداخلية



محمد تليمه مرشح التجمع فى مؤتمر انتخابى فى دائرة أوسيم

القرار القضائى الأول وقررت إرجاء عقد الانتخابات.

الطريقة التى أدار بها القضاة تلك الجولة الأولى من الانتخابات والنتائج التى أسفرت عنها جاءت بمثابة صدمة غير متوقعة لقيادات الحزب الوطنى التى شعرت للمرة الأولى أن الأرض تهتز تحت أقدامها. ووصلت الأمور لدرجة أن التقارير ذكرت أن **وزير مجلس الشعب والشورى و«معلم» الحزب الوطنى كمال الشاذلى استغل كل أنواع نفوذه لاستمرار فتح اللجان حتى منتصف الليل بعد أن أتضح أن عدد الأصوات التى حصل عليها قد يضطره لخوض الاعادة وهو ما كان سيمثل إهانة قوية لتلك الشخصية البارزة فى الحزب الحاكم الذى يشغل مقعد دائرة الباجور منذ ١٩٦٤ ويمثل مع وزراء الاعلام والزراعة والداخلية (أيا كان شخص الذى يشغل الموقع الأخير) أهم أركان نظام الرئيس مبارك منذ العام ١٩٨١.**

وكلما تقدمت العملية الانتخابية زادت الانتهاكات التى قامت بها الحكومة لضمان عدم تواصل سياسة السقوط المروع لرموز الحزب الحاكم حتى وصلت قمتها فى الجولة الثالثة و الأخيرة التى جرت فى العاصمة وسبع محافظات أخرى.

الجولة الثانية التى جرت فى تسع محافظات فى ٢٩ أكتوبر بدأت تشهد بوادر السيناريو الكامل لما سوف تطبقه الحكومة فى المرحلة الثالثة وبطريقة أعادت للذاكرة ممارسات انتخابات ١٩٩٥ التى أجمع المراقبون على وصفها بأنها الأسوأ فى تاريخ مصر النيابى من ناحية العنف الذى شهدته وحجم التدخل الحكومى لضمان فوز الحزب الحاكم بنحو ٩٤ فى المائة من مقاعد مجلس الشعب .فى انتخابات ١٩٩٥ تخلت الداخلية تماما عن مهمتها فى حفظ النظام وتركت الحبل على الغارب لمرشحى الحزب الحاكم لكى يحاصروا مقار الاقتراع ببلطجيتهم وأنصارهم وليقوموا بتقفيل الصناديق والتصويت نيابة عن المواطنين.

الانتخابات تثبت أن لليسار قاعدة شعبية فى مصر وأن مرشحيه هم الاقرب للواقع اليومى للجماهير

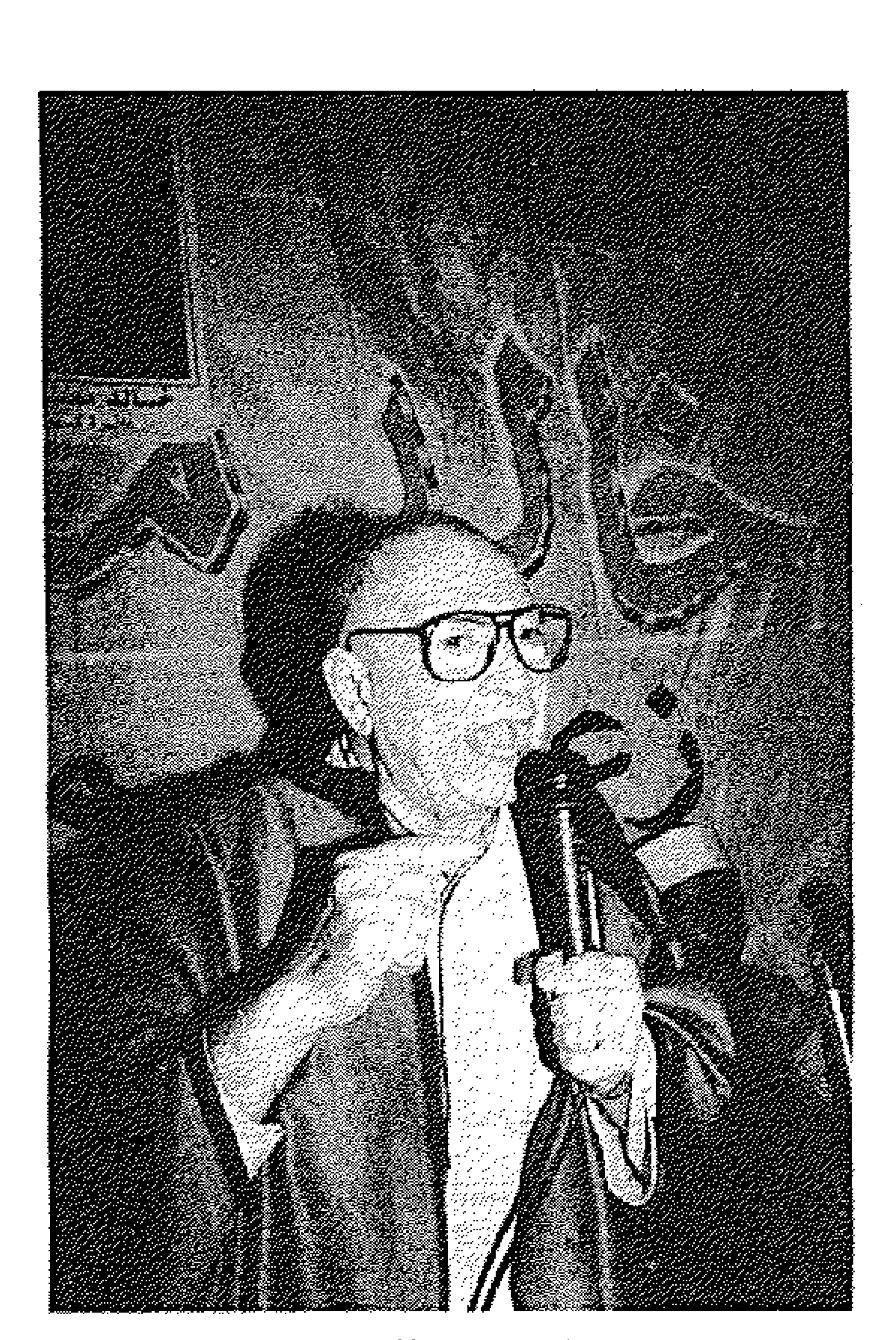
أما فى انتخابات ٢٠٠٠ وخاصة فى المرحلة الثالثة والأخيرة فلقد تقدمت الأمور خطوة (أو تدهورت) **وكان التنسيق على قدم وساق بين جيوش الداخلية من قوات مكافحة الشغب والالاف من رجال الشرطة ومئات البلطجية الذين تم إطلاقهم لمنع الناخبين من الوصول لمراكز الاقتراع والادلاء بأصواتهم .**

ظاهرة أخرى فريدة تنفرد بها مصر .فى العاصمة القاهرة وحيث ترشح العديد من الوجوه البارزة للحزب الوطنى من بينهم الاقتصادى **يوسف بطرس غالى** وآخرون ،

انتخابات ٢٠٠٠

وكذلك رموز بارزة للمعارضة وجماعة الاخوان المسلمين من أمثال نائب المرشد العام **مأمون الهضيبى** وابن مؤسس الجماعة **سيف الإسلام حسن البنا** . لم تكن الحكومة على استعداد للخوض فى أية مخاطرات.وما أكد ذلك هو أن أحداث العنف لم تقتصر على الدوائر التى تنافس بها مرشحون لجماعة الاخوان فقط. **فقرية العمار بمحافظة القليوبية التى شهدت مصرع ثلاثة من أبنائها فى اليوم الأخير للانتخابات فى الرابع عشر من نوفمبر كان يتنافس بها مرشح مستقل أمام مرشح للحزب الحاكم كما أن الصحفية اليسارية أمينة شفيق شكت من تجاوزات غير عادية فى دائرة بولاق حيث رشحها حزب التجمع** .وفى كل الدوائر التى شهدت أحداث عنف كان السيناريو متشابها .ففى الدقى والعجوزة حيث ترشح **الهضيبى** عن جماعة الاخوان أمام وكيلة مجلس الشعب ووزيرة الشئون الاجتماعية السابقة **آمال عثمان** كان المرور أو حتى المشى ممنوعا فى الشوارع المؤدية لمراكز الاقتراع حواجز الشرطة تنتشر فى الشوارع والمواطنين يتم إجبارهم على السير مسافات طويلة حتى يصلوا لمكان التصويت. أخيرا وعندما يتم الوصول للمدرسة أو المكان الذى يتم فيه التصويت يجد الناخبون انفسهم فى مواجهة المزيد من الحواجز البشرية من قوات مكافحة الشغب والعشرات من رجال الشرطة بالزى المدنى .**الدخول للادلاء بالاصوات شبه مستحيل خاصة إذا كان الناخب أو الناخبة ممن تبدو عليهم ملامح الانتماء للتيار الاسلامى كلحية أو زبيبة أو خمار وحجاب ثقيل** .يبدأ الناخبون فى الشكوى والصراخ .الشرطة تمنع الناس من ممارسة حقهم فى التصويت .وعندما تبدأ أعداد من الناخبين فى التجمع أمام حواجز الشرطة يبدأ الفصل الثانى من المسلسل المدروس .**فجأة تظهر مجموعة من النسوة يبدو واضحا أنهن أتين من أحياء القاهرة الفقيرة وحواريها ويبدأن فى مهاجمة المواطنين بالضرب وبإلقاء الحجارة والرمال فى وجوهم** .حالة من الهلع تسود المكان والشرطة تقف فقط على بعد خطوات ترعى وتصدر الأوامر لجيوش البلطجية بالانقضاض على المواطنين . وبعد أن تفرغ عصابة النسوة يليهما مجموعة من البلطجية الرجال متسلحين بكل شئ من سنج وسكاكين وعصى يطاردون الناخبين فى الشوارع لاجبارهم عن التراجع عن الادلاء بأصواتهم . والنتيجة لجان انتخابية خاوية من الداخل وجماهير متذمرة وغاضبة فى الخارج ليس لمشاركتهم فى نشاط غير مشروع ولكن فقط لأنهم يريدون ممارسة حقهم الأساسى فى الأدلاء بأصواتهم .**القضاة داخل اللجان يقولون لا دخل لنا بما يحدث فى الخارج ومهمتنا تقتصر على حماية الصندوق . ولكن ذلك لم يمنع بعض القضاة من الاعتراض على ما يرونه من عجب .فالناخبون فى الخارج تضيق بهم الشوارع بينما اللجان فى الداخل خالية ولا يوجد ناخبون**. وعندما اعترض أحد القضاة فى قرية منقرى محافظة القليوبية على هذا الوضع المختل كان نصيبه كرسى على رأسه من ضابط الشرطة المكلف بحفظ الأمن فى الخارج . ووردت عدة تقرير عن مشادات وقعت بين قضاة وضباط شرطة عندما اعترض القضاة على خلو اللجان ومنع الناخبين.

رجال الشرطة البواسل وفى إطار حمايتهم لأمن الوطن بدا أن الأوامر كانت صريحة وواضحة لهم فى المرحلة الثالثة بأن يقوموا بمهتمهم على خير وجه بأن يتم إنجاح مرشحين بعينهم من الحزب الحاكم وضمان سقوط آخرين.وفى هذا الإطار **تم الاعتداء على عشرات الصحفيين أثناء قيامهم بأداء مهمتهم فى تغطية الانتخابات . ولم ينج أحد من الاعتداءات سواء كانوا عاملين فى صحف قومية أو حزبية معارضة أو مراسلين لوكالات أنباء وتلفزيونات عربية وأجنبية**.كاتب المقال مرة أخرى قال له صراحة ضابط كان يتولى «حراسة» إحدى اللجان فى تبريره لمنعى من المشى فى الشارع بينما هو يمسك بعضا غليظة :« **لازم تعرف أن ما بيهمنيش حد ولو اتكلمت كثير حاعتقلك يا(...) . ثم بعث باحد أعوانه ليكيل بعض اللكمات والدفعات . وبعد الابتعاد لامتار ظهر «بلطجى» ليهدد مجموعة من الصحفيين بسكين كبير بينما رجال الشرطة يقفون على بعد خطوات قليلة يرعو الاعتداء على أمن المواطنين**.. وبذلك تنتهى تماما هيبة الأمن والأمان لأنه لمن يشكو المواطنون فى تلك الحالة؟ مرة أخرى مصور لبنانى الجنسية لوكالة الصحافة الفرنسية ذهب إلى بلدة الحوامدية بمحافظة الجيزة فى جولة الاعادة الأخيرة حيث كان يتنافس مرشح للاخوان أمام آخر من الحزب الحاكم . كردونات الشرطة فى كل مكان وفور أن لمحه السادة الضباط توجهت نحوه مجموعة من البلطجية أو «المخبرين» أوسعوه ضربا وخطفوا منه كاميراته . بعد ساعة اتى له ضابط شرطة ليقول له إن مجموعة من اللصوص قاموا بهذا العمل وأعاد له كاميراته ليثبت الكفاءة منقطعة النظير لأجهزة الأمن وكيف أن مصر من البلاد النادرة التى يقوم فيه اللصوص بالسرقة ليعيدوا ما كسبوه بعد ذلك للشرطة.



خالد محيى الدين

الحكومة أيضا تتعامل مع الأمور دائما بمنطق النسبية .فتقول إن انتخابات ٢٠٠٠ كانت أفضل من انتخابات ١٩٩٥ لأن الأخيرة مات بها ٦٠ مواطنا بينما الانتخابات الأخيرة لم تشهد سوى مصرع ١٢ شخصا فقط .كما أن أحداث العنف والاعتداء والبلطجة كانت أقل من السابق . ولكن أى مراقب حقيقى لما جرى على أرض الواقع يعرف جيدا أن الأمر غير ذلك .**فالحكومة مثلا وقبل أن تبدأ الانتخابات بشهور قررت أنها ستعمل ما فى وسعها للتقليل من فرص نجاح مرشحى جماعة الاخوان المسلمين المحظورة رسما ،وقامت على هذا الأساس باعتقال المئات توالى الافراج عنهم بعد انتهاء العملية الانتخابية** مما يؤكد الغرض الرئيسى من احتجازهم ويضحد الادعاءات الرسمية بالتزام الحياد بين المرشحين.

وليس سرا بالطبع انتفاء أى من شروط

المنافسة المتكافئة بين مرشحي الحزب الحاكم أو الحكومة ومرشحي المعارضة والمستقلين فكافة أجهزة الدولة يتم تسخيرها لخدمة مرشحي الحزب الحاكم .كما أن أجهزة الإعلام الرسمي تدعم الحزب الوطني ويقوم رئيس الوزراء والوزراء بحضور المؤتمرات الجماهيرية «الحاشدة» لمرشحيه **وتتحول المباني الحكومية ومقرات الادارة المحلية إلى مقرات انتخابية لهم ويتم حشد كافة وسائل النقل المملوكة للدولة والهيئات لنقل الناخبين للتصويت لصالحهم.** وربما يفسر كل تلك التسهيلات تهافت أعضاء الحزب على نيل الترشيح الرسمي . أما مرشحو المعارضة فيعانون أساسا ضعف الامكانيات المادية وغياب الدعم الواسع الذي يحصل عليه مرشحو الحزب الحاكم مما يحرمهم من فرصة التواصل مع الجماهير وعرض أفكارهم وبرامجهم هذا عدا سلسلة الموافقات الأمنية والشروط المعقدة المفروضة لكي يتمكنوا من إقامة مؤتمرات جماهيرية وتعرض أنصارهم للاعتقال والمضايقات.

ورغم كل هذه المساندة القوية من الحكومة حقق الحزب الوطني أسوأ نتائجه على الإطلاق منذ تأسيسه بقرار من الرئيس السادات في نهاية السبعينات ،ولعل الادق أن نقول إن الحكومة حققت أسوأ نتائجها وهو ما يدفع العديد من المراقبين إلى التساؤل عن سر هذا الانهيار المفاجئ لمرشحي الحزب الوطني وهل هو مقدمة لتغيرات واسعة في الحكومة قد تمتد آثارها لسنوات قادمة.

في انتخابات ١٩٩٥ سيطر الحزب الوطني على نحو ٩٥ في المائة من مقاعد مجلس الشعب بعد أن انضم إليه ١٤٤ نائبا «مستقلا» .أما في انتخابات نهاية العام الماضي لم ينجح المرشحون الرسميون للوطني سوى في الفوز ب ١٧١ مقعدا (٣٨ فقط من الاصوات) وأنضم إليه ٢١٧ «مستقلا» ليسيطر على ٣٨٨ مقعدا أو نحو ٨٥٪ في المائة من مقاعد المجلس البالغ عددها ٤٥٤ (٤٤٤ منتخبين+ عشرة يقوم بتعيينهم رئيس الجمهورية) .كما فشل تسعة من رؤساء اللجان في مجلس الشعب من أعضاء الحزب الوطني وكذلك ستة أمناء للحزب في محافظات هامة ووزيران سابقان ومحافظان سابقان في الاحتفاظ بمقاعدهم.

نجاح أبو العز الحريري وعادل عيد وكمال أحمد.. يعيد رموز معارضة كامب ديفيد إلى مجلس الشعب بعد إبعادهم ٢١ عاما بالتزوير

قصة المستقلين معروفة بالطبع . هم أصلا أعضاء في الحزب الحاكم رفض الحزب ترشيحهم رسميا . وهدد وتوعد الوزير الشاذلي قبل الجولة الأولى من الانتخابات بأن المخالفين لترشيحات الحزب سيتم إحالتهم للتحقيق واتخاذ إجراءات قد تصل إلى حد تجميد عضويتهم أو فصلهم . ولكن النتيجة المحرجة التي حققها الوطني في الجولة الأولى من الانتخابات لم تترك لقيادي الحزب الوطني سوى فرصة التراجع المهين بل وصل الأمر أن وزارة الداخلية في إعلانها للنتائج ضمت فورا النواب المستقلين إلى كتلة الحزب الحاكم وأحيانا دون استشارة بعض ممن تم الاعلان عن انضمامهم وذلك حفظا لماء الوجه .وجاءت عناوين الصحف بما في ذلك «القومية» لتعلن نتيجتين : نتيجة الداخلية والنتيجة الحقيقية . ولدى الاعلان عن نتائج الجولة الثانية كانت الداخلية صاحبة بدعة «وطني أصلي» و«وطني مستقل» وهو ما دفع الرئيس مبارك لاحقا إلى اقتراح أن يتم التخلي تماما عن قاعدة قيام كل حزب بترشيح شخص واحد فقط لكل مقعد وفتح الباب أمام من يريد من الأعضاء للتنافس طالما أنهم يعلنون انتماءهم للخطوط العريضة لبرنامج الحزب . وقال الرئيس مبارك أن تلك قد تكون الطريقة لإنهاء ظاهرة وطني حقيقي ووطني مزيف.

وتفاوتت آراء المعلقين في شأن ظاهرة «المستقلين» ممن ينضمون للحزب الوطني فور نجاحهم وهل يمثل ذلك ضحكا على الذقون وخداعاً لناخبيهم ممن صوتوا لصالحهم أم أن من قاموا بتأييدهم يعرفون مسبقا أنهم كانوا سيقومون بهذه الخطوة بحكم أنهم أعضاء أصلا في الحزب الحاكم .كما اتخذ غالبية المعلقين من ظاهرة النجاح الكاسح للمرشحين المستقلين للتدليل على فشل كل الأحزاب المصرية في تحقيق جماهيرية حقيقية رغم مرور ما يزيد على عشرين عاما على تأسيسها وللتأكيد على أن ولاء الناخب المصري ما زال يتحكم به في الأساس الارتباطات الأسرية والعصبية وليس الانتماء لفكر سياسي دون آخر. كما يصوت الناخبون كذلك للمرشح الذي يشعرون أنه الأكثر تمكنا من تقديم «الخدمات» لهم وهذا الأمر لا يقتصر على المناطق الريفية والصعيد كما هو شائع بل يمتد ليشمل معظم الدوائر بحكم أن غالبية المصريين من الفقراء . ولكن اللافت من بين ما أثبتته انتخابات ٢٠٠٠ أنه إذا كان الأمر يعتمد على الخدمات فالأرجح أن يصوت الناخبون لمرشحي الحزب الحاكم لأنهم الحكومة والقادرون على تسيير الأوراق وتجاوز العقبات الادارية والبيروقراطية بحكم إنهم من المرضي عنهم. **ولكن الان وبعد سنوات التحول الاقتصادي نحو الانفتاح وتحرير السوق لم تعد الحكومة هي الأكثر قدرة بالضرورة على الانفاق وتقديم الخدمات بل أن تشجيع «المبادرات الخاصة» أصبح أحد الشعارات المرفوعة من قبل الحكومة منذ سنوات .وعلى هذا الأساس قد يصوت الناخبون لمرشح «مستقل» يعرفون عنه مبادراته الواسعة في تقديم الخدمات (علاج مرضى- دفع مصاريف مدارس- بناء مستوصفات ومساجد) بدلا من موظف حكومي كبير خاصة إذا كان كلاهما يعلنان عن ولائهما التام للحكومة بقيادة الرئيس مبارك** . وينطبق هذا الأمر خاصة على العديد من رجال الأعمال الذين خاضوا انتخابات العام الماضي والذين اعتمدوا في الأساس على ثرائهم المادي لضمان نجاحهم مقابل ما يقدمونه من« خدمات» .ومن بين العشرات من رجال الأعمال الذين كانوا يأملون في تحقيق النجاح في الانتخابات الأخيرة طمعا في النفوذ السياسي والحصانة بجانب المال الوفير **نجح ما لا يقل عن خمسة وعشرين رجل أعمال .كما برز التحالف المتصاعد بين الحزب الوطني ورجال الأعمال في تعيين عدد منهم لرئاسة لجان في مجلس الشعب من أمثال محمد أبو العينين وأحمد عز . ومن المعروف بالطبع بأي اتجاه سيدفع**

هؤلاء النواب من رجال الأعمال حيث سيزيدون من الضغط من أجل تحرير الاقتصاد والتخلى عما يسمونه بأنظمة بيروقراطية تضمن حقوق العمال والفلاحين والفقراء.

أما ضعف الأحزاب السياسية القائمة فى مصر- حكومة ومعارضة- فهو أمر ليس بجديد أو خافيا على أحد . ومعروف أن غالبية الأحزاب المصرية المعارضة تخوض الانتخابات وهى لا تطمح إلا فى الحصول على عشرة أو خمسة عشرة مقعدا على أقصى تقدير اعترافا بواقع الحال وأن تغييره يقترب من المحال . يستثنى بالطبع من ذلك الزعيم الجديد لحزب الوفد «**نعمان جمعه**» الذى كان لديه إصرار عجيب على منافسة الحزب الوطنى فى كل الدوائر تقريبا ورشح ٢٢٧ شخصا (بعضهم لم يسبق له حضور اجتماع تنظيمى واحد لحزب الوفد) مدعيا أن بامكانه الفوز بمائة مقعد .بالطبع الطموح واجب ولكن قليل من الاعتراف بواقع الحال قد يكون أكثر نفعا وأهمية . وعلى كل حال كان سقوط حزب الوفد مدويا لا ينافسه فيه سوى الحزب الوطنى . فمن بين المئات من مرشحيه لم ينجح سوى سبعة فقط . **وبينما انشغلت صحيفة الوفد بتحليل أسباب انهيار الوطنى لم تذكر كلمة واحدة عن أسباب الفشل الذريع لمرشحى حزب الوفد الذى أثبتت التجارب أنه لم يعد يملك فكراً واضحا يميزه عن الحزب الوطنى بالتحديد فيما عدا التمسك بالاصلاحات السياسات اللازمة لاقامة نظام ديمقراطى فى مصر وهو ما يشاركه فيه كل أحزاب المعارضة فى مصر**

حزب التجمع كان واقعيا منذ البداية ولم يتجاوز عدد مرشحيه الأربعين **خاض كثير منهم معارك حقيقية أكدت أن لليسار قاعدة شعبية فى مصر بحكم أن مرشحيه هم الأقرب للواقع اليومى للجماهير والمدافعين فى الأساس عن مصالح الفقراء** محدودى الدخل. ممثلو التجمع داخل مجلس ٢٠٠٠-٢٠٠٥ زادوا إلى ستة بدلا من خمسة وإذا تمت إضافة ثلاثة نواب من نواب الحزب العربى الناصرى وخمسة من المعروفين بانتمائهم للناصرى ممن خاضوا المعركة كمستقلين وجدنا أن **هناك كتلة مناسبة من القوى اليسارية والقومية داخل مجلس الشعب تزيد من فرص طرح وجهة نظر تلك القوى وتمثيل معارضة قوية لسياسات الحكومة المنحازة للأغنياء** .كما أن عدد مقاعد التيار اليسارى والقومى فى مجلس الشعب يكاد يقترب من عدد المقاعد التى نجح مرشحو الإخوان فى الحصول عليها فى مجلس الشعب . وكان اللافت بالطبع فى انتخابات ٢٠٠٠ هو **عودة بعض رموز أو نجوم معركة معارضة معاهدة كامب ديفيد فى السنوات الأخيرة لحكم السادات من أمثال أبو العز الحريرى وكمال أحمد وعادل عيد وآخرين**. ومشاغبة هؤلاء كانت السبب وراء قرار السادات الغاضب بحل مجلس الشعب فى ذلك الوقت وإجراء انتخابات جديدة .وفشل فى الانتخابات رئيس الحزب الناصرى **ضياء الدين داود** رغم أنه كان يحاول جاهدا ضمان فوزه لدرجة بلغت تبريره لقمع قوات الأمن المواطنين الذين تظاهروا لصالح انتفاضة الأقصى بدعوى أن ظروف الانتخابات قد لا تسمح بأى تحركات من هذا النوع (مؤتمر صحفى لضياء الدين داود فى مقر الحزب الناصرى قبل أيام من المرحلة الأولى من الانتخابات فى أكتوبر) . ولكن مما لا شك فيه أن الانقسامات التى تعانى منها الناصريون بين شيوخ وشباب وكذلك النزاعات الشخصية التى يعانى منها كل الأحزاب المعارضة المصرية كانت من ضمن الأسباب الرئيسية التى لم تمكن الحزب من توحيد صفوف الناصريين والحصول على قدر أكبر من المقاعد . وكان الحزب الناصرى من ضمن الواقعيين كذلك فلم يرشح رسميا سوى ما يزيد بقليل على ثلاثين من أعضائه فى محافظات عديدة.



أمينة شفيق .. تجاوزات غير عادية فى دائرة بولاق

أما النتيجة التى حققتها جماعة الإخوان بنجاح فى سبعة عشر من بين ٧٥ تم ترشيحهم فكانت بالطبع مفاجأة لكثيرين بسبب كل الاجراءات والقيود التى قامت بها الحكومة للحد من نجاحهم . ولكن لا يبدو هناك داع للمبالغة فى حجم التوقعات التى ستنتج عن وجود سبعة عشر نائبا إخوانيا فى البرلمان . مبدئيا من المهم جدا إدراك حقيقة أن **لجماعة الاخوان كتل تصويتية تقليدية تقوم بتأييد أى مرشح للجماعة بغض النظر عن شخصه فى عدد من المحافظات المصرية مثل الاسكندرية والشرقية والغربية** ، كما هو الحال تماما فى انتخابات النقابات المهنية حيث قدرة الاخوان على الحشد وتعبئة الانصار وتسجيل الناخبين كانت دائما كانت أهم العوامل وراء نجاحهم فى السيطرة على مجالس نقابات تتميز بعضوية واسعة كالمحامين والأطباء والمهندسين . الاخوان وكما يعترف المتحدثون باسم الجماعة استفادوا كذلك من إشراف القضاء على صناديق الاقتراع خاصة المرحلتين الأولى والثانية بينما حالت الاجراءات الأمنية والتدخل المباشر من قبل الشرطة من وصول مؤيديهم إلى صناديق الاقتراع فى المرحلة الثالثة .**ويرى بعض المحللين انه لو لم تتدخل الأجهزة الأمنية فى المرحلة الثالثة لما زاد عدد الناجحين من جماعة الاخوان فى جميع الاحوال عن ٢٥ نائبا وهم فى النهاية أقل من ال٣٧ نائبا الذين مثلوا الاخوان فى مجلس الشعب ١٩٨٧-١٩٩٠. بالاضافة** إلى ذلك فإن التزوير النتيجة عن طريق بدعة الداخلية ٢٠٠٠ بمنع الناخبين من التصويت قد يكون مجديا فى العاصمة القاهرة حيث يأتى الناخبون مواطنين فرادى على عكس ما هى الحال فى الأرياف والقرى حيث تتحكم الارتباطات العائلية ويتم حشد الناخبين فى مجموعات مما جعل مهمة قوات الأمن صعبة فى السيطرة على الجماهير . ويدلل على ذلك ارتفاع نسبة التصويت دائما فى الأرياف والصعيد مقارنة بالقاهرة والمدن الكبيرة حيث قد تتدنى نسبة المشاركة لتتراوح بين عشرة إلى خمسة عشر فى المائة . بعض المراقبين ذهبوا إلى أن وجود سبعة عشر نائبا اخوانيا فى البرلمان (قد يصلوا إلى تسعة عشر إذا نجح مرشحاهم فى دائرة الرمل) سيمثل ضغطا على الحكومة من أجل السماح لهم بإنشاء حزب مستقل . ولكن العارفين بطريقةتفكير الحكومة المصرية يدركون أن **رفض قيام« حزب دينى» (وشيوعى كذلك) يكاد يكون أحد الثوابت أو الخطوط الحمراء التى من غير المتوقع تجاوزها على المدى المنظور بأى حال** .

انتخابات ٢٠٠٠

• الشاذلى ينجح فى فتح لجان التصويت فى دائرته حتى منتصف الليل حتى لا يضطر إلى الإعادة!

• فى الدقى .. منع أصحاب اللحى والزبيبة ومن ترتدى خمارا أو حجابا ثقيلا من التصويت

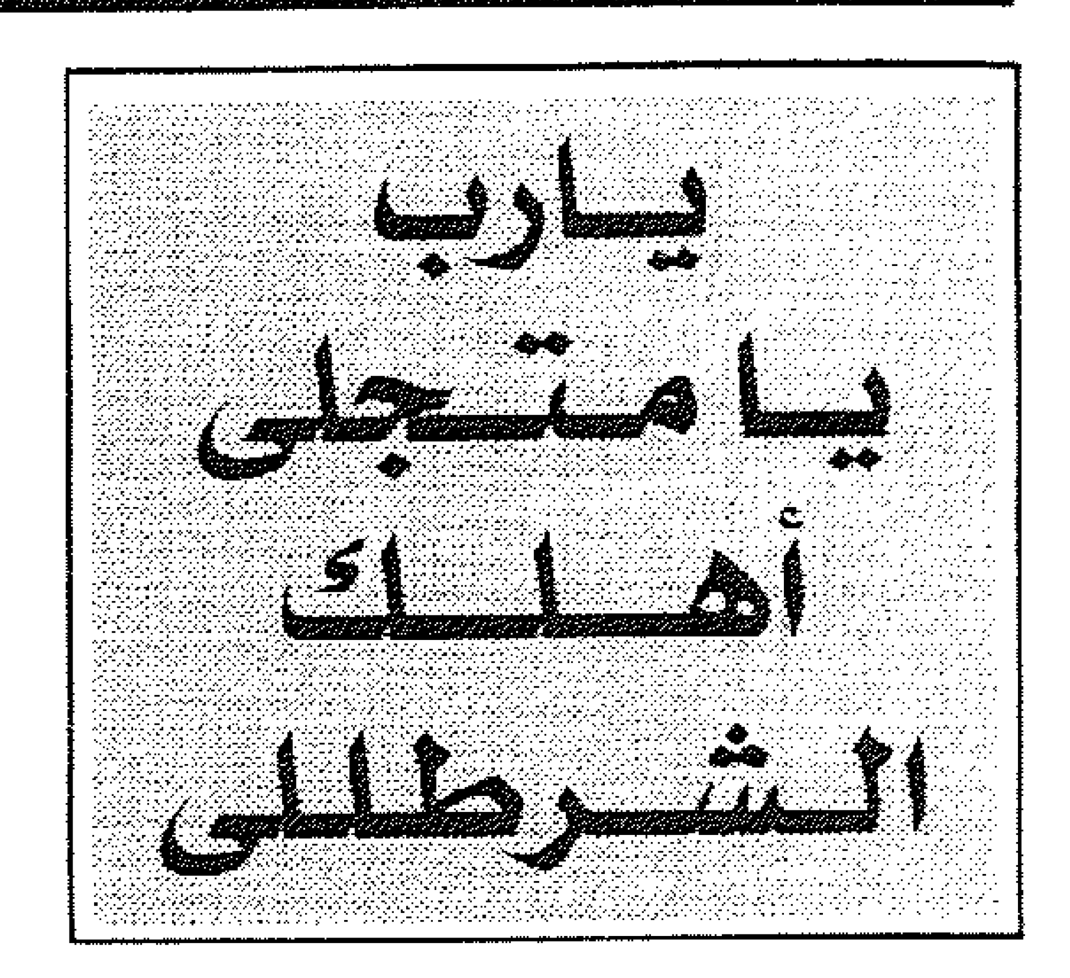
صحيح أن المعركة مع جماعات الإسلام السياسي المسلحة خبت إلى حد كبير ولكن يبدو أن الحكومة ما زالت ترى أن الخطر ما يزال كامنا وأن السماح بعودة قوية للاخوان قد يعيد البلاد لأجواء المواجهة مرة أخرى كما كانت الحال حتى مذبحة الأقصر ١٩٩٧ . نواب الاخوان سيثيرون بالطبع مطلبهم بانشاء حزب كما سيحيون المناداة بالتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية . ولكن إذا كان التواجد المكثف للاخوان عام ١٩٨٧ لم يؤد إلى حدوث أي تقدم في هذين الاتجاهين فإنه قد يكون من غير المتوقع أن يحدث ذلك في برلمان ٢٠٠٠-٢٠٠٥ حيث الحكومة أكثر ترصدا لكل تحركات الاخوان ومحاولاتهم استعادة نفوذهم القوي الذي تمتعوا به في عقدي السبعينيات والثمانينات وحتى عام ١٩٩٥

الاقباط والنساء . إذا أخذنا المعايير المصرية في تقييم الانتخابات فسنجد أن كليهما حقق بعض التقدم .في انتخابات ٢٠٠٠ نجح ثلاثة من بينهم وزير الاقتصاد **يوسف بطرس غالى** الذي شهدت دائرته (المعهد الفني بشبرا) العديد من حوادث منع الناخبين المسلمين من التوجه للصناديق للتصويت لصالح منافسه المسلم والعضو السابق في الحزب الحاكم . بالطبع قوات الأمن لم تساند غالي لأنه مسيحي ولكن لأنه وزير. أما رجل الأعمال **رامى لكح** الذي نجح كذلك في الوصول إلى مجلس الشعب فسيبقى مشكوكا في نجاحه بعد صدور عدة أحكام ضده بوجوب استبعاد ترشيحه لكونه يحمل جنسية مزدوجة (فرنسية - مصرية) . وبذلك يكون مرشح حزب الوفد **منير فخرى عبد النور** هو المرشح القبطي الوحيد تقريبا الذي نجح في الوصول إلى مجلس الشعب عن طريق الانتخاب وبعد معركة شرسة ضد منافسه من الحزب الوطني الذي لم يجد أنصاره أي غضاضة من استخدام سلاح الدين من أجل ضمان الفوز . قبل دخول اللجان كان مؤيدو مرشح الوطني يهمسون في أذن الناخبين «**لا إله الا الله ..أحمد عبد العزيز**» (رئيس لجنة التعليم السابق عن الحزب الوطني في مجلس الشعب) .كما أن أطفال المدارس الذين تم حشدهم في السيارات التي كانت تطوف أحياء الظاهر والعباسية لتأييد مرشح الوطني كانوا يرددون «**لاإله إلا الله محمد رسول الله**» ورغم كل تلك الحيل الرخيصة التي رفضتها كل القوى السياسية (بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين التي رأت في الأمر فرصة أخرى هائلة لتأكيد صورتها «المعتدلة» **نجح منير فخرى عبد النور** وكالمعتاد قام الرئيس مبارك بتعيين أربعة أقباط من بين الشخصيات العامة العشرة التي يحق له تعيينها في المجلس من أجل ضمان زيادة تمثيل نسبة المسيحيين . ولكن الحقيقة التي لابد من الاعتراف بها وعدم تجاهلها هي أن مناخ الطائفية قد تمكن من النيل من معتقدات الكثير من المصريين بحيث أضحى بالفعل نجاح مرشح مسيحي أمراً صعباً أساسا بسبب انتمائه لدين يختلف عن دين الأغلبية . **ولكن المثير للغضب بكل تأكيد أن يكون مرشحو الحزب الحاكم من بين من يقومون باستخدام الطائفية لضمان نجاحهم بالرغم من زعم الدولة قيامها بحماية الوحدة الوطنية وتأكيد المساواة بين المواطنين.**

أما بالنسبة للمرشحات النساء فكان نجاحهن محدودا أيضا بسبب نفس العقلية التقليدية وتصاعد المد المحافظ في مصر على مدى العقود الثلاثة الماضية. فمن بين ١٣٥ مرشحة لم تنجح سوى سبع نائبات وباضافة أربعة عينهن الرئيس مبارك يكون هناك احدى عشرة نائبة في برلمان ٢٠٠٠ .وبالتأكيد فهذه نسبة لا تتلاءم مطلقا مع حقيقة أن خمسين في المائة تقريبا من المصريين نساء كما أنهم يمثلون نحو ٣٥ في المائة من مجموع الناخبين ممن يحق لهم التصويت. ولكن عدداً من المرشحات خضن معارك شرسة في قلب بعض المحافظات شديدة المحافظة مثل سوهاج ونجحن في هزيمة منافسيهم من الرجال .مع ذلك لا شك أن المناداة المستمرة على مدى السنوات الأخيرة بعودة المرأة للمنزل وترويج مقولات عن أن «مهمة المرأة الأولى خدمة زوجها وتربية النشأ الصالح» وكذلك «أن الله لا يبارك في قوم تتولى أمرهم إمرأة» تركت أثرا كبيرا على الناخبين المصريين وامتناعهم عن التصويت للمرشحات النساء.

أخيرا ومن بين ما ميز انتخابات ٢٠٠٠ -رغم أنه لم يكن مستجدا على الإطلاق- **تجاهل الحكومة السافر لأحكام القضاء والتحايل عليها لضمان استمرار عدد من مرشحيها في المعركة ودخول البرلمان** الطعن أمام القضاء في أحقية المرشحين في الترشيح على أساس ازدواج الجنسية كانت إحدى الأوراق الجديدة التي ميزت حيل مرشحي انتخابات ٢٠٠٠ للنيل من بعضهم البعض بجانب الطعون التقليدية التي تقوم على عدم الانتماء للدائرة التي قام المرشح بالنزول بها (المواطن الانتخابي) وصفة العمال أو الفلاحين .الطعون المتعلقة بازدواج الجنسية كانت الأكثر إثارة للجدل في الدوائر السياسية خاصة أن الأمر نال بعض الوزراء مثل وزيري الاقتصاد والاسكان وكذلك رجالي أعمال بارزين من أمثال **محمد أبو العينين ورامى لكح ومنير فخرى عب النور**. هل يجوز لنائب يحمل جنسية أمريكية أو كندية أو فرنسية بجانب جنسيته المصرية أن يكون ممثلا للشعب المصري تحت قبة البرلمان ؟ رد القضاء الاداري في أغلب الحالات كان أنه لا يجوز ذلك . ولكن الحكومة لا يقف أمامها أحد ولجأت إلى محاكم الأمور المستعجلة لاستصدار أحكام بوقف تنفيذ قرارات المحكمة الادارية العليا رغم أن معظم الخبراء الدستوريين أجمعوا أن ذلك تحايل على القانون لان تلك المحاكم المستعجلة غير مختصة بالنظر في هذه القضايا .ونفس الأسلوب لجأ إليه وزير الانتاج الحزبي سيد مشعل الذي قضت محكمة القضاء الاداري والمحكمة الادارية العليا بعدم جواز ترشيحه لانه لا ينتمي لدائرة حلوان التي نجح فيها رغم كل حكام القضائية الصادرة ضده. لكن اللعبة كانت مكشوفة وواضحة: المحاكم المستعجلة تقوم بتأجيل إصدار أحكامها حتى يتم انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد ثم يقوم مجلس الشعب سيد قراره» بتحديد مصير الاعضاء الذين صدرت الاحكام بحقهم وإذا ما كانت الاحكام تكفي لاسقاط عضويتهم .وكما هو معروف فإن «سيد قراره» لم يساند سوى في حالات نادرة إسقاط العضوية عن نواب خاصة من المنتمين إلى الحزب الحاكم بناء على أحكام قضائية

وبناء على ذلك تتأكد حقيقة أن عقد انتخابات نزيهة وديمقراطية في مصر ما زال أمرا بعيد المنال وأن المسألة كلها تتعلق بصراع محسوبة أبعاده منذ البداية بطريقة تضمن بقاء الحال على ما هي عليه بجانب بعض التحسينات حسب ما يسمح به النظام الحاكم ويتكرم به علينا نحن المواطنين المصريين الطامعين إلى انتخابات حقيقية كما هي الحال بالنسبة لغالبية شعوب العالم.



للأسف والحزن معا لعدم مبادرة المثقفين المصريين وعلماء الاجتماع والسياسة بدراسة تاريخ الشرطة المصرية عموماً والشرطة المصرية المعاصرة خصوصا لمعرفة نفسيتها ومزاجها وطموحاتها..

فالشرطة الفرعونية لم تهدر حقوق الإنسان المصرى لأنها كانت ملتزمة بالقانون ومراعاة أعراف المجتمع المدنى فى مصر القديمة .هذا المجتمع الفرعونى والمدنى الذى أسس فيه الكادح المصرى نقاباته المهنية والطائفية إلى حد أن العفاريت التى تنقل الموتى إلى البر الغربى كانت لهم نقابة على حد قول العلامة **إميل لودفيج** صاحب كتاب النيل.

وبالتالى فقد مارس الإنسان المصرى احتجاجاته بحرية ضد الفرعون الملك والإله وضد موظفه بالشكوى والإضراب العمالى والثورة ضد الإقطاع المصرى وقتئذ .تشهد بذلك شكاوى فلاح مصر الفصيح الجريئة التى تضمنت الرجاء والنقد اللاذع معاً للسلطة الفرعونية دون أن يصفع على الوجه والقفا كما تفعل الشرطة المعاصرة. يشهد بذلك أيضا إضرابات عمال الرسيدة الذين سجلوا فى محاضر الشرطة المصرية حقوقهم ومطالبهم والذين سجلوا فى نفس المحاضر مقولة شجاعة تقول لضباط الشرطة .. أخبروا الفرعون إن موقفه فى خطر. دون أن يعتقلوا أو يعذبواأو يحولوا إلى نيابة أمن الدولة... ويشهد بذلك كذلك ثورات الشعب المصرى ضد الفراعنة التى حدثنا عنها الحكيم المصرى القديم إيبور..

ثم تغيرت وتوحشت الشرطة المصرية فى عهد الغزاة وعسكرتهم خلال حكم أسرة محمد على والاحتلال الانجليزى لمصر .فالشرطى المملوكى الهمجى يصفه مؤرخنا المقريزى بأنه أشرس من الذئب وأزنى من القرد وألغى من الفأرة.والشرطى العثمانلى المتوحش يقول عنه المصريون . إذا كان ذراعك عسكرى إقطعه ويدعون عليه بقولهم . **يارب يا متجلى اهلك العثمانللى**.والشرطى الانجليزى العدوانى كان يواجهه المصريون بهتاف يقول .. يا عزيز يا عزيز كبه تاخد الانجليز.

هذه بعض ملامح التراث الاستبدادى للشرطة المصرية فى زمن الغزاة وفى زمن الملكية والاحتلال الانجليزى لمصر .هذا التراث اللعين الذى طفح أخيرا فى الشرطة المصرية المعاصرة مما جعلها ظاهرة منافية للديمقراطية وحقوق الإنسان المصرى حيث تبدو ملامحها فى الأمور التالية.

الأمر الأول ..تغليب أمن الدولة على أمن المجتمع أى الأمن العام من خلال حصول ضباط أمن الدولة على أجور سخية وترقيات سريعة ورهبة سلطوية مخيفة ومفزعة للمصريين جميعا فضلا عن احتكار بعضهم لوظائف النيابة والقضاة ومديرى الأمن ووظائف المحافظين ورؤساء الهيئات العامة باعتبارهم وحدهم عين الدولة الساهرة ومصدر الأذى ولهذا يردد الناس ضدهم دعاء ربانياً يقول يارب يا متجلى إهلك الشرطللى.

الأمر الثانى: ..**حصانة الشرطة المصرية المعاصرة** حصانة مستمرة بالأحكام العرفية **(قانون الطوارئ)** مما جعل ضباط الشرطة أشبه بالملوك الإقطاعيين لا يوجه إليهم نقد ولا يسرى عليهم قانون.

الأمر الثالث ..إهانة المصريين والمصريات بألفاظ يمنعنى الحياء من ذكرها . وتلفيق التهم لهم بالجملة وتعذيبهم وتصفية أجسادهم فى مكاتب المباحث والسجون وأقسام الشرطة ..حيث بلغت التصفيات الجسدية ذروتها فى مصر المعاصرة بنسبة سنوية عالية لم تحدث فى مصر الحديثة بشهادة جمعيات حقوق الإنسان.

الأمر الرابع: من جراء هذه التصفيات الجسدية التى تنفذها الشرطة المعاصرة بدون مبالاة فقد تفشت الانتفاضات الشعبية العديدة فى المدن والقرى كرد فعل احتجاجى ضد السلطة ..

الأمر الخامس .. ورغم هذه الممارسات الاستبدادية والفاشية للشرطة المصرية المعاصرة فقد أصيبت بارتخاء صارخ وملحوظ فى مواجهة تفشى الجريمة والبلطجة اللتين أصبحتا مورداً للرزق فى مصر المعاصرة.. كما تزايد ذلك الارتخاء فى مواجهة الرشوة واختلاس المال العام وتجارة الممنوع والتهرب الضريبى وتهريب الأموال والأشخاص المطلوبين للعدالة إلى الخارج بالاضافة إلى نهب وسرقة أرض الدولة رغم وجود فروع للشرطة متخصصة فى كل النشاطات الاجرامية.

الأمر السادس.. بعد أن أصبحت الشرطة المصرية ظاهرة خارقة للحياة والمجتمع فقد أصبحت **وظيفة الشرطة تؤدى إلى الثروة والثراء** . وبالتالى فقد أصبح الكثير والكثير من ضباط الشرطة المصرية رموزا من رموز طبقة رأس المال الكبير المالكة والحاكمة.

الأمر السابع.. تزوير الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية .لقد أصبح هذا التزوير حرفة تحترفها الشرطة المعاصرة بفجر ووقاحة إلى حد هدم الشرعية كل الشرعية فى مصر المعاصرة . .وحتى الانتخابات النيابية التى أشرف عليها القضاء عام ألفين قد زوّرت بعضها الشرطة من خلال **تحجيم دور وولاية القاضى رئس اللجنة الانتخابية الفرعية حيث حصرت ولايته على الحجرة الموجود بها الصندوق الانتخابى**، بينما انفردت الشرطة بالسيطرة على الجمعية العمومية للجنة الانتخابية مما مكنها من حرمان ملايين المواطنين من الادلاء بأصواتهم الانتخابية ..كما عبثت ما شاء لها العبث بكشوف الناخبين .وخلال فرز الاصوات لم يستطع مندوبو الفرز من مباشرة الفرز. وأدهى من ذلك أن عملية جمع الأصوات كانت سرية حيث انفرد بإجراءاتها كتاب الضبط من موظفى الأقسام اوالمراكز ومديريات الأمن الذين زوروا فى جمع الأصوات بأمر من الشرطة، هؤلاء الموظفون الذين هيمنوا على عملية الفرز وجمع الأصوات وأدخلوا الغش والتدليس على القضاء..

هذه هى الأمور التى جعلت من الشرطى المصرى شخصا عبداً لأطماعه فى السلطة والمال لكى يصبح قاضياً كبيراً ومديراً للأمن ومحافظا ورئيسا لهئة حكومية أو مليونيراً أو ملياردير اً فى عالم المال. وهذه هى الحال فى المجتمعات التى تحكمها العسكرة وبالتالى فلن تختفى ظاهرة الشرطة المصرية المعاصرة هذه بقيام مجتمع ديمقراطى مدنى شعاره قول ربنا سبحانه وتعالى« **هل جزاء الإحسان إلا الإحسان** » ..

صدق الله العظيم

عطيه الصيرفى


يادهشورى قول الحق..
الحزب الوطنى لا يستحق
لا
لا
لا
لا
لا
أوان الورد خلص من زمان
.. دلوقت أوان الضرب
المعارضة
الحزب الحاكم


النواب اللى عندهم جنسيتين
مش مشكلة.. لأن الشرع
بيقول أربعة وما ملكت أيديكم
عز العرب

نحو المواطنة

أقبــاط ٢٠٠٠ بين الانتخابات والدراما

شهد الشأن القبطي في عام ٢٠٠٠ حالة من الاهتمام والجدل وذلك على المستويين السياسي والدرامي .. سياسيا قبل وأثناء العملية الانتخابية، ودراميا من خلال مجموعة من المسلسلات التي عرضت في شهر رمضان الماضي . ويمكن القول إن الحصاد كان قويا لما أثير حول العملية الانتخابية وحول الدراما التلفزيونية ،وهذه بعض الملاحظات السريعة حول أقباط ٢٠٠٠.

الاقباط بين الحضور السياسي والظهور الدرامي

كان للأقباط وجود ملحوظ في عام ٢٠٠٠ وذلك في المجالين السياسي والدرامي ، هذا وإن اختلفت نوعية هذا التواجد. فعلى المستوى السياسي كان هناك حضور واضح ولافت للأقباط قبل وأثناء العملية الانتخابية . أما على المستوى الدرامي فكان هناك ظهور مكثف لشخصيات قبطية في أكثر من مسلسل .**ولكن بينما كان الحضور السياسي يحمل تواجدا نوعيا آثار الانتباه والتقدير ، فإن الظهور الدرامي اقتصر على التواجد الكمي الذي آثار الكثير من الجدل وبعض الغضب.** وربما يعود هذا الفرق الجوهري إلى حداثة التعامل مع الشأن القبطي على المستوى الدرامي والتراكم الذي حدث على مدى زمني طويل والذي مثل واحداً من الهموم الأساسية لهذا الوطن ألا وهو المشاركة السياسية للأقباط والتي كان لها تجل واضح في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

لقد عكست العملية الانتخابية الأخيرة« تحولا كيفيا » فيما يتعلق بإمكانية أن يحظى الأقباط بعضوية البرلمان من خلال الآلية الانتخابية، دونما الحاجة إلى التعيين أو أي إجراء إداري مقحم على طبيعة الحياة النيابية الصحيحة ، وهذا ما أكدته انتخابات ٢٠٠٠ . فمنذ عام ١٩٩٠ أي منذ حقبة زمنية بالتمام والكمال لم يستطع الأقباط أن يدخلوا إلى البرلمان أو حتى يحظوا بترشيح الأحزاب القائمة . وإن لم يمنع ذلك من إصرار الأقباط على الترشيح وبأعداد غير قليلة كمستقلين كما حدث في انتخابات ١٩٩٥ ، حيث ترشح ما يقرب من ٥٥ مرشحا مستقلا من الأقباط وإن لم يحظوا بالفوز ومثل هذا آنذاك ارتدادا سياسيا عن التكامل الوطني (راجع مقالنا في اليسار عن الأقباط وانتخابات ١٩٩٥ بعنوان «الارتداد السياسي مأزق التكامل الوطني» مارس ١٩٩٦) بيد أن الإصرار على التواجد وحرص بعض الأحزاب واهتمام الأطراف المعنية على تلافي سلبيات سابقة جعل من الحضور السياسي للأقباط في الانتخابات الأخيرة أمرا لافتا تأكد أكثر بوصول ٦ من المرشحين الأقباط إلى جولة الإعادة وفوز ثلاثة من هؤلاء بمقاعد برلمانية.

ومن الأهمية بمكان رصد ثلاثة أمور في هذا المقام وذلك كما يلي:

* **إن المرشحين الأقباط قد أداروا معركة انتخابية سياسية لم يكن للجانب الديني أو الطائفي مكان** فيها بالرغم من اختلاف انتماءات هؤلاء المرشحين خاصة الستة الذين خاضوا جولة الاعادة (٢ من الحزب الوطني ،٢ من المستقلين، ١ من حزب الوفد وآخر من حزب التجمع) ،وتجسد هذا في خطاباتهم الانتخابي ومؤتمراتهم السياسية.

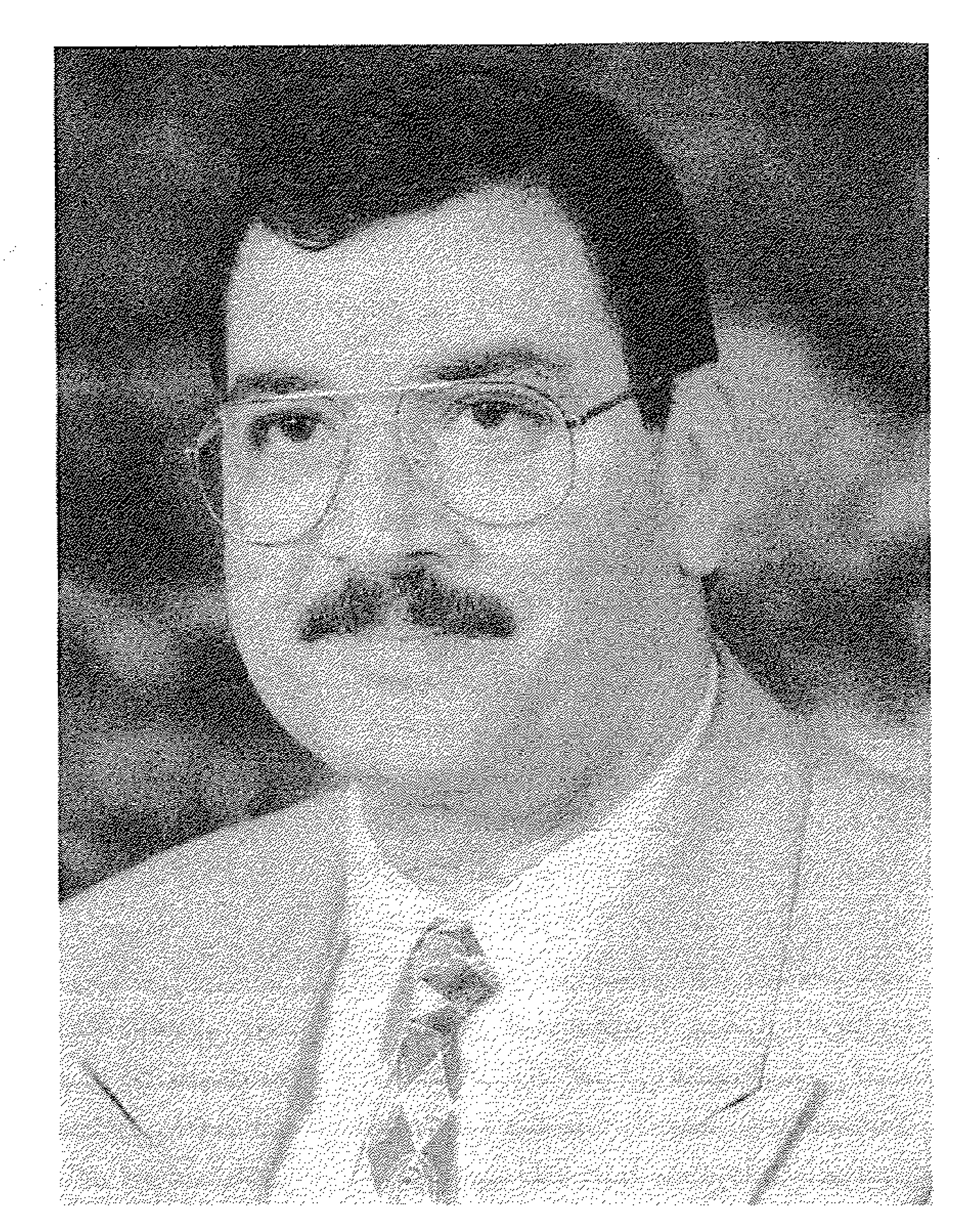
* **حرص جميع القوى السياسية في مصر سواء بالمشاعر أو بالفعل السياسي على نجاح أكبر عدد من الأقباط ووقوف** هذه القوى مع الذين دخلوا جولة الاعادة وهو ما مثل مناخا سياسيا إيجابيا.

* بالرغم من استخدام بعض المنافسين في بعض الدوائر لأساليب غير شريفة إلا أن **رد الفعل كان يصب دائما في خانة المواطنة.**

إن ما حدث كما قلت مثل« تحولا نوعيا » يمثل ارتدادا على الارتداد الذي حدث في عام ١٩٩٥ أو لنقل هو محاولة للاقتراب من الخط الوطني الطبيعي الذي عرفته مصر خاصة قبل ١٩٥٢ حيث من المعروف أنه منذ تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ (أول برلمان عرفته المنطقة) كان يوجد دائما عدد غير قليل من الأقباط ، وأنه **ومنذ ثورة ١٩١٩ ومتى أتيحت مساحة من الحرية ومناخ ديمقراطي كان يفوز حزب الوفد وكان هذا يعني فوز ما بين ١٠-١٢ ٪ من الأقباط من إجمالي الفائزين بحسب طارق البشري** . إن ما حدث يمثل لبنة مهمة مضافة إلى جدار التكامل الوطني.

على الجانب الآخر، أقصد الجانب الدرامي **،نجد الظهور الخاص بالشخصيات القبطية لم يزل يدور في إطار شخصيات غير حقيقية** بمعنى أن تكون أشخاصا حية تكون جزءا من جسم المجتمع لا يهم أن تكون خيرة أو شريرة ، وإنما تكون طبيعية ، كذلك لا تكون هناك حاجة إلى وجود إشارات ما تدل على أنهم أقباط . نحن نريدهم أشخاصاً نراهم في الحياة اليومية قد يصيبون وقد يخطئون ولكنهم في النهاية بشر يحيون في إطار هذا الوطن وأتصور أن هذا لم يحدث بعد بشكل فني متكامل وناضج إلا في بعض الاستثناءات فلا يمكن أن يكون سلوك رجل الأعمال القبطي متماثلا مع المهنيين دونما أي اختلاف دونما وجود أية تمايزات توجه سلوكهم واختياراتهم وهكذا . وعليه فإن الدراما وإن

سمير مرقس





د. وجيه شكرى



منير فخرى عبد النور

تكشف فيها التواجد القبطى الا انه لم يزل كما.

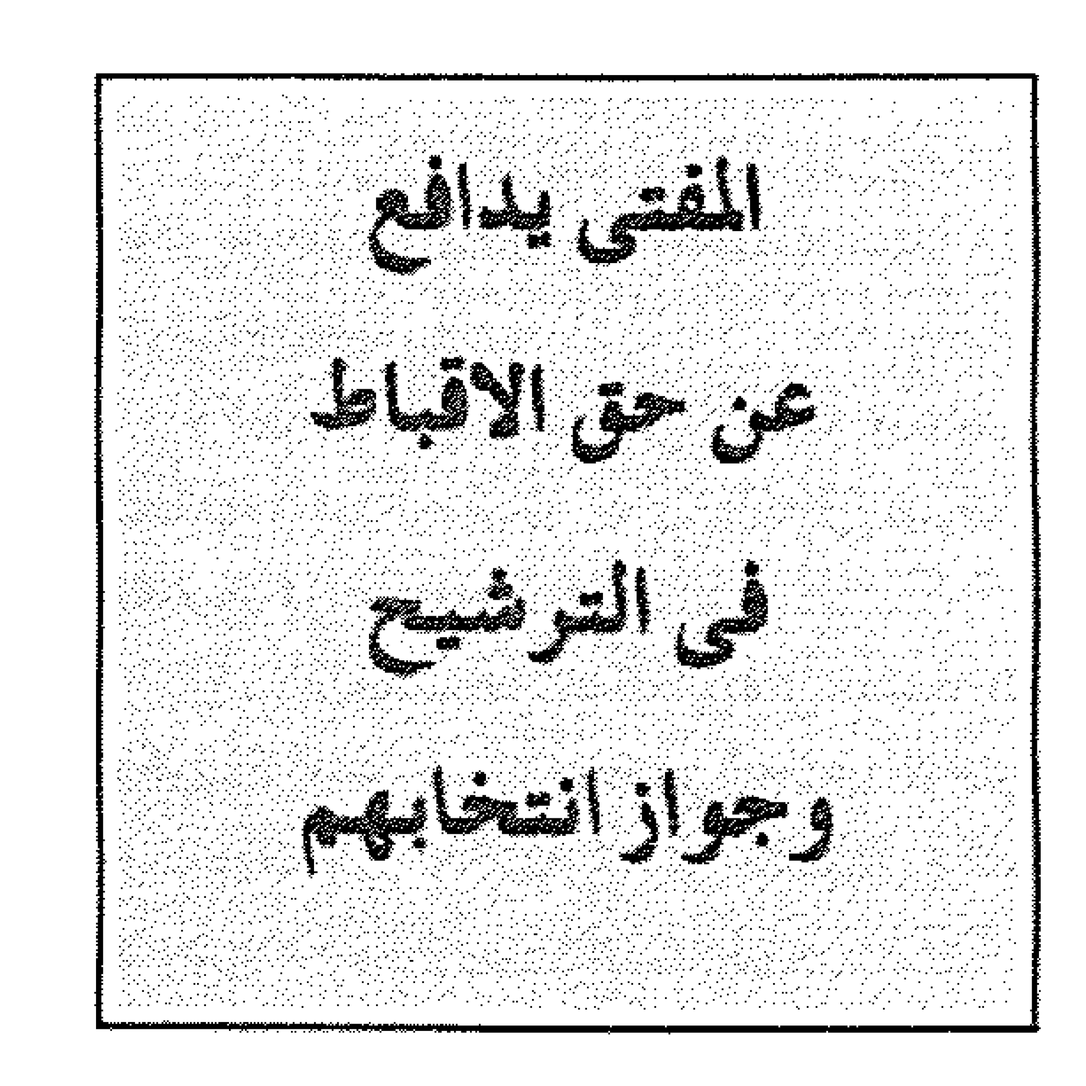
٢) الاقباط بين الدينى والمدنى

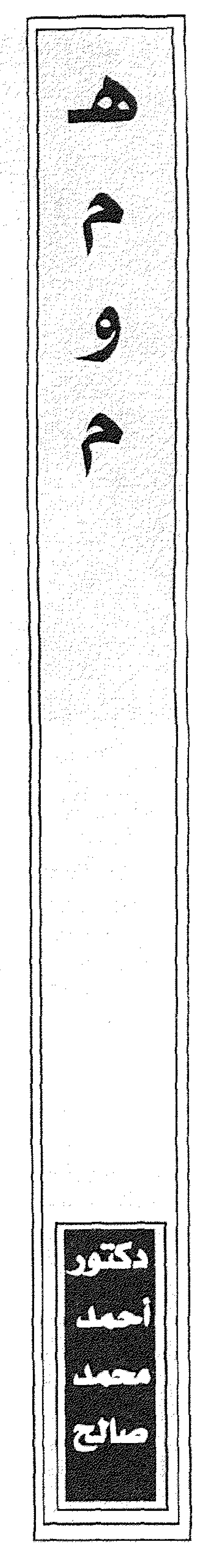
من أهم الملاحظات التى يمكن رصدها من واقع الانتخابات والدراما هو« التراوح و«التأرجح» بين الدينى والمدنى، ونقصد بذلك التعامل مع ما هو مدنى من خلال الدينى والعكس صحيح او أن يحدث الالتباس بينهما ، فمثلا ،وعلى سبيل الرصد وليس الحصر ، نجد انه وأثناء العملية الانتخابية ،**وفى اللحظة التى يدير فيها الأقباط الستة معركة الإعادة يواجه بعضهم بهجوم دينى مباغت يشكك فى أحقية ترشحهم وانتخابهم باعتبارهم من أهل الذمة ولا تجوز ولايتهم** »،وبالرغم من اجتهادات إسلامية معتبرة كثيرة قد تجاوزت هذا المفهوم إلا أنه كان من أهم ما ووجه به الأقباط انتخابيا . وإن كان تم التصدى لهذا الهجوم الذى قام على الدين من قبل مجموعة من التيار الإسلامى الذين لهم تصورات مبهمة حول غير المسلمين بل **واشتراك فضيلة المفتى للدفاع عن حق الأقباط فى الترشح وجواز انتخابهم** ، أقول إنه وإن كان تم التصدى لهذا الهجوم إلا أنه يعكس كيف استخدم الدين لضرب ما يدخل فى المجال المدنى العام وهو أمر يحتاج إلى دراسة معمقة نحاول إلمامها .على الجانب الآخر أى الدرامى نجد الدراما التلفزيونية وقد اختلطت فى تناولها بين المدنى والدينى خاصة فى قضية تدخل فى إطار الأحوال الشخصية لغير المسلمين ولا تعرف بالضبط ما هى حدود الأولوية والعكس صحيح فيحدث الالتباس . إن قضايا الزواج والطلاق والأسرة تحتاج إلى حساسية شديدة فى التناول ، وبالطبع غنى عن القول إن هناك ضرورة للتعامل مع كل القضايا الحياتية بشكل مفتوح فكريا ودراميا من غير مصادرة ولكن بشرط أن يكون التعامل مؤسسا على فهم دقيق لهذه الموضوعات.

المواطنة : الخطاب الرديف

على أن الثابت فى الحصيلة النهائية هو أن المواطنة التى تعنى المشاركة والمساواة لم تزل بعيدة عن أن تكون تيارا رئيسيا فى الفكر والممارسة ، نعم هناك تطور فى المجال السياسى ظهرت تجلياته فى العملية الانتخابية إلا أن هناك لحظات تسود فيها خطابات وممارسات أخرى (الأقلوية والطائفية) .وأحيانا نجد المواطنة يستعان بها لأداء أدوار معينة لأوقات محددة لمواجهة شائعات مغرضة أو تدخلات خارجية أو مواجهة بين النظام وأحد التيارات .وعليه تكون المواطنة أقرب إلى الخطاب «الرديف» أو الاحتياطى والذى يستعان به فى لحظات المواجهة .نفس الحال نجدها على المستوى الدرامى بالرغم من الكثافة الكمية فإنه أقرب إلى الظهور «الطارئ» الذى يعالج الأمر بشكل مباشر من دون جهد حقيقى فى نسج شخصيات درامية من صميم المجتمع المصرى تحمل القيم المواطنية باعتبارهم مواطنين فى هذا الوطن.

وبعد كانت هذه أهم الملاحظات حول الأقباط عام ٢٠٠٠ من خلال الانتخابات والدراما ،الأمرين الأبرز فى هذا العام ،وأتصور أن المهمة الوطنية الأولى هى التراكم فى اتجاه المواطنة ودعم ذلك كتيار رئيسى فى حياتنا السياسية والفكرية.





الانتخابات وحدها لا تكفى

يوم انتخابات مجلس الشعب فى الاسكندرية أثناء المرحلة الأولى ،تعطلت سيارتى ،وعندها كل الحق ،فهى تحملت جميع - أنواع مطبات الحكومية في الشوارع ،وكان لابد من التوجه بها إلى طبيبها **الأسطى محمود** ،الذى يصر على مناداتى بلقب الباشا ،**والحقيقة أن الأسطى محمود هو اللى ستين باشا ،فالجامعة تعطينى فى الشهر ما يكسبه الأسطى محمود فى أسبوع واحد**،ومع ذلك يصمم على مناداتى بسعادة الباشا، ولا أدرى لماذا ؟ مع أن شكلى عادى جدا مثل ملايين المصريين من عامة الشعب . المهم استقبلنى الأسطى محمود ببشاشته المعهودة ، وأخبرته بأعراض العطل ، وأخذ يربت على سيارتى المعطلة ،ويكشف عنها الغطاء ،وسألنى فجأة وهو يكشف بين أسلاكها ،**انتخبت مين باشا؟..** وتعللت بعطل سيارتى ! وسألته بدورى نفس السؤال ! وكانت أجابته بالنص «**محدش فى الحته راح الانتخابات ،فالناس عارفة مين اللى حينجح ويكسب** ،وهم مجهزين الأسماء ،وقاطعته مسترسلا : لكن هذه المرة مختلفة ،فهى تحت إشراف القضاء الذى يراقب كل شئ! وهنا ضحك الأسطى محمود ، وبدون أن يرفع رأسه من بين موتور السيارة قال: **أنت طيب قوى يا سعادة الباشا ،القاضى مسئول عن الصندوق جوه اللجنة بس ،وغير مسئول عما يحدث خارج اللجنة ،وهى الحكومة حتغلب!** يا سعادة الباشا البلد كلها عزبة كبيرة إحنا مش أصحابها ، أنا وأنت وغيرنا مجرد شغيله ، وبيضحكوا علينا ! وبيعملونا انتخابات علشان نتلهى ونفتكر إننا أصحاب البلد !! دول مجهزين كل شئ ،هى الحكومة لما تريد تنجح حد، القاضى حيقولها لا .. ده الأمن بيعمل اللى عايزه خارج اللجنة، والقاضى جوه يا باشا !.

وهنا التزمت الصمت مفكرا متى يصدق الناس فى الشارع المصرى أن هناك انتخابات حقيقية ونظيفة؟!.

وكانت الإجابة على لسان الاسطى محمود«عندما نتحول **جميعا إلى شركاء حقيقيين فى ادارة هذا البلد؟!»**

واستيقظت من تفكيرىعلى **سيارات حكومية تحمل أفراداً يهتفون للحزب الوطنى** ،وتنبهت إلي أن الحارة التى فيها ورشة الأسطى محمود أيضا كانت مليئة باللافتات الانتخابية التى تحمل العجب، وتعكس العنف المعنوى ،لافتة تقول البرلمانى الطائر ونجم الاعلام اللامع، ولافتة أخرى تقول الإسلام يزيح الغمة فاختار الإسلام ،**كأننا كفرة ويعرضون علينا الإسلام لأول مرة**، وأخرى تحمل اسم مليونير ويصف نفسه بالعامل الغلبان ، وآخر ما زال يضحك على الغافلين ويقول الإسلام هو الحل ، وآخر يصر على صورته وهو ملتح ، ولافتة أخرى باسم دكتور تعلن أنه صاحب علوم بلا غيوم ! **وتحمل الأتوبيسات والتروماى شعارات الحزب الوطنى التى تبشر بالاستقرار والرخاء .** وتنظر إلى الأتوبيس وهو يكاد ينفجر بأجساد البشر، وطوابير السكر أمام الجمعيات ! وتتساءل كيف يكون الاستقرار والرخاء ؟ والناس فى واد آخر فى همهم اليومى لسد حاجاتهم المعيشية ، ولا يشعرون بالانتخابات ، فهى تهم فقط عدداً محدوداً من الحواريين الذين يلتفون حول ٤آلاف مرشح، ويطمعون فى مكاسبها ،أما الأغلبية العظمى من الناس فهى فى توهان يومى وغسيل إعلامى فهذا صورته تقابلك يوميا فى الأهرام بحجم كبير قبل الانتخابات للتذكرة ، وبعد الانتخابات للشكر والتهنئة ، وتتأمل الصورة وتشعر بابتسامته الصفراء المصطنعة ،وهو يشبه نجوم سينما الاربعينيات،وتسأل نفسك متى ظهر؟ ومن أين جاء بكل تلك الأموال ؟!**ولماذا يصر على دخول مجلس الشعب وهو محتكر صناعة الحديد؟** وآخر ملك السيراميك يجتمع مع مجلس أعرق جامعة فى مصر جامعة **طه حسين، ولطفى السيد** ، ويلتف حوله الأساتذة كالتلاميذ ،فلغة المال هى المسيطرة الآن ، والأساتذة معذورون ، فمرتباتهم لا تكمل منتصف الشهر ، وعلى كل واحد فيهم أن يتصرف ، وبعد ذلك يقولون جامعة ومستقبل!.

ونسمع أخبار قتل، وجروح فى اشتباكات وقعت بين الشرطة وأنصار المرشحين ،وتلاعب فى الجداول الانتخابية ،وتحرش أمنى بالناخبين من غير أنصار الوطنى ،وتوزيع أموال وهدايا .. إلخ رغم ذلك، تكرر علينا وسائل الإعلام الرسمية ليل نهار أن الانتخابات نزيهة!!. حتى نزهق ونقرر إنها فعلا نزيهة رغم سيطرة الحزب الوطنى على كل إمكانات الدولة وتسخيرها لصالحة فى



كمال الشاذلى .. بين الناخبين!!

الانتخابات . ويجب أن نسلم أن إشراف القضاء كان له دور كبير في الحد من عمليات التلاعب والتزوير داخل اللجان ، وسقوط الكثير من رموز الحزب الوطني ، لكن هذا وحده غير كاف. **فالمشكلة الحقيقية في طريقة التفكير في عقل النظام ، فهو لم يحتمل بعضا من النزاهة في المرحلة الأولى للانتخابات ،وكشر عن أنيابه في المرحلة الثانية والثالثة ، فشهدت الانتخابات مخالفات واسعة النطاق .**

ففي المناطق التي واجه فيها مرشحو الحكومة منافسة قوية سمحت شرطة مكافحة الشغب المسلحة بالعصي لمؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بدخول مراكز الاقتراع غير أنها لم تسمح بدخول الناخبين الآخرين . وصدقت مقولة الأسطى محمود ابن البلد ، أن الموضوع مش موضوع انتخابات . الموضوع أكبر من كده بكتير . وإن البلد بلد حكام ؟! واكتشفت أن العالم كله يعاني ! ويردد نفس كلام الأسطى محمود ! ففي تقرير **التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ ، نقرأ** «إن حكم الحزب الواحد أو الحكم العسكري في أكثر من ١٠٠ بلد في السنوات العشرين الماضية قد انتهى وحلت مكانة ١٠٠ ديمقراطية متعددة الأحزاب ،في موجه عالمية من الحرية. وأصبح صندوق الاقتراع هو بديل الاستناد وطلقات الرصاص . وأن معظم العالم يعيش ، لأول مرة في التاريخ ، في ظل نظم ديمقراطية ،لأن الديمقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي يتوافق مع احترام الحقوق الإنسانية ، ولكن مع أن الديمقراطية **لم تعد مراوغة ،فإنها لم تصبح بعد شاملة للجميع ،لأن الأصوات الانتخابية وحدها لا تضمن حقوق الإنسان ، فالأغلبية المنتخبة ديمقراطيا يمكن أن تسحق الأقلية ،فقد فشلت الانتخابات في مصر أن تعطى تمثيلاً حقيقياً للمصريين الأقباط ، وتمثيلاً حقيقياً للمرأة المصرية ، وفشلت في تمثيل المصريين المتغربين والمهاجرين ، ويقدرون بحوالي خمسة ملايين.**

والعنف ضد الأقليات يمثل سياسة ملتهبة في شتى أنحاء العالم، حتى مع وجود حماية دستورية ،ففي غرب أوروبا مثلا كثيرا ما يتعرض المهاجرون الذين يمثلون أقليات للعنصرية والعنف ، واستبعاد الأقليات المهمشة منتشر من كندا إلى الهند ،وفي ديمقراطيات كثيرة قائمة على حكم الأغلبية ، وهذا يؤدي إلى العنف بل وحتى إلى الحرب ، مثلما حدث في سريلانكا ويوغوسلافيا سابقا».

واستخدام السلطة التعسفي يلطخ ديمقراطيات كثيرة خاصة في منطقتنا ، وفي العالم ،فكثيرا ما توضع السياسات وراء أبواب مغلقة ، سواء كانت تلك السياسات تتعلق بإزالة الأحياء العشوائية التي تؤدي إلى حرمان الناس من المسكن ، أو بالمشروعات القومية الكبرى التي يعلن عنها بدون دراسة ، أو مخصصات الميزانية التي تحد توفير البنية التحتية للمدن الكبرى على حساب الريف والأحياء العشوائية أو بإجراء مفاوضات سريه مع وكالات دولية.

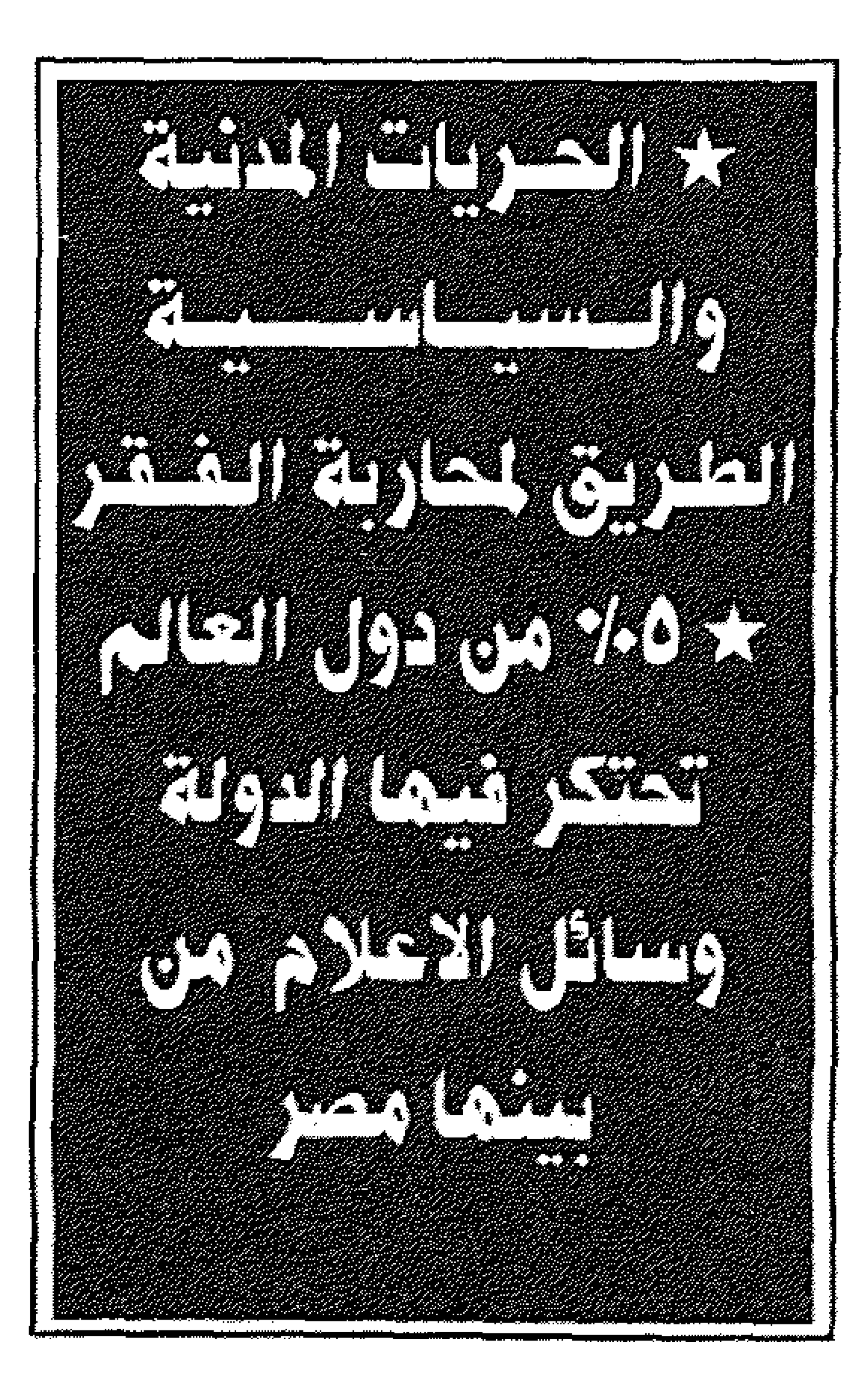
وفي شتى أنحاء العالم يتعرض الصحفيون للهجوم والقتل ،كما حدث مع المراسلين الصحفيين أثناء الانتخابات المصرية من هجوم أمني ،**فقد طالبت منظمة العفو الدولية المعنية بحقوق الإنسان الحكومة المصرية بإجراء تحقيق في حادث اعتداء تعرض له أحد أفرادها أثناء الانتخابات النيابية التي جرت في البلاد مؤخراً ، ويأتي طلب منظمة العفو عقب إصدار منظمة «صحفيون بلا حدود» طلبا مماثلا لإجراء تحقيق عاجل بشأن حوادث الاعتداء بالضرب التي تعرض لها الصحفيون الذين قاموا بتغطية الانتخابات النيابية الأخيرة.** وجاء في بيان منظمة العفو أن الشخص المعني ، وهو ألماني الجنسية ، قد تعرض للضرب على أيدي أربعة من رجال الأمن الذين كانوا يرتدون الزي المدني ، وقد صادر المعتدون هاتفه المنقول وأشرطة فيديو وتصوير كان يحملها .جرى الاعتداء خارج مركز انتخابي أحاطت به الشرطة في حي شبرا الخيمة . وكانت منظمة «صحفيون بلا حدود» قد قالت من جانبها إنها بعثت برسالة إلى **وزير الداخلية المصري حبيب العادلي** تعترض فيها بشدة على الهجمات التي تعرض لها اثنان من الصحفيين على الأقل خلال عمليات الإدلاء بالأصوات يوم الثلاثاء في المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب

المصرى.

واحتكار الدولة لوسائل الاعلام موجود فى ٥٪ فقط من دول العالم ، «طبعا احنا منهم »، وفى أجزاء كثيرة من العالم مثل مصر تتعرض وسائل الاعلام المستقلة، وغيرها من عناصر المجتمع المدنى مثل المنظمات غير الحكومية للمضايقة ، وتكميم المجتمع المدنى من خلال التهديد بالاعتقال وسجن من يعارضون أو ينتقدون سياسات الحكومة علانية. **وتواجه مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر ، كالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية (المنظمات غير الحكومية) والنقابات المهنية والعمالية ووسائل الاعلام ، قيودا قانونية وسيطرة حكومة متزايدة** .فعلى مستوى العالم هناك شخص واحد بين كل خمسة أشخاص يشترك فى منظمات المجتمع المدنى ، وأعتقد أن النسبة فى مصر أصغر من ذلك كثيرا ، **لأن القوانين المصرية الجديدة وضعت بشكل مطرد قيوداً على ممارسة الحق فى حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها** ، ويتمثل ذلك على وجه الخصوص فى صدور **قانون مكافحة الارهاب وقانون الصحافة وقانون الجمعيات و المؤسسات الأهلية** .وتقضى هذه «القانون» الصادر بالأمر الجديدة وقوانين أخرى ، مثل القانون العسكرى رقم ٤ لعام ١٩٩٢ ، بفرض عقوبة السجن على مجموعة من الجرائم التى لا تزيد على كونها ممارسة للحق فى حرية الرأى وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

ويؤدى التخويف والعداء المتزايد إلى خنق سيادة القانون فى بلدان كثيرة ، بحيث يحرم المواطنين من الحماية القانونية من الظلم وانتهاكات حقوقهم. وفى كثير من أنحاء العالم تواجه قطاعات كبيرة من السكان- مثل النساء- والسكان الأصليين -تمييزا ، وأصبحت الانتخابات التى تشترك فيها أحزاب متعددة **ليست كافية للديمقراطية الشاملة ،لأن الديمقراطية الشاملة تستند إلى تجزئة وتقاسم السلطة السياسية** .كما ضرب الرئيس **نيلسون مانديلا** المثل فى هذا الصدد ، فبعد أول انتخابات تجرى فى جنوب افريقيا وهى حرة ، أسند إلى زعيم بارز من زعماء المعارضة منصبا وزاريا ،حتى على الرغم من أن حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى كان يحظى بأغلبية مريحة ! طبعا لا يمكن تكرار ذلك فى مصر ! وتجزئة السلطة معناها توسيع الديمقراطية وإزالة القيود على المنظمات غير الحكومية ،فالدول التى وقعت على جميع مواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، وتفتقد وجود مجتمع مدنى مفتوح ، فإنها قد لا تكون تحت ضغط كاف يدفعها إلى احترام التزاماتها .**والناس لا يريدون أن يكونوا مجرد مشاركين سلبيين ، يدلون بأصواتهم فحسب فى الانتخابات ، بل يريدون أن يكون لهم دور فعال فى القرارات السياسية التى تشكل حياتهم** ،فالمظاهرات التى قامت أمام مقر اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل هذا العام دليل على رغبة الناس فى المشاركة فى عملية صنع القرارات فى القضايا العالمية، وفى مصر **هناك مؤشرات كثيرة تترجم رغبة الناس فى المشاركة فى عمليات صنع القرارات المرتبطة بحياتهم ، منها الإقبال النسبى للترشيح والانتخاب ،والانفجارات الاجتماعية الصغيرة التى تحدث من وقت إلى آخر احتجاجا على السلطة**، كما حدث عند رفع أثمان تذاكر القطارات ، ومظاهرات أولياء الأمور فى الاسكندرية احتجاجا على قرار تأجيل امتحانات الاعدادية عندما حدث فيها تسرب وغش ، وانفجارات الأهالى على الطرق السريعة عند حوادث المرور بسبب السرعة والاستهتار (**يموت فى مصر يوميا بسبب حوادث المرور قتلى أكثر عددا من شهداء الانتفاضة فى فلسطين**)).

والحقوق الديمقراطية يعزز كل منها الآخر وتمكن الفقراء من مكافحة الفقر، فالصحافة الحرة تساعد على الحيلولة دون حدوث فساد أو عجز فى الأغذية مثلا يتحول إلى مجاعة كما يحدث فى أفريقيا .كذلك حالما تكفل حرية الكلام وحرية تكوين الجمعيات والانتماء إليها وحرية المشاركة ، وقتها يستطيع الفقراء أن يطالبوا كذلك بالفرص وبيئة اقتصادية أكثر مناسبة لمحاربة الفقر .فالخيار الآن لم يعد بين الديمقراطية والديكتاتورية ، بل الخيار بين ديمقراطية شاملة متكاملة وديمقراطيات هشة مثل ديمقراطيتنا ، ولكن المشهد الأخير فى الانتخابات الأمريكية يقول إننا كلنا فى نفس الهم، هم الأسطى محمود .ففى قلب العالم الحر، فى أمريكا نسمع أحاديث عن نماذج اقتراع مربكة ، وصناديق اقتراع لم تفتح ، بل ضاعت ، ثم عثر عليها ، وهناك أخطاء فى العد والفرز ،وعمليات تخويف وترهيب ، ويظهر أنهم هناك فى أمريكا استوردوا خبراء فى الانتخابات من الداخلية المصرية!.



والعجيب أن الفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان ، لا تقل أهمية عن قضية الاعتقال التعسفى، ومع ذلك فإن **تعذيب شخص واحد يثير سخطا بينما تمر وفاة أكثر من ٣٠ ألف طفل كل يوم نتيجة للأصابة بأمراض معظمها يمكن الوقاية منها دون أن يلحظها أحد**. والنضال فى سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والكفاح فى سبيل الحريات المدنية والسياسية ، هما وجهان لعملة واحدة ،عندما تكون للناس حريات مدنية وسياسية يصبح بامكانهم المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، **وبدون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، يحرم الفقراء والفقيرات على وجه الخصوص فى معظم الأحيان من التعليم ،ومن إدراك ماهية حقوقهم وخياراتهم**، ويصبح التمييز والتجاوزات متوطنين عندما يغيب العدل وسبل الانصاف ،وحتى فى بيئة قانونية منظمة ، قد يكون العدل بالنسبة للفقراء بعيد المنال ،فالهند مثلا تعانى نقص القضاة ، فتراكمت القضايا على القضاة تراكماً هائلاً وصل إلى ٥٠٠٠ قضية لكل قاض ، و٢٠٠٠ قضية لكل قاض فى بنجلاديش مثلا ،وأعتقد الموقف عندنا مشابه لذلك.

والآن ماذا نحن فاعلون؟! الوطن يحتاج إلى إصلاح سياسى وتعليمى جذرى يقيم الديمقراطية والمشاركة ،ويسمح للمجتمع المدنى بالنمو ،فالبداية دائما فى السياسة والتعليم إذا خلصت النوايا ،وانظروا حولنا فى دول أقل منا اسقطت فيها الانتخابات الرئيس **عبدة ضيوف** فى السنغال فى مارس ٢٠٠٠ وفشل الرئيس **روبرت موجابى** فى تمرير قانون يسمح له بالاستمرار فى السلطة بعد عام ٢٠٠٢ ! **فمتى نصبح مواطنين لنا حقوق وعلينا واجبات ،متى يصبح القانون فوق الجميع ،وكيف يتم تفعيل المصريين وتنمية المواطنة والمشاركة بينهم كلها أسئلة توقفت عندها ؟!!.**

حتى لا ننسى أن هناك إسرائيل



إلى هؤلاء الذين يصممون على أن خيارهم الاستراتيجي الوحيد هو السلام، ويتناسون أن خيارنا الاستراتيجي الوحيد هو المقاومة والمقاومة، إلى هؤلاء، نقرأ معاً رسالة شهيد وصلتني عبر البريد الاليكتروني لعلهم يفهمون!.

(لم أمت، بل غادرت إلى حياة جديدة)

-العرعير- صاحب العملية الاستشهادية الأولى: إسرائيل أو هي من بيت العنكبوت..!

القدس أسامة العيسة

كشفت مصادر من حركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية عن (الوصية) التي تركها الشهيد **نبيل العرعير** (٢٤ عاما) الذي نفذ ما اعتبر أول عملية استشهادية خلال انتفاضة المقدسات في الأراضي الفلسطينية، وهي العملية التي نفذها وهو يقود دراجته الهوائية.

وتضمنت الوصية مخاطبة عدة أطراف، فالشهيد خاطب(**أبناء الاسلام العظيم)** وسنتبي (قسم) : الجناح العسكري للجهاد و(**القسام)** الجناح العسكري لحركة حماس، واعتبر فيه أن دفاع هؤلاء عن القدس الشريف(اثبت للعالم بأنكم لن تتنازلوا عن مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأنكم ستقفون في وجه من يريد المساس بالمسجد الأقصى).

وأوصى **العرعير** بالاستمرار في الانتفاضة لأنها الطريق، كما يرى، لاسترجاع الحقوق خصوصا وان (سلام الخزي والعار لم يحقق لنا أي مطلب فالحمد لله، لقد تقدمت نحو الهدف المطلوب الذي كنت أتمناه، وكتب الله لي الشهادة).

وفي فقرة أخرى من وصية **العرعير** المؤثرة يقول بثقة (والله يا اخوان إن إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت، **ومطلبي في هذه الوصية بأن تتوحد وتتضافر كل الأيدي المجاهدة في سبيل الله لإعلاء كلمة الله وتحرير أرضنا من دنس الصهاينة وتحرير أقصانا**، فلتتوحد أيادي المجاهدين معا لدحر هذا العدو عن أرضنا ولكي تعود القدس لأمة الإسلام).

وبعد أن يطلب الشهيد **العرعير** من كل من عرفه ومن أصدقائه أن يسامحوه إذا(قصرت معكم) يخصص جزءاً من وصيته لأمه بأن تزغرد ويؤكد لها(**نعم أطلب منك أن تزغردي فإن هذا هو عرسي الذي كنت أتمناه منذ أن عرفت الشهادة في سبيل الله).**

ويخاطب والده موصيا إياه بان يكون (**أسعد الناس في عرشي هذا وأن تقوم بالترحيب بإخواتي الذين يأتون إليك ليهنئوك بعرس ابنك نبيل الذي لم يمت بل غادر إلى حياة جديدة مع الصديقين والنبيين والشهداء)**.

ولاخوانه كتب **العرعير** (أوصيكم بالصلاة والدوام عليها، وأن تحافظوا على دراستكم، والا تنسوني من دعائكم في كل لحظة).

وهمس لعماته (الحبيبات) قائلا(أسألكن بالله ان تكن دائما بجوار أمي.. أمي الحبيبة، أسألكن بان تفرحن وان تزغردن وتوزعن الحلوى على كل إنسان).

وفي نهاية الوصية يشير العرعير بأنه يهدي هذه العملية الاستشهادية للشهيد محمد الدرّة وكل شهداء الإسلام.

وكان **العرعير** أول من نفذ عملية انتحارية يسميها الفلسطينيون استشهادية في الانتفاضة المستمرة في الأراضي الفلسطينية، وجاءت عمليته في الوقت الذي كان ينتظر فيه الرأي العام الفلسطيني خطوة كهذه ربما لهذا السبب لم يتقدم أي طرف فلسطيني ليتحفظ عليها أو يستنكرها أو يعتبرها جزءاً من (تعطيل العملية السلمية) أو ما شابه ذلك كما حدث في عمليات مشابهة.

ركب **العرعير** دراجته المفخخة وتقدم نحو تجمع لجنود الاحتلال في قطاع غزة وحسب حركة الجهاد الاسلامي فإن التجمع كان يضم ثمانية جنود راجلين وجيبين عسكريين وان **عملية العرعير أسفرت عن مقتل أربعة جنود إسرائيليين وإصابة تسعة آخرين حسب بيان (قسم) الجناح العسكري لحركة الجهاد .وحسب (قسم) أيضا فإن العرعير استقل دراجته الهوائية وهو يحمل تسعة كيلو غرامات من (تي. أن .تي) شديدة الانفجار.**

أما الناطق العسكري الإسرائيلي فقال إن العملية أسفرت عن جرح جندين فقط.

الشهيد **العرعير** من مواليد آذار /١٩٧٦، وكان له نشاط فني وهو وعضو في فرقة النور للفن الإسلامي التي قدمت شهيدا آخر في بداية الانتفاضة هو **الشهيد ماهر رجب عبيد**، وكانت آخر مشاركة له في الفرقة في حفل تأبين لمؤسس الحركة الشهيد **فتحي الشقاقي.**

رحل **نبيل** ووزعت الحلوى في سرادق (التهنئة) الذي أقيم له في حي الشجاعية وترك تسعة أخوة قال بعضهم بأنهم سيجدون نبيل في أبنائهم، وقال شقيقه ناصر سأهب ابني نبيل القادم لله وللوطن وليقدم ما قدم عمه الراحل.

الرسالة السابقة تشير إلى التغيرات الخطيرة على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة، **فالحالة الراهنة لم تعد حالة أشخاص يلأهم الحماس ينتفضون في مواجهة آلة عسكرية قوية، بل إن المعارك التي تدور بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين تتزايد مع مرور الأيام لتأخذ شكل حرب غير معلنة بدافع اليأس والإحباط والمبالغة في الانتقام**، وإذا كان أمام الشعب الفلسطيني خيار استراتيجي وحيد وهو استمرار الانتفاضة، فإن أمام إسرائيل خيارين : إما أن تتقدم لتعيد احتلال الأراضي الفلسطينية بكاملها، أو تنسحب من هذه الأراضي بالكامل ولا يوجد خيار ثالث .وفي ضوء الاختيار الفلسطيني والاسرائيلي ورد الفعل العربي والعالمي، سوف يتحدد سيناريو الحرب أو السلام العادل!

رمزي زكي وداعا

نبيل يعقوب

في مستشفى بالكويت تحيط به حديقة مليئة بالخضرة والنخيل وأحواض الزهور قضى **رمزي** الأسابيع الأخيرة من حياته في صراع مرير مع مرض عضال .وفي الأوقات القليلة التي أتيح له فيها الاستمتاع بالطبيعة المحيطة مر بلحظات قد تكون قد أوحت إليه ببصيص من أمل. ولكنه ما لبث أن أدرك ما كان الأطباء ودائرة ضيقة من أقرب الناس إليه قد حجبوه عنه .. كانت محاولة الإنقاذ متأخرة والمرض قد تمكن منه.. وفرص النجاة أخذت تتضاءل من يوم إلى يوم..

رمزي زكي بطرس العالم الباحث والكاتب والأستاذ بمعهد التخطيط القومي في مصر وجامعة الكويت كرس حياته لبحث العلاقات الاقتصادية السياسية في مصر والبلدان النامية . واهتم بنشر نتائج أبحاثه . فترك ثلاثين كتابا وعددا كبيرا من المقالات والمحاضرات كمساهمة في الدفاع عن المصالح الوطنية للبلدان النامية . المصالح الوطنية كان يفهمها باعتبارها مصلحة الفئات الشعبية العريضة في حياة كريمة.

كل كتبه تحمل إهداء موجها لشعب مصر أو لشعوب البلدان النامية ،وللمناضلين من أجل الاستقلال والتقدم والعدالة الاجتماعية .كل مؤلفاته التي بدأها بكتاب« مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلدان النامية» مثلت نداء للنهوض والكفاح .ومنذ أول عمل منشور له حدد الهدف الذي ظل محركا دافعا لكل جهده البحثي طوال أكثر من ثلاثين سنة:

ما هو السبيل الذي يمكن شعوب البلدان لتنفض عن كاهلها رواسب العهد الاستعماري والتخلف وتجد لنفسها مكانا تحت الشمس منتزعة حريتها ، مكتسبة سيادتها ، مسيطرة على مصادرها ،ملتحقة بركب التقدم والحضارة. عندما جاء في بعثة للدكتوراة إلى كلية الاقتصاد في برلين في نهاية الستينات سرعان ما حصل على احترام أساتذته وزملائه الذين وجدوا فيه عالما شابا ذا قدرة بحثية فذة. وأنهى **رمزي زكي** رسالته بدرجة الامتياز مثل كل ما سبقها من درجات علمية حصل عليها.

كسبت درايته الواسعة والعميقة بعلم الاقتصاد السياسي وبواقع البلدان النامية لاسمه اعترافا واحتراما في الأوساط العلمية ولدى جمهور القراء في كل البلدان العربية .وحصل بجدارة على جائزة الدولة وجوائز أحسن كتاب ، وكان من أشهر كتاب علم الاقتصاد السياسي في مصر والعالم العربي.

في برلين كانت **لرمزي زكي** فرصة دراسة آليات النظام الاقتصادي العالمي السائد ، ووضع البلدان النامية، وشروط تقدمها . وتنوعت مصادر بحثه من كلاسيكيي الاقتصاد السياسي البرجوازي **سميث وريكاردو إلى مؤسسي فكر الاشتراكية العلمية ماركس وانجلز** مرورا بالمفكرين المعاصرين من **سويزي وباران إلى فريدمان وغيرهم.** لم يكن داعية لافكار مجردة، دراسة الواقع بتفاصيله المضنية كانت منبع معرفته ،والنقد الماركسي للرأسمالية كان أداة تحليله .معيار حكمه على السياسات كان دائما المصلحة الوطنية التي كان يقيس تحقيقها بالنظر إلى أحوال الفئات الشعبية.

ولم يقصر **رمزي** اهتمامه وإنتاجه الفكري على مهنته كأستاذ للاقتصاد السياسي .فله مؤلفات أخرى غير منشورة منها دراسات في الفلسفة والفن وكتاب عن علم الجمال.

وفي دراساته المتشعبة التي أجراها عن سبل التحرر الوطني الاقتصادي والخلاص من التبعية بذل العالم المصري رمزي زكي جهداً خاصا في تشريح ظاهرة المديونية وكشف الآثار المدمرة لآلياتها بمقارنة التطور في العديد من دول العالم الثالث . ولم يتوقف عند نقد السياسات السائدة بل كانت له إسهاماته البارزة في طرح أفكار وخطط واقتراحات ملموسة للخلاص من فخ المديونية . **وأسس رمزي زكي رفضه للنيوليبرالية ليس على خطاب أيديولوجي بل على تحليل عميق للدمار الذي أحدثته سياساتها بالانتاج الوطني وبالخراب الذي لحق بالمنتجين وبانحطاط حال الطبقة الوسطى.**

وكان هنا متميزا بحسم عن اتجاه في النظرية والممارسة الاقتصادية اتسم منذ بداية السبعينيات بالهرولة التحاقا بموضة النيوليبرالية المستوردة دون إلقاء اعتبار للواقع الوطني الملموس ولمصلحة البلاد ولمخططات الهيمنة الكامنة خلف سياسات النيوليبرالية.

وفضح **رمزي زكي** الجوهر الاستبدادي لليبرالية المستوردة، والتي لم تأت بالديمقراطية للشعوب بل إنها بتدميرها للوظيفة الاجتماعية للدولة نشرت بؤسا يحيل مصطلح الديمقراطية إلى كلمة جوفاء . ولخص مصطلحان أطلقهما **رمزي زكي** على السياسات النيوليبرالية «الليبرالية المستبدة» و«الليبرالية المتوحشة» ليس فقط مشاعر غالبية الناس تجاه الأحوال التي أصبحوا ضحية لها ، بل قدم تعريفا مكثفاً للغاية لجوهر النظم النيوليبرالية.

كانت إلى جانبه زوجته« **مارجاريته**» التي رافقته أكثر من ثلاثين عاما من رحلة حياته ونضاله ووفرت له بالحب والصبر والعون الدائم سعادة زوجية كانت معين طاقة لا ينضب له . ومارجاريته التي كانت تماثله في البساطة والتواضع منحته بتفانيها راحة البال ومكنته من أن يواصل بدأب نادر الجلوس يوميا وطوال عشرات السنين إلى المكتب لمواصلة عمله البحثي في الموضوع الذي كرس حياته من أجله .. كتاب كل سنة ومقالات ومحاضرات تناقش وتعمق المعرفة بالواقع الجاري.

ولو تابعنا موضوعات كتبه منذ ١٩٦٦ حتى الكتب الأخيرة ومنها «وداع القرن العشرين» لرأينا فيها تأريخا متصلا للمعركة الفكرية في ميدان الاقتصاد.

في صيف السنة الماضية التقينا مجموعة من أصدقائه وزملائه في برلين ،منهم من زامله منذ أكثر من ثلاثين سنة .وفي دار الثقافات العالمية جلسنا لنستمع إليه ونناقش معه موضوعات جديدة أراد طرحها . وطرح **رمزي** أفكاره حول« **تجديد الفكر التنموي**» وكان يتابع ويتأمل الواقع المتغير ويحلله ساعيا لاكتشاف مخارج ، حلول عملية ، **بدائل واقعية تمكن البلدان العربية والنامية من تجنب الانجرار الكامل لديكاتورية السوق، تمكنها من استعادة السيادة على مصادرها ،ومن تقرير مصيرها وطنيا ،ومن سلوك طريق للتقدم الاجتماعي .وكان قد ألقى محاضرة عن ذات الموضوع في عمان.**

انشغال **رمزي** بمهمة تجديد الفكر التنموي عبر عن رفضه للاستسلام للفكر السائد ،ولليأس ولفكرة نهاية التاريخ وعن الإصرار لفتح طريق للمستقبل.

هل أراد بالتنبيه لهذه المهمة ترك وصية لزملائه ولتلاميذه؟.

اختطف الموت **رمزي زكي** .. وخسرت مصر وخسر الفكر الاقتصادي العربي عالما وطنيا مصريا ومناضلا دؤوبا ظل طوال حياته على إخلاصه لشعبه.

وخسر أصدقاؤه صديقا وإنسانا كبير القلب عظيم الصفات.

العزاء لزوجته الشجاعة مارجاريته ولأسرته وأقربائه.

أوان «لكح»

عمرو كمال حموده

أهم عضو فى البرلمان الحالى هو النائب المحترم رامى لكح .. لأنه «سوبر نائب» . فقد تمكن خلال ثلاثة شهور من تحضير حملته الانتخابية وإنجاحها بكافة الأشكال والطرق بواسطة طاقم من المستشارين المحترفين والمتخصصين فى علم التفاوض والتكتيكات الانتخابية والسياسية . فتحقق له مكسب «سياسى» كبير وهو **اقتناص كرسى واحدة من أهم دوائر العاصمة وتمكن من الحصول على «الحصانة البرلمانية» التى تؤمن له مصالحه الاقتصادية ، وتمنع أجهزة السلطة التنفيذية من الإقتراب** منه بسهولة . ثم إن وجوده فى البرلمان يعطيه ميزة «توسيع حركته سياسيا» وتكثيف النفوذ والإتصال المباشر بالنواب وزيادة حجم المعلومات لديه وصياغة صورته على نحو مختلف لدى الرأى العام وربما تحوله لنجم سياسى بالإضافة لنجوميته فى عالم الاقتصاد والأعمال.

لقد تمكن رامى لكح من الحصول على كرسى فى البرلمان بدون برنامج انتخابى محدد ، ومن غير سرادقات يخطب فيها وبدون احتكاك مباشر مع الجماهير ، رافعا مجموعة «هلامية» من الشعارات .. فنحن بالفعل أمام ظاهرة جديدة لنائب لا يحتكم لشرعية حزبية تقف معه وتسانده ، ولا يحتكم لعصبية عائلية أو تاريخ سياسى متوارث ، أو حتى سجل من العمل الوطنى والكفاح السياسى يقف خلفه .. فهو رجل أعمال حديث العهد بالأعمال لا يتعدى تاريخه فى مجال الصفقات التجارية والمالية سوى خمسة عشر عاما فما بالك بتاريخه السياسى الذى لم يبدأ سوى من ثلاثة أشهر . فهو رجل أعمال يفتقر للأفكار السياسية ولمجموعة من المبادئ التى ترشد أداءه السياسى وممارسته البرلمانية . **ولعل أبلغ دليل على ما نقوله .. حديثه للصحافة عن« استمرارية الفكر الاشتراكى المنغلق » لدى الحكومة الحالية !**

ونحن ننصحه بالبحث عن بعض المستشارين المحترفين فى السياسة المصرية ليتولوا تثقيفه سياسيا حول الواقع القائم وظروف وشروط اللعبة السياسية والقوى الموجودة ولغة الحوار التى تفيد، وهو يمارس دوره الجديد فى البرلمان ..حتى لا يتعثر فى عالم السياسة التى تختلف إلى حد معين عن عالم الاقتصاد.

ما هى القوى التى تقف وراء نجاح رامى لكح فى البرلمان؟.

المعلومات المباشرة لا تكشف الكثير .. ولكن قراءة الأحداث تفصح عن« **أهمية الثروة» فى دعم رامى لكح»** .. هذا العامل المهم فى صياغة قواعد اللعبة السياسية المصرية خلال الأعوام القادمة .. سوف يحل بالتدريج محل العوامل الأخرى **فسلطة المال أصبحت أكبر وأقوى من سلطة الأحزاب السياسية** ..والصورة التى تتشكل مشاهدها فى الساحة السياسية المصرية تقول ..« **إن حزب رجال الأعمال » هو أقوى حزب حاليا** ..وهو يقوى يوما بعد يوم .لقد دخل أكثر من مائة رجل أعمال إلى البرلمان ..وهذا التحول النوعى أهم عندى من نجاح سبعة عشر مرشحا للإخوان المسلمين ..لإن كتلة رجال الأعمال ليس لديها مبادئ تحتكم إليها سوى **قانون «الربح وتعظيم الربح»** وهم يمثلون «الربح» حجم البرلمان وسوف يكون لديهم القدرة الكبيرة على تمرير مشروعات قوانين تراعى مصالحهم أو إيقاف مشروعات قوانين لا تأتى على هواهم.

هذا الصعود السياسى لرجال الأعمال.. ومن بينهم رامى لكح .. يدعم من قدرات ونفوذ هذا الحزب الجديد على حساب الفئات والطبقات الأخرى فى المجتمع ، وبالتالى يكاد ينعدم التوازن الاجتماعى والسياسى فى المجتمع .فأين هو نفوذ أو إمكانيات الفلاحين أو العمال أو المهنيين أو المثقفين أمام النفوذ الكاسح لفئة رجال الأعمال؟.

هذا التوازن المفقود سوف يؤدى إلى نتائج سياسية وإجتماعية قاسية خلال المستقبل القريب .فالمصلحة الوحيدة المتحققة والقابلة لمزيد من التحقق هى مصلحة رجال الأعمال على حساب مصالح الفئات والطبقات الأخرى.

الشاهد خلال الفترة القادمة اندفاع «رجال الأعمال» بعد أن تدعمت قواعدهم الاقتصادية ونفوذهم المالى .. إتجاههم للسيطرة على بعض الهيكل السياسية المؤثرة« **مثل الأحزاب والنقابات وأنشطة المجتمع المدنى»** .. الحديث يدور فى الدوائر المختلفة حول «**المشاركة السياسية» و«الشراكة»**.Partner Ship وبمعنى مختلف عن المفهوم التقليدى بمعنى تقاسم السلطة السياسية بناء على قاعدة توازن المصالح بين الفئات والطبقات المختلفة .. إنما الجديد هو «تفريغ» المصطلح من جوهره وتحويله إلى **مفهوم آخر يقوم على المشاركة والشراكة بين رجال الأعمال والدولة فقط..** وبناء عليه فإن الساحة داخل المجتمع المدنى يتم إخلاؤها لصالح رجال الأعمال ..الذين سوف يطردون القيادات التطوعية وجهودهم الكفاحية من أجل بناء مجتمع مدنى قائم على المبادرات الفردية والمبادرات الجماعية إلى مجتمع مدنى آخر يقوم على« دور أعظم لرجال الأعمال» عن طريق إنشاء مؤسسات أهلية تقوم بضخ التمويل، والإشراف على إدارته لقائمة محددة سلفا من المشروعات والبرامج والأنشطة التى تحقق مصالح رجال الأعمال ومن بينها «**تسكين الصراع الاجتماعى»** ،والتوصل لاستقرار اجتماعى زائف.

أتى «رامى لكح» مشيرا «لأوان رجال الأعمال» بينما القوى التقدمية حائرة ومهزوزة وتائهة ،فإن يصل الأمر برامى لكح لطرح دخوله إلى الهيئة البرلمانية لأحزاب ذات صبغة تقدمية فى إطار صفقة محددة المعالم ، فذلك دليل على حيرة وتوهان هذه الأحزاب .

وربما يكون ذلك مدخل إلى شراء جرائد ومحطات فضائية وتلفزيونية لصالح فئة رجال الأعمال الذين يتمتعون بكل الحرية فى التحرك على جميع الساحات بعيدا عن أى قوى أخرى قد طوحت بها الظروف إلى الهوامش.

رامى لكح





الموت في محاجر المنيا

أكثر من ٢٠ قتيلا و٣٠ معاقا يسقطون بداخلها سنويا.. بخلاف ضحايا الصعود إليها



خالد البلشي

عندما دعاني أحد الأصدقاء للوقوف على حقيقة ما يحدث لعمال محاجر المنيا وما يواجهونه من مصاعب، لم أكن أتخيل أن هناك عمالا ما زالوا يعملون في مثل هذه الظروف القاسية غير الآدمية حتى لو كنا في عصر الخصخصة والمعاش المبكر وتشريد العمال واعتصار طاقاتهم وأرواحهم كي يحصل أصحاب العمل على أكبر قدر ممكن من الأرباح، وحتى لو كان العصر هو عصر انتهاك حقوق العمال ،فما يحدث هناك في محاجر البر الشرقي لنيل المنيا لا يمكن لأحد أن يتخيله أو يحس بمدى عنائه ومرارته إلا لو انتقل للعيش بينهم ورأى بعينيه ما يتعرضون له يوميا.

ذهبت إلى المنيا أبحث عن مشاكل هؤلاء العمال فوجدت حكايات كثيرة وراء كل منها مأساة مروعة آثارها واضحة للعيان في العيون والأجساد والنفوس، ومتجسدة في صور عديدة وصارخة.. أصابع مبتورة وأعضاء مشوهة ونفوس مكتئبة وعيون باكية وقلوب أصابها الوهن من شدة الحزن.

ويبقى أمل وحيد أن هذه الظروف القاسية دفعت أهل شرق نيل المنيا إلى نوع من التوحد فلم يعرفوا الفرق بين مسلم ومسيحي إلا بالعمل.. ورغم عنائهم الشديد فإنهم ما زالوا يعلنون حبهم لبلادهم ويؤكدونه عبر حكايات خرافية عن طير أحب بلادهم ورفض أن يغادرها فأخذت اسمها منه« جبل الطير»

وعن معجزات الأولياء والقديسين يؤمنون بها جميعا في توحد غريب قل أن تجده في مكان اخر في مصر..

نزلت إلى المنيا أحمل بداخلي تراث القاهرة والوجه البحري عن الصعيد ،ليس في رأسي إلا حكايات المطاريد «لصوص الجبل الشرفاء» لكنني فوجئت بمطاريد من نوع جديد يعيشون في الجبل أيضا .. **المطاريد الجدد هم آلاف من العمال الفقراء والشباب العاطل طردتهم البطالة وظروف المعيشة الصعبة من قراهم ليعملوا في الجبل** حيث مورد رزق- يكفيهم بالكاد- يأتيهم من المحاجر ويمنع شبابهم من تسول مصروفهم ولقمة عيشهم من والد أعجزته ظروف الحياة الصعبة والفقر المتفشي في قرى شرق النيل حتى عن الإنفاق على بقية الأولاد ، ولكنه ما زال ينتظر من ابنه الذي تعب من أجله أن يحمل معه العبء هذا العبء الصعب حتى ولو حمل عبء نفسه.

داخل المحاجر تدافعت أمامي حكايات المطاريد الجدد «**مطاريد الحياة الصعبة**» ..فبين قتيل للإهمال وسوء الحالة الاقتصادية في ظل نسيان الحكومة لهم وانشغالها عنهم بالمستثمرين ورجال الأعمال، وبين مصابين فقدوا أجزاء من أجسامهم «عيونهم أو أحد أطرافهم» بسبب الاستعانة بأدوات وميكنة رخيصة وغير آمنة .. والنتيجة **عشرات من الأسر الضائعة فقدوا عوائلهم مصدر دخلهم ولا حياة لمن تنادي** .. أما المحافظة -المستفيد الأول من نضال هؤلاء العمال البؤساء للبحث عن حياة أفضل -فلم تصح من غفلة جمع ضرائب ورسوم بالملايين لتنظر إلى أحوال هؤلاء العمال إلا منذ فترة قصيرة وعلى يد إحدى مؤسسات المجتمع المدني بالمنيا والتي عاش أفرادها مأساة عمال المحاجر فقرروا التصدي لها وحلها.

ورغم الصحوة الأخيرة للمحافظة .. والتي نرجو ألا تكون صحوة الموت فالأمر لم يخرج عن بعض المناقشات ، قيدتها آمال البعض في الارتقاء لمنصب أعلى بعد أن وجدوا أن الطريق لتحقيق حلمهم هو الصمت، حتى ولو اقتضى الأمر أن يكون كل منهم إضافة جديدة إلى نواب أبو الهول .. **لم يخجل أحدهم أن يقول لي إنه التزم الصمت عند مناقشة مأساة عمال المحاجر في المجلس الشعبي المحلي للمنيا خشية أن يؤثر حديثه على احتمالات ترشيحه لعضوية مجلس الشعب عن الحزب الوطني**، وفي النهاية لم يرشحه الحزب ولم ينجح في الانتخابات التي خاضها مستقلا وآخرون جبنوا عن الحديث في

١٥ ألف عامل مهمش بينهم أكثر من «٢٠٠٠» طفل يعملون في ظروف شديدة القسوة .. بدون حماية تأمينية واضحة

الموضوع خشية الدخول إلى مناطق محرمة لن يستطيعوا الخروج منها- كما يعتقدون -إلا بعد أن يدفعوا الثمن .. أو لأن بعضهم يرى أن المناداة بالحقوق في هذا الوقت تزيد لا داعي له... **وهكذا فنتيجة المناقشات انحصرت في عدة توصيات لم توضع حتى الآن في حيز التنفيذ** ، وإن كانت إثارتها من جانب الجهات التنفيذية اعتبرها المهتمون بمأساة العمال في حد ذاتها مكسبا حتى ولو تطلب تحقيقها مزيدا من الضغوط والتضحيات.

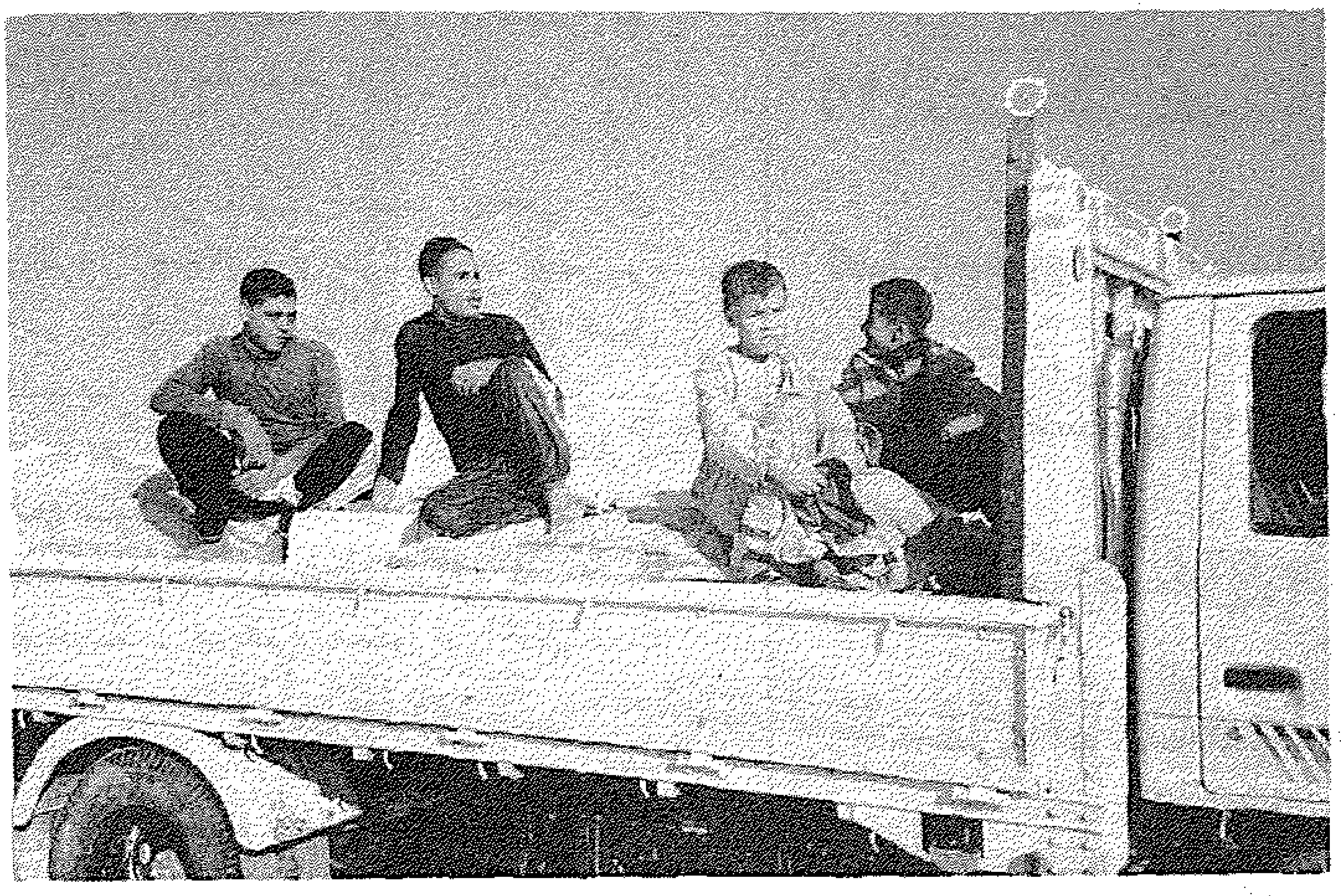
داخل محاجر المنيا الممتدة بطول ٥٠ كم على امتداد البر الشرقي للمحافظة وبمحاذاة ١٣ قرية من قرى المنيا وسمالوط **يعمل أكثر من ١٥ ألف عامل داخل ما يقرب من ٢٣٠ محجر قطاع خاص المرخص منها ١٧٠ محجرا فقط** ،وجميع هؤلاء العمال من الفلاحين الفقراء والخريجين الذين يعانون البطالة منذ سنوات والذين أجبرتهم ظروفهم الصعبة على العمل داخل المحاجر لا تحميهم نقابة ولا تدافع عنهم محافظة **والمؤسف أن هؤلاء العمال** يعمل بينهم قرابة ألفي(٢٠٠٠) طفل رغم ظروف العمل الصعبة التي يعجز عن تحملها الكبار ورغم القوانين التي تحرم عمالة الأطفال حتى في الظروف العادية.. هذه القوانين التي تجاهلها أصحاب الأعمال من أجل المزيد من الأرباح، **وتجاهلتها أسر الأطفال المطحونين تحت ضغوط المعيشة الصعبة رغم علمهم بالمخاطر التي يتعرض لها أطفالهم الصغار يوميا والتي تصل في غالبية الأحوال إلى حد الموت أو الإعاقة في مقابل يومية ضئيلة لا تتعدى خمسة جنيهات لكنهم في أمس الحاجة إليها.**

وهكذا **يبقى عمال المحاجر مجرد إضافة جديدة إلى سجل العمالة الهامشية المنسية بكل ما يتهددها من أخطار**...فغالبيتهم يعملون في بيئة عمل صعبة للغاية ولا يتمتعون بأية مزايا مما يعرضهم للكثير من المخاطر ..هذا إلى جانب أنهم محرومون من أية مظلة صحية أو اجتماعية ولا يحصلون على أجور مناسبة مقارنة بالمصاعب التي يواجهونها في العمل والمكاسب التي تعود على أصحاب العمل من ورائهم

ويزيد من صعوبة العمل في المحاجر أن دور الجهات التنفيذية في المنيا غائب تماما يقتصر على جمع الرسوم المفروضة لإصدار تصاريح المحاجر دون حتى أن تهتم بتخصيص جزء منها لتنظيم العمل والتأمين على العمال البؤساء المطحونين .. بل إن هذه الجهات لا تمارس أي دور في الإشراف على المعدات والتجهيزات والأجهزة التقليدية التي تتسبب يوميا في قتل وإعاقة عشرات العمال على الرغم من وجود جهاز للأمن الصناعي بالحكومة و بإدارة المحاجر المفترض أن هؤلاء العمال تابعون لها.

والغريب أنه برغم الظروف الصعبة التي يعيش فيها عمال المحاجر، والتي لا يمكن تخيلها حتى لو أكدنا أنهم يعملون بدون وقاية تحت شمس صيف الصعيد الحارقة ولو أكدنا أيضا أن العشرات منهم يسقطون يوميا بين قتيل وجريح بسبب الآلات المتخلفة لا يجدون حتى ولو مستشفى صغيرا يداوي جراحهم ويخفف عنهم آلامهم أو حتى يحفظ لجثثهم بعضا من كرامتها التي تنتهك من طول مسافات نقلها، **رغم كل ذلك فإن الحياة السيئة تدفع المصابين منهم لإرسال أبنائهم للعمل في نفس المجال وبنفس الشروط ليسقط بينهم- حسب أقل التقديرات- أكثر من ٢٠ قتيلا و٣٠ معاقا سنويا** داخل المحاجر فقط بخلاف ضحايا الصعود والهبوط من الجبل.

للوقوف على حقيقة ما يتعرض له عمال المحاجر كان لابد من الانتقال للعيش بينهم لنكتشف أن ظروف العمل الصعبة التي يعانون يوميا منها تبدأ مع بداية رحلة صعودهم إلى المحاجر **هذه الرحلة التي**



يخوضون مجاهلها مع دقات السادسة صباحا على عربات نقل الحجارة والمواشى .تحمل العربة الواحدة منها أكثر من ثلاثين عاملا وتبدأ طريق الصعود للجبل عبر طرقه الضيقة ودروبه غير الممهدة لتعود بنفس الطريقة مع غروب الشمس **وما بين الصعود والهبوط وفى ظل الطرق الفردية سيئة الرصف وغير الممهدة وفى ظل غياب وسائل المواصلات الآمنة والآدمية يقع العديد من الحوادث وبشكل دورى ،يسقط** ضحيتها العشرات من الرجال والزهور البريئة الذين أجبرتهم ظروف أبائهم الصعبة على ترك مدارسهم والعمل فى المحاجر لمساعدتهم .**فعندما تصطدم العربات المكشوفة تكفى انقلابة واحدة- الجبل يجعلها انقلابات متتابعة- ليسقط كل من فيها شهداء بحثهم عن مورد رزق يكفيهم شر السؤال** .. اخر هذه الحوادث حدثت فى شهر نوفمبر الماضى الذى شهد حادثتين متماثلتين راح ضحيتهما أكثر من ١٥ شهيدا للحياة المرة. أغلبيهم من قريتى نزلة عبيد ونزلة الشرقا وطنيها الجبل ، هذا بخلاف العشرات من المصابين كاد بعضهم أن يلحق بزملائه بسبب بعد المستشفى عنهم حيث لا توجد مستشفيات أو حتى نقطة إسعاف بالقرب منهم، أو بسبب قلة الامكانيات -لا تتجاوز شاش وقطن ومسكنات -فى أقرب مستشفى لهم والذى يقع على بعد عدة كيلو مترات فى البر الغربى لمدينة المنيا.

حادث مشابه وقع خلال شهر أبريل الماضى راح ضحيته أكثر من ٣٠ قتيلا ومصابا.

ولا تتوقف مصاعب العمل فى المحاجر عند شهداء الصعود إلى الجبل والنزول منه رغم كثرتهم ورغم ما يخلفونه وراءهم من أسر تعجز عن مواصلة الحياة بعد غياب العائل دون دفع أبناء ودماء جديدة للعمل بالمحاجر والكسارات مهما كانت سنهم صغيرة.

وضبط الشمس الحارقة وسحابات غبار السليكا المتطايرة حولهم تكتم الأنفاس وتؤدى مع طول أوقات التعرض لها لإصابتهم بأمراض **التحجر الرئوى وأمراض الجهاز التنفسى وأمراض العيون والجلد** ، يعمل عمال المحاجر غير مبالين بالأخطار التى تنتظرهم ولا بأصوات الماكينات العنيفة المدوية والتى يعجزون عن التفاهم فى ظلها إلا باستخدام صفارة والتى أدت فى نفس الوقت إلى إصابة العديدين منهم بالصمم .. **رغم كل ذلك فإن الأخطار التى يتعرض لها عمال المحاجر لا تقف عند هذا الحد بل إن الموت يتجسد أمامهم يوميا** فى صورة أدوات تفجير بدائية يستخدمونها لتفتيت الصخور ، فى محاجر التفجير رغم أنها محرمة قانونا .. أو فى صورة آلات متخلفة يستخدمونها فى محاجر المنشار تتمثل فى حشاشات الطوب المندفعة بفعل الكهرباء دون أية عوامل للأمان تغطيها أو توقفها لتمنع العمال شرها عند اصطدامها بطبقة صخرية صلبة أو بفعل أى شئ حاد يعترض طريقها وساعتها لا يقدر قائدها على التحكم فيها فتفلت من يده مندفعة لا تجد أمامها إلا أجساد زملائه وربما جسده هو نفسه لو غيرت اتجاهها .. **وغبار كثيف لا تكاد ترى من خلاله ، لا يحمى العمال من مخاطره إلا «كوفية» يلفها بعضهم على وجوههم وتكون سببا فى أوقات كثيرة فى وقوعهم ضحايا للماكينات المتوحشة** عندما تعلق بمسمار أو بإحدى المراوح والتروس لتشد صاحبها للذبح دون أن يتمكن من حماية نفسه .. وحجارة يحملها العمال على ظهورهم المدموكة بفعل احتكاكها بها ، ولكن لا مفر من سقوط أحدها على واحد من العمال البؤساء من وقت لآخر ويكون الثمن الذى يدفعه مساويا للجزء الذى يسقط الحجر فوقه .. **وأسلاك كهرباء متآكلة تمتد لمسافات طويلة دون حماية كافية** ، تدوسها أقدام العمال الحافية أثناء انهماكهم فى العمل والويل لمن يسوقه قدره إلى أحد الأجزاء المكشوفة من السلك ..الإصابة فى أقل التقديرات تتراوح بين تفحم الجزء الذى يتعرض للسلك المكشوف -القدم أو اليد- وقد تصل فى كثير من الأحيان إلى الموت.

لأنى شاهدت الموت بعينى كان لابد من التحدث مع هؤلاء العمال فى محاولة لمعرفة السبب الذى يدفعهم إلى هذا الانتحار البطئ لأكتشف أن ما رأيت ليس إلا جزءا وليس المخاطر التى يتعرض لها عمال محاجر الطوب أو المناشير والتى نقلت لكم صورة مما يحدث فيها.

أكد العمال أن ظروف الحياة الصعبة والفقر والبطالة بين عدد كبير من العمال من حملة المؤهلات هى التى دفعتهم إلى هذا العمل الشاق وأنهم لو وجدوا بديلا عنه أيا كان فهم مستعدون لترك المحاجر خاصة أنهم يشاهدون الموت والإصابة يتعرض لها زملاؤهم

الاصابة فى شرق النيل فى المنيا.. تعنى الاعاقة والقعود عن العمل والمصابون يرسلون أبناءهم للعمل فى نفس المجال وبنفس الشروط!!

يوميا ولذلك فإن كل واحد منهم ينتظر دوره ولكن لا سبيل للتراجع .. **الأكثر من ذلك أنهم جميعا اتفقوا على أنهم لو تعرضوا للإصابة فليس أمامهم طريق إلا إرسال أبنائهم بدلا عنهم للإنفاق على المنزل حتى ولو كان الثمن هو تركهم المدرسة** بل إن بعضهم أكد أنه اصطحب أبناءه من الآن ليتدربوا على العمل في المحاجر ومشاقه تحسبا لما قد يحدث في المستقبل.

وعن ظروف العمل .. قال أحد العمال : إن الشغل يبدأ الساعة ٨ صباحا وينتهي الساعة٦ مساء بينها ساعة غداء من الساعة الواحدة إلى الساعة الثانية . وأكد أن كل الشغل في المحاجر خطر.

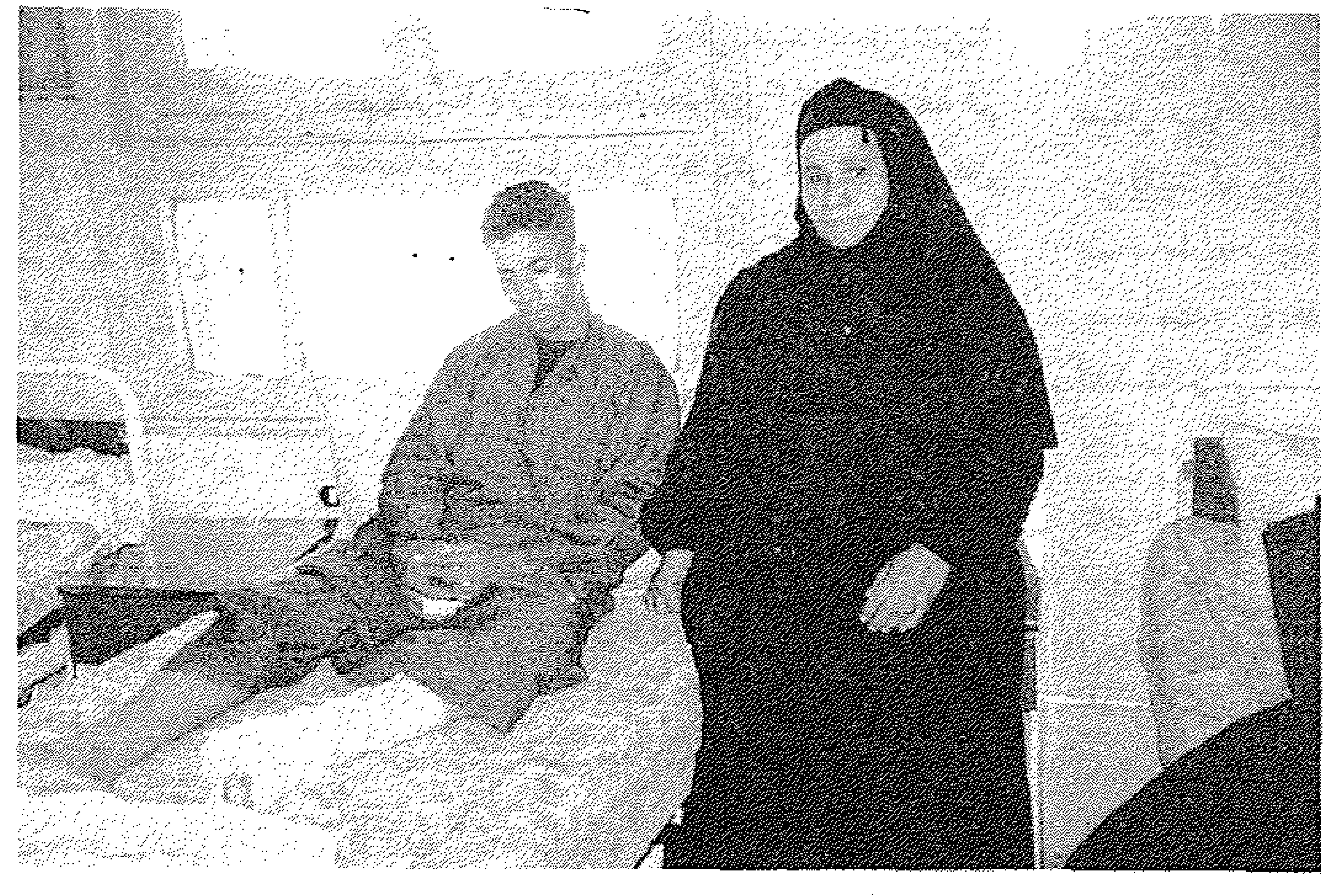
أما **عبد الناصر** صاحب أحد المحاجر فقال إن **العمال عنده من حملة المؤهلات عمال «دبلونات» تجارة« دبلونات»** صناعة وفيه طلبة ثانوي . ويضيف « **لو قلت لك إن كان فيه وكلاء نيابة كانوا شغالين معانا مش هتصدق** وفيه بكالوريسات بيحملوا بلكات الطوب لأنهم مش لاقيين شغل .وكمان بيشتغل عندنا أطفال فيهم واحد سنة ١٢ سنة لكن دول مش عيال زي كل العيال لأ دول رجالة.. أما اليومية فهي عشرة جنيهات للعامل وعشرون جنيها للصنايعي .. ويؤكد صاحب المحجر أن محجره من أفضل المحاجر بالمنطقة لذلك استقبلني فيه ثم أضاف : **لو طلعت على الصحراوي مبحر هتلاقي كله عشش وآلاف بيشتغلوا هناك مش زي هنا شوية عيال هتلاقي عشش مليانة ناس شقيانة ومهدود حيلها** ».

عبر الجبل صعودا وهبوطا تركت المحجر السابق وتوجهت إلى أحد محاجر التفجير كنت كلما اقتربت منه أسمع صوت انفجارات متتابعة تنبعث من عدد كبير من المحاجر المجاورة .. كنا وقت الغداء وكان عمال المحجر يتناولون طعامهم البسيط في عشة من الحطب شيدوها للاحتماء بها من أشعة الشمس وقت الطعام .. **كان الطعام عبارة عن طعمية وكسرات من الخبز الجاف وقطعة جبن قديمة بينما وضع العمال« كوز» من الصفيح على نار بجوارهم لعمل الشاي..** أما مياه الشرب فكانت في جراكن بلاستيكية يفرغون واحداً منها من وقت لآخر داخل زير أحضروه معهم لتبريد المياه ولكن هيهات وأشعة الشمس مسلطة عليه طوال النهار. سألت أحد العمال عن المصاعب التي يتعرض لها عمال المحاجر فقال لي « **يا بيه اللي شغال في المحاجر تطلّ له تزعل»** وكان رده كافيا لإسكاتي لفترة طويلة حتى وصلت إلى إحدى الكسارات العاملة في جبل المنيا لأكتشف أن معظم من يعملون في تكسير الأحجار عليها من الأطفال دون السادسة عشرة.

محمد إبراهيم ١٤ عاما هو أحد أطفال الكسارة يقول «لم أذهب إلى المدرسة أبويا نزلني الشغل بعد ما اتصاب في المحاجر .. أنا باشتغل هنا من سبعة الصبح لستة المغرب أتحصلي فيهم على خمسة ستة جنيه بأديهم لأبويا علشان يصرف على البيت» ..سألته «مابتخدش منهم حاجة» فقال« لاباديهم كلهم لأبويا » لأني أصلا مابقدرش أعمل حاجة بعد رجوعي من الشغل كويس أني أعرف أنام أصلا ».

قبل مغادرتي للمكان طلب مني محمد أن أصور واحداً من زملائه وهو يشرب جوزة قائلا أنه« **مش مكفيه الدخان اللي بنشمه في الكسارة طول النهار .. رايح يشرب جوزه كما علشان نفسه ينجطع كمان ،وكمان».**

أما غالبية عمالة الأطفال فتتركز في قرية **بني خالد** والتي يعمل غالبية أهلها في نحت السلالم والأعمدة أو تحويل حجارة الجبل إلى سلالم وأعمدة باستخدام معاول ثقيلة يئن تحتها الأطفال الصغار وناتج عملهم يبيعونه بأسعار زهيدة ،لذلك فإن أجور العمال في بني خالد تقل كثيرا عن بقية عمال المحاجر لتتراوح بين ٤ جنيهات وعشرة جنيهات يوميا.





خلال جولتي بالمحاجر وقرى العمال كان حديث الضحايا يلاحقني كلما نزلت بمكان، لكنني لم أتخيل أن حجم المصيبة بهذه الدرجة التي رأيتها عند نزولي إلى القرى بحثا عنهم .. **كنت كلما فتحت حديث الضحايا داخل إحدى القرى تدافعت أمامي عشرات من حكايات الموتى والمصابين ، لأكتشف أن معنى الإصابة في قرى شرق النيل يختلف عن معناها في أي مكان آخر** فالجراح العادية أو الغائرة أو حتى التي تحتاج لعلاج طبيب قد يطول لأكثر من ٢١ يوما أو تحتاج لتدخل إبرة الجراح مهما كان عدد الغرز لا تعد إصابة لأن صاحبها يستطيع العودة للعمل بعدها .. **الإصابة هناك تعني الإعاقة والتي قد تكون عمى أو بترا في أحد الطرفين أو كليهما .وقد تكون شللا كاملا أقعد صاحبه عن العمل والإنفاق على أولاده .. باختصار الإصابة تعني القعود عن**

العمل وأعداد المصابين -أعنى المعاقين -فى شرق نيل المنيا بالعشرات وهذه كارثة.

كنت كلما نزلت إلى إحدى القرى بحثا عن المصابين يتخيلون أننى مبعوث العناية الإلهية لإنقاذهم مما هم فيه.. ليتم تحميلى بآمال عشرات المعاقين وأحلامهم فى مواصلة الحياة من جديد . فهذا يريد ساقا بديلة وآخر يريد ذراعا صناعية وثالث عملية لإعادة النور المتبقى فى إحدى عينيه ورابع يريد دكانا للإنفاق على ذويه فلا أمل لديه فى إصلاح ما أفسدته المحاجر **كأننى بابا نويل جديد أحمل على كتفى أعضاء آدمية بديلة للتى أصيبت ،كنت كلما فتحت حديث الضحايا يلتف حولى عدد كبير من الأهالى لأسمعهم يتنادون « أوعى تنسى عمى محروس والواد سيحة.. ومينا وعجايبى ..وحسين» ثم تتولى مجموعة منهم توصيلى لأحد بيوت المصابين.**

كان الجميع يحكون مصائبهم صابرين بعضهم يضحك وكله أمل فى الله ولا أحد غيره بعد أن تركهم الجميع وبعضهم تتصاعد إلى وجهه علامات الأسى رغم محاولات مضنية لمنعها .. **أما الدموع فلم أرها فى شرق النيل إلا نادرا فنحن هناك فى الصعيد وفى الصعيد الرجال لا يبكون ولكن دموعهم قد تتساقط أنهارا لمصيبة أصابت إنسانا آخر.**

فى منزل عم« **محروس سيد عبد الغنى**» الشديد البساطة والفقر الخاوى من الأثاث فى نزلة سلطان رأيت نموذجا صارخا لما قد يصل إليه حال عامل المحاجر المصاب إذا نجا من الموت .. إصابة **محروس سيد عبد الغنى** هى عمى كامل فى عينه اليمنى وجزئى فى اليسرى للدرجة التى تجعله لا يرى أكثر من الضى بها هذا بالاضافة إلى كسر فى العمود الفقرى جعله يتحرك بصعوبة فضلا عن أن الحادثة طالت جهازه التناسلى مما دفع الأطباء لاستئصال إحدى خصيتيه ليفاجأ بنفسه قعيد الفراش غير قادر على الإنفاق على عائلته ،وهذه هى مشكلته الأساسية- كما قال لى - وهكذا **فإن عم محروس البالغ من العمر ٤٦ عاما تحول إلى شيخ عجوز فوق الستين واضطر لإرسال أخيه للعمل مكانه والإنفاق على أسرتيهما ،فكلاهما متزوج وعنده أولاد** .. محروس وحده لديه تسعة أولاد بينهم ست بنات والكارثة أن أخاه- الذى كان يرفض العمل بالمحاجر لولا قانون الأراضى الزراعية الذى رفع القيمة الايجارية فلم يستطع سدادها- عاد بعد عدة أشهر بذراع مبتورة ونفس كسيرة ولم يجد محروس سيد عبد الغنى إلا إرسال ابنه« الرجل الكبير» شعراوى

يصعدون إليها فى عربات نقل المواشى والعام الحالى شهد ثلاث حوادث راح ضحيتها ١٠٠ قتيل ومعاق

١٤ عاما -رغم أنه هو أعز أبنائه- لأنه جاء بعد ست بنات تعيش إحداهما معه هى وولدان صغيران بعد طلاقها ولكن القدر لم يرحم عم محروس ليعود ابنه شعراوى مصابا فى عينيه ، ولكن كما يقول محروس عبد الغنى : **ربنا لم يتركنا لأن إصابة شعراوى كانت خفيفة لم تمنعه من العمل والآن تعيش أسرة محروس سيد عبد الغنى على دخل شعراوى« ١٤ عاما » ومعاش بسيط لا يتجاوز ٥٥ جنيها تم صرفه بعد ٣ سنوات من الإصابة.**

كل هذا وما زال عم محروس عنده أمل فى الحياة ويقول :« إحنا أحسن من غيرنا »وهو ما تكرر مع عدد كبير من الضحايا هم **محمد السقا من نزلة سلطان أيضا ومع سيحة عايد خليل -١٧ عاما -من نزلة عبيد ومينا محروس ميخائيل١٥ عاما من نزلة عبيد أيضا وحسين خيرى فرحات ٥٠ عاما من نزلة الشرفا** . الغريب أن أكثر كلمات سمعتها فى قرى الضحايا هى« .. البركة فى أهل الخير .. والحمد لله إحنا أحسن من غيرنا » لكننى عندما بحثت عن هذا الغير الأسوأ منهم حالا لم أجده فحالهم يشبه حال كل فقراء مصر وقراها المهمشة والمنسية ، ولكن يزيد عليهم ما تركته المحاجر فى أبدانهم ونفوسهم ونفوس أبنائهم من جروح قد يعجز الزمن عن حلها إلا بتحسين ظروف معيشتهم وظروف عمل أبنائهم.

واللافت للنظر أيضا فى قرى الضحايا أنه لا أحد يهتم بمأساتهم يستوى فى ذلك المسئولون القرويون بشيوخ المساجد ورعاة الكنائس باستثناء تجربة وحيدة بطلها **الأب أغابيوس أحد رعاة كنيسة نزلة عبيد** والذى نجح - كما سمعت فى كل مكان نزلت إليه - فى تكوين صندوق يجمع بين العمال وأصحاب المحاجر - الضحية وقاتلها - كتجمع لمناقشة مشاكلهم وحلها ، ومواجهة الكوارث . كنت كلما نزلت بمكان أسمع عن تجربة **الأب أغابيوس** والذى أعتبره الكثير من عمال نزلة عبيد منقذهم مما هم فيها وهو مازاد لهفتى الى مقابلته .. ولكننى بقدر لهفتى على مقابلة الأب العائد من الشئون الاجتماعية تحكمه تقاليد وبيروقراطية العمل الحكومى فأننى لاأستطيع أن أصف لقائى به بأقل من كلمة صدمة .. **ولاأعرف لماذا تذكرت أثناء اللقاء به مقولة كارل ماركس عن الدين الذى قد يصبح أفيونا للشعوب.. وخاصة عندما ترتبط مصالح رجاله .." السلطة الدينية" بمصالح أصحاب رأس المال وهم فى نزلة عبيد أصحاب المحاجر.**

رفض **الأب أغابيوس** خلال اللقاء الحديث معى بحجة أن ماتقوم به الكنيسة هو عمل خير لله لايجب التحدث مع البشر عنه .. فقلت له وكنت عائدا وقتها من مقابلة أحد ضحايا المحاجر فى نزلة عبيد لم يجد من يساعده أو يقف بجواره « إننا لا نريد من قداستكم أن تحكى لنا عمن ساعدتهم ولانريد أن نعرف من هم ولكننا نريد التحدث عن تجربتكم والظروف التى دفعتكم للتفكير فيها والظروف التى يعمل فيها العمال وكيفية تعميم هذه التجربة لمساعدة الضحايا الذين لاتصل اليهم يد الكنيسة ، وفى هذه الحالة سيكون فضل الكنيسة أكبر لأنها ساهمت فى تعميم الخير ولن يحبط أو يضيع عملها .. باختصار اننا لانريد الحديث عن هبات تقدمها الكنيسة ولكن عن مشكلة تؤرق رعاياها وطريقة الكنيسة فى التصدى لها بهدف تعميمها وتعميم خيرها إذا كانت ناجحة " .. ولكن الأب أغابيوس أصر على رفضه للكلام متعللاً بنفس العلة الواهية وكان فى جلستنا عدد من أصحاب المحاجر..

رفض الأب **أغابيوس** أثار حيرتى وغضبى لأنى لم أكن أعرف وقتها أبعاد الصورة وهو مادفعنى للاستفسار عن السبب لأكتشف الحقيقة المرة، والتى تتلخص كما يعرف الكثيرون فى أن **الكنيسة** ليس لها أوقاف أو مصدر دخل تنفق به على شئونها وتساعد به الفقراء من أتباعها وتضمن

ولا هم به غير التبرعات .. والقادرون على التبرع هم الأغنياء وأغنياء نزلة عبيد هم أصحاب المحاجر **ولذلك ليس من مصلحة الكنيسة أن تدخل فى صراع معهم أو تخسرهم حتى ولو دفع العمال جزءاً من الثمن .. خصوصاً وأن تصديها - الكنيسة - لمشاكل العمال ومحاولة حلها يعنى الصراع مع طرفين، السلطة التنفيذية النائمة والقادرة على البطش وأصحاب المحاجر بتحميلهم المزيد من النفقات ..** لذلك لجأت الكنيسة ولجأ **الأب أغابيوس** إلى حل وسط ليس أكثر من وضع كريمات مهدئة على جروح المصابين لكنها تحجبها عن الأعين وهو مايزيدها تفاقماً بدلا من علاجها وعلاج أسبابها .. والحل الذى توصلت اليه الكنيسة وتوصل إليه الأب أغابيوس- بعقلية موظفى الشئون الاجتماعية حيث كان يعمل قبل تنصيبه قساً - أن تقوم بجمع تبرعات من أصحاب المحاجر يستعين بها فى إعانة بعض المصابين ويجمل بها صورة أصحاب المحاجر أمامهم بدلا من التصدى لما يمارسونه من انتهاكات فى حق عمالهم سواء بعدم التأمين عليهم أو حتى على الأقل بالبحث عن مسكنة آمنة مستغلين فى ذلك " طناش" الأجهزة التنفيذية عليهم .. والأكثر من ذلك أن **أصحاب المحاجر يجدون فى هذه التبرعات التى يدفعونها للكنيسة حلاً لأزماتهم النفسية فى حالة إصابة أحد العمال لأنهم دفعوا ثمن الاصابة للكنيسة ..** ورغم ذلك فان ماجمعته كنيسة نزلة عبيد حيث يسكن أكثر من ١٥ ألف قبطى أغلبهم فقراء مطحونين كان أقل من أن يصل إلى كل الضحايا بسبب كثرتهم ولو على شكل مساعدات بسيطة فى العلاج.

عموماً فان حال رجال الدين الاسلامى وشيوخ المساجد الموجودة بالقرى المجاورة لم يكن بأفضل من حال رجال الدين المسيحى بنزلة عبيد أن لم يكن أسوأ .. حيث أنهم - الشيوخ - لم يتطرقوا الى موضوع عمال المحاجر والكوارث التى يتعرضون لها يومياً من قريب أو بعيد بل تركزت خطبهم على" النعيم " الذى ينتظر المؤمنين " الصابرين" بعد الموت!!

وبعيد عن" طناش" الأجهزة التنفيذية وتواطؤ الشيوخ والقساوسة عليهم، فإن بلوى عمال المحاجر لاتقف عند حد الإصابات ولكن بعضها مازال كامنا داخل المحاجر وداخل أبدانهم فى صورة أمراض مهنية ظهرت بوادرها ولكن مخاطرها العنيفة ربما لن تظهر قبل عدة سنوات أخرى لكن آثارها قد تقعدهم عن العمل نهائيا.

تتنوع الأمراض المهنية التى تهدد عمال المحاجر كما يقول **د. وجيه شكرى - جراح ومدير مركز إصابات العمل السابق بالمنيا وأمين التجمع بالمحافظة-** بين أمراض الجهاز الهضمى والتى تصيبهم نتيجة استخدام مأكولات من الباعة المتجولين أو من مياه الشرب الملوثة بالأتربة والتى قد تؤدى أيضا لاصابتهم بأمراض الكلى .. كما أن الإجهاد الشديد وانخفاض مقاومتهم للأمراض بسبب سوء التغذية والتعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة قد يؤدى لإصابتهم بأمراض الإجهاد كاصابات العمود الفقرى وآلام الظهر والعظام وكذلك الاصابة بضربات الشمس وأمراض الجلد بسبب الغبار الذى يتعرضون له بصفة مستمرة .. بل إن التعرض للغبار جير وسيلكا متطايرة قد يعرضهم للإصابة بالتهابات الحلق والأنف والحنجرة وأمراض حساسية الصدر وتكرار النزلات الشعبية المزمنة وطول مدة علاجها .. **ومع طول فترات العمل بالمحاجر قد يصاب العمال بمرض« تحجر الرئة» -SILLICOSIS ويؤدى المرض الأخير إلى مضاعفات خطيرة مثل الإصابة بالسرطان بل ويكون المصاب به عرضة للإصابة بهبوط حاد فى القلب والدورة الدموية قد يؤدى إلى الوفاة** .. ووسط هذه الظروف السيئة فان هناك مرضا آخر مصاحبا لكل الأمراض السابقة هو الدرن وهو منتشر بين عمال الداودية ونزلة حسين وعرب الشيخ محمد بصفة خاصة.

ولاتتوقف الإصابات والأمراض المهنية عند هذا الحد بل إن ظروف العمل السيئة والخطيرة داخل المحاجر تجعل العمال عرضة لإصابات متكررة مثل الصعقات الكهربية والحروق المختلفة نتيجة التفجيرات كما تنتشر أيضا وبصفة متكررة بين عمال المحاجر إصابات العيون بسبب تطاير الأجسام الغريبة وذرات الغبار أثناء العمل وبسبب دخول البودرة والجير داخل العين ومع طول الوقت تتحول هذه الإصابات إلى التهابات شديدة ومزمنة فى العين.



هذا فضلا عن العمى الكامل أو الجزئى الذى تسببه الآلات المتخلفة غير الآمنة، وبالإضافة إلى كل ذلك - **الكلام مازال للدكتور وجيه شكرى** - فان تعرض العمال لأصوات الماكينات العالية ودويها الضخم قد يؤدى مع طول الوقت إلى إصابتهم بفقدان السمع خاصة فى ظل غياب كل عوامل الأمن الصناعى عن المحاجر وكذلك فى ظل الفقدان الكامل للرعاية الصحية والتى قد تساعد على اكتشاف بعض الأمراض مبكرا أو ربما تلافى حدوثها.

الخلاصة أن الكل فى المحاجر يعمل فى ظل الموت من أجل لقمة عيش صعبة، بينما تحصل الجهات التنفيذية كادارة المحاجر والتأمينات الاجتماعية ومصلحة الضرائب والمحافظة رسوما على ناتج عملهم تصل لآلاف الجنيهات يوميا دون أن يعود ذلك على العمال الفقراء، الكادحين أصحاب الفضل الأول فى تحصيل هذه الرسوم بأى شئ سوى الموت بسبب سوء الخدمات .. على الرغم من أن كل منطقة كما أخبرنى أحد أعضاء المجلس المحلى بنزلة حسين لها الحق فى الحصول على نسبة قد تصل إلى ٣٠٪ من المواد الخام التى تخرج منها .. وإذا كانت إدارة المحاجر - وحدها - باعتراف المسئولين فيها تحصل على ١١ مليون جنيه رسوما سنوية من ناتج عمل العمال فاننا سنعرف حجم الأموال التى يجب إنفاقها على المنطقة بخلاف حقها فى الخدمات العامة التى يجب أن تقيمها الدولة، وهذه المبالغ لو تم إنفاقها على البنية التحتية وتحسين أحوال المواطنين بالمنطقة لتحولت قرى شرق النيل إلى زمالك جديدة أو مصر جديدة أخرى قبل أن يطالهما التخطيط العشوائى وتصل إليهما يد الإهمال.

عام ٢٠٠٠



الحصاد المر للسياسات الزراعية



عريان نصيف

د. يوسف والى

لم نكن - ولن نكون -من الممارسين للمعارضة السياسية بمنهج «عواجيز الفرح» الراصدين -بحق وبغير حق -للسلبيات وأوجه القصور.

ولكننا، ومن منطلق أن قضية السياسة الزراعية هي محور أساسي لحياة وتطور المجتمع المصري -غذائيا وصناعيا واجتماعيا -ندرك ونمارس حقنا- بل واجبنا- في متابعة أوضاعها -إيجابا أو سلبا- مقدمين الرؤية التي نعتقد في صوابها -وبإمكان تنفيذها أيضا- لتلك القضية الحيوية والمصيرية للوطن ومستقبل أبنائه.

*لقد تناولنا -على صفحات «اليسار» - طوال **العقد الأخير**، كافة محاور السياسة الزراعية في مصر، احتفاء بكل ما هو ايجابي ونقدا لكل ما هو سلبي واقتراحا لكل ما من شأنه انقاذ أوضاع الزراعة والفلاحين إن لم يكن تطويرها للأفضل.

ولكن الحكومة- وتحت شعارات الخصخصة والتحرير- أصرت على مواصلة سياساتها المدمرة للزراعة والمهدرة للفلاحين والمتمثلة أساسا في:

* الاعتماد على الخارج في الحصول على النسبة الغالبة من احتياجاتنا الزراعية والغذائية.

* ترك الفلاح المنتج نهبا للسوق السوداء ولمافيا الاحتكار في الإنتاج والتسويق.

* التصفية الفعلية للحركة التعاونية وتقليص دورها تجاه الزراعة والفلاحين والمجتمع.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك وبلغة الأرقام الرسمية ما يلي حتى عام ١٩٩٨:

* انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن ووصولها إلى ما لا يتجاوز ٦٥٠ ألف فدان، وفقا لأرقام وزارة الزراعة.

* ارتفاع قيمة السلع الزراعية والغذائية المستوردة -وفقا لبيانات البنك المركزي- إلى حوالي ١٣ مليار و٥٢٧ مليون جنيه في العام.

* تدهور معيشة الفلاحين- وفقا لاحصاءات التنمية البشرية محليا وعالميا - إلى أن أصبح أكثر من ٥٠٪ من أبناء الريف يعيشون في حالة الفقر والفقر المدقع.

وكان عام ٢٠٠٠ تتويجا وحصادا مرا- للفلاحين والزراعة- نتيجة هذه السياسات ولعل ذلك يتضح من التردي في المجالات التالية، بكل مترتبات ذلك على الصناعة والاستهلاك والمجتمع بأسره:

أدنى مستوى لحجم زراعة القطن منذ ١٩٠٠:

تدهورت مساحات زراعة القطن في مصر كالتالي:

عام ١٩٧١ -مليون و٦٢٧ ألف فدان.

عام ١٩٩٥ -٧١٩ ألف فدان

عام ٢٠٠٠ -٥٣٤ ألف فدان

وكان نتيجة ذلك- بالاضافة إلى السياسات الصناعية والتسويقية المهدرة -أن انخفضت الغزول، والصادرات النسيجية - وفقا لما ورد في تقرير لجنة الصناعة بمجلس الشعب- بنسبة ٥٠٪، بكل ما يعنيه ذلك من سلبيات على الاقتصاد ومصالح العمال.

وكان هذا النقص الحاد في مساحة زراعة القطن، هو رد الفعل الطبيعي من جانب الفلاحين بعد أن توالى ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بمعدلات كبيرة أوصل الزيادة في بعضها خلال العقد الأخير إلى أكثر من ١٢٠٠٪، بل وارتفاع أسعار هذه المستلزمات في العام الأخير فقط بنسبة تتراوح بين ٤٠-٨٠٪، في الوقت الذي ألغت فيه الحكومة التزامها بسعر ضمان للقطن تاركة الفلاح المنتج تحت رحمة قوى الاحتكار المحلية وتلاعباتها في مجال الاستيراد والتصدير.

رغيف العيش تحت رحمة مافيا الاستيراد

تدني الوضع بالنسبة للمسألة القمحية- رغم أهميتها الاستراتيجية-خلال العقدين الأخيرين إلى الدرجة التي أصبحت فيها مصر -وفق تقارير مجلس القمح الأمريكي والدولي- الدولة الثانية -والأولى أحيانا- في حجم استيراد القمح، الذي وصلت قيمته في السنوات الأخيرة إلى حوالي ٣ مليارات جنيه سنوياً.

ولم يكتف السادة المسئولون من أنصار «الخصخصة على الطريقة المصرية» بذلك، بل أصروا -خلال عام ٢٠٠٠ -على المزيد من إهدار المقومات الغذائية الرئيسية للشعب،من خلال توجههم إلى رفع يد الدولة عن عملية استيراد القمح، وتركها لكبار المستوردين والمستثمرين الأجانب الذين يصبح من حقهم أيضا- وفقا لاعلان **د. حسن خضر** وزير التموين في أبريل ٢٠٠٠- بناء صوامع لتخزين القمح المستورد وإنشاء مطاحن لادارة عملية التعامل في القمح والدقيق، مما دفع بالسيد/ **سمير الشقنقيرى** نائب رئيس هيئة السلع التموينية -المنوط بها عملية استيراد القمح -إلى تقديم استقالته احتجاجا ورفضا لهذا «التوجه الخطير على الاقتصاد المصري وعلى نوعية القمح المستورد».

ولقد كان **د. أحمد جويلي** وزير التموين



السابق. شديد الحسم والوضوح تجاه هذه القضية. بتأكيده على أن «**القمح موضوع أمن وطنى ،وليس عملية بيع وشراء وتجارة واستيراد القمح اللازم لرغيف العيش يجب أن يبقى فى يد الدولة وحدها ، بلا مزايدات أو مضاربات من قطاع خاص أو استثمارى.**

أزمة السكر وانتصار المحتكرين

لعل أزمة السكر التى شغلت الرأى العام طوال النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ ، هى أوضح نموذج عملى لمدى ما أصبح الاحتكار فى مصر تملكه من شراسة تمكنه من الهيمنة على السوق على حساب الزراعة والفلاحين ،والصناعة والعمال ، وملايين المستهلكين ، بل وعلى الحكومة نفسها التى فتحت له الباب واسعاً ، بالتخلى عن دورها المفترض تجاه «ضبط عملية الانتاج والتسويق».

ففى الوقت الذى يتم فيه- زراعيا وصناعيا- إنتاج ما يقرب من ٨٠٪ من الاحتياج الاستهلاكى الفعلى من السكر وتتراكم فيه مئات الآلاف من أطنانه فى مخازن الشركات العامة ، يختفى السكر من السوق وترتفع أسعاره حتى تصل إلى حوالى ثلاثة جنيهات للكيلو الواحد ، وتقوم فيه أزمة حادة فى هذه السلعة شديدة الأهمية لكل طبقات الشعب.

وتقف مافيا الاستيراد- بكل تحد -معلنة استعدادها لانقاذ الحكومة من هذه الأزمة فى حالة أن تقرر الدولة فتح باب الاستيراد وتخفيض الجمارك.

وعلى حساب مصالح ٣٥٠ ألف فلاح يزرعون القصب ويعانون الأمرّين فى سبيل ذلك ويتحملون ارتفاع تكاليف انتاج الفدان الواحد منه إلى حوالى ٢٩٠٠ سنوياً..

وتضحية بهذه الصناعة العملاقة التى يتم فيها استثمار ٦ مليارات جنيه بالإضافة إلى ٤ مليارات أخرى تستثمر فى أكثر من ١٠ صناعات مهمة تقوم عليها وترتبط بها..

... تخضع الحكومة لأوامر مافيا الاستيراد والاحتكار ، ويعلن الكيميائى **عبد الحميد سلامة** رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الدلتا للسكر- فى أهرام ٢٠٠٠/١١/٥ «**مافيا استيراد السكر نفذت مخططها وأخفت السكر من الأسواق وأمكنها أن ترغم الدولة على تخفيض الجمارك والغاء السعر الحكمى وفتح الاستيراد ، وتم لها ما أرادت والحمد لله رب العالمين**».

السماد المستورد يغرق السوق

يعتبر السماد إحدى الصناعات الوطنية الاستراتيجية فى مصر.

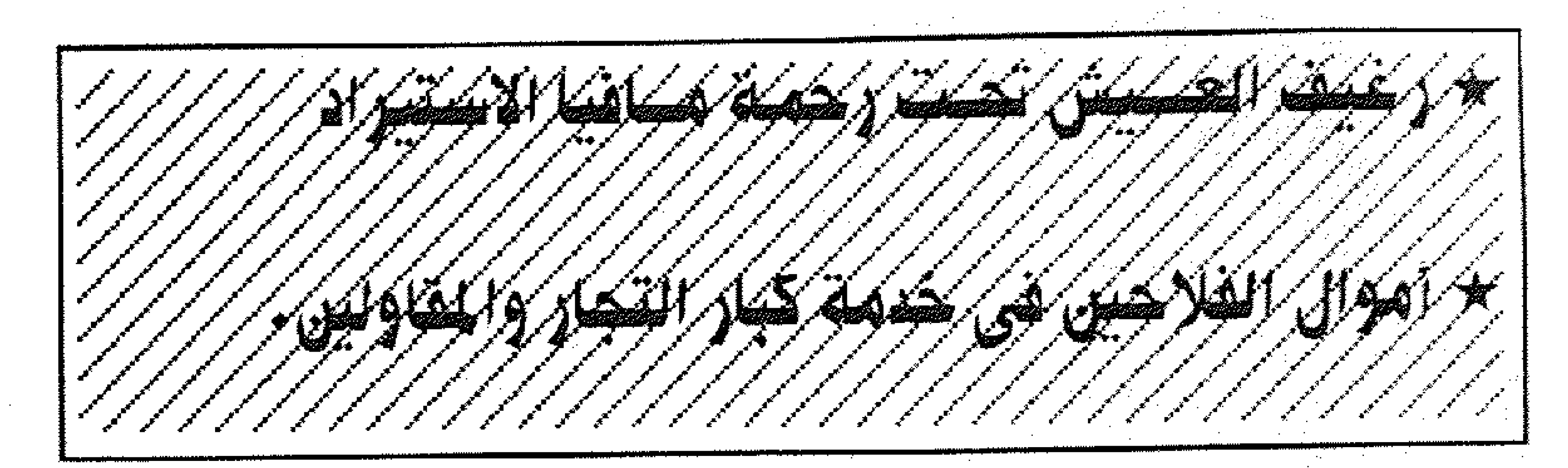
فقيمة الاستثمارات بها تزيد على العشرين مليار جنيه ،وتقوم عليها العديد من المصانع العملاقة التى تبلغ طاقتها الإنتاجية أكثر من ٦٫٥ مليون طن سنوياً ،وهى كمية تكفى لتغطية احتياجات الزراعة المصرية بالاضافة إلى فائض تصديرى له أسواقه الخارجية التى تسعى إليه لما يحظى به من ميزة نسبية.

وبالرغم من ذلك فإن هذه الصناعة مهددة بالانهيار نتيجة السياسات الحكومية التى تمكّن الاحتكار من اغراق السوق المحلى بالأسمدة المستوردة التى ليست جيدة أو متميزة -كما يقرر- الأستاذ **محمد إدريس** رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى -«بل أقل كفاءة من السماد المصرى بالاضافة إلى ما يترتب عليها من آثار سلبية على التربة» - ولكنها رغم ذلك استطاعت أن تهدد السماد المصرى وتؤدى إلى ركود كميات كبيرة منه فى المخازن لأن أسعارها (نتيجة دعمها من دول التصدير) كانت تقل بنسبة حددها **د. محمد فؤاد** رئيس غرفة الصناعات الكيماوية بنحو ٥٠٪ عن سعر السماد المحلى.

وبدلا من محاولة حماية هذه الصناعة المحلية المهمة فى حد ذاتها ولدورها فى الانتاج الزراعى، فإن الأمر قد امتد من الحكومة إلى غالبية أعضاء الحزب الوطنى فى مجلس الشعب السابق، الذين تباروا وارتفعت أصواتهم فى يونيه ٢٠٠٠ بالمطالبة بتقديم المزيد من التسهيلات لدخول السماد المستورد تحت ادعاءاتهم -على غير حق- الدفاع عن مصالح الفلاحين.

أموال الفلاحين فى خدمة كبار التجار والمقاولين

فى الوقت الذى أكد فيه تقرير «**الأمن الغذائى فى مصر**» الصادر فى أول عام



٢٠٠٠ عن لجنة الإنتاج الزراعى والرى بمجلس الشورى، أن« دور التعاونيات الزراعية قد أخذ فى التناقض خلال السنوات الأخيرة ، وانخفضت فاعليتها فى مجال خدمة الإنتاج الزراعى حيث تولى معظم مهامها ومسئولياتها فى منتصف السبعينيات بنك التنمية والائتمان الزراعى من خلال بنوك القرى المنتشرة فى سائر مناطق الجمهورية ، ومنذ هذا التاريخ ما زالت التعاونيات الزراعية فى مرحلة الانكماش على الرغم من أهميتها وضرورتها فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى لأعضائها وتسويق منتجاتهم الزراعية والنهوض بالإنتاج وتحسين صفاته».

وفى الوقت الذى تستجيب فيه لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب لصرخات الفلاحين من معاناتهم من هذا البنك وفروعه ،وطالبه فى مارس ٢٠٠٠ بضرورة تخفيض أسعار الفائدة على القروض التى يقدمها للمزارعين.

فى نفس هذا الوقت- وبالتحديد فى ٢٥ يناير ٢٠٠٠- وبعد أيام قلائل من تعيين د. **يوسف عبد الرحمن** (المسئول عن صفقة اللحوم الهندية الشهيرة وأحد المساعدين الرئيسيين للدكتور والى فى عمليات التطبيع الزراعى) رئيسا لمجلس ادارة بنك التنمية والائتمان الزراعى ،عقد مؤتمرا لرؤساء البنوك الزراعية.

وبدلا من أن يسفر هذا المؤتمر عن الاستجابة -ولو النسبية -لمطالب الفلاحين والهيئات البرلمانية المسئولة ،فلقد كانت أهم وأخطر قراراته -وفقا لما أعلنه **د. يوسف والى** ونشرته جريدة التعاون فى ٢٠٠٠/٢/٨ ، هو الموقف من الدور الائتمانى للبنك والذى تم تحديده بالنص التالى «تطوير نشاط الائتمان التجارى للبنك من نظام بضاعة الأمانة إلى تمويل مقاولى القطاع الخاص وتجار مستلزمات الانتاج ،وتطوير شون ومخازن ومستودعات البنوك لتوفير السعات التخزينية لكبار العملاء والمقاولين والتجار».

ولعل هذا القرار -وإعلان السيد /نائب رئيس مجلس الوزراء له- يغنى عن أى تعليق أو إضافة.

فى التوجهات الخارجية للسياسات الزراعية

..البعض يفضلون التبعية والتطبيع

* على الرغم من الحملة الصحفية الأمريكية -من الدوائر اللصيقة بالادارة الأمريكية التى شنت أسوأ هجوم وبأساليب متدنية على مصر فى منتصف ٢٠٠٠ ، ومحاولة «المعايرة» الرخيصة «بالمعونات» التى يقدموها لنا والتى تستوجب -من وجهة نظرهم- ضرورة عدم خروج مصر -بأى نسبة- على الخط الأمريكى تجاه كافة القضايا وخاصة العربية.

فما زالت السياسات الحكومية تهتم وتحتفى وتحرص على هذه «المعونات» التى لم تتجاوز- فى المجال الزراعى والغذائى على مدى ربع قرن- إلا أقل من ٣ر٥ مليار دولار(فى كامل المدة وليس سنويا) ،والتى هى فى حقيقتها ليست معونات لا ترد، بل تندرج تحت ما يسمى «قروض التنمية والمبيعات الامتيازية للسلع الفائضة» والتى لم تنل الزراعة المصرية منها سوى إهدار الناتج المحصولى المحلى ومعاناة المزارعين والإضرار بالاقتصاد الوطنى والأمن القومى.

* تواصلا لسياسة التطبيع مع العدو الصهيونى -على الرغم من كافة الأضرار التى لحقت بالزراعة المصرية منها بالاضافة إلى مخاطرها المحققة على المستوى الوطنى والقومى- فما زالت المحاور العملية قائمة بالنسبة لتلك السياسة ولم يتم حتى الآن التجميد -على الأقل- للاتفاقيات والبروتوكولات المشتركة فى هذا المجال.

ولقد بلغ الأمر بهذه السياسة فى عام ٢٠٠٠ -أنه فى أثناء زيارة الرئيس **حسنى مبارك** للبنان- كرسالة لدعم مصر للصمود والنضال للشعب اللبنانى -كان الوفد الثالث من الادارة المركزية للارشاد الزراعى والمهندسين بالمحافظات يأخذ طريقه إلى إسرائيل، وفقا للفاكسات التى تم إرسالها إلى مديريات الزراعة بالعديد من المحافظات خالية من اسم الدولة التى يسافر إليها الفوج حتى لا يتسرب الخبر -قبل سفره -من نشر هذه الفاكسات.

* التكالب الشديد على انقاذ ما يسمى اتفاقيات «الشراكة» مع أوروبا ،فى محورها الزراعى ،على الرغم من الخلل الكبير بين الحقوق الأوربية والحقوق المصرية فى هذه الاتفاقية (فى مجالات نسبة الحصص وضرائب الواردات وأسعار السلع) وفقا للتقارير والملاحظات التى أبداها المسئولون فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمنشورة بجريدة الأهرام فى ٢٠٠٠/٧/١٥ ، وعلى الرغم مما تحمله هذه الاتفاقية من مخاطر كبيرة للمنتجات الزراعية المصرية المصنعة وهى إحدى أهم السلع التصديرية المصرية.

إضاءات

وسط هذا الزخم من سلبيات السياسة الزراعية فى عام ٢٠٠٠ ، إلا أن هناك عدد- ولو محدود- من نقاط الضوء فى هذا المجال تؤكد على أن نضال القوى الفلاحية والديمقراطية لابد أن يكون له مردوده الايجابى أيا كان حجم هذا المردود.

-تمكن الناخبون- وغالبيتهم من ريف مصر -من اسقاط عدد من المرشحين ممن يحملون توجهات فى غير صالح الفلاحين ومن انجاح عدد من النواب ممن كانوا وما زالوا مدافعين عن حقوق الفلاحين وحريصين على الانتاج الزراعى وطموحين لتحديث القرية المصرية.

-صدور الحكم الهام للمحكمة الدستورية العليا والذى يقضى ببطلان كافة الحجوزات الادارية التى وقعتها بنوك القرى على الفلاحين نتيجة مخالفة القانون رقم ٩١٧ لسنة ١٩٧٦ (الخاص بإنشاء بنوك القرى) فى بعض نصوصه للدستور.

- مواصلة **د. محمود أبو زيد** وزير الموارد المائية والرى التمسك بمبادئ مديرية الرى الوطنية المصرية ومقاومة كافة الضغوط الرامية إلى ما يسمى سياسة «تسعير المياه» (بما يستتبعه ذلك التسعير من مخاطر سواء بتحميل الفلاحين عبء «شراء» مياه الرى أو بامكانية بيعها -طالما سعرت -للجار الاسرائيلى- وتأكيده-وفق رسالة سيادته لكاتب هذا المقال فى ١١/٢٠ ورداً على ما نشر بجريدة الأخبار فى ٩/١٥ بهذا الشأن- بأنه «بخصوص» ما أثير من تسعير المياه وكثرة ما دار حوله هذا الموضوع من جدل فى المنتديات العالمية وآخرها ما أثير فى مؤتمر المجلس العالمى للمياه الذى عقد فى مارس ٢٠٠٠ فى الأهالى ..فقد تبنت مصر وجهة نظر ثابتة وواضحة بعدم تسعير المياه».

.. إضاءات قد تكون محدودة ، ولكن ..أليست الشمعة الواحدة قادرة على دحر كتل الظلام؟.

هل يهب المثقفون وقادة الرأى لمؤازرة الحركة العمالية ؟

* الحركة النقابية لم تلتفت إلى تغير الظروف على صعيد العمل الرأسمالى .. أو على صعيد القوة العاملة ذاتها .

* حركة الجماهير غير المنظمة لاتنتج سوى الفوضى ويسهل إجهاضها ..

بداية أجد نفسى مضطرا إلى الاعتذار للقارئ المتابع عن اضطرارنا للعودة إلى الحديث عن وضع الحركة النقابية المصرية الحالى وآفاقها المرتقبة فى خضم التطورات المتتالية التى تشهدها البلاد على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . فقد تحدثنا فى هذا الموضوع مرارا ، ولكن طالما أنه لم يحدث أى تغيير إيجابى فى الأوضاع النقابية ، فاننا لا نجد مفرا من العودة إلى الحديث فى هذا الأمر مرة بعد أخرى حتى يأذن الله بحدوث التغيير المنشود الذى يضع نقابات العمال فى وضعها الصحيح داخل فعاليات المجتمع المدنى فى مصر.

والذى يدفعنا إلى العودة إلى هذا الموضوع هو ما أثار حاليا من حديث ساخن **حول أوضاع المجتمع المدنى فى مصر والتحولات التى تشهدها منظماته فى ضوء ماأسفرت عنه الانتخابات الأخيرة لعضوية مجلس الشعب.**

ورغم أن عضوية المجلس لاتزال تقوم على وجود مالايقل عن نسبة ٥٠ فى المائة من الأعضاء من العمال والفلاحين . فان الحديث لم يتطرق إلى وضع نقابات العمال ومساهمتها فى النشاط السياسى والاجتماعى بوصفها إحدى الركائز المهمة لأى مجتمع مدنى ، وإنما انصب على الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ، أو ماأصبح يعرف باسم **"المنظمات غير الحكومية "** كترجمة حرفية للتعبير الانجليزى الذى شاع فى أدبيات الأمم المتحدة والكتابات السياسية الأخرى ، وهو الأمر الذى قد يشير ضمنا إلى تضاؤل دور النقابات العمالية وضعف تأثيرها فى المجتمع المصرى بحيث لم يتذكرها المتحاورون حول هذا الأمر.

شباب العمال والتغيير

ويزيد من أهمية الأمر مايقال عن دور الشباب الطامح إلى التغيير فيما حدث ، أو كان يمكن أن يحدث ، من تحولات مهمة فى خريطة عضوية مجلس الشعب. ومعظم هذا الشباب ممن شب وتكونت مداركه بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١ ، فلم يعاصر الحديث الدائب حول تحالف قوى الشعب العامل ومنظماته المختلفة ، الشبابية والعمالية والمهنية والفلاحية . وجانب لابأس به من هؤلاء الشباب من المتعطلين عن العمل أو ممن اضطروا إلى احتراف مهن هامشية لاتتناسب مع مؤهلاتهم العلمية أو خبراتهم التدريبية ، وذلك كوسيلة لاكتساب الرزق إلى أن تفرج الأمور وتلوح فرصة ، لاتأتى إلا نادرا ، للعمل فيما أضاعوا سنوات عمرهم الأولى فى الاستعداد له. **وهؤلاء بالطبع لايمكن أن يكونوا قد سمعوا عن التنظيمات النقابية العمالية أو عرفوا شيئا عن دورها ونفوذها وضرورتها فى دولاب العمل والإنتاج ، وهى التى لم تتدخل جديا لفتح الطريق أمامهم للحصول على فرصة عادلة فى سوق العمل ، أو أثارت قضيتهم على نطاق عريض داخل مستويات العمل السياسى المختلفة التى يتكالب قادتها على المشاركة فيها .** وبالطبع يتفاقم سوء الصورة بفعل قلة نشاط التنظيم النقابى العمالى القائم وحرص قيادته على تهميش دوره والدوران به فى فلك النظام

محمد جمال إمام

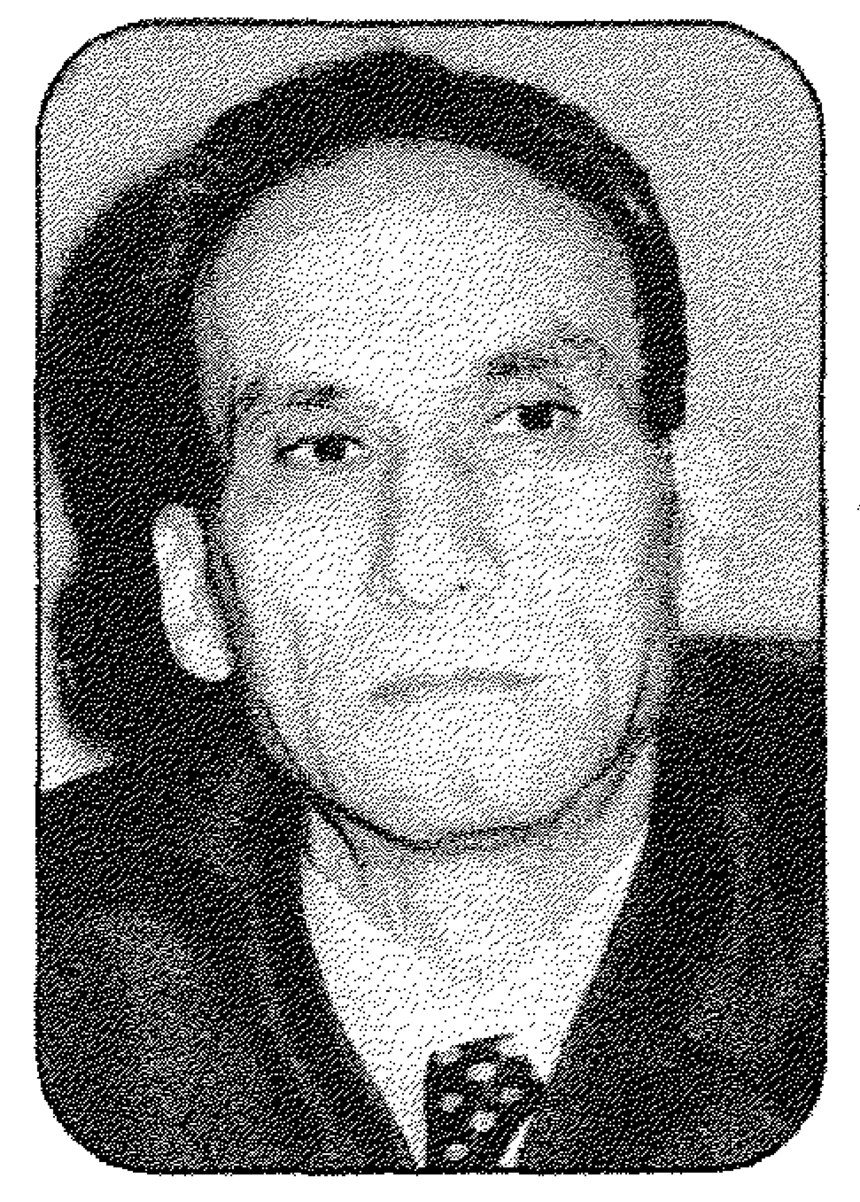
السياسي الحاكم بغض النظر عن وجهة المصالح العمالية الفعلية.

وماالداعي إلى إعادة فتح الملفات؟

وكل ذلك يسوغ لنا أن نعود المرة بعد الأخرى كما قلنا إلى طرح **مسألة نقابات العمال** وماإن كان لها ضرورة الآن وفي المستقبل، في مصر وفي العالم، في ظل اتساع رقعة نفوذ الرأسمالية المتوحشة والمستكينة سواء بسواء، على الصعيد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيما أصبح يعرف بمصطلح **العولمة والتعولم.**

ولكن قد يثور تساؤل عما يدعونا إلى ذلك أوماالذي نهدف إليه من ورائه؟ هل هو مجرد التذكرة وإبقاء القضية حية نصب الأعين والأذهان فحسب، أم أن ثمة فائدة ترجى من وراء ذلك كله؟

المسألة ببساطة تكمن في اقتناعنا العميق بأهمية وجود النقابات العمالية طالما كان هناك نشاط اقتصادي، خاص أم عام، وبأنه لابد من استثارة اهتمام النخبة المثقفة في هذا البلد التي تسهم بقسط كبير في تكوين وعي الجماهير، **بأن قضية النقابات العمالية لها أهمية كبرى في رسم مستقبل البلد وتوطيد مسيرة الديمقراطية فيه.** فلايساورنا أدنى شك في أن الكتابة من جانب واحد ومن كاتب متخصص في مجالات ذات طابع فكري خاص يمكن أن تعبئ الجماهير العمالية للانضمام إلى صفوف التنظيمات العمالية والعمل على تغيير أوضاعها إلى الأحسن، وتستثير حماستهم لبعث الروح في جسد تنظيم شلت قياداته للأسف على إضعاف همته وحيويته. وإنما نرى أن **الأمر يحتاج إلى تكاتف صناع الرأي العام لتعميق الاهتمام بأوضاع النقابات العمالية،** وتحفيز همم الشباب العامل على اختلاف درجات تعلمه وتوجهاته المهنية والوظيفية للاستفادة من فكرة العمل النقابي والاحتماء بمظلته في وجه أساليب العمل الرأسمالي التي لاتعرف الرحمة أو الشفقة في سعيها الدائب عن الربح والمنفعة. ويزيد من تطلعنا إلى تحريك اهتمام المثقفين والكتاب وقادة الرأي بقضية النقابات العمالية، أن البعض منهم رغم قناعتهم الكاملة بأهمية هذه التنظيمات يتعاملون معها كما لو كانت قضية متخصصة كالهندسة والطب والكيمياء،



د. مختار خطاب
وزير قطاع الأعمال العام
الخصخصة ضد العمال

تترك لأهل الاختصاص والمعرفة، بينما هي في المقام الأول قضية حياة أو موت لكل أجير مهما كان موقعه في سلم الأجور، ولاتختلف كثيرا في أولوياتها ومبادئها وركائزها عن النقابات المهنية التي ينتمي إليها معظم أصحاب القلم وقادة الرأي والفكر، سواء كانت نقابة الصحفيين أو المحامين أو جمعية للأدباء والفنانين، **وكلها تنظيمات الهدف الأساسي منها هو الدفاع عن مصالح أعضائها. والدليل على ذلك أن أعضاءها يتمسكون بلفظة نقابة لتنظيمهم وليس جمعية أو رابطة أو اتحاد كما هو معمول به في معظم أنحاء العالم.**

تذكرة بالمفهوم النقابي

ولست في حاجة إلى التذكير بأن النقابات العمالية نشأت أول مانشأت للدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم، وسيظل ذلك هدفها طالما بقيت قائمة، وعندما تتخلى عن هذا الهدف ينتهي دورها وتنتهي الحاجة إلى بقائها. **أما تنظيم المصايف ورحلات الحج والعمرة وصناديق الزمالة، وماشابه، فكلها أنشطة اجتماعية إضافية يمكن أن يقوم بها أي تنظيم اجتماعي مثل روابط أبناء المنوفية وسوهاج والنوبة ومـاإلى ذلك،** بل والنادي الأهلي ونادي الزمالك ونادي شباب الدرب الأحمر!

والعملية الإنتاجية كما هو معروف لها طرفان، رب العمل والعامل، ومن الطبيعي أن يجاهد كل منهما لتوسيع رقعة مصالحه واكتساب المزيد منها كلما لاحت له الفرصة الممكنة، في صراع طبيعي كطبيعة الحياة من حولنا. ونادرا مايهتم أي طرف منهما بالحرص على عدالة تقسيم المغانم، خاصة عندما يتعلق الأمر بالطرف الأقوى، ومن نافلة القول إن هذه أيضا طبيعة الحياة، فهل رأينا يوما سبعا يترك غزالة تهرب من أنيابه شفقة على صغارها التي قد تتيتم؟!

ورب العمل ليس في حاجة إلى من يحمي مصالحه، خاصة إذا كان كبيرا وتوحش، بل انظر إلى إطلاق كلمة" رب" عليه، قبل أن يشيع مؤخرا، تأدبا، وصفه بأنه" صاحب" عمل، لتدرك أنه ليس في حاجة إلى من يدافع عنه، ورغم ذلك فانهم **يتكاتفون في منظمات لأرباب العمل وينشئون الأحزاب السياسية القوية التي تدافع عنهم، وعملوا في العصر الحديث على السيطرة على وسائل الإعلام التي تشكل وعي الشعوب وثقافتها**، سواء بطريق غير مباشر عن طريق الإعلان، أو بطريق مباشر عن طريق تملكها (بعض القنوات التلفزيونية الأمريكية الشهيرة مملوك ملكية مباشرة لمصالح اقتصادية شهيرة أيضا). والعمل الرأسمالي يهدف أساسا وقبل كل شئ كما يعرف كل لبيب، إلى تحقيق الربح وتعظيمه بقدر مايستطيع، لا يعرف في ذلك أخلاقا أو مبادئ وليست له مدونات سلوك تحده، ويجاهد بشدة لتحطيم أية قيود تعرقل نشاطه وتمنع انطلاقه نحو تعظيم أرباحه وزيادة نفوذه. **والمتتبع للأدبيات الاقتصادية الحديثة يلحظ اهتمام الدوائر الرأسمالية البالغ بتقليص قوانين العمل ولوائحه التي تغل من يد رب العمل في التحكم في استئجار العمال وفصلهم، وتعطي العمال حقوقا سخية في الإجازات والعلاوات والتأمينات، وتنظم ساعات العمل وأوقاته وقواعد الأمن والسلامة، وتعتبرها قيودا تحد من القدرات التنافسية وتعرقل حرية الحركة الرأسمالية،** خاصة في زماننا هذا الذي زادت فيه أعداد المصالح الرأسمالية القوية المتوحشة التي تتنافس على السيطرة على الأسواق العالمية. وتتكالب تلك المصالح الرأسمالية على التوجه حيث تكون تلك التشريعات أكثر مرونة ومحاباة لنشاط الأعمال.

وعندما كانت أوروبا الغربية تنعم باحتكار السوق العالمية وتستأثر بمساحات هائلة من المستعمرات في إفريقيا وآسيا

وحدة التنظيم النقابى تتحقق من خلال التفاعل بين صفوف الحركة النقابية .. وليس بإملاء قانون تضعه الدولة

وأمريكا اللاتينية تعود عليها بخيرات وفيرة ، لم تجد الرأسمالية الأوروبية غضاضة في أن تترك للطبقة العاملة قطعا كبيرة من الفتات التي عادت عليها بخيرات وفيرة وسمحت لها بأن تعيش في بحبوحة نسبية من العيش فيما عرف بعد الحرب العالمية **بدولة الرفاهية** في ظل صعود **نجم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية** متأثرة من اتساع مد الأفكار الاشتراكية على الصعيد العالمي حينئذ . غير أنه **عندما تغيرت الأمور ، وتقلصت المستعمرات ، وحاولت البلدان النامية الحديثة الاستقلال أن تبنى قواعدها الاقتصادية المستقلة وأن تستغنى عن الواردات ، ودخلت قوى جديدة إلى السوق العالمية المحدودة الاتساع ، بدأ الصراع الوحشى على الاستئثار بالأرباح الوفيرة ، والحديث عن القوة التنافسية** ، وتخفيض تكاليف الإنتاج التي ترفع من سعر السلعة في السوق . **وكان في مقدمة ضحايا تلك التخفيضات عنصر العمل بالطبع** . إذ أنه لايمكن بطبيعة الحال تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج المادية التي لاوجود للسلعة بدونها . **ومن هنا كان التسابق إلى تفكيك ركائز دولة الرفاهية في أوروبا الغربية ، أو الهرولة بمنشآت الإنتاج إلى بلدان أخرى في أوروبا الشرقية وشرق آسيا لاوجود فيها لقوانين عمالية تحد من سيطرة رب العمل على مقدرات عماله وتملك ذخيرة وفيرة من العمالة المدربة الرخيصة الأجر.**

ولعل مما لابد من التذكرة به في هذا الصدد ، أن المسئول الأول عن أحوال الاقتصاد الأمريكي لايفتأ يشكو من انخفاض نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي وهو مايخلق سوق عمل ضيقة تحد من حرية حركة أرباب العمل ، وأن ارتفاع نسب البطالة في أوروبا الغربية لاتثير قلقا كبيرا لدى المسئولين هناك إلا من حيث تأثيرها على ميزانيات التأمينات الاجتماعية وماقد تخلقه من مشاكل أمنية.

كان لابد للعمال إذن منذ بداية الأمر أن يبحثوا عما يحميهم من تعسف أرباب العمل. فقامت نقابات العمال التي مرت بمسيرة طويلة من النمو والتطور حتى استطاعت أن تقيم بنيانا قويا وحد صفوف العمال ونظم نضالهم ، ووفر لهم قدرا كافيا من الحماية ، وعمل على الدفاع عن مصالحهم وعلى حقهم في نصيب عادل من ثمرة عملهم . والقصة معروفة لكل متتبع لتاريخ النقابات العمالية ، ولامجال للاستطراد في ذكر تفاصيلها . فقد أصبح وجود النقابات العمالية جزءا من نسيج المجتمع المدنى وهياكل الحكم الديمقراطى في أى بلد من بلدان العالم الحديث، حتى ولو كانت مجرد ديكور يستخدم لإقناع قوى الداخل والخارج بأن نظام الحكم القائم ديمقراطي ويحرص على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي رسختها ترسانة القانون الإنساني الدولي.

على أن تصاعد قوة النقابات العمالية نبه الطرف الآخر في معادلة الإنتاج وأنصاره وزبانيته إلى ضرورة العمل على اختراق صفوف قياداتها وتحجيمها واستئناسها وتكبيلها بالتدريج بصنوف مختلفة من القيود التي تحد حركتها وتقلم أظافرها وتمنعها من التحول إلى طرف نظير قوى يفرض شروطه باستمرار على أصحاب المصالح الرأسمالية المتوحشة.

فضلا عن ذلك ، فبينما كانت الرأسمالية تطور من أشكالها وأساليبها ، فإن الحركة النقابية لم تفطن للأسف إلى تغير الظروف على صعيد العمل الرأسمالى أو على صعيد القوة العاملة ذاتها. فالتطور التكنولوجي المستمر كان يقلل من قوة العمل اليدوى لصالح العمل الفنى ، ويرتقى بهذا العمل الفني تدريجيا لتصبح غالبية المشتغلين به من أصحاب التعليم العالى المختلفين في فكرهم وميولهم ومنطلقاتهم عن العمال اليدويين ، أو عن الفئة الوسيطة من العمال الفنيين أصحاب التعليم المتوسط ، وهو الأمر الذى كان ينبغى لقيادات العمل النقابى أن تتحسسه مبكرا وأن تستعد له بالدرس والتأمل واستنباط التغييرات المطلوبة في أساليب العمل النقابى لاجتذاب هذه الأعداد المتزايدة من القوة العاملة المتغايرة السمات إلى صفوف الحركة النقابية العمالية بدلا من تركها تتسرب إلى خارجها **فتتقلص العضوية النقابية بالتدريج وتضعف شوكة الحركة النقابية بانكماش حجمها، ولتصبح السمة الغالبة عليها أنها نقابات العمال اليدويين فحسب. ولكن هذه القيادات استكانت للأسف لما حققته الحركة العمالية من انتصارات ، ولما وصلت إليه من وضع متميز على الصعد الوطنية والدولية،** ولما تنعمت به هذه القيادات من امتيازات من جراء ذلك جعلتها تقف باستمرار في الصفوف الأولى من العمل العام وتحظى بأهمية لم تكن تحلم بها من وسائل الإعلام ومن قيادات المجتمع والسياسة والاقتصاد.

وعلاوة على ذلك فإن من التطورات المهمة التي حدثت على الصعيد الاقتصادى ذلك التزايد المستمر لدور قطاع الخدمات بحيث يكاد يصبح من القطاعات الاقتصادية الرائدة وأكبر مستخدم للعمالة في بعض البلدان الكبرى . وقطاع الخدمات بطبعه يتميز بالتناثر والتشتت.وعدم ثبات قواه العاملة وصغر حجمها وصعوبة تنظيمها نقابيا ، وهو أمر عانت منه الحركة النقابية في بداية نشأتها عندما كان الحرفيون وأصحاب المحلات الصغيرة يشكلون جزءا مهماً من البنيان الاقتصادى ، ومثال ذلك محلات



أحمد فهيم ومحمد جمال إمام فى زيارة للمملكة المتحدة

لغسالة وكي الملابس وما شابه ، والآن نجد محلات الوجبات السريعة ، ومنشآت الخدمات المنزلية والشخصية والتأجير وشركات النقل والمقاهي ودور اللهو ومحال البقالة المجمعة ، إلى آخره . **وهو تطور فى التركيبة الاقتصادية يحتاج إلى تغيير آخر فى أساليب العمل النقابى للتعامل معه . ويضاف إلى ذلك الاتجاه المتزايد فى الوقت الحالى فى بعض الصناعات الكبرى السماح لأعداد لابأس بها من المهنيين بالعمل فى منازلهم والتواصل مع منشآتهم عن طريق الإنترنت،** أو التعاقد مع بعض الشركات الخارجية للقيام بأعمال ثانوية فى العملية الإنتاجية ، كأعمال النظافة والصيانة الدورية على سبيل المثال، تخلصا من تكلفة الاحتفاظ بعمالة دائمة تتولى القيام بمثل هذه الأعمال. والخطورة فى تلك السياسات أنها تفتت القوى العاملة وتقضى على تجمعها فى مكان واحد وهو الأمر الذى يسهل على الدوام من تنظيمها نقابيا.

ولكن الجمود الذى أصاب فكر القيادات النقابية فى مختلف أنحاء العالم وارتكانها إلى أساليب العمل التقليدية التى ألفتها ، وماصاحب ذلك من انحسار فى مد الفكر الاشتراكى الذى ارتبطت به أجزاء كثيرة من الحركة النقابية على الصعيد العالمى ، أصاب المنظمات النقابية بالشلل وأعجزها عن التفكير فى مواجهة المتغيرات المتواصلة، وسهل للقوى الرأسمالية وأدواتها الهجوم على الحركة النقابية والانتقاص من حقوقها ومكاسبها ، مستخدمة فى ذلك أدواتها الإعلامية للتهجم على فكرة العمل النقابى وتسخيفها وتهوين أمرها وزرع النفور منها باعتبارها من لوازم العمل اليدوى وملابس العمل الزرقاء والأيدى المتسخة بالشحوم والقاذورات . فأصبحت التنظيمات العمالية فى منظور الرأى العام، وخاصة الشباب منه، نمرا من ورق وبنيانا من بقايا الماضى الغابر.

دور العالم الثالث

وقد **تعرضت النقابات العمالية فى العالم الثالث إلى مزيد من الهجوم والتنكيل، وكان لمصر دور رائد فى ذلك، كما هى عادتها فى كل ماهو سيئ للأسف** . فقد كانت مصر من أوائل الدول التى عملت ، بعد أن سمحت بقيام اتحاد عام لنقابات العمال فى عام ١٩٥٧ ، على **إخضاع التنظيم النقابى العمالى لهيمنة السلطة الحاكمة من خلال صور متعددة،** هيمنة وزارة العمل وأجهزة الأمن المختلفة والتنظيم السياسى الواحد ، وعملت على استقطاب قياداته لتولى مناصب سياسية وتنفيذية متعددة تعود عليها بمغانم مالية ومعنوية وفيرة، وربط سياساته ومنطلقاته بما تراه قيادة الدولة صالحا لتوجهاتها الاستراتيجية.

وبينما كانت نقابات العمال فيما قبل ذلك تتمتع - على ضعف إمكانياتها - بحيوية ونشاط بالغين ، وتتحرك لخدمة

جماهيرها وأعضائها . **فإنها تحولت بمرور الوقت إلى جناح للسلطة، التنفيذية والسياسية**، وفقدت قدرتها على التحرك الفعال لخدمة مصالح أعضائها ، ومن ثم فقدت ثقة هؤلاء الأعضاء فيها . ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد أنه عندما أثار رئيس اتحاد العمال الراحل **أحمد فهيم** في كلمته أمام رئيس الجمهورية في احتفال عيد العمال في عام ١٩٦٨ قضية الآلاف من العمال المفصولين من وحدات القطاع العام بالمخالفة للوائح والقوانين السارية ورفض قيادات تلك الوحدات إعادة هؤلاء العمال إلى عملهم رغم حصول معظمهم على أحكام قضائية تقضي بذلك ، وعندما أمر رئيس الجمهورية ببحث الوضع ورفع المظالم . فإن الذي سارع إلى مزاحمة التنظيم النقابي في هذا الصدد للاستئثار بالشعبية وسط الجماهير العمالية، مستخدما في ذلك ماله من نفوذ لقربه من دوائر صنع القرارات الإدارية والسياسية . **كان أمانة العمال بالاتحاد الاشتراكي العربي** التي كان يرأسها في ذلك الحين نائب رئيس اتحاد العمال سابقا! ولقد سبق أن أشرت في مرة سابقة إلى أنني سمعت **أحمد فهيم** يقول لو أدرك عمال القطاع العام ، الذين كانوا ينتسبون إلى عضوية النقابات في ذلك الحين بطريقة تلقائية عند التحاقهم بالعمل ، أن من حقهم الاستقالة من هذه العضوية لسارعوا إلى ذلك ولانهار التنظيم العمالي المصري!

ورغم أن الضغوط العمالية المتزايدة عملت على تطوير تشريعات العمل والقوانين المنظمة للعمل النقابي بالتدريج ورفع بعض القيود الإدارية عن كاهله ، إلا أن الارتباط المتزايد للقيادات النقابية بهياكل النظام السياسي الحاكم ، وحرص رئيس اتحاد العمال في بعض الأوقات على الجمع بين منصبه النقابي المنتخب ومنصب وزير العمل ، زادت من تبعية التنظيم لنظام الحكم ، وأضعفت من فاعليته كتنظيم جماهيري يتحرك لخدمة مصالح أعضائه بغض النظر عن توجهات نظام الحكم وأجهزته.

إبعاد القيادات الجامعية

وقد تم في عضد التنظيم النقابي المصري ما حدث له في عام ١٩٧٣ ، بعد أن كانت عناصر من العاملين الحاصلين على درجات جامعية قد انضمت إلى صفوفه قادمة من منظمة الشباب الاشتراكي ومن التنظيم الطليعي للاتحاد الاشتراكي بعد أن أقفلت صفوفهما في وجهها بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١ . وعندما أبدت هذه العناصر صنوفا من الحركية والاستقلالية أزعجت دوائر الحكم وأجهزة الأمن ، تفتقت عبقرية " ترزية " القوانين" عن إصدار تعديلات في اللوائح والقوانين المنظمة للعمل النقابي تكفل إبعاد أمثال هؤلاء المناكفين عن صفوف القيادة النقابية. **وهكذا فبينما تتسع مشاركة أصحاب التعليم العالي في القوى العاملة ، تجئ التشريعات النقابية لتبعد ممثليهم عن صفوف القيادة النقابية بمسوغات واهية لتدمغه بصفة التخلف واقتصاره على أصحاب المهن اليدوية** . فكيف تنتظر من أصحاب التعليم العالي أن ينضموا إلى صفوف حركة يجدون أن فرصة اختيار قيادات لها من بين صفوفهم محدودة ومقيدة بما يعطيهم إحساسا بأنهم ليسوا بأصحاب حق كامل داخل هذه الحركة مثلهم في ذلك مثل بقية الأعضاء.

صحيح أنه ليس من العيب أن تكون القيادات النقابية من غير الحاصلين على درجات تعليم عالية. ولكن المهم أن تكون مسلحة بقدر كاف من التثقيف يساعدها على تصريف مسئولياتها على الوجه الأمثل . فيذكر القائد النقابي الراحل **فتحي كامل** في مذكراته أن **أرنست بيفين** الذي كان وزيرا للخارجية في حكومة العمال في الأربعينيات من القرن الماضي ويعرفه جيدا متظاهرو مصر المطالبين بالاستقلال في ذلك الحين ، كان في الأصل حوذيا في شركة للبيرة ، ولكنه من خلاله تدرج في صفوف العمل النقابي حصل على الكثير من دورات التثقيف النقابي التي أهلته لأن يصبح وزيرا مرموقا لايعيبه افتقاده إلى تعليم عال . وقد سبق أن أشرت في أحد مقالاتي في " اليسار" إلى نقابي مصري هو **حسن الفيومي** الذي كان رئيسا لنقابة عمال المخابز في الستينيات والسبعينيات ، ولم يكن له أي حظ من شهادات التعليم النظامي وكان يعرف أن إمكانيات نقابته المحدودة لاتمكنها من الاستعانة بالمستشارين القانونيين ، في حين أن دفاعه عن حقوق عماله أمام أجهزة الدولة المختلفة كان يتطلب معرفة وافرة بالقوانين واللوائح ذات الصلة فعمل على تثقيف نفسه في هذا الشأن بحيث يستطيع القيام بما انتخب من أجله من مسئوليات على خير وجه . وبحيث أنني كنت أشاهده يتناقش مع المستشار القانوني لاتحاد العمال، الأستاذ **جاد رضوان** رحمه الله ، مناقشة الخبير الفاهم الراغب في الاستزادة من العلم، مما جعله يحظى من المستشار بقدر كبير من الاحترام لم يحظ به الكثير من القيادات النقابية ذات التعليم العالي . وقائد نقابي آخر هو **سعد محمد أحمد** رئيس اتحاد العمال ووزير القوى العاملة الأسبق ، وهو الآخر لم يكن له حظ كبير من درجات التعليم النظامي ، ورغم ذلك كان على درجة من الثقافة تمكنه على مستوى الندية مع غيره من الوزراء والمسئولين ومن أن يقرأ التقارير والمذكرات التي كانت تقدم له ، وبعضها فني متخصص في مجالات قانونية واقتصادية ، قراءة متمعنة ، وكنت أرى تأشيراته وملاحظاته على تلك الوثائق بشكل يدل على أنه قرأها قراءة مستوعبة ، وهو أمر لم يكن يستطيعه رئيس أسبق لاتحاد العمال كان على درجة أعلى بكثير من التعليم النظامي . **فالأمر يتعلق أولا وأخيرا بدرجة الثقافة التي يتمتع بها القائد والتي تمكنه من التعامل مع الأحداث والمتغيرات من حوله ، ومع القيادات الأخرى التي يتعامل معها على كافة المستويات ، ومع مختلف درجات الجماهير المنتمية إلى عضوية منظمته فيفوز بثقتها فيه وتيقنها من قدرته على حسن قيادة تنظيمها.**

مزيد من البدع

ثم زادت دوائر الحكم على ذلك بأن ابتدعت بدعة لم تعرفها التنظيمات النقابية من قبل أو من بعد ، ألا وهي انتخابات الغرف المغلقة . فبينما جرت العادة على إجراء الانتخابات لعضوية مجالس إدارات التنظيمات النقابية خلال مؤتمرات عامة تعقدها تلك التنظيمات ، حتى ولو تمت الانتخابات طبقا لقوائم مقفلة تفرضها السلطة أو الحزب السياسي صاحب النفوذ داخل التنظيم النقابي ، فإن السلطة المصرية ألغت ذلك التقليد النقابي ، **وأصبح الانتخاب يتم داخل غرفة مغلقة يدخل إليها عضو الجمعية العمومية ليدلي بصوته لصالح قائمة لايعرف معظم أعضائها معرفة شخصية في معظم الأحوال** . فكيف يتأتى لمندوبين يأتون من شتى أنحاء البلاد ، من أسوان جنوبا إلى الإسكندرية شمالا ، ومن مرسى مطروح غربا إلى العريش شرقا ، أن يعرفوا بعضهم البعض وقد قدموا إلى القاهرة ليلة الانتخابات لتتلقفهم القيادة النقابية القائمة وتسكنهم في فنادق متفرقة وتعقد معهم لقاءات على

المقاهى يتعاهدون فيها ، بعد قراءة الفاتحة ، على انتخاب القائمة التى قدمتها لهم القيادة ملوحة لهم أن هذه هى القائمة التى ترضى عنها السلطة الحاكمة؟

والفرق بين ذلك وبين الانتخابات التى تتم فى مؤتمرات عامة بعد يوم أو يومين من المناقشات أن المرشحين على الأقل يعرضون أنفسهم وأفكارهم على الناخبين . فإن كانت العملية ديمقراطية تماما فإن الانتخابات تكون بمثابة تقييم لأفكار ومواقف المرشحين ، وإن كانت مفروضة من سلطة أو حزب ، فإن المرشحين يكونون معروفين شكلا للناخبين على الأقل . **أما انتخابات الغرف المغلقة فهى العجب العجاب ، ولايزال معمولا بها فى مصر منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن**

زد على ذلك ماآلت إليه حال الجمعيات العمومية للتنظيمات النقابية المصرية . اللوائح الحالية تنص على عقد الجمعيات العمومية سنويا . فى البداية ، كانت الجمعيات تعقد لمدة ثلاثة أيام أو نحو ذلك ، ثم تناقصت إلى يومين ، ثم أصبحت تعقد الآن لمدة يوم واحد. **وتخيل معى جمعية عمومية مفروض فيها أن تناقش تقرير نشاط مجلس الإدارة عن الفترة المنصرمة ، وتقريرا عن الحسابات المالية الختامية، ومشروع ميزانية السنة المقبلة ، ومايستجد من أعمال وماقد يعن للأعضاء إثارته من قضايا ومشاكل، كل ذلك فى يوم واحد يضيع نصفه الأول فى الجلسة الافتتاحية التى لابد من أن يشرفها وزير القوى العاملة والوزير المسئول عن النشاط الذى يتبعه التنظيم النقابى ورئيس اتحاد العمال ، فضلا عن توزيع الحقائب ووثائق الجمعية وبدلات السفر، وماإلى ذلك فهل يعقل بعد أن ذلك أن تكون هناك جمعية عمومية حقيقية أو مناقشات مجدية ، أم أن الأمر يصبح تمثيلاً فى تمثيل وتسديد خانات وإعمال شكلى لأحكام القانون** . وكيف تثق الجماهير العمالية بعد ذلك فى أن توجهات التنظيم النقابى ومواقفه هى نتاج عملية ديمقراطية تمثل نبض الحركة العمالية وتوجهاتها وطموحاتها؟

التبعية أهم!

ومع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتوالية ازدادت رغبة دوائر الحكم فى إحكام السيطرة على التنظيم النقابى وإبعاد أية عناصر قد يشتم فيها رائحة التمرد والمشاغبة عن صفوف قيادته حتى لايتهور فيعمل على تصدر حركة العمال الرافضين لبعض سياسات الحكم، ولم تجد غضاضة فى مخالفة القوانين للإبقاء على القيادات التى تثق فى ولائها والتصاقها بخط السلطة، وأقصت فى سبيل ذلك وزيرا للقوى العاملة أراد تطبيق القانون وإبعاد قيادات بلغت سن التقاعد عن العمل وحاولت التحايل على القانون فى سبيل البقاء فى مواقعها ومواصلة التنعم بامتيازاته ومغانمه ، فانتصرت السلطة للمتحايلين على القانون وخذلت الوزير الجاد الذى أراد إعمال حكم القانون ! **وليس من المدهش بعد ذلك أن كل مايصدر عن قيادات العمل النقابى العمالى فى الوقت الحالى هى بيانات تأييد لسياسات الحكومة وتوجهاتها ، وإعراب زائف عن تأييد الطبقة العاملة المصرية لسياسات النظام الحاكم فى مختلف المجالات ، حتى ولو كانت تلك السياسات تلحق أكبر الضرر بالطبقة العاملة فى الحال والمستقبل.**

بل إن اتحاد العمال وليس الحكومة أو جمعيات أرباب العمل هو الذى يتصدر حاليا الدفاع عن مشروع لقانون العمل وضع ليتناسب مع مايسمى آليات السوق والتحول إلى اقتصاد السوق، وهو مشروع ينتقص كثيرا من الحقوق التى اكتسبتها الطبقة العاملة المصرية على مدار نحو نصف قرن . وحتى **حق الإضراب** الذى يتغنى المدافعون عن القانون بأنه يعيده إلى الحركة العمالية ، فهو حق مكبل بالأغلال ، ليس أقلها وجود تنظيم نقابى منقوص الاستقلال خاضع لهيمنة أجهزة الحكم والسلطة المشكوك فى حيدتها.

وهانحن نرى مجتمعا يتحول إلى الرأسمالية ويكثر فيه الحديث عن الديمقراطية بينما منظماته النقابية العمالية تواجه مستقبلا غير مشرق يهدد وجودها الحقيقى المؤثر ويستلبها من تأييد الجماهير العمالية ومشاركتها الفعالة. فكيف يمكن السماح بالتحول إلى اقتصاديات السوق على أوسع مدى ،ولأصحاب المصالح الرأسمالية العديد من الجمعيات والروابط إضافة إلى اتحاداتهم الرسمية ،الخاضعة هى الأخرى للهيمنة الإدارية للدولة التى تسمح لنفسها بتعيين رئيس اتحاد الصناعات ورئيس اتحاد الغرف التجارية ، رغم احتجاج منظماتهم العمالية ومنظمة العمل الدولية ذات التمثيل الثلاثى الفريد، ولايسمح للعمال بأن تكون لهم حرية التنظيم واختيار المنظمات التى ينضمون إليها وانتخاب القيادات التى تمثلهم بحرية كاملة عن تدخلات الدولة الإدارية والأمنية؟

أكذوبة وحدة التنظيم

ويوصلنا ذلك إلى نقطة شائكة ، ألا وهى وحدة التنظيم النقابى . لاحل، فى رأينا لضعف التنظيم النقابى المصرى وتبعيته لدوائر الحكم والنفوذ وسيطرة القيادات الضعيفة المعزولة عن الجماهير على مقدراته إلا بالتخلى عن مسألة وحدة التنظيم النقابى . وأعرف أن ذلك يؤلب على الكثير من أصحاب الفكر اليسارى التى تؤمن إيمانا جازما بأهمية وحدة التنظيم النقابى وحمايته من التفتت والتشرذم ، على أساس أن ذلك هو الضمانة الوحيدة لعدم تلاعب المصالح الرأسمالية بالعمل النقابى وضرب بعضه ببعض والتحايل على المكاسب العمالية عن طريق شراء التنظيمات والقيادات المتنافسة أو استمالتها . وذلك أيضا من مخلفات فكر رومانسى يتغافل عن حصاد التجارب والدروس المستفادة على مر السنين.

إن وحدة التنظيم أمر مهم بالفعل ، ولكن عندما يتم ذلك من خلال التفاعل بين صفوف الحركة النقابية وليس باملاء من قانون تضعه الدولة. والتنظيمات النقابية الموحدة فى عالم الغرب قامت بهذا الشكل وليس على طريقة التنظيم الواحد فى بلدان العالم النامى . وحتى فى هذه الحالات ، فلننظر إلى ماآل إليه أمرها ، للنظر إلى الوضع المستكين الذى يعيشه " **مؤتمر نقابات عمال بريطانيا**"، التى كانت مهد التنظيمات النقابية، **ونقارنه بحيوية العمل النقابى فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا التى لم تعرف مسألة وحدة التنظيم النقابى طوال تاريخها.** لننظر إلى التعددية النقابية فى أمريكا اللاتينية التى تقود بعض أجنحتها تيارات التغيير وإسقاط الهيمنة الأجنبية والعميلة فى مجتمعاتها ،**ولننظر إلى وضع المنظمات النقابية الواحدة فى بلداننا العربية التى تنتظر الضوء الأخضر من السلطة قبل أن تصدر بيانات الشجب والتأييد ، حتى فى شأن ماسبقها إليه الشارع بحركته.**

وحتى لو سلمنا بقدسية وحدة التنظيم العمالى ، فهل يستقيم أن تظل الأحزاب السياسية تنظر إليه كبقرة مقدسة لاينبغى المساس بها فى الوقت الذى يحظر عليها فيه الاتصال به والتنسيق معه أو استمالته إلى تأييد مواقفها المدافعة فى بعض الأحيان عن حقوق العمال بأكثر مما يدافع عنها التنظيم النقابى الواحد؟ **إن أرباب العمل الرافضين لسيطرة الحكومة على اتحاداتهم الرسمية كونوا جمعيات وروابط مختلفة تحت مسميات شتى ، أما العمال فلا يستطيعون ، لأن**

أجهـزة الأمن لهم بالمرصـاد ، **ولأن الأحزاب السياسية مشغولة عن أمورهم بأشياء أهم ، ولاتسعى حتى إلى تكرار تجربة الزعيم السياسي الراحل الرائد محمد فريد عندما أنشأ مدارس العمال الليلية التي وفرت تثقيفا للعمال وساعدتهم على تنظيم خطوات تحركهم للدفاع عن حقوقهم.** ولايقولن أحد لي إن كافة الأحزاب لديها مايسمى **"أمانة العمال"** على طريقة الاتحاد الاشتراكي الراحل ، فهذه تنظيمات تخص الحزب وتعمل في إطار سياساته وينضوي تحت لوائها في معظم الأحيان أعضاؤه فحسب. ولكن نشاطها محدود في أوساط الجماهير العمالية ، وإلا لاستطاعت أن تحرك هذه الجماهير لتأييد مرشحي هذه الأحزاب في الانتخابات النيابية الأخيرة. بل لننتظر حتى تجرى الانتخابات النقابية المقبلة لنرى مدى فعالية هذه الأمانات في كفالة فوز مرشحين من بين أعضائها بمناصب قيادية متعددة على مختلف مستويات العمل النقابي . وعلى كل حال فهذا شئ وتكوين منظمات عمالية موازية للتنظيم الرسمي التابع للسلطة شئ آخر . منظمات ، مهما اختلفت مسمياتها ، تعيد الحيوية إلى مياه العمل النقابي ، وتثري فكره ، وتستنهض همم أبناء الطبقة العاملة لدعم العمل التنظيمي المدافع عن حقوقهم ومصالحهم.

ولقد رأينا كيف عملت السلطة بكل ماتستطيع على التحكم في النتيجة النهائية للانتخابات النيابية رغم كل الآمال التي كانت معلقة على إشراف القضاء على الانتخابات، نعم القاضي داخل اللجنة يضمن لك حسن استخدام صوتك ، ذلك إذا وجدت اسمك في كشوف الناخبين بما يسمح لك بممارسة حقك في هذا الصدد ، وإذا استطعت أصلا الوصول إلى مقر الانتخابات لممارسة هذا الحق . فهل يمكن لأي لبيب أن يتوقع أن ترخي السلطة قبضتها على التنظيم النقابي الواحد بسهولة وعن طيب خاطر وطواعية ، وهو الذي لايقل أهمية بالنسبة لها عن مجالس المحليات أو حتى مجلسي الشعب والشورى ؟

فما هي الضغوط التي يمكن أن تضطر السلطة إلى ذلك ؟ إليس الحق يؤخذ غلابا كما يقول الشاعر وتقول التجارب المؤكدة؟ ولكن أي ضغوط هل هي ضغوط المثقفين وحدهم ، أم ضغوط الجماهير العمالية غير المنظمة ؟ التجربة المؤكدة تقول إن حركة الجماهير غير المنظمة لاتؤتي سوى الفوضى ويسهل إجهاضها ، ولكن الحركة المنظمة هي التي تستطيع وحدها أن تحقق أهدافها ومراميها . **كيف إذن تأتي الحركة المنظمة وأصحاب الفكر اليساري أنصار الطبقة العاملة يدافعون عن بقاء تنظيمها أسيرا لسلطة لاتمثل أفكارها ، ولاتعبر عن طموحاتها ولاتصون حقوقها ؟**

إن أحد حقوق الانسان الأساسية الأصيلة التي تتضمنها ترسانة القانون الإنساني الدولي تنص على **حق العمال في حرية التنظيم وفي اختيار ممثليهم والمنظمات التي ينضمون إليها** . لن أشير إلى العديد من اتفاقيات وتوصيات وقرارات منظمة العمل الدولية في هذا الصدد ،وإنما أشير فقط إلى المادة الثامنة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الصادر عن الأمم المتحدة والتي تقول :" تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة مايلي :**(أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها ، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية.. ولايجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون** وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم ،(ج) حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية دونما قيد غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي أو ..(د) حق الإضراب ، شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعني."

فلماذا نتمسك بالدفاع عن فرض تنظيم نقابي واحد مستأنس من السلطة على جماهير عمالية فقدت الثقة به وترفض الانضمام إليه ؟ ولماذا لانعمل على تشجيع قيام تنظيمات موازية ومنافسة قد تدفع التنظيم الرسمي الواحد إلى تعديل توجهاته وارتباطاته ومواقفه اكتسابا لتأييد الجماهير العمالية في وجه منافسات قوية من تنظيمات أخرى مناوئة؟ وعلى وجه الدقة، **لماذا لانمارس اللعبة حسب قواعدها ، إننا نعيش الآن في مجتمع آليات السوق وماشابه، وهي آليات تقوم على حرية الحركة والتعددية في كل شئ ، فلماذا الإصرار على أن يبقى العمال وحدهم أسرى أفكار تخطتها حركة المجتمع ، ولماذا لانطالب بالعودة إلى التنظيم السياسي الواحد الذي يوحد حركة الجماهير ولايعمل على تقسيمها وتشرذمها بما يخدم بعض التدخلات الخارجية في أمورنا ؟**

الخلاصة والخلاص

الخلاصة أنه طالما بقي هناك نشاط اقتصادي يهيمن عليه أفراد ، سواء كان نشاطا خاصا أو عاما ، فستظل الحاجة قائمة إلى وجود تنظيم نقابي يحمي العمال بكافة ألوان طيفهم ودرجات تعليمهم وانتماءاتهم الاجتماعية. وسيظل ممثلو الطرف الآخر في جهدهم الدؤوب لاستئناس هذا التنظيم بما يحول دونه ودون تكبيل حركتهم الساعية إلى تعظيم الأرباح والفوائد . وبالطبع لايمكن أن نلوم هؤلاء على مايفعلون ، ولكن نلوم أنفسنا ، نحن الأجراء ، إذا ماتقاعسنا عن الدفاع عن أنفسنا من خلال حركة منظمة وليس حركة هوجاء أو تحركات فردية.

زمان، أيام الثقافة الرفيعة الميسورة للجميع ، وليس في زمن فوازير رمضان وزكية زكريا وبابا أوبح، كنا نقرأ كتاب" **كليلة ودمنة"** ونتعلم منه خلاصة تجارب الآخرين وحكم الفلاسفة والمفكرين ، وقرأنا وقتها قصة الثيران الثلاثة. وعلى من يتصور أنه بتعليمه العالي وتخصصه الدقيق ، أو بتقربه من أصحاب الحل والعقد في المنشأة التي يعمل فيها ، يمكن أن يكون بمنجاة من مقصلة تعظيم الربح، ومن ثم فليس بحاجة إلى من يدافع عنه أو إلى من يتآزر معهم ويتآزرون معه ، أن يقرأ هذه القصة إذا ماإستطاع أن يعثر على نسخة من الكتاب التراثي ، **إن وحدة الطبقة العاملة ، ووحدة مصالحها ، ليس من تراث الأفكار الاشتراكية العتيقة وليس من مخلفات النظم الاشتراكية التي جار عليها الزمان ، وإنما هي حقيقة مؤكدة بحكم تضارب المصالح بين رب العمل، وبين من يعملون لديه ، أيا كان موقعهم الوظيفي أو خلفيتهم التعليمية.** وإذا كان أرباب العمل يؤمنون بحاجتهم إلى التعاضد والتآزر فيما بينهم فهل يظن أجير ماأنه أقوى من هؤلاء، وأنه يستطيع أن يدبر أمور بمفرده وبمعزل عن أقرانه الأجراء الآخرين مهما كان مركزهم وأصلهم وفصلهم؟ لعل وعسى!

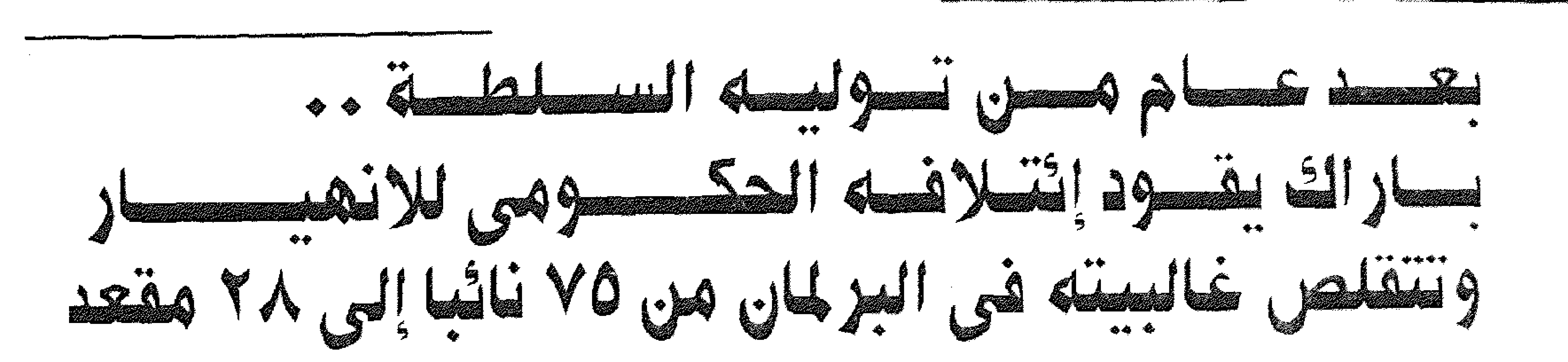
العرب

أغرب انتخابات في تاريخ إسرائيل



نظير مجلي

باراك يفقد مصداقيته لدى الشعب الفلسطيني وعرب إسرائيل وقوى السلام اليهودية



الجنرالان المتصارعان على كرسي رئاسة الحكومة الإسرائيلية، **ارئيل شارون** (الليكود) و**إيهود باراك** (العمل) هما خصمان ودودان وليسا لدودين . **باراك** ينافس **شارون** في شدة القمع للفلسطينيين، وفي الوقت نفسه يدخل التاريخ كأول حكومة في إسرائيل تفاوض على القدس. **وشارون** يطرح شعارا : « **فقط شارون يحقق السلام** » ،مع أن تاريخه الدموي يصيح من كل حبة تراب في فلسطين. وفوق كل هذا . **شارون وباراك** . هما الأقل شعبية كل في معسكره ، ونجحا في دحر كل القادة الأكثر شعبية مثل **نتيناهو** في اليمين **وبيرس في اليسار الوسط**. فأية معركة هي هذه ؟ وهل كانت هناك حاجة إليها أصلا؟!.

من الآن ، وقبل أن تجرى الانتخابات على رئاسة الحكومة الإسرائيلية (٦ فبراير / شباط ٢٠٠٠) ، أصبحت نتيجتها واضحة ، على الأقل ، حسبما يعلن المرشحان الوحيدان المتنافسان : **إيهود باراك وارئيل شارون** فالفائز بينهما سيقيم حكومة وحدة قومية مع الآخر ، **شارون** تعهد بإقامة حكومة يعطى فيها منصب «القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الدفاع» **لايهود باراك . وباراك** يعلن أن حكومته القادمة ستكون ثابتة جدا . والترجمة الوحيدة لهذا الاعلان اليوم هي إقامة حكومة يحظى فيها **شارون** بمنصب رفيع.

وهذا ليس الغزل الوحيد بين القائدين المتصارعين على الكرسي نفسه . ففي الوقت الذي كاد فيه شارون يعلن منافسته على المنصب ، كان **باراك** يقول أمام كاميرات



الفائز من باراك وشارون سيقيم حكومة وحدة قومية مع الآخر

شارون شخصية «محروقة» فى معظم دول العالم ويعتبر شخصية غير مرغوب فيها

المتنفذون إن **شارون** صديقه منذ سنين طويلة وإنه يعرفه عن قرب. ويعرف أنه ليس ذلك الغول الذي تصوره وسائل الإعلام والسياسيون في البلاد والعالم.. فهو إنسان معتدل، وحكيم، وذو تجارب غنية» ورد شارون التحية بأحسن منها. فقال إنه **وباراك** رفاق في السلاح، «**عشنا معا فى نفس الخندق عدة مرات. والمشترك بيننا أكبر بكثير من المختلف عليه**».

فلنفرح عليهما من بعد، إذن. لا يمكنه أن يتصور أنهما متنافسان. وهذا المنهج منهما، لا ينبع من أخلاقيات الساسة الإسرائيلية فالسياسة هنا لا ترحم وأخلاقياتها بعيدة جدا عن العلاقات الإنسانية. إنما باراك وشارون مربوطان بالسرة، في تاريخهما المشترك وفي مصيرهما المشترك.

أما التاريخ، فبدأ من المهمات القتالية الكثيرة التي قاما بها معا. فكلاهما معروف بمغامراته الحربية التي تصل حد الطيش. لكنها في القاموس العسكري الإسرائيلي تعتبر بطولات. ويفوز صاحبها بالأوسمة. **شارون** كان أحد مؤسسي الوحدات القتالية للجيش الإسرائيلي، التي تقوم «بعمليات جريئة وراء خطوط العدو»، وأشهرها «**الوحدة ١٠١**»، ودخل بنفسه عدة مرات على قطاع غزة(**١٩٥١) والضفة الغربية(١٩٥٨) والضفة الغربية من قناة السويس (فى حرب أكتوبر ١٩٧٣)**. وباراك دخل عشرات المرات إلى الدول العربية فى مهمات ما زال معظمها سريا، بعضها فى دمشق وأخرى فى لبنان. فقد كان قائد الفرقة التى اغتالت القادة الفلسطينيين الثلاثة فى بيروت (**كمال ناصر ورفيقية**). وكان له دور مباشر فى عملية اغتيال القائد الفلسطينى الأول بعد **عرفات خليل الوزير (أبو جهاد)** فى تونس. وكلاهما كانا رأس الحربة (سوية مع رئيس أركان الجيش فى حينه، **رفائيل إيتان**) فى شن الحرب العدوانية على لبنان سنة ١٩٨٢، والتى وصلت إلى مشارف بيروت وخلالها ارتكبت مجازر **صبرا وشاتيلا**. **شارون** كان وزير الدفاع فى حينه وباراك كان رئيس دائرة التخطيط الحربى.

وأما المصير المشترك، فيكمن فى الحرب التى يخوضها كل منهما، فى معسكره. **شارون** تسلم الحزب سنة ١٩٩٩، بعد هزيمة **بنيامين نتنياهو**، وكان محطما تنظيميا، مهشما معنويا، ومفلسا ماليا، وخلال أقل من سنة، تمكن من إعادة الحياة لفروعه ورفع معنوياته ليصبح حزب السلطة القادمة(استطلاعات الرأى أشارت إلى أنه لو جرت الانتخابات العامة للكنيست -البرلمان- الإسرائيلى اليوم، فإن الليكود سيحصل على ٦٤ مقعدا، وفى حين عدد مقاعده اليوم فقط ١٩) وقام بإعادة تنظيمه ونظم حملة تبرعات محلية وعالمية نجح خلالها بتسديد قسم من الديون وجدولة القسم الآخر. وبعد كل هذا جاءه **بنيامين نتنياهو**، ليهدد مكانته ويتولى قيادة الحزب مكانه، ويرشح نفسه لرئاسة الحكومة بدلا منه، باسم معكسر اليمين. فكانت تلك طعنة فى الظهر. لكنه نجح فى التخلص منها. وتسبب بالتعاون مع **باراك فى جعل نتنياهو يسحب مرشحيه**.

باراك أيضا يعتبر نفسه المخلّص لحزب العمل فبعد اغتيال **اسحق رابين** وسقوط **شمعون بيريز** فى الانتخابات سنة ١٩٩٦، تولى **باراك** زمام الأمور. وأعاد تنظيم الحزب، ونجح فى توسيع صفوفه وقاعدته العريضة وتمكن من تسديد ديونه. ثم قاده إلى انتصار ساحق على **بنيامين نتنياهو** (سنة ١٩٩٩) وتسلم الحكم. وبشكو **باراك**، مثل شارون، من رفاقه فى قيادة الحزب الذين طعنوه فى الظهر. «**فبعد أن قمت بدفع عملية السلام واقتحام أعقد القضايا -القدس، اللاجئين الفلسطينيين، إزالة الاستيطان -التى لم يكن أحد يجرؤ على طرحها، يحاولون الإطاحة بى يدعون أننى لست رجل سلام، ويفضلون علىّ شمعون بيريز، ابن الثامنة والسبعين، الذى فشل فى كل معاركه السياسية ولم ينجح كرجل رقم واحد فى السلطة فى أية مرة**».

وهكذا، فإن معركتهما من أجل البقاء، كانت معركة مشتركة ورأى كل منهما أن مصيرهما مشترك.

إذن، فلماذا يدخلان فى معركة انتخابية؟ خصوصا إن الانتخابات فى إسرائيل ستقتصر

،ولأول مرة في تاريخها ،على منصب رئاسة الحكومة . ولا توجد قبلها انتخابات كنيست الآن.

معركة شخصية أم سياسية

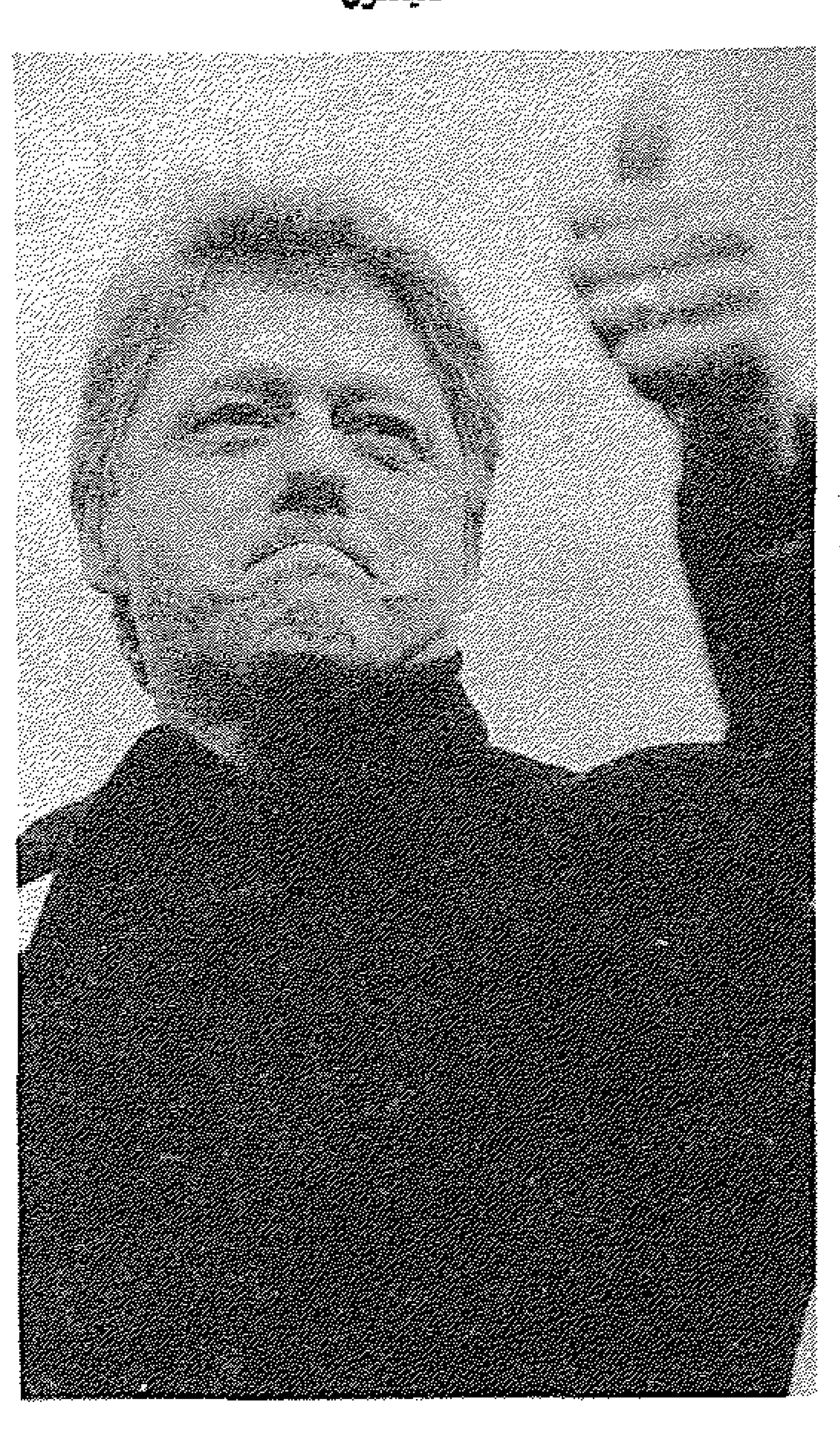
المعركة اللا-معركة هذه ، غريبة ليس فقط لأن الخصمين فيها ودودان ، فهي تنطوي على غرائب كثيرة أخرى أولها شخصية باراك نفسه.

فهذا الرجل ، الذي جاء إلى مقعد رئاسة الحكومة بفضل محاربته أسلوب سابقه **بنيامين نتنياهو** ، سار على نفس الطريق الذي حاربه منذ اليوم الأول لتسلمه الحكم. وقد حذره رفاقه في قيادة حزب العمل ومؤيدوه من الاعلاميين اللاعبين ولفتوا نظره منذ البداية إلى أخطائه ؛ لكنه لم يرعو ولم يكترث .فقد وزع الحقائب في حكومته بطريقة أساءت لمعظم المحيطين به من قادوا معركته الانتخابية ،وفي مقدمتهم منافساه على رئاسة الحزب، **شلومو بن عامي ويوسي بيلين** ، والقائد الذي دعمهما**حاييم رامون** والقائد التاريخي لحزب العمل **شمعون بيريز** الذي جلب **باراك** إلى الحلبة السياسية. فأعطاهم حقائب وزارية بدرجة ثانية وتعامل معهم بأسلوب مهين . واستبعد الأمين العام للحزب ، **رعنان كوهن** ،عن الحكومة، وهو الذي جند له كوادر النشطاء والشباب والمعاونين الملتهبين .ثم راح يقود معركته بفردية مطلقة. وتماما مثل سابقه **نتنياهو** ، اعتمد على الموظفين المساعدين (وكلهم تقريبا جاء بهم من رفاقه في قيادة الجيش) وأطلعهم على أسرار وتصرف باستعلاء فظ معهم والوصف الذي أطلق على **نتنياهو** من قبله « **ليس إنسانا** » ،أطلق بقوة على **باراك**.

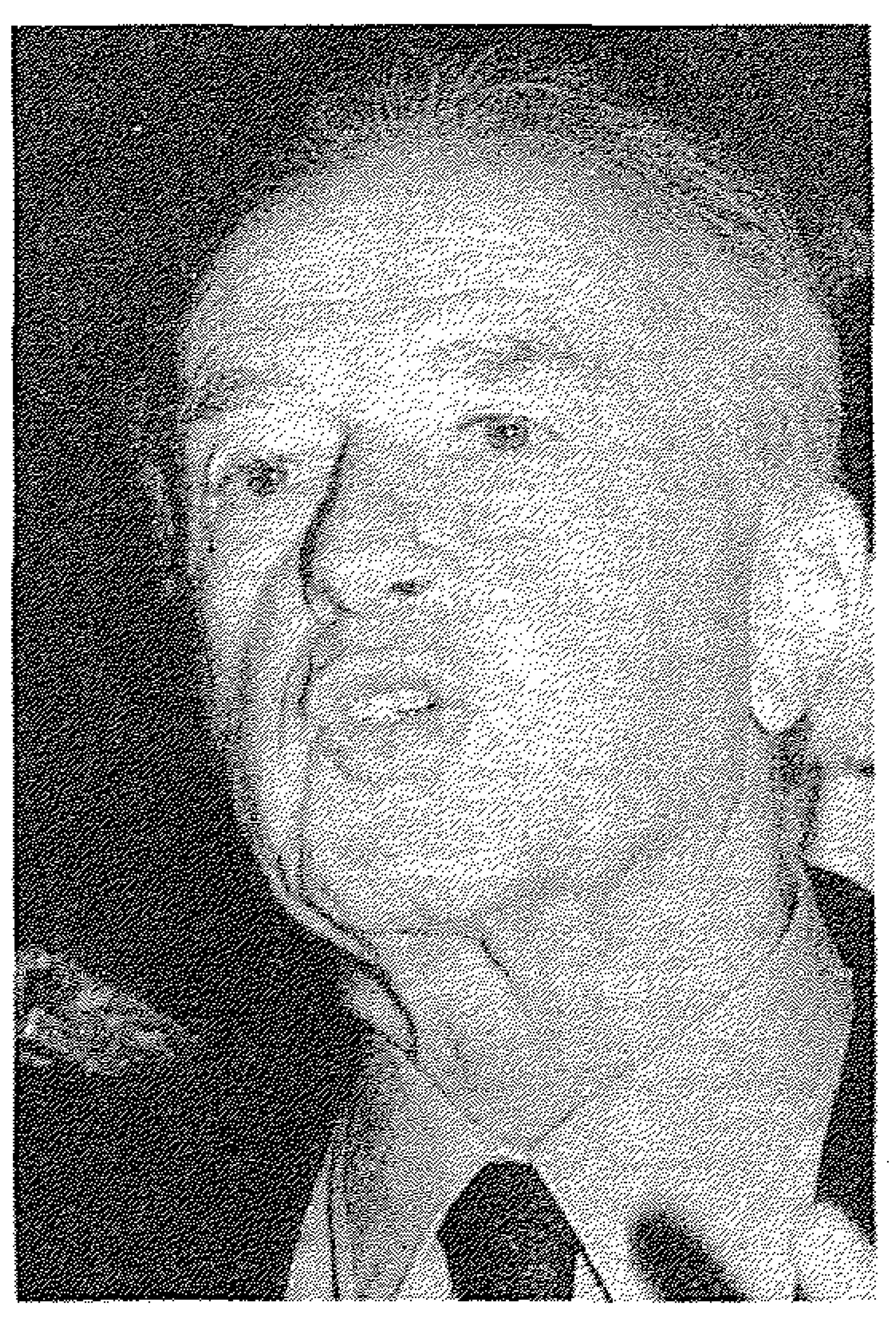
وارتكب نفس خطأ سابقه ،حينما أقام حكومة مليئة بالتناقضات وتستند على القاعدة العريضة كهدف أساسي رغم انعدام الانسجام ،وفي فترة تشكيل الحكومة تصرف بنوع من الفهلوة الغبية ، إذ قام بعدة الاعيب ، أظهر أمام الناس مخادعا (وكانت الخديعة الأولى ضد الليكود ، برئاسة صديقه **ارنيل شارون** ، ولم تكن تلك الأولى ولا الأخيرة) . وبذلك فقد بعضا من مصداقيته وحاول الظهور بثقة عالية في النفس ، وبدا كالطاووس في بعض الأحيان ، متباهيا . فراح حلفاؤه ، خصوصا المتدينين من حزب «شاس» ، يبتزونه وبذلك يعيدونه إلى حجمه الطبيعي وأصغر . ولم تكد تمر سنة على حكمه حتى انهار ائتلافه الحكومي ، وتقلص من ٧٥ نائبا (من مجموع ١٢٠) إلى ٢٨ نائبا فقط.

وحتى عندما توجه **باراك** إلى مفاوضات السلام مع سوريا ، وصارح الجمهور بأن هذا السلام يحتاج إلى الانسحاب من كل هضبة الجولان (الخلاف هو حول مكان الحدود التي ينسحب إليها) وتقبله الجهور، ثم انسحب من لبنان كما وعد الجمهور ،وتوجه إلى المفاوضات مع **الفلسطينيين** ، لم يجر الحسابات الصحيحة . رفض نصيحة الرئيس الفلسطيني ، **ياسر عرفات** ،بأن يتم الاعداد بتشكيل أفضل لمؤتمر قمة **كامب ديفيد** واقنع الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** ،« **أن الطبخة جاهزة** » ،ولم يمهد الطريق للرأى العام

كلينتون



اسحاق رابين



الإسرائيلي حول المواقف التي طرحها هناك ، فراح مساعدوه يسربون الأنباء قطعة قطعة ، فيستقبلها الجمهور صدمة وراء صدمة ،واليمين المعارض .. المحطم والمهزوم ، أخذ يسترد أنفاسه ويستعيد قوته ويكسب الشارع.

وزاد الطين بلة حين سمح **لارئيل شارون** أن يقوم باستفزازه الخطر في ساحة المسجد الأقصى المبارك في نهاية سبتمبر / أيلول الماضي ،**فانفجرت هبة جماهيرية احتجاجية ،فقامت شرطته الاحتلالية في القدس بقتل سبعة فلسطينيين خلال ساعات قليلة**. ولم يعتذر ولم ينتقد شرطته ولم يلجم قواته ، فانفلت تلك لتقمع كل مظاهرة احتجاج حتى داخل إسرائيل نفسها ، **ثم قتل ١٣ مواطنا عربيا خلال ٣ أيام . فتحولت الهبة إلى انتفاضة شعبية ، ثم اتخذت طابع الاشتباكات المسلحة.**

وبذلك فقد **باراك** مصداقيته ليس فقط لدى الشعب الفلسطيني وقيادته ،وليس فقط لدى العرب في إسرائيل الذين كانوا منحوه ٩٥٪ من أصواتهم ، بل فقد مثلهم من قوى السلام اليهودية . لذلك قرر **شمعون بيرس** خوض المعركة ، لكي لا تذهب أصوات هؤلاء هباء.

وهكذا ، إذا كان نتنياهو سقط خلال ثلاث سنوات ،فإن سقوط باراك جاء أسرع بكثير خلال سنة ونصف السنة فقط ،ولعل أخطر دلالات هذا السقوط ومدى فاحشيته ،هو أن منافسه **ارئيل شارون** بالذات.

شارون

إن المراقبين الإسرائيليين لا يستوعبون بعد كيف تطورت (بل تدهورت) الأمور إلى درجة يصبح فيها **شارون** ، المرشح الأساسي وصاحب أقوى الاحتمالات للفوز برئاسة الحكومة (استطلاعات الرأى تمنحه ٤٩٪ من الأصوات مقابل ٣٠٪ **لإيهود باراك**).

فشارون هذا ، شخصية سياسية محروقة في معظم دول العالم ، الكثيرون يعتبرونه شخصية غير مرغوب بها والقادة الذين يلتقونه في العالم يحاولون جعلها لقاءات سرية من دون كاميرات، فهو معروف كأحد القتلة المحترفين ، منذ سنوات الخمسينيات . ودوره المباشر في المسئولية عن مجازر **صبرا وشاتيلا** في لبنان (١٩٨٢) معروف تماما ، وبسببه اضطر للاستقالة من وزارة الدفاع .وحتى قبل عدة أشهر ،عندما جرت محادثات بين العمل والليكود على اقامة حكومة وحدة ،كان واضحا أن شارون لن يعين وزيرا للدفاع



الجيش الاسرائيلي يفشل في قمع الانتفاضة

أو للخارجية . إذ أن سمعته في العالم تعرقل هذا التعيين .وعرض عليه **باراك** وزارة المالية .فوافق **شارون** على ذلك بلا تردد .فكيف يصبح فجأة ملائما كرئيس حكومة ؟فقط قبل أسابيع دعا شارون إلى اغتيال **محمد دحلان ، رئيس جهاز الأمن الوقائي** في قطاع غزة، بدعوى أنه يقف وراء الانتفاضة . فما الذي سيفعله عندما يصل إلى رئاسة الحكومة؟.

وليس هذا فقط . بل أن **شارون** يستخف بعقول الناس أيضا .جعلت أحد الصحفيين يتساءل «هل يحسبنا شارون بعضا من القطيع في مزارعه؟» . وقد جاء هذا السؤال في أعقاب قرار طاقم قيادة معركة شارون الانتخابية اختيار الشعار التالي لمعركته الانتخابية : «**فقط شارون يجلب اتفاق السلام**» .

فالكل يعرف إن **شارون** لا يريد السلام مع الفلسطينيين .فهو الذي رفض أن يصافح **ياسر عرفات** حتى الآن . بدعوى أنه« كبير القتلة» .وقد سئل عن ذلك خلال أحد الاجتماعات .فأجاب أنه سيصافح عرفات فقط بعد التوصل معه إلى إتفاق.

متى؟.

لا يمكن الآن أن نتوصل إلى اتفاق سلام دائم علينا أن نتفق على حل مرحلي آخر طويل الأمد (٥-٦ سنوات)، وفقط بعدها نتوجه إلى السلام.

لم ينتبه **شارون** هنا إلى إنه بلغ الثالثة والسبعين من العمر وإنه بعد ٥أو٦ سنوات لن يكون في الحكم .فكيف يمكن أن يكون «**شارون فقط يجلب اتفاق سلام**». **أليس هذا ضحكا على الذقون؟!**».

وما نذكره هنا هو غيض من فيض . فهذه هي أصلا شخصية شارون.

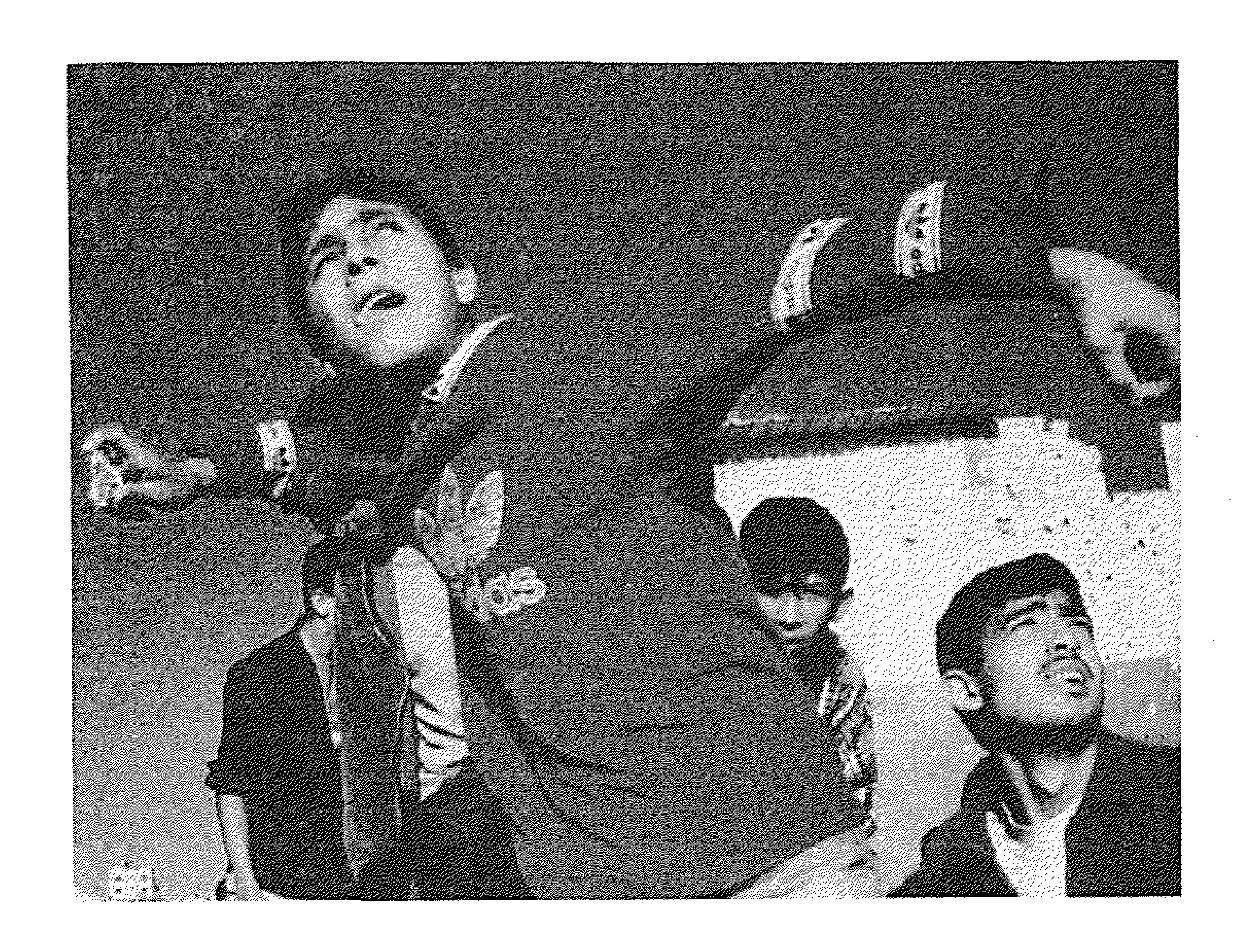
باختصار ، **باراك وشارون** ، لا يصلحان لرئاسة الحكومة ،وفي وقت تحتاج فيه إسرائيل لشخصيات ذات وزن وقدرة على اتخاذ القرار الشجاع ، شخصيات ذات مصداقية مثبتة تجعل الجمهور يثق بها . وهذا الأمر لا يقوله المنافسون ، بل يقوله رفاق كل منهما في حزبه ، فلو نزل **نتنياهو** إلى المعركة ، لكان شارون منعزلا داخل مزرعته في النقب ، ولو تمكن **بيرس** من خوض المعركة ، لكان باراك يفتش عن وظيفة بعد ثلاثة أشهر.

كلاهما ضعيفان ، سيئان ، تاريخهما مخضب بالدماء ، ورغم الا افلارق بينهما ، كل على حدة ،فانهما **علامة ضعف وهزال للحياة السياسية في إسرائيل تدل على أزمة قيادة حقيقية ، وأزمة كهذه في ظل نظام، يستند على الجنرالات ، لا تبشر بالخير ، لا لشعبها ولا لجيرانها.**

إسرائيل تواجه أزمة حقيقية

لأول مرة منذ ثلثي قرن:

الانتفاضة الفلسطينية تنطلق بحضور وتواجد القيادة الفلسطينية



تكاد الانتفاضة التى اشتعلت منذ ما يزيد على الثلاثة أشهر، أن تختصر - لعظمتها - تاريخ النضال العنيد للشعب الفلسطينى على مدى ما يقرب من مائة عام. فهى استندت إلى هذا الإرث العظيم من التجارب الثورية الغنية، واستمدت من هذا التاريخ الطويل دروسها، إلا أن ما ميزها عن كل ما سبق هو أنها، **وللمرة الأولى منذ ثلثي قرن، تشتعل وتتصاعد بحضور وتواجد القيادة الفلسطينية وسط شعبها على الأرض الفلسطينية.**

إذ منذ ثورة عام **١٩٣٦** الشهيرة، مرورا بحرب ١٩٤٨، وانطلاقة الثورة الفلسطينية مجددا عام ١٩٦٥، وانتهاء بانتفاضة عام **١٩٨٧**، لم تكن القيادة السياسية للشعب الفلسطينى على أرضها، حتى عندما كان ذلك متاحا لها بين عامى **١٩٣٧-١٩٥٠**، وهى السنوات الأصعب والأكثر حسما فى تاريخ هذا الشعب الذى انتكب بقيادته السياسية ذات الأصول الإقطاعية - الرجعية آنذاك هذه القيادات التى آثرت أن تستقر خارج بلادها طلبا للسلامة إبان ثورة ٣٦ وظلت مستنكفة عن العودة منذ بدء الحرب العالمية الثانية وحتى إنتهاء الحرب العربية الإسرائيلية، أى فى تلك السنوات العصيبة التى تقرر فيها مصير فلسطين على نحو مأساوى.

ما يميز هذه الانتفاضة هو **انطلاقتها تحت الاشراف المباشر لقيادتها وفى ظل سلطتها الوطنية ومن على رقعة أرض فلسطينية رحل عنها جيش الاحتلال.** فهى بهذا تنشأ فى ظروف أكثر ملاءمة لقطف الثمار وإحراز النصر، وأكثر اقتراباً من تحقيق الهدف المتمثل فى طرد الاحتلال إلى ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧ ونيل الاستقلال وبناء الدولة.

المماطلة فى الانسحاب

فلقد عيل الصبر من المماطلة الإسرائيلية فى إكمال الانسحاب والتنكر للاتفاقيات الأربع الموقع عليها بأقلام أربعة رؤساء حكومة متعاقبين: **شمعون بيريز** فى ساحة البيض الأبيض، **واسحق رابين فى القاهرة**، **وبنيامين نتنياهو** فى واى ريفر، **وإيهود باراك** فى شرم الشيخ، علاوة على رئيس حكومة خامس **هو اسحق شامير** بحضوره مؤتمر مدريد القائم على أساس الشرعية الدولية ممثلة بقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادرة الرئيس الأمريكى **جورج بوش** المستندة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

خلال هذه الفترة استنفد الجانب الفلسطينى كل الوسائل وأبدى أقصى درجات المرونة فى سبيل الوصول إلى تطبيق اتفاق أوسلو وبروتوكولاته اللاحقة، وتم تجاوز السنوات الخمس للاتفاق وأضيفت إليها سنتان أخريان، ومع ذلك، **لم يسترجع من الأرض أكثر من ٤٠٪**، أى أقل من نصف ما كان مقرراً استرجاعه فى السنتين الأوليين من بدء تنفيذ اتفاق أوسلو الذى نص على إعادة **٩٠٪ من الأرض فى المرحلة الثالثة** التى تبدأ قبل موعد استحقاق قضايا المرحلة النهائية بسنتين.

وهكذا بات واضحا من خلال الممارسات الإسرائيلية، أن النوايا تتجه لا نحو التقيد بقرارات الشرعية الدولية التى طالما جرى ابتزاز م. ت. ف بسببها واتخذ من رفضها آنذاك ذريعة للإحجام عن تطبيق القرارات، ولاحتى تنفيذ الاتفاقات الممهورة بتواقيع

إسحق الخطيب

القادة الإسرائيليين أنفسهم .. مما يعني افتقاد العملية السلمية لمصداقيتها ،وافتقار قراراتها لقابلية التطبيق على يد التعنت الإسرائيلي والتواطؤ الأمريكي .**الأمر الذي جعل من زيارة ارئيل شارون لساحة الأقصى فتيل اشتعال لغضب عارم.**

الطابع الدينى

لقد لعبت **القدس والمسجد الأقصى** دوراً تعبويا بالغ التأثير، ولم يكن بمقدور غير هذا الصاعق التحريضي أن يحشد الأمتين العربية والإسلامية وراء الشعب الفلسطيني ،فعاد عليه هذا بمردود وفير ، ووفر له الحماية والدعم ،وأخرج القدس والأقصى من دائرة الضغوطات أيا كان مصدرها ، بعد أن بات واضحا للقاصي والداني قدسية هذين الرمزين دينيا ، وشدة ارتباطهما القومي عربياً ،وعمق استقرارهما في الوجدان الوطني فلسطينياً ، بحيث يستحيل التساهل في أمر السيادة عليهما ، تحت طائلة الحرمان الديني ،والنبذ القومي والسقوط الوطني ،وهذا أمر إيجابي وعظيم الشأن ،**ولكن المغالاة فى إبراز الطابع الديني للصراع على حساب الجوهر السياسي للقضية الفلسطينية من حيث كونها قضية تحرر وطني ودحر احتلال وتقرير مصير وبناء دولة وعودة لاجئين ، من شأنه أن يسدَّ فى وجه القضية آفاقا واسعة ويحرمها من ولوج مجالات متعددة تكسب فيها دعماً وتأييدا وأنصاراً دوليين** ،في ظروف يلعب فيها الرأي العام العالمي دورا بالغ التأثير ،خاصة في قضية كانت منذ نشأتها وعبر كل تعقيداتها قضية دولية وموضع اهتمام عالمي.

إن تصوير الصراع كما لو كان دينيا وحصره فقط في نطاق الدين يوقع ضرراً كبيراً بالقضية. بل لعل هذا ما سعى إليه الصهاينة -رغم علمانيتهم- لإخفاء الأهداف السياسية والأطماع التوسعية والتستر على حقيقة كونهم جيش احتلال لغزوة استعمارية ذات برنامج صهيوني وتهدف إلى إقامة إسرائيل الكبرى ، التي عارضت قيامها سائر الأوساط والأحزاب الدينية في بادئ الأمر ومن منطلقات دينية.

إن أكبر ضرر يمكن أن يبتلى به الصراع القومي - الإسرائيلي هو الدفع به في اتجاه طائفي أو إضفاء صفة دينية عليه . إذ عندها تكون كمن يسعى إلى اكتساب المزيد من الأعداء ممثلين في الشعوب الأوروبية والأمريكية بسبب خلفيتها العلمانية من جهة ،وتقارب أتباع المذهب البروتستانتي السائد في بريطانيا وأمريكا بشكل خاص ، بل المسيحية الأوربية بوجه عام ،مع اليهودية من جهة أخرى ومع أن شعبنا المنتفض على الأرض الفلسطينية يدرك ذلك ويعبر خير تعبير عن وحدة طوائفه الدينية **كما تتجلى في السمعة النضالية التي تتمتع بها المدن والقرى ذات الطابع المسيحي مثل الناصرة وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ورام الله وغيرها الكثير** ، إلاّ أن بعض القوى الإسلامية في الخارج ،وسعياً منها لتجيير الانتفاضة لحسابها ،فإنها تلبسها لباس الدين لتبدو كما لو كانت من فعل أيديها ، فتنتزع عن السلطة الوطنية شرف القيادة وتنسبه لنفسها ،وتشن حملة تشويه على القيادة الفلسطينية وتعد لها سلفا ملفات اتهام بالتنازل والتفريط لفتحها عندما تتهيأ الظروف ،في حين يرى كل مراقب موضوعي عمق الالتحام القائم بين السلطة وشعبها ،في مثل هذه الأيام الرائعة من تاريخ الشعوب ،عندما تنصهر الجماهير في بوتقة واحدة ، وتتجلى فيها أصالتها بعيداً عن التعصب التنظيمي الأعمى ،والمكسب الرخيص والعنعنات الطائفية المقيتة.

انتفاضة .. فمفاوضة

تحت وطأة الحماس والانفعالات العاطفية التي تواجهها النشاطات النضالية في الشوارع والميادين ، يصبح الحديث عن **حلول ومفاوضات أمراً شائكا . وموضع استهجان ، بل قد يشكل عامل تثبيط للهمم لما يثيره من بلبلة وإحباط وتفريق صفوف ولكن ليس هنالك من عمل ثوري يقوم لأجل ذاته** ، أي ثورة لأجل الثورة ،وانتفاضة لأجل الانتفاضة وهلما جرا !! ،وعلى هذا **فالانتفاضة الجارية قامت من أجل أهداف جرى التنكر لها والتنصل منها أو على الأقل تخفيض سقوفها وإفراغها من مضامينها على يد الإسرائيليين**، ويراد الآن حشد الجهود وتجميع الأوراق وتعظيم قوى الضغط لإعادة الاعتبار لهذه الأهداف وتوفير الوسائل لتحقيقها وهذا ما فعلته وستفعله الانتفاضة حين خلقت وضعاً سيفرض نفسه ، وكونت رصيداً سيفعل فعله ، وكدّست في يديها من عوامل القوة ما سيكون له شأن عندما يحين موعد الاستحقاق ، وهذا -بالمناسبة -لن يأتي على شكل انتصار ناجز يحسم المسألة : بضربة قاضية في الشارع ، وإنما عبر مباحثات مضنية واشتباكات عنيفة على طاولة المفاوضات استناداً لما تم إنجازه في الشارع والميدان.

ولقد اهتدى النضال الفلسطيني -بعد التجارب المريرة والطويلة -إلى هذه العلاقة الجدلية بين العمل العسكري والنشاط السلمي ، وبين الاشتباك المسلح والاشتباك التفاوضي ،فمارس الاثنين بذكاء واقتدار دون أن ينحصر في شكل أو يرتهن إلى آخر، وإنما ينتقل من صيغة لأخرى وفق ما يتطلب الوضع ، فكانت الانتفاضة الأولى التي أعقبتها مفاوضات مدريد وأوسلو ، حتى إذا ما انتهت هذه إلى ما يشبه الإخفاق وأريد الالتفاف عليها ، كانت الانتفاضة الحالية التي ستعقبها مفاوضات بالتأكيد ، ولكن في أجواء وتحت تأثير الانتفاضة وقوتها الضاغطة ،**فما بعد الانتفاضة غير ما قبلها ، وصوت المفاوض الفلسطيني سيكون في علو صوت الانتفاضة ، ووزنه في مستوى وزنها .**

ولعل في هذا يكمن سر التواصل والاستمرارية في النضال الفلسطيني ،**فلا الانتفاضة هي خياره الأوحد ، ولا المفاوضات هي الطريق الذي لا طريق غيره** ،وفي مطلق الأحوال لا وجود لسور صيني يفصل بينهما ، بل هما في علاقة ديالكتيكية يؤثر فيها الواحد في الآخر ويتأثر به وفي الوضع الفلسطيني حيث التوازن العسكري مع العدو الإسرائيلي مقلوب رأسا على عقب ،**فإن من السذاجة مجرد التفكير بالخيار العسكري**

ايهود باراك



المتوج بالانتصار والمتبوع بإملاء شروط الاستسلام !! هذا عبث لا عبث بعده . إلا إذا كان من قبيل التعويض النفسي والتكرار اللفظي والتفاؤل بالخير كما في خطب الجمعة وندوات الخطابة وأمسيات شعر الحماسة .

صحيح أن من الحماقة أن يجري الحديث عن التهدئة والتروي والتبشير بالعودة المستعجلة للمفاوضات في ظروف تصاعد الانتفاضة وقدرتها على مواصلة العطاء، وتجميع المزيد من أوراق الضغط وعوامل النصر ،إلا أن من الجنون -في الوقت ذاته- ألا يكون أمر التفاوض والمفاوضات -في نهاية المطاف- واردا في الذهن ،فلا قيمة للزرع إذا لم يحصد ، ولا معنى للعطاء إذا لم يأت بمردود أوفر منه.

بين المعركة الحربية .. والحركة الجماهيرية

إن ما يجب الحرص عليه هو الحيلولة دون تحويل الانتفاضة إلى حرب وجماهيرها إلى جيش ،وحجارتها إلى مدافع . إذ بهذا ننزع عنها طابعها الشعبي وسمتها الثورية ،ونجعل الصراع معركة عسكرية بين جيشين ينعقد لواء النصر فيه لمن يملك القدرة والتكتيك العسكريين.

وفي مسألتنا مع إسرائيل نكون كمن وفر لها - بغباء لا حد له- خيارها العسكري المفضل وأهديناها ميدانا هي سيدته ،ومنحناها نصرا سهلا يجلب لها المجد والسمعة ويمنع عنها لوم العالم وتنديده طالما الأمر معركة بين جيشين لا بين جيش غاشم مثل وشعب أعزل ينشد الاستقلال.

إن **قيمة الانتفاضة هي في كونها عملاً جماهيريا لشعب يقبع تحت نير الاحتلال** ،وفي سلاحها الذي يعتمد أساسا على الحجر حتى لو تخللته أحيانا بعض زخات الرصاص هنا أو بعض العبوات الناسفة هناك حتى لو وصل الأمر إلى حد اشتباكات عسكرية بين الفينة والأخرى ،فهذا يظل في إطار العمل الشعبي المتعدد الأنشطة وليس احترافا عسكريا لجيش **قوة الانتفاضة هي في ضعف شعبها عدداً وقوة بأسه فعلاً..** وفي بدائية سلاحه تقنيا وشدة تأثيره معنويا ،مما يشكل ردعا أدبيا يحظر على العدو الاستفادة القصوى من سلاحه المتطور.

إن معركتنا -فلسطينيا وفي الظروف والقدرات الفلسطينية تحمل مضمونا آخر أخذ شعل ويحقق انجازا تلو انجاز . عندما نتخلص من عبء الشعارات الكبيرة غير القابلة للتحقيق ،ونعتمد اهدافا صغيرة تنتزع أرضا هنا وحقا هناك ،وتفرض على العدو قواعد لعبة جديدة تظهره على حقيقته قوة احتلال فاشية وغزوة استيطان عنصرية في عصر لم تعد فيه بقعة على الكرة الأرضية تخضع لاحتلال استعماري أو يمارس فيها تمييز عنصري وتطهير عرقي ،وتظهرنا -بالمقابل - شعباً تواقا للحرية ومحروماً -وحده من بين سائر شعوب الأرض- من حق تقرير المصير والتمتع بالاستقلال والدولة ، هذا علاوة على حاجته الملحة لحماية دولية تدفع عنه أذى الاحتلال والإبادة ،ولتدخل عالمي يضع حداً للانفراد الأمريكي وانحيازه الكلي لإسرائيل وتحريضه إياها على البطش في أعقاب فشل مباحثات كامب ديفيد عندما أشاد **كلينتون** بموقف **باراك** المتسامح والمتساهل ، وندد بموقف **عرفات** المتشدد ،وكأنه في ذلك يعطي إشارة البدء، لباراك في الهجوم لإرغام القيادة الفلسطينية على الخضوع ظناً منه أن ما لم تقله هذه القيادة بالحوار والخداع في مباحثات الكامب ، ستقبله بالرصاص والدبابات في الميدان.



مأزق باراك

إن يمينيه **باراك** ، بل ليكوديته ، لم تخف على أحد ، فهو عارض اتفاق أوسلو الذي أبرمه ووافق عليه مثله الأعلى **إسحق رابين** الذي احتضنه ورعاه وضمه لحزب العمل للرهان عليه ،وتهيئته لخلافته نكاية **بشمعون بيريز** منافسه التقليدي ، أي إنه لولا هذه العلاقة الحميمة مع **رابين** لكان موقعه الطبيعي حسب عقليته وفكره السياسي في **حزب الليكود**. ومع ذلك عندما استقر أمر الانتخابات الأخيرة على المفاضلة بين **نتنياهو** وباراك ،كان التوجه الذي تمليه مصلحة قضية السلام هو في تفضيل باراك اعتمادا على الفوارق بين برنامجي العمل والليكود وشعارات حملتيهما الانتخابيتين وجملة مواقف واعتبارات تتعلق بالعملية السلمية وقضية المساواة مع فلسطيني الداخل أو من اصطلح على تسميتهم ب« عرب ال٤٨» .

هكذا كان رأي الفلسطينيين والعرب ، ورأي اليسار ودعاة السلام في إسرائيل ، ورأي الأوربيين والأمريكيين والرأي العام العالمي بشكل عام، وأهم من هذا كله ، رأي فلسطيني الداخل أصحاب حق الاقتراع الذين صوتوا بنسبة ٩٥٪ لصالح باراك.

الا أن ذلك سرعان ما تبخر ،فمنذ اللحظة التي أعلنت فيها نتائج الانتخابات وفوز باراك سارع الأخير إلى اجتماع احتفالي جرى ترتيبه على عجل بعد منتصف الليل في إحدى ساحات تل أبيب ليعلن لاءاته الخمس التي ظل وفيا لها إلى أن أوصلته إلى المأزق الذي هو فيه الآن أنه على عكس قدوته ومثله الأعلى رابين ، الذي اشترك في كل حروب إسرائيل ضد العرب حتى قبل قيام الدولة، وأخذ على عاتقه إبان الانتفاضة الأولى عندما شغل منصب وزير الدفاع في الحكومة الائتلافية برئاسة **إسحق شامير** ،بأن يقضي على الانتفاضة بما ابتدعه من سياسة **«القبضة الحديدية»** و**«تكسير العظام»** وانتهى -بعد

إخفاقه- إلى الإقرار مرغماً بحقوق الشعب الفلسطيني وانتهاج سبيل السلام.

باراك هذا لم يأخذ العبرة ويسلك الطريق نفسها ، وإنما التجأ لليمين الذي وقف ضده بشراسة في الانتخابات ، وأغدق عليه المناصب الوزارية والأعطيات المالية في حكومة موسعة بل الأكثر اتساعا في تاريخ حكومات إسرائيل المحدودة في أقصاها بثمانية وعشرين وزيراً ،في حين استوجب الأمر هذه المرة، وبقصد إرضاء أوسع حشد من أطراف اليمين ، عرض الموضوع على الكنيست وزيادة أعضاء الوزارة إلى إثنين وثلاثين وزيرا أما حلفاؤه من اليسار والوسط ورموز حزبه السلاميين فقد حجم دورهم وأبعدهم عن مواقع صنع القرار خاصة فيما يتعلق بالعملية السلمية والتعاطي مع عرب الداخل بشأن الوعود بالمساواة ولم يجد هذا نفعا ...فقد انفض عنه اليمين عند أول منعطف ،وعبثاً حاول التعويض عن ذلك عبر الاتفاق مع الليكود على حكومة وحدة وطنية ،وعلى نطاق حزبه دبت الخلافات وبوادر الانقسامات ،ومع حلفائه ازدادت التذمرات والتشكي من سياسته وأسلوبه في الانفراد والتأرجح. **وهكذا تبين بوضوح ، كم هو تأثير الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي ومدى المأزق الذي يقع فيه الحكم هناك عندما يحاول تجاهل القضية الفلسطينية واستحقاقاتها** ،إذ ثبت بشكل جلي ،أنه ما من مرة يجري فيها الافتئات على الحقوق الفلسطينية الا وانفجر الشعب في انتفاضة ، وبقدر اشتداد قسوة أساليب القمع لكسر شوكتها -أو عظامها- تشتد حدة هذه الشوكة وصلابة تلك العظام. لقد فجرت الانتفاضة أشياء كثيرة وانعكست آثارها على أكثر من ساحة عربية وإسلامية ودولية . ولكن أشد تأثيراتها هو ما أصاب المجتمع الاسرائيلي الذي أخذ ينحو في الفترة الأخيرة نحو اليمين تحت ضغط ممارسات **باراك** وتحالفاته السيئة ،فإذا به يصطدم بحقائق جديدة فيشعر بالنار تمسك في ملابسه **عندما هب فلسطينيو الداخل انتصاراً لشعبهم من جهة ومطالبة بالحقوق والمساواة من جهة أخرى** ،وتأكدت لديه بما لا يقبل الشك صدقية الثوابت الفلسطينية في مواضيع الدولة واللاجئين والقدس والأقصى كحقائق راسخة وليس أسلوبا تفاوضيا يطالب بالحدود القصوى بهدف الوصول إلى المبتغى المطلوب والحل الوسط.

وهكذا برزت حقيقة ثبات الثوابت الفلسطينية في حين افتضح زيف الثوابت الإسرائيلية التي كانت للمناورة والابتزاز سرعان ما تم التخلي عن الكثير منها في تفاهمات كامب ديفيد.

الانتخابات المبكرة

على هذا النحو أخذت تفاعلات الانتفاضة تفعل فعلها في الجسم الصعد الإسرائيلي على كل الصعود والمستويات الحزبية والحكومية والبرلمانية وعلاقات التحالف واصطفاف القوى والصراعات والانقسامات وعمليات الفرز حتى داخل كل حزب . وأخذت مشاريع القوانين تطرح في قراءتها الأولى على الكنيست مشروعا إثر آخر ، بدءاً بتقديم موعد الانتخابات ومروراً بتغيير نمط الاقتراع المباشر على رئيس الحكومة والعودة للنهج القديم، وانتهاء بمنع الحكومة القائمة من إبرام أي اتفاق مع الفلسطينيين في الفترة الممتدة حتى الانتخابات ، أو يجعل التصويت في الكنيست أو عبر الاستفتاء الشعبي حول اتفاق من هذا القبيل يأخذ صفة خاصة مميزة القصد منها استثناء صوت الناخب العربي لضمان إفشال الاتفاق كما يعتقدون.

ومع إن الأفق مفتوح لكل الاحتمالات والمفاجآت في مجتمع كهذا يتسم بالحيوية والنشاط السياسي والتعدد الحزبي ، إلا أن من الحقائق الأساسية التي باتت بديهية من البديهيات ، أنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة عموماً وفي إسرائيل خصوصاً ، دون تلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرتها وثائق وقرارات الشرعية الدولية.

ستحاول كل أحزاب الحركتين الصهيونية والدينية أن تجتزئ شيئا من حقوق هذا الشعب ،وتقضم بعضا من أرضه وتتنكر لعدد من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة به. وفي خضم **المنافسة الانتخابية ستلتقي جميعها على الانتقاص من الحقوق الفلسطينية سعياً وراء اكتساب الأصوات وحشد المؤيدين** ،ومن المؤكد أن **حزب العمل** في انزلاقه نحو اليمين أكثر فأكثر تحت قيادة **باراك** لن يكون في مقدوره ، المزايدة على الليكود في يمينيته ولن يصبح أشد رجعية من المتدينين و لهذا سيكون أكثر المأزومين من بين سائر الاحزاب لافتقاده الهوية السياسية محددة الملامح بعد أن تأرجح بين اليمين واليسار ، ولتنكره لوعود حول المساواة ورفع مستوى المعيشة بالنسبة للمواطنين العرب ، وتنصله من الوفاء ببرنامجه الانتخابي على صعيد العملية السلمية، وهو بهذا يكون الوحيد من بين سائر المتنافسين الذي امتحن وفشل فشلاً ذريعاً في كل ما مارسه طوال فترة حكمه التي لم تطل أكثر من عام ونصف العام.

إن أمام باراك وحزب العمل طريقا واحداً ينقذهما من ورطتهما هو انتهاج نهج السلام وتطبيق الاتفاقات وقرارات الشرعية الدولية بكل أبعادها. ووحده الاتفاق مع الفلسطينيين وفق هذه الأسس ما يضمن لهما النجاح . إذ رغم الجنوح الواضح للمجتمع الإسرائيلي نحو اليمين في الفترة الأخيرة، إلا أن الاستفتاءات حول الانسحاب وإتمام العملية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية تعطي على الدوام نتائج إيجابية تفوق نسبة إلى ٦٠-٦٥٪ ، بل وصلت في أحيان سابقة إلى نسبة ٧٤٪.

أما عندما يتعلق الأمر **بإيهود باراك** فالنتيجة تختلف .ففي آخر استفتاء للرأي أجراه معهد **غالوب** يوم ٢٠٠٠/١١/٢٤ ، تبين أن **٢٧ ٪ فقط سيصوتون لباراك مقابل ٤٨ ٪ لنتنياهو، وفي استطلاع آخر أعرب ٦٦٪ عن عدم ثقتهم بباراك كرئيس حكومة.**

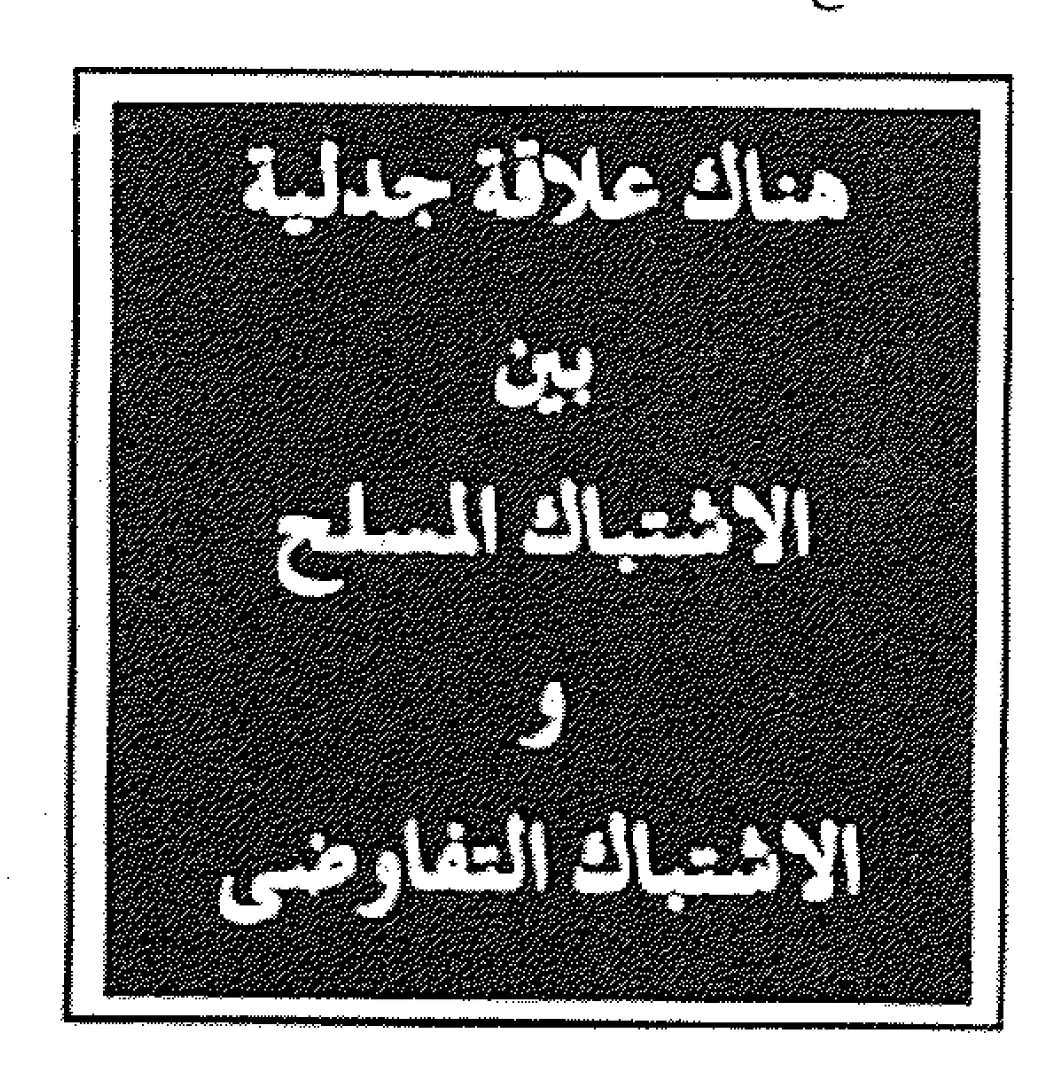
ولعل أفضل من قيم **باراك** وعبرّ عن انطباعاته عنه هو **عيزرا وايزمان** رئيس الدولة السابق عندما قال « **إنه خيبة أمل كبيرة في نظري وحكومته مخربة** ».

ونفس الخزي ينطبق على اقتراحه الأخير الذي تكرم فيه بالانسحاب من١٠٪ **من الأرض** والاعتراف بالدولة الفلسطينية وتأجيل قضية القدس والأقصى واللاجئين لسنتين ،وكأنه بهذا اختلف عن **نتيناهو وشاورن!**

إن من السابق لأوانه التكهن بما ستسفر عنه التطورات اللاحقة في إسرائيل ، ولكن بمقدار ما تستمر الانتفاضة وتتصاعد وتفرض نفسها على الحلبة الانتخابية بذكاء وحكمة وتأثير إيجابي بمقدار ما سيأتي هذا بالسلام ويفتح الآفاق أمامه .**ووحده السلام القائم على العدل بين طرفين متكافئين ، هو ما يحفظ لهذا السلام ديمومته واستقراره.**

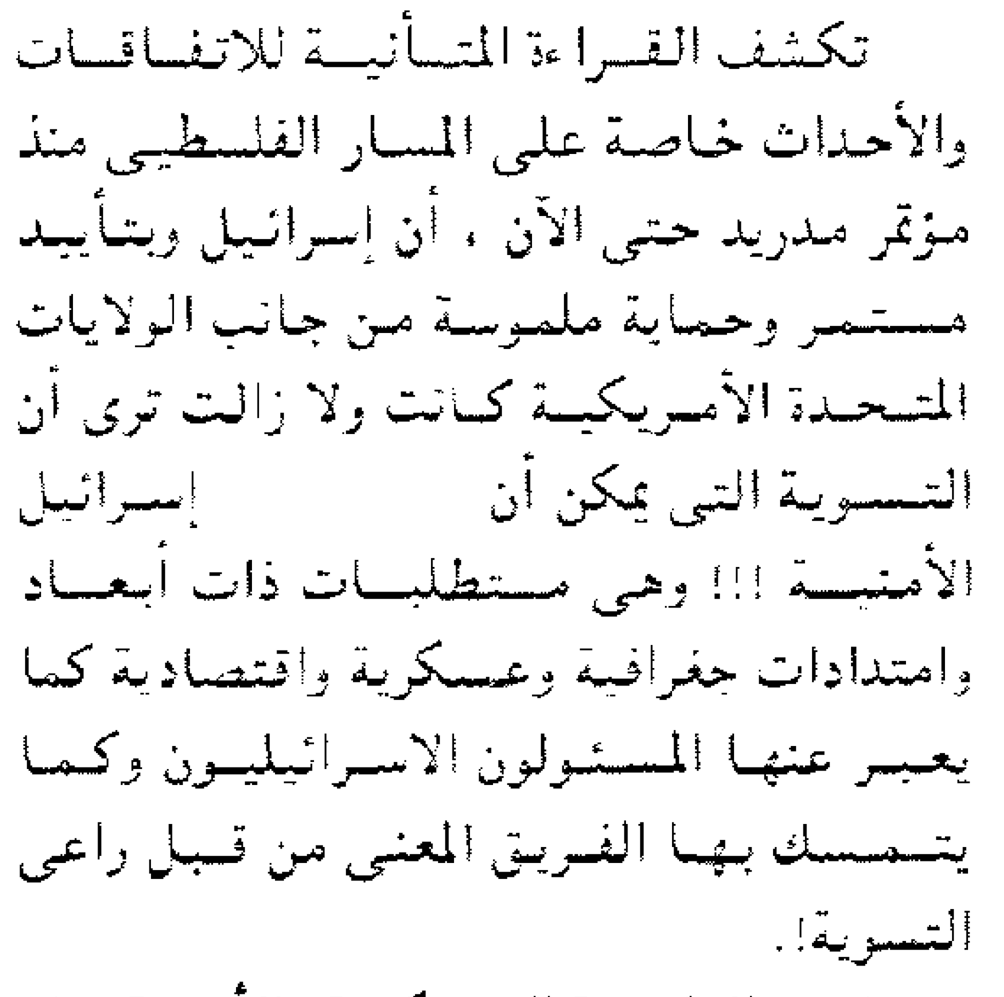
لقد قامت الانتفاضة وأشعلت ما في الجوار وأقحمت نفسها على الحياة السياسية الإسرائيلية **فأوقعت فيها الارتباك وأثارت بين أحزابها الصراعات وخلط الأوراق وإعادة الاصطفاف ،وفرضت عليها مراجعة حساباتها ومواقفها تجاه العملية السلمية وفق ما تمخضت عنه الانتفاضة من معطيات ،ونتائج وما طرحته من مطالب وحقوق.**

ويقيناً إن ذلك ما سيكون محور ومضمون كل تحرك ونشاط سياسي في الشهور القادمة الزاخرة بالأحداث والمواجهات وشتى الاحتمالات.





مرحلة نوعية جديدة في الصراع مع إسرائيل



تكشف القراءة المتأنية للاتفاقات والأحداث خاصة على المسار الفلسطيني منذ مؤتمر مدريد حتى الآن ، أن إسرائيل وبتأييد مستمر وحماية ملموسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا زالت ترى أن التسوية التي يمكن أن إسرائيل الأمنية !!! وهي متطلبات ذات أبعاد وامتدادات جغرافية وعسكرية واقتصادية كما يعبر عنها المسئولون الاسرائيليون وكما يتمسك بها الفريق المعني من قبل راعي التسوية!.

فمن الناحية العسكرية والأمنية فإن الولايات المتحدة تتكفل بالإبقاء على إسرائيل قوة متفوقة مقارنة بجميع الدول العربية المحيطة بها سواء من خلال اتفاقات التحالف الاستراتيجي أم من خلال الدعم والمنح والمساعدات العسكرية المجانية « **وقد رتبت اتفاقات أوسلو ومعاهدة وادي عربة ترتيبات أمنية مشتركة تفرض التزامات محددة على الجانب العربي للعمل بشكل مشترك في هذا المجال مع إسرائيل** ،على أن تكون الاتفاقات الأمنية قابلة للتطور لبلوغ مستوى اتفاية الأمن الأوروبي ..هذا مع تطوير وتوسيع حلقات النشاط الأمني والعسكري لتشمل المناورات العسكرية المشتركة باشتراك تركيا **تحت إشراف ومشاركة الولايات المتحدة**،مع احتمال توسيع الدائرة مستقبليا .

و من الناحية الاقتصادية فقد تشكلت جبهة عالمية لهذا الغرض الاقتصادي العالمي والبنك الدولي والعديد من مسئولي الدول الرأسمالية ، والذين ساهموا بالاتفاق مع

منير حمارنة





مسئولين إسرائيليين فى صياغة أفكار ومنهجية «**المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**» كمدخل لإدماج إسرائيل فى اقتصاديات المنطقة العربية وتحقيق «**الشرق أوسطية**» كمنهج وتكتل جديد يلغى العلاقات العربية- العربية ويحل محلها لتكوين حقائق جديدة تتناقض مع حركة التحرر الوطنى والقومى والعربية وتلغى التوجهات العربية الوحدوية وتضع حداً لمقولة التضامن العربى.

وأما من الناحية الجغرافية فإن القضية كانت ولا زالت تتركز على التهرب من الاستحقاقات التى تفرضها القرارات الدولية والتى تقضى بالانسحاب من الأراضى المحتلة بموجب القرارين **٢٢٤و٣٣٨** وعدم الالتزام بالقرارات الأخرى المتعلقة بقضية اللاجئين على وجه التحديد. **وكان الموقف من الأرض ، أى الجغرافيا ، الأصعب فى جميع مراحل المفاوضات ومع جميع الأطراف العربية ابتداءً من طابا وإنتهاءً بما يجرى حاليا فى فلسطين ، مروراً بقضية الأرض فى معاهدة وادى عربة** .حيث بقيت بعض الأراضى الأردنية تحت التصرف الاسرائيلى .كما أن إسرائيل ترفض الانسحاب أو تراوغ فى عملية الانسحاب الى حدود الرابع من حزيران على الجانب السورى وكذلك الامر بالنسبة لبعض المواقع فى الجنوب اللبنانى. وتم اللجوء إلى بعض السياسات والاجراءات الخطرة، والتى سمحت بتوسيع هامش المناورة لإسرائيل فى هذا المجال .**وكان أهم هذه السياسات بهذا الصدد اللجوء إلى الحلول الانفرادية أدى إلى تفتيت الموقف العربى الموحد وخلق تفاوت زمنى وإجرائى على المسارات المختلفة**. مع نشوء حالات من التناقض والتضاد بين الأطراف العربية المعنية بسبب تفاوت الرؤى من عملية التسوية ومنطلقاتها الإجرائية.

وفى هذه الأثناء جرى توقيع **اتفاق أوسلو** . والذى كرس شكلياً القرار الفلسطينى المستقل، والذى يعنى فى هذه الحالة إخراج القضية الفلسطينية من الاهتمام والمسئولية العربية المشتركة ووضعها بيد منظمة التحرير منفردة . ونص اتفاق المبادئ فى أوسلو على إتمام التسوية على المسار الفلسطينى من خلال مرحلتين الأولى انتقالية والثانية نهائية .وتم بعد اتفاق المبادئ وضع العديد من الاتفاقات والبروتوكولات التنفيذية على امتداد السنوات السبع المنصرمة . ولكن أيا منها لم يتم تنفيذه بشكل دقيق أو أمين **وكان يجرى دائما التملص من أهم بنود وأهداف الاتفاقات ثم يتم اللجوء إلى اتفاقات جديدة تكون فى الغالب ذات سقف أدنى من تلك التى سبقتها**



ياسر عرفات

،حتى أن إسرائيل رفضت البت فى المسائل الخاصة بالمرحلة الانتقالية انتظاراً لكيفية تسوية القضايا المتروكة للمرحلة النهائية ،وعقد خلال هذه الفترة العديد من اللقاءات بعضها على مستوى القمة بين الأمريكيين والفلسطينيين والاسرائيليين وبعضها على مستوى مسئولى المفاوضات الرئيسيين وقام مسئولون أمريكيون كبار بجولات مكوكية فى المنطقة ،هذا بجانب زيارات العديد من المسئولين فى الأمم المتحدة والاتحاد الأوربى وركثير من الدول فى العالم ،كما قام المسئولون الفلسطينيون والاسرائيليون بزيارات وجولات متعددة للعديد من دول العالم لشرح وجهة نظرهم حول مختلف القضايا ، لاسيما فى القضايا الخلافية التى كانت تبرز بين الحين والآخر.

ولم تنجح العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية التى بدت سلسة وتبشر بالتطور فى المراحل الأولية لتوقيع اتفاق أوسلو .فى إخفاء النوايا الحقيقية للجانب الإسرائيلى ،والتى أدت فى النهاية إلى الوضع القائم حاليا ،بينما سمحت **العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل أن يتمكن حكام إسرائيل من استعادة علاقات كثيرة أو إقامة علاقات مع دول سبق وأن قطعتها أو لم تكن قائمة بسبب الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية** .والحقيقة أنه لابد من تثبيت الحقائق التالية . التى أكدتها التطورات منذ توقيع أوسلو وهى:

(١) اتضح بكل جلاء أن الاسرائيليين وبموافقة ودعم أمريكيين ،**اعتبروا اتفاق المبادئ فى أوسلو نقطة انطلاق لفصل القضية الفلسطينية عن الاهتمام والروابط العربية ،وتطويل عمليات المفاوضات** بحيث يخف الاهتمام العالمى بها وفى ذات الوقت الدفع المستمر فى إتجاه الابتعاد عن قرارات الشرعية الدولية كمرجعية للتسوية. هذا مع سبق الأصرار على عدم الانسحاب الكامل من الأراضى الفلسطينية المحتلة وفقا للقرارين **٢٤٢ و٣٣٨** بما فى ذلك من القدس. والدولة الفلسطينية التى يكرر الاسرائيليون أنهم سيعترفون بها ،هى دولة منقوصة السيادة وتقع من نواح كثيرة تحت النفوذ والهيمنة الإسرائيلية.

(٢) **بذلت إسرائيل جهوداً كثيرة لإضعاف السلطة الفلسطينية ،وإبعادها عن القوى الوطنية الفلسطينية ،ودفعتها بحجة مقاومة الإرهاب إلى الدخول فى تناقضات حادة معها والعديد من هذه القوى** ،وأسهمت إسرائيل بوسائل متعددة فى إشاعة أكبر قدر من الفساد فى الادارة وفى العلاقات الاجتماعية .

(٣)**وأما الجانب الفلسطينى فقد اعتبر اتفاق أوسلو بداية فقط قابلة للتطوير إلى الحد الذى يسمح بتأمين الحقوق الوطنية المشروعة بموجب القرارات الدولية** ،وكان الجانب الفلسطينى يؤكد أن الوصول إلى ذلك يتطلب نضالا مثابراً . ورغم ذلك **جرى إهمال العمل من أجل بناء وتعزيز وحدة القوى الوطنية** ،وكانت فى كثير من الأحيان تبرز مؤشرات تشير إلى الثقة بمواقف حكام إسرائيل ،خاصة فى ظل حكومة **رابين** تتجاوز الحدود المعقولة.

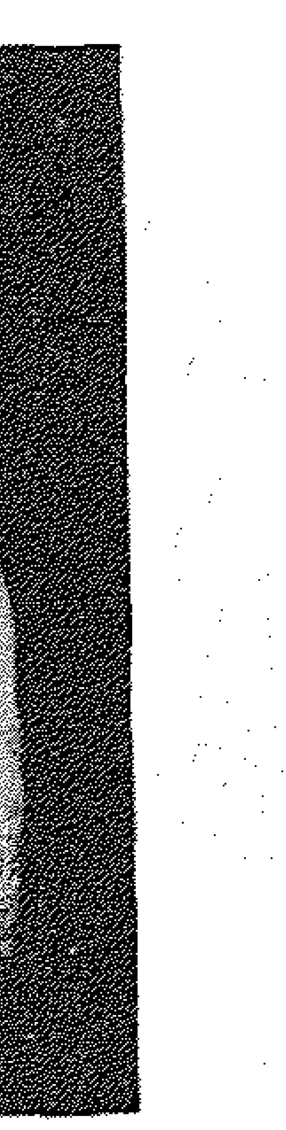
(٤) وكشفت مسيرة المفاوضات الطويلة وحالات المد والجزر ، أن **الاسرائيليين غير مستعدين لتلبية الحد الأدنى المطلوب فلسطينيا** .فى حين لم يكن الجانب الفلسطينى مستعداً للقبول بالعروض الاسرائيلية الأمريكية التى تتنافى مع القرارات الدولية ومع ما يمكن أن يقبل به الشعب الفلسطينى .واتضح أن الجانب الأمريكى يقف بقوة إلى جانب إسرائيل ويبذل ضغوطا كثيرة على الفلسطينيين للاستجابة بشكل إيجابى للعروض الإسرائيلية.

وشكلت قمة **كامب ديفيد** مسرحاً حقيقياً للمصارحة بمتطلبات ورغبات الاسرائيليين والأمريكان من جهة وقدرة الجانب الفلسطينى على التجاوب من جهة ثانية . وانكشف

بوضوح أن الأمريكيين يحتاجون التوصل إلى تسوية سريعة لاستخدامها في معركة الانتخابات .واقنع كلينتون **وإيهود باراك** بالحضور إلى كامب ديفيد رغم المعارضة الواسعة لذلك ورغم الإنسحاب **ديفيد ليفي** وزير خارجيته آنذاك من الوزارة ورغم إنسحاب **شاس** من الائتلاف الوزاري ورغم فقدان **باراك** لأغلبية الضئيلة في الكنيست . ولكنه وافق على الذهاب إلى كامب ديفيد وهو مقتنع بأنه سيتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين كما أقنعه الأمريكيون ، ووعده الأمريكيون بمبلغ قد يصل إلى **١٧ مليار دولار** في حال الاتفاق لتغطية المتطلبات الأمنية ، وأعتقد أنه سيتمكن من شراء موقف حزب شاس الذي يطالب بزيادة مخصصاته المالية وغيره من بعض الأحزاب الدينية ،الأمر الذي سيمكنه من تثبيت مواقعه السياسية ويستعيد أغلبية مقبولة في الكنيست.

ولكن فشل كامب ديفيد ورفض عرفات العروض الأمريكية -الاسرائيلية وخاصة بالنسبة للقدس ، بدد أحلام باراك وعمق أزمته السياسية ووضعه أمام احتمال أفول نجمه . ولذلك بمجرد أن عاد من كامب ديفيد أخذ يبحث عن وسائل تحول دون سقوطه ، ولم شطر القوى اليمينية لاسيما حزب الليكود ، طالبا من قادته مشاركته في حكومة جديدة ،خاصة وإن القوى اليمينية والدينية المتطرفة تبنت حملة واسعة ضد **باراك** بسبب ما أعلن عن تنازلات قدمها في كامب ديفيد خاصة فيما يتعلق بالقدس. وكرر **باراك** نفيه لأية تنازلات واعتبر أية عروض قدمت في كامب ديفيد لاغية ولا فاعلية لها ،**ولتأكيد ذلك رتب زيارة شارون الاستفزازية إلى المسجد الأقصى والتي اتخذت طابع تظاهرة مكشوفة عندما قام ما يقرب من ألفين من العسكريين بصاحبة شارون وحمايته.**

وكانت هذه الزيارة الاستفزازية الشعرة التي قصمت ظهر البعير ، حيث انفجرت الانتفاضة الباسلة، معبرة عن عمق وشدة الاحتقان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعن حالة عدم الرضى عن التطورات الناجمة عن إجراءات التسوية وتداعياتها المختلفة. **لقد قابلت حكومة باراك الانتفاضة الباسلة بوحشية غير معهودة ، وارتكبت مجازر بربرية بحق الشعب الأعزل.** الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرات الشهداء وآلاف الجرحى في غضون أسابيع قليلة .وكانت حصيلة المواجهة هائلة بين حملة الحجارة وقوات الاحتلال الصهيوني المدججة بمختلف الأسلحة





باراك وكلينتون وزوجتيهما .. تحالف استراتيجي

والتي لجأت إلى استخدام القوات الجوية والبحرية والمدفعية والدبابات في العدوان على المدن والقرى والمخيمات ،وفرضت حصاراً مجرماً وفاشياً على المدن والمخيمات وألحقت أضراراً كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني حيث اتخذت إجراءات شلت الصناعة **وفرضت بطالة عالية بلغت حوالى ٥٠٪ من قوة العمل وخربت الزراعة ووجهت ضربات قاسية للبنى التحتية** وعملت بمختلف الوسائل لتجويع المواطنين.

وبكل بساطة **حاول المعتدون الصهاينة من خلال المجازر الوحشية والسلوك النازى انتزاع موافقة فلسطينية على ما عجزوا عن بلوغه من خلال المفاوضات والضغوط والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية** .وبينما كانت قوات الاحتلال تمارس لعبة عض الأصابع من خلال تصعيد إجراءات البطش ،فإن دهشتهم ودهشة العالم كانت مذهلة أمام ردة الفعل الشعبية في الأراضي المحتلة .فإن الإمعان في البطش والعدوانية القاسية زادا من الصمود الشعبي والتصميم على الاستمرار في النضال ووحدا القوى الوطنية الفلسطينية كما لم يحصل من قبل ونشأت حالة كفاحية شعبية أعادت إلى الأذهان صورة الصمود الرومانسي للشعوب أمام قهر وعدوانية الطغاة.

ولم تقف النزعة العنصرية الصهيونية العدوانية عند حد البربرية التي ارتكبت ضد سكان الضفة والقطاع ،بل تعدتها إلى هجوم وحشي على العرب في إسرائيل ،حيث قام المتعصبون بمداهمة المواطنين العرب في الناصرة و شفاعمرو وحيفا ويافا وعكا، وحطموا منازلهم ومتاجرهم ونهبوا بعضها ،أمام سمع وبصر قوات الأمن ، ونجم عن ذلك استشهاد **١٣** عربيا وجرح ما يقرب من ١٥٠٠ .**وبدلا من معاقبة المعتدين، «باتت السلطات الصهيونية تعتقل حاليا ما يقرب من ٥٠٠ عربى تمهيدا لتقديمهم للمحاكمة**،كما تجرى التحقيقات مع **محمد بركة** عضو الكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ،**والسيد دهاشنة** عضو الكنيست عن الحركة القومية ، وذلك تمهيداً لتقديم بعضهم أو كلهم للمحاكمة

وبلغت حصيلة المواجهات في عموم فلسطين مع قوات الاحتلال ما يقرب من **٣٠٠ شهيد وحوالى ١٠٫٠٠٠ جريح وخسائر مادية تقرب من مليار دولار** ، وأمام الفظائع التى ارتكبتها قوات الاحتلال أخذت ترتفع الأصوات المطالبة بوقف المجزرة ،وهنا انكشف الموقف الأمريكي بشكل أوضح عندما أخذت **أولبرايت** تحمل الفلسطينيين المسئولية عن« العنف » وتطالب **عرفات** بوقف هذه الأعمال التي يقوم بها المواطنون الفلسطينيون ، وفشلت المحاولات الأمريكية في المساواة بين المجرم والضحية . وأمام تصاعد حملة الشجب والاستنكار للسلوك الإسرائيلي البربري ، لم تتمكن أمريكا من حماية إسرائيل كما كانت تفعل سابقا في المحافل الدولية وهيئات ومنظمات الأمم المتحدة ،كلجنة حقوق الإنسان والجمعية العمومية للأمم المتحدة ،واضطرت أن تمتنع عن التصويت في مجلس الأمن بدلاً من استخدام حق الفيتو الذي درجت على استخدامه . وشكلت المطالبة الفلسطينية بتوفير حماية دولية للمواطنين أمام الهجمات الاسرائيلية إحراجاً هائلا للولايات المتحدة ولإسرائيل.

وقد نجم عن الانتفاضة تداعيات ونتائج مهمة ،في مقدمتها أن الجانب الفلسطيني وأمام دعوات التهدئة والعودة للمفاوضات برفض العودة للمفاوضات بالطريقة السابقة ويؤكد على حق الشعب في النضال إلى أن

يتحقق الاستقلال وجلاء المحتلين وإن أية مفاوضات يجب أن تؤدي إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس العربية .**وهذا الموقف ينسف الجهود الأمريكية -الإسرائيلية التي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية لمصلحة أمن إسرائيل!.**

وتؤكد هذه النتيجة المهمة فشل المحاولات الأمريكية في الاستفراد بإدارة عملية التسوية بعيداً عن المحافل الدولية ،كما تؤكد **عدم جدوى وفاعلية الميول التي برزت لدى بعض الأوساط الفلسطينية والعربية التي حاولت أن تكرس الخصم حكماً في هذا الصراع التاريخي والمعقد** .ومع عدم التقليل من أهمية الدور الأمريكي في عملية التسوية بسبب النفوذ الأمريكي عالمياً وفي الأمم المتحدة ، إلا أنه لا يمكن تسليم مقاليد التسوية لها لانحيازها المفضوح لإسرائيل ولعدم نزاهتها كوسيط.

وأما النتيجة الأخرى المهمة فتكمن في الوحدة الوطنية الفلسطينية وفي تصميم القوى الوطنية والإسلامية على الاستمرار في الانتفاضة حتى تحقيق أهدافها المعلنة . وقد أسهم انتصار المقاومة اللبنانية وطرد الغزاة من الجنوب اللبناني في تصليب موقف القوى الوطنية الفلسطينية وزيادة تماسكها ، هذا في حين أن السلطة الفلسطينية وجدت في الانتفاضة أداتها للخروج من المأزق الصعب الذي كانت تواجه فيه سلسلة متتالية من محاولات الابتزاز ومن الضغوط وحتى التهديدات التي برزت في كامب ديفيد وما تلاها من أحداث.

وكانت للانتفاضة انعكاسات هائلة عربياً وإسرائيلياً فعلى الصعيد العربي ، أسهم عدوان باراك وعدوان شارون على المسجد الأقصى في انفجار غضب الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ،حيث شهدت البلاد العربية نهوضاً شعبياً غاضباً تجسد في المسيرات والمظاهرات التي طافت جميع العواصم العربية والعديد من المدن الأخرى وكان إحراق العلم الأمريكي والإسرائيلي والمطالبة بقطع جميع أشكال العلاقات مع إسرائيل وتقديم الدعم للانتفاضة القاسم المشترك لحركة الجماهير في مختلف البلدان ، وشهدت بعض البلدان العربية مثل هذه التحركات للمرة الأولى تقريباً وفرض النهوض الجماهيري انعقاد مؤتمر القمة العربي ، الذي كانت الولايات المتحدة تعارض انعقاده ، تجنباً لتعقيد الموقف من جهة ومنعاً لعودة الفاعلية للموقف العربي الموحد من جهة ثانية . ورغم أن مقررات القمة العربية كانت أدنى من الطموح ولا تتناسب مع حجم الجريمة التي ترتكبها إسرائيل بحماية أمريكية ،كما أن ما تم اتخاذه يفتقر إلى آلية فعالة للتنفيذ والمتابعة ، **إلا أن انعقاد القمة تحت ضغط الحركة الجماهيرية مؤشر مهم على عمق تأثير الصحوة الشعبية التي فجرتها الانتفاضة** ،وعلى حجم المخزون من الغضب والاحتقان ضد السياسة الأمريكية وضد عدوانية الصهيونية وغطرستهم ، ودليل واضح على حيوية الجماهير الشعبية على امتداد الوطن العربي.و الكثير من دعوات التهدئة التي كانت تطالب بها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى كان يستهدف وضع حد للتفاعل الثوري بين الانتفاضة الملتهبة وحركة الجماهير ومن أجل وضع حد لشحن الموقف. الذي أخذ يستهدف بوضوح الولايات المتحدة باعتبارها الحامي الحقيقي لعدوانية إسرائيل ،لقد اتسعت حملة العداء للولايات المتحدة وأخذت النشاطات الجماهيرية تستهدف المصالح الأمريكية بشكل ملموس ولا أدل على ذلك من اتساع حملة مقاطعة البضائع الأمريكية في جميع البلدان العربية، واتساع الفتاوى الدينية بمقاطعة أمريكا هذا بجانب التأكيد على ضرورة مقاطعة إسرائيل وقطع جميع العلاقات معها ، يقيناً أن الدول العربية الأقرب لأمريكا وجدت نفسها عاجزة في كثير من الحالات عن مواجهة المد الجماهيري الواسع .وقد دفع هذا المد الغاضب الولايات المتحدة إلى إغلاق سفاراتها في ٣٧ دولة عربية وإسلامية ،خاصة بعد أن اجتاحت المظاهرات والمسيرات العديد من الدول الاسلامية في آسيا وأفريقيا.

لقد كشفت تداعيات الانتفاضة على الصعيد العربي الرصيد الهائل الذي تمتلكه حركة التحرر العربية والمخزون الكفاحي لدى الجماهير الأمر الذي فرض على الكثير من الجهات الأجنبية والعربية أن تعيد النظر في حساباتها وتوقعاتها إزاء هذا الأمر.

وأما على الجانب الإسرائيلي ،فقد كان للانتفاضة آثاراً هائلة كان أبرزها **تفجر الأزمة متعددة الجوانب داخل الأحزاب الصهيونية والدينية وفي علاقة هذه الأحزاب مع بعضها وفي الموقف من التسوية ومن قضية الاستيطان على وجه التحديد.**

صحيح أن باراك وشارون يتبادلان في من بامكانه أن يوجه ضربات أكثر دموية وهمجية للشعب الفلسطيني ، ولكن هذه المزاودة الهمجية هي انعكاس لأزمة أعمق وهي جوهر الموقف من التسوية ،**فالقوى الصهيونية العنصرية والقوى الدينية التوراتية ضد مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وضد مبدأ التسوية .** ولكن بعض هذه الجهات لاتجرؤ على المجاهرة بهذا الموقف لأنه يعزلها على الصعيد الدولي ويخلق أمامها مصاعب كثيرة ويسحب البساط من تحت الولايات المتحدة التي تجهد نفسها للدفاع عن إسرائيل.

ورغم أن القوى العنصرية المتعصبة أشاعت جواً من الهيستريا العنصرية داخل إسرائيل ولجأت إلى أبشع أنواع البطش في الأراضي المحتلة، إلا أن جزءاً من هذه الجرائم كان وسيلة للحوار بين باراك والقوى التي يرغب أن تشاركه في الحكم لمنع سقوطه وأفول نجمه ،**فقد حاول باراك عن طريق تعميق العدوان وتوسيع عمليات إراقة الدماء أن يوحي بوجود حالة حرب تتطلب تشكيل حكوم طوارئ** وعندما فشل في هذا المسعى، وعندما فشل كذلك في تشكيل حكومة وحدة وطنية أقدم على تقديم استقالته والدعوة إلى انتخاب رئيس وزراء ، محاولاً بذلك قطع الطريق على أن ينافسه **نتنياهو في الانتخابات، وهو يعتقد أن بإمكانه التوصل إلى اتفاق ما مع الجانب الفلسطيني قبل إجراء الانتخابات الأمر الذي قد يحول دون سقوطه.** ورغم ذلك فإن الفترة المقبلة تحمل في طياتها مخاطر جدية قد تنجم عن الصراعات بين مراكز القوى في إسرائيل ،وبين الاتجاهات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي الذي يبدو شديد الانقسام.

فقد أخذت ترتفع في الآونة الأخيرة الأصوات ضد الاستيطان وتؤكد الأنباء أن العديد من الضباط والجنود أخذوا يمتنعون عن الالتحاق بالجندية لأنهم يعلنون أنهم غير مستعدين للموت دفاعاً عن المستوطنين المهووسين . وأخذت تنشأ حركات مثل حركة أمهات الجنود التي تطالب بإنهاء الاستيطان لضمان حياة أبنائهن . وكتب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر مقالا ندد فيه بالاستيطان وقال لا يمكن لإسرائيل أن تحصل على السلام والأرض معاً .وتتسع الحركات في العالم التي تشجب السياسة الاسرائيلية بما في ذلك سياسة الاستيطان .

هناك قلق حقيقي أن يحاول صقور الصهيونية تصدير أزمتهم إلى الخارج وذلك من خلال شن عدوان ضد سوريا ولبنان ومن خلال توسيع حملات القمع والبطش في الأراضي المحتلة خلال الشهرين المقبلين . إن الصراعات التي تفجرت داخل الأحزاب الرئيسية في إسرائيل واشتداد التذمر جراء سقوط قتلى إسرائيليين مع استمرار الانتفاضة من شأنه أن يعمق أزمة إسرائيل الداخلية ويعكر علاقاتها الدولية.

وهذا الأمر يتطلب الحفاظ على الانتفاضة وتدعيمها والأبقاء على التحرك الشعبي العربي ، وزيادة وتفعيل الوسائل الشعبية في الاتصال بالرأي العام العالمي والضغط من أجل موقف عربي رسمي موحد ، يدعم الشعب الفلسطيني سياسياً ومالياً ومعنوياً **،فالانتفاضة قد وضعت أسساً حقيقية لنسف كل محاولات ابتزاز العرب وفرض الاستسلام عليهم باسم التسوية السلمية.**

الشارع الأردنى يتحرك على إيقاع الانتفاضة الفلسطينية

رسالة عمان

صلاح يوسف

منذ أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة فى أواخر شهر ديسمبر الماضى والشارع الأردنى يضبط حركته على إيقاعها . ولا أقصد هنا الشارع السياسى فقط بل والشارع الأردنى فى صورة عامة ، فقد قام المواطنون الأردنيون وأكثر من نصفهم من أصول فلسطينية مثلاً بإرسال تبرعات مادية وأخرى عينية جاءت فى صورة سيارات إسعاف وتجهيزات طبية وغير ذلك مما يحتاجه الشعب الفلسطينى الذى قدم خلال ثلاثة أشهر من الانتفاضة عددا من الشهداء يقارب الثلاثمائة.

وقد قامت الجمعيات التى تضم أبناء المدن والقرى والبلدات الفلسطينية المختلفة المقيمين فى الأردن ، بتنظيم جمع وتسليم هذه التبرعات وسط مشاعر هى مزيج من الحماسة والغضب التى تبررها حقيقة أن بعض هذه المدن والقرى فى الضفة وقطاع غزة تتعرض يوميا لاعتداءات إسرائيلية يشاهدها الجميع على شاشات الفضائيات يوميا.

أما الشارع السياسى الأردنى فقد جاء تحركه جزءا من التحركات التى شملت البلدان العربية الأخرى التى تحركت لمؤازرة الشعب الفلسطينى ، فنظم المظاهرات والمسيرات وأحرق الأعلام الإسرائيلية والأمريكية ودعا إلى مقاطعة البضائع الأمريكية ، ومضى فى هذا الطريق شوطا طويلا ، إذ **حاولت النقابات المهنية التى أسهمت بالقسط الأوفر فى قيادة التحركات الجماهيرية فى المملكة أن تجعل المقاطعة أمرا ممكنا لا مجرد شعار يطلق ثم ينسى ، فوضعت قوائم محددة للسلع التى يجب مقاطعتها.**

ولم تخل فعاليات التضامن مع الشعب الفلسطينى من العنف، كما يمكن أن يتوقع أي مراقب يعرف حقيقة العلاقة التى تربط الشعبين الأردنى والفلسطينى، فبعد مرور نحو ثلاثة أسابيع على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية دعا الاتحاد العام للنقابات المهنية إلى مسيرة تمضى نحو جسر الملك **حسين** على نهر الأردن ، هو الجسر الذى يفصل بين الأردن وفلسطين ، وذلك تعبيرا عن تمسك الشعب الفلسطينى بحق العودة إلى أرض وطنه . غير أن رجال الأمن الأردنيين منعوهم من تجاوز **بلدة الكرامة** التى تبعد عن الجسر نحو ستة كيلومترات،". **والكرامة"** هى تلك البلدة التى شهدت فى شهر فبراير من العام ١٩٦٨ معركة مجيدة تكبد فيها الجيش الإسرائيلى خسائر فادحة فى أول مواجهة بين الإسرائيليين والفدائيين الفلسطينيين، وكانت بمثابة شهادة ميلاد جديدة للعمل الفدائى الفلسطينى آنذاك . واقترحت الشرطة الأردنية أن يقيم المشاركون فى مسيرة العودة مهرجانا خطابيا تحت نصب الشهيد ، وهو نصب تذكارى يخلد معركة الكرامة المجيدة.

غير أن بضعة آلاف من المشاركين رفضوا الاقتراح وحاولوا الوصول إلى الجسر ، لكن الشرطة الأردنية كانت لهم بالمرصاد ففرقتهم مستخدمة الهراوات وقنابل الغاز المسيل للدموع فى معركة أصيب فيها نحو مائة شخص من المتظاهرين بجراح.

وحدث أكثر من مرة أن حاول متظاهرون أردنيون مهاجمة السفارة الإسرائيلية التى تخضع لحراسة مشددة، غير أن رجال الأمن الأردنيين الذين كانوا يتواجدون حول السفارة بكثافة منعوهم من ذلك فحدثت الاشتباكات المحتمة بينهم وبين الجماهير . وفى احدى المواجهات التى حدثت فى بداية شهر أكتوبر الماضى سقط قتيل فى صفوف المتظاهرين فى مخيم البقعة الفلسطينى القريب من عمان ، والذى يضم فلسطينيين نزحوا إليه فى العام ١٩٦٧ من الضفة الغربية التى كانت حتى ذلك الحين جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية.

غير أن **غضب الشارع الأردنى بلغ ذروته فى حادثين أطلقت فيهما النار على دبلوماسيين إسرائيليين.** وقع الحادث الأول فى التاسع عشر من شهر نوفمبر والثانى فى السادس من شهر ديسمبر ٢٠٠٠. وقد أعلنت جماعتان لم يسمع عنهما من قبل المسئولية عن الحادثين. فقد أعلن مسئوليته عن العملية الأولى **مجموعة أحمد الدقامسة** ، وهو الجندى الأردنى الذى أطلق فى العام ١٩٩٧ النار على حافلة لطالبات إسرائيليات فقتل ثمانى منهن، وهو يقضى منذ ذلك الحين عقوبة بالسجن مدى الحياة على خلفية ذلك الحادث . وأعلنت المسئولية عن الثانية **"حركة المقاومة الإسلامية الأردنية المجاهدة"** وهو تنظيم غير معروف ، وذلك باصدارها بيانا بهذا الشأن من بيروت.

ولم تجد إسرائيل التى عملت منذ ارتباطها مع الأردن بمعاهدة للسلام وقعت فى وادى عربة فى العام ١٩٩٤، على إقامة نموذج لسلام دافئ بين البلدين ، سوى **استدعاء الموظفين غير الأساسيين فى السفارة الإسرائيلية فى عمان وإعادة أطفال العاملين فى السفارة إلى إسرائيل .** أما الأردن فتوعد منفذى الهجوم بالعقاب إذ أن الموظفين اللذين أصيبا فى الحادثين يقومان بأعمالهما " وفقا للأعراف الدبلوماسية المتعارف عليها"

وأمام هذا الغليان فى الشارع الأردنى الذى يضم أغلبية فلسطينية تزيد على النصف يصبح من المفهوم أن يمتنع الأردن عن إرسال سفير جديد إلى إسرائيل بعد إنتهاء مدة خدمة السفير السابق. ومازال منصب السفير الأردنى فى إسرائيل شاغرا.

نقابات وأحزاب

على الرغم من أن جميع القوى السياسية الأردنية قد شاركت في هذه الأنشطة الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني فإن دور الاتحاد العام للنقابات المهنية كان الأبرز في هذا المجال، فمعظم المسيرات انطلقت من مقر الاتحاد، وكل الاجتماعات التي عقدت للتخطيط لنشاط جديد كانت تتم في مقر الاتحاد. ومن المعروف **أن الثقل الأكبر في الاتحاد هو للقوى الإسلامية** التي لم تكن تتردد في بعض الأحيان في توجيه الانتقادات للسلطة الوطنية الفلسطينية في شعاراتها وهتافاتها، على الرغم من الدور البارز الذي لعبته في قيادة الانتفاضة ولاتزال، **حركة فتح** التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات**. وفي المقابل، كانت هذه القوى وعلى رأسها **جبهة العمل الاسلامي**، وهي الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين في الأردن، تعلي من شأن حركتي **حماس والجهاد الإسلامي**، مع تركيز أكبر على حماس بطبيعة الحال. وذلك على الرغم من الدور المحدود الذي لعبته هذه الحركة في الانتفاضة الأخيرة، فقد بدت في فاعليتها مثل القوى السياسية الفلسطينية الأخرى **حزب الشعب الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب فدا وحركة الجهاد الإسلامي والتي تسهم في قيادة الانتفاضة.**

ومن المهم أن نعلم أن هذه القوى جميعا التي تقود حركة الشارع الفلسطيني في الداخل، سواء كانت وطنية أو إسلامية، تتفق على فعالياتها النضالية اليومية في بيانات تصاغ بشكل مشترك وتوقع عليها هذه القوى التي تضم حركة **فتح وحماس والجهاد الاسلامي** والتنظيمات السابق ذكرها وتنظيمات أقل أهمية وتأثيرا بشكل مشترك، وتنفذها بشكل مشترك، ويرشق مناضلوها جنود الاحتلال بشكل مشترك ويدفن شهداءها بشكل مشترك.

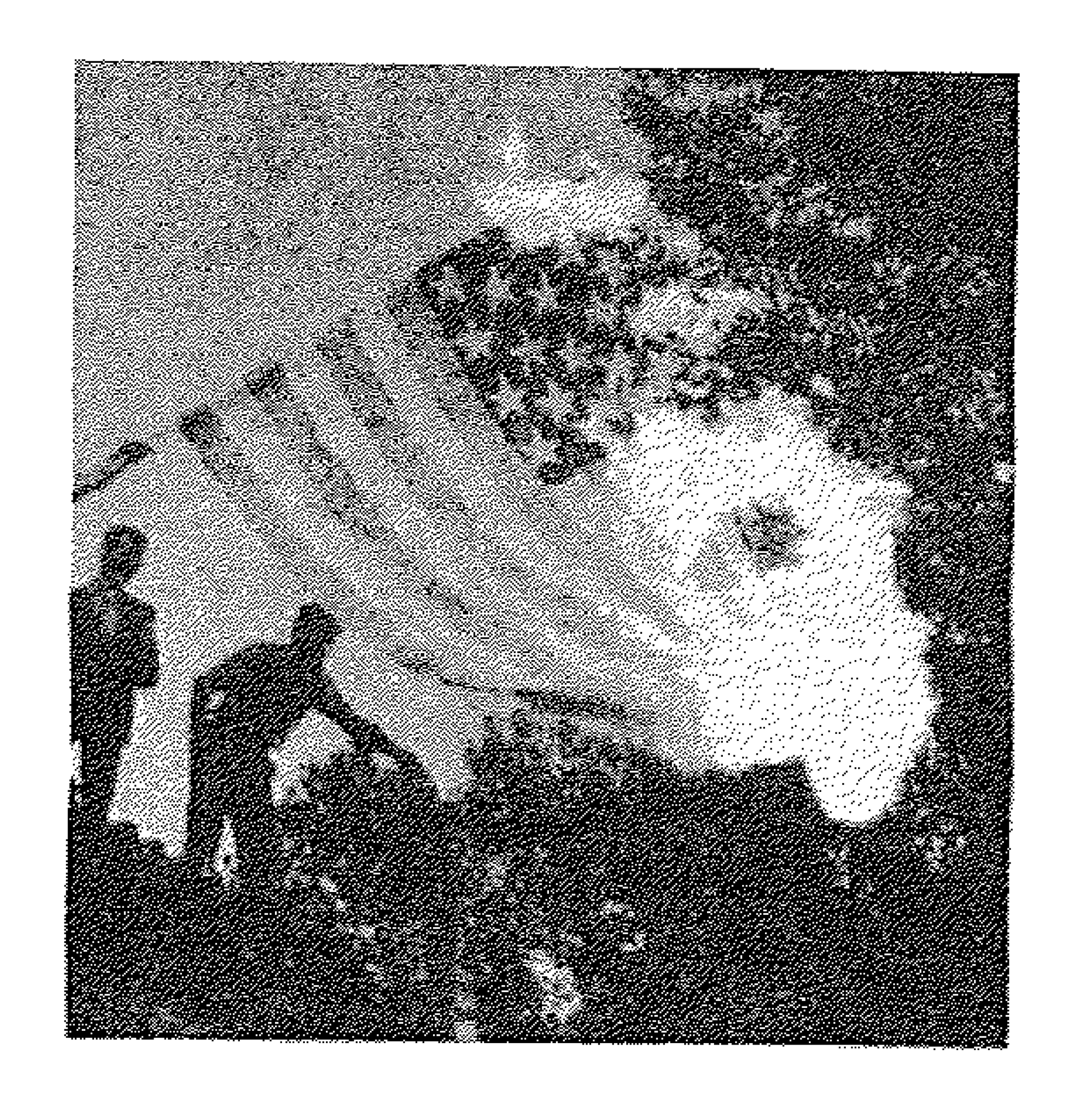
ولقد لاحظ النائب في البرلمان الأردني **بسام حدادين** أن **النقابات المهنية الأردنية** أقدر **في التعامل مع حدث الانتفاضة من الأحزاب السياسية التي لم يبرز دورها إلا من خلال فعاليات كانت تتم بالاتفاق مع النقابات المهنية وفي معظم الأحيان تنطلق من مقرها.**

أما الدكتور **منير حمارنة** الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني فقال إن هذه الأنشطة أعادت الجماهير إلى الشارع وهذا هو الأهم. وأضاف قائلا إن الجماهير الأردنية حققت هدفا في غاية الأهمية ألا وهو انتزاعها حق التظاهر والنزول إلى الشارع، وهو هدف ناضلت الجماهير الأردنية طويلا للحصول عليه.

تعاطف مع العراق

وإن كانت هذه التحركات التي شهدها الشارع الأردني قد ذكرت على نحو أو آخر بالمظاهرات التي خرجت في العام ١٩٩٠ تضامنا مع الشعب العراقي، فإن **التضامن مع الشعب الفلسطيني لم يحل محل التضامن مع الشعب العراقي الذي مازال يعاني الحصار المفروض عليه** منذ اجتياح القوات العراقية للكويت في صيف العام المذكور. وحتى هذه المرة كان التعبير عن التضامن مع العراق يتم من خلال نشاطات تقوم بها النقابات المهنية، وهي نشاطات بدأت بعد أن تكشفت **كذبة الحظر الجوى التى استمرت عشر سنوات**"، على حد تعبير نائب رئيس الوزراء العراقي **طارق** عزيز، فبدأت بعض النقابات في تنظيم الرحلات الجوية العارضة إلى بغداد، مثل نقابة أطباء الأسنان ونقابة المهندسين الزراعيين ورابطة الكتاب الأردنيين.

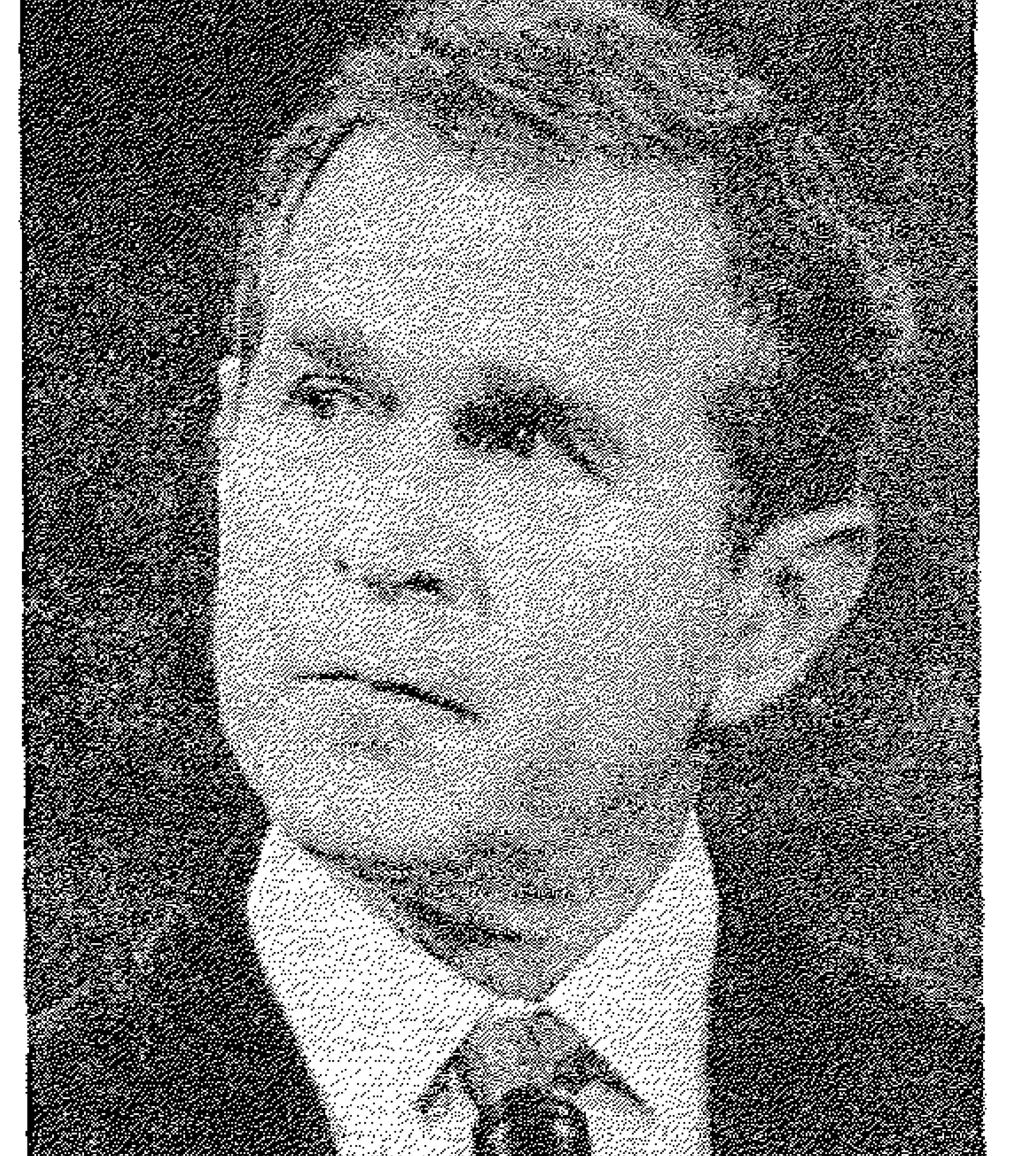
غير أن **الحكومة الأردنية لم تتأخر هي الأخرى عن التعبير عن تضامنها مع الشعب العراقى فكان الأردن هو السباق فى إرسال أول طائرة عربية إلى العراق وعلى متنها وزراء ونواب فى البرلمان وسياسيون أردنيون،** ومالبث الأردن أن أرسل أول طائرة تقل أول رئيس وزراء عربي هو المهندس **على أبو الراغب** الذي اصطحب معه خمسة وزراء أضيفوا إلى وزيرين كانا قد سبقاه إلى بغداد مما جعل مجموع الوزراء في بغداد في تلك الزيارة التي تمت في مطلع شهر نوفمبر الماضي سبعة وزراء.



وإن كانت الرحلات التضامنية الشعبية تأتي استمرارا في التعبير عن التعاطف الذى قد يكون خفت قليلا لكنه لم يزل مع الشعب العراقى، فإن الرحلات الرسمية كانت تعبيرا عن تحول جديد فى التوجهات السياسية الأردنية التى بدأت تبتعد عن العراق وتقترب من إسرائيل اعتبارا من العام ١٩٩٥، وهو التوجه الذى قاده رئيس الوزراء الأردنى الأسبق **عبد الكريم الكباريتي**. وكان ذلك التوجه يقوم على أساس أن مصالح الأردن السياسية والاقتصادية يجب ألا تربط بالعراق. فعلى المستوى السياسى يعانى العراق من حكم ديكتاتورى هو النقيض للديمقراطية الأردنية، وعلى المستوى الاقتصادى فإن الأردن الذى يستفيد من العراق بتوفير احتياجاته النفطية السنوية بأسعار تفضيلية إنما يخسر جزءا عزيزا من احتياطياته النقدية بدفع أثمان السلع التى يقايضها العراق بنفطه الذى يصدره إلى الأردن. وعلى هذه الخلفية قلص الأردن من حجم برتوكوله التجارى مع العراق فى الوقت الذى حاول توثيق علاقاته مع إسرائيل. غير أن إسرائيل لم تعمد إلى عرقلة التجارة بينها وبين الأردن فقط، بل وعرقلت التجارة الأردنية مع السوق الفلسطينية التى كانت يوما جزءا من السوق الأردنية قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة فى العام ١٩٦٧، فحرمت الأردن من سوقه الطبيعية فى فلسطين لكى تستأثر به إسرائيل وحدها، **فخسر الأردن السوق العراقية ولم يكسب الفلسطينية. على هذه الخلفية كانت الزيارة الرسمية الأردنية إلى بغداد، وخلالها وقع الأردن البرتوكول النفطى الذى يحصل بموجبه الأردن على احتياجاته السنوية من النفط من العراق، وزاد حجم البروتوكول التجارى إلى ٤٠٠ مليون دولار، وهو حجم البروتوكول نفسه قبل تخفيضه إلى نحو النصف فى العام ١٩٩٦،** العام الذى بدأت فيه العلاقات بين الأردن والعراق تتراجع.

رسالة واشنطون

سمير كرم



بوش





آل جور

أين وقف الشيوعيون الأمريكيون في الأزمة السياسية لانتخابات الرئاسة؟

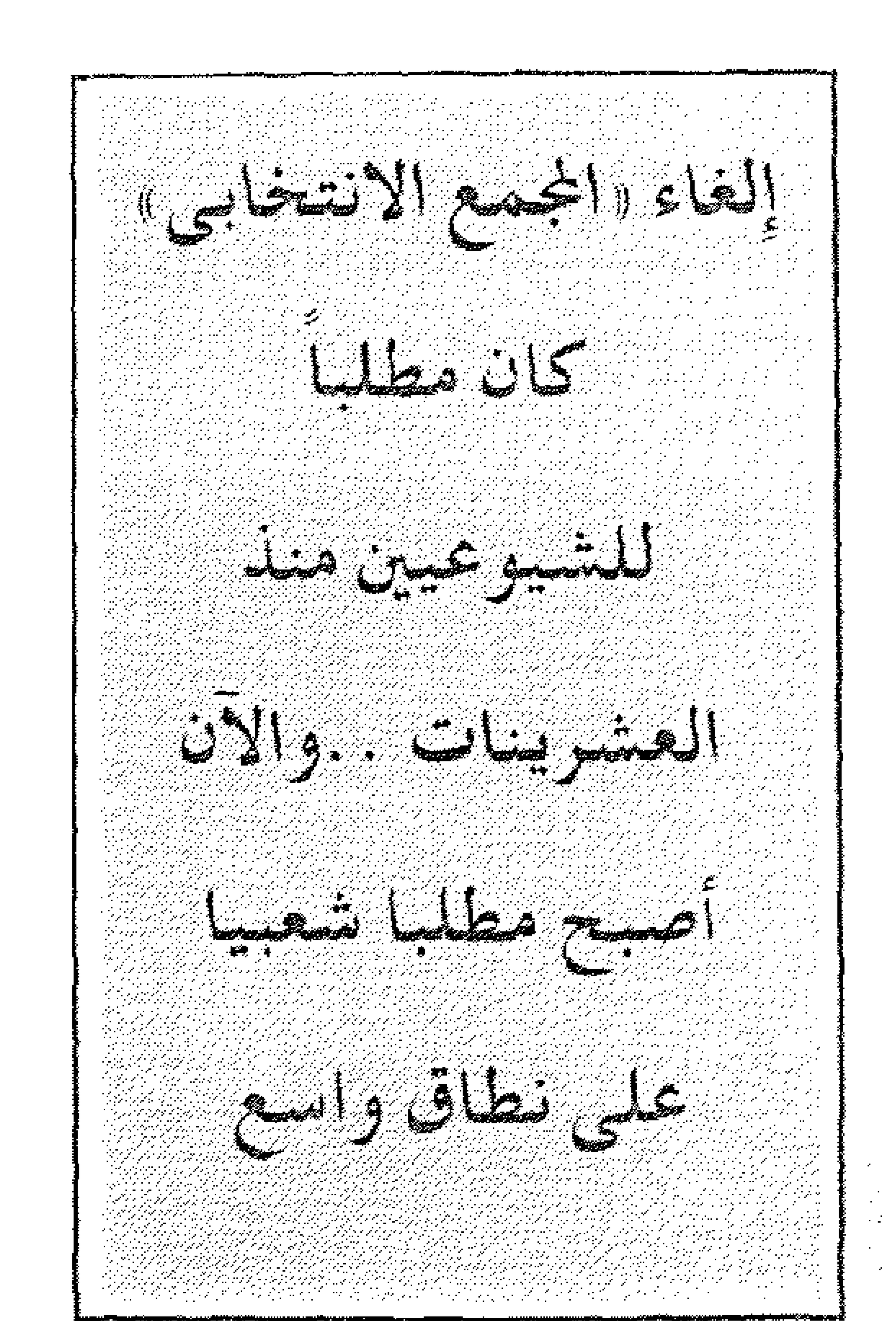
فرضت قضية «**الديمقراطية الأمريكية**» نفسها على العالم -نعم العالم بأسره- من خلال المتابعة اليومية وعلى مدار الساعة ،عبر الفضائيات العالمية و العربية وشبكات التلفزيون ومحطات الاذاعة ووكالات الأنباء والصحف اليومية .. الخ -لتطورات ودقائق أزمة نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت يوم ٧ نوفمبر الماضي . وظلت نتائجها النهائية معلقة بعد انقضاء خمسة أسابيع على إجرائها.

وسط هذه المتابعة وذلك الاهتمام. ثارت شكوك كثيرة في ديمقراطية النظام الأمريكي ....بل وفي جدية العملية الانتخابية الأمريكية ، وكذلك في قدرة النظام الانتخابي الأمريكي على البرهنة على سلامة تعبيره المباشرة عن إرادة الناخبين.

ونخطئ إذا اعتقدنا أن هذه الشكوك لم تخترق أذهان الأمريكيين ، أو على الأقل قطاعات واسعة منهم ، وأنها اقتصرت على المراقبين الخارجيين ، في أوروبا وحتى في أنحاء العالم... وبالأخص في مجتمعات نصيبها من الديمقراطية ضئيل إذا لم يكن معدوما بالمقارنة بالمجتمع الأمريكي.

إنما رفع الشك فعلا.. ومن المؤكد أن له أسبابا وجيهة ومنطقية ،خاصة لدى الأمريكيين أصحاب الشأن في قضية نظامهم الانتخابي.

أما لماذا حدث ما حدث هذه المرة بالذات ،وهو الذي لم يحدث منذ أكثر من ١٢٠ عاماً، فهذا أيضا سؤال مهم وإن كان الأهم منه أن حدوث ما حدث كان ضروريا بل ومفيدا لاثارة قضايا بشأن الديمقراطية قليلا ما يناقشها الأمريكيون .. أو هي بالأحرى تناقش في الهامش .. بعيدا عن التيارات الرئيسية التي تحكم اتجاهات الحياة السياسية في الولايات المتحدة.



إلغاء «المجمع الانتخابي»
كان مطلباً
للشيوعيين منذ
العشرينات ..والآن
أصبح مطلبا شعبيا
على نطاق واسع

لقد أثارت أزمة نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية قضايا وإشكاليات غابت طويلا عن وعي الرأي العام الأمريكي .. ولكنها للحقيقة لم تغب أبدا عن وعي- وبالتالي عن أفكار ومناقشات ،وحوارات -**اليسار الماركسي الأمريكي** وبصفة خاصة كما يتمثل في تنظيماته الشيوعية. ،والمفارقة الكبرى انه في حين أن الأزمة الأخيرة فتحت العيون والآذان والعقول في أمريكا على قضايا أغفلتها الأوساط الحاكمة وأغفلها «الرأي العام» غير المنظم وغير المشارك لسنوات وسنوات ولم تكن مغفلة في كتابات واجتماعات **اليسار الماركسي الأمريكي** أبدا .. إلا أن مواقف اليسار الأمريكي، الأحزاب والتنظيمات الشيوعية الأمريكية ،ظلت مهمشة ، بل ظلت مختفية تماما في طوفان التغطية الإخبارية والمعالجات التحليلية وبكل ألوان الرأي المحافظة والليبرالية والوسطية ،هذا الطوفان الذي تدفق بلا حدود على الأمريكيين طوال الأسابيع الماضية صباح مساء.

أستطيع أن أقطع بأن قناة تلفزيونية أمريكية واحدة أو محطة إذاعية أو صحيفة أو مطبوعة يومية أو أسبوعية لم تشر من



بوش «الابن» وشينى تشين وزجتاهما

قريب أو من بعيد إلى آراء الشيوعيين الأمريكيين فى الأزمة .**وطبعا لم يقل أحد أن ما يناقشه الأمريكيون الآن لأول مرة بسبب هذه الأزمة كان موضوعا لمناقشات وكتابات وبيانات الشيوعيين الأمريكيين فى كل وقت ومنذ عقد العشرينات .**

طبعا تستثنى من هذا التغييب لآراء اليسار الماركسى الأمريكى صحف هذا اليسار الماركسى **ومطبوعاته ومواقعه على شبكة الانترنت** .. وهذه كلها لا تزال فى هامش الحياة العامة والحياة السياسية الأمريكية على الرغم من النمو الواضح الذى يطرأ عليها .

لهذا نظن أنه يجدر بنا -لكى نتميز عن الصخب الدائر بشأن الديمقراطية الأمريكية وأزمة نتائج انتخابات الرئاسة- أن نلقى الضوء على **مواقف الشيوعيين الأمريكيين وآرائهم فيها ، معتمدين مباشرة على بياناتهم.**

وحتى لا نضيع الوقت فى محاولة رصد مواقف كل الأحزاب والتنظيمات الشيوعية، بسبب كثرتها وتعددها ،فاننا نقتصر هنا على اثنين هما الأكبر والأكثر تأثيرا نسبيا .وهما إلى جانب هذا يشكلان المواقف الأساسية المتباينة للماركسية الأمريكية فى انتخابات الرئاسة الامريكية الأخيرة ..والأزمة التى تمخضت عنها .

هناك أولا الحزب الشيوعى الأمريكى ، وهو حزب عتيد قام منذ عام ١٩١٩ (بعد سنتين فقط من الثورة «البلشفية» فى روسيا . والتسمية الدقيقة لاسم هذا الحزب هى« الحزب الشيوعى للولايات المتحدة الأمريكية» وقد ظل هذا الحزب قائما لم ينقطع وجوده التنظيمى أو السياسى حتى حينما اضطرفى مرتين كان فيهما ضحية للملاحقة والحل من السلطات (الأولى فى العشرينات ، والثانية فى أوائل الخمسينات فى حقبة «المكارثية» المعروفة).

وقد احتفظ هذا الحزب فى كل الظروف وطوال أعوامه الثمانين بمركز« أهم تنظيم راديكالى يسارى أمريكى» على حد تعبير مؤرخ اليسار الأمريكى الأستاذ بجامعة «مينسوتا» بول بوهلى.

فى انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة ومنذ البداية اتخذ موقفا امتنع فيه عن خوض هذه الانتخابات بمرشح يمثله ،كما فعل فى معظم معارك انتخابات الرئاسة الأمريكية السابقة (**وفى المعارك الماضية الأخيرة كانت تمثله المناضلة الأفرو أمريكية الشهيرة أنجيلا ديفز** لم يكن هذا من قبيل المقاطعة ، إنما لأن الحزب قرر على نحو ما فعل فى انتخابات ١٩٩٦ -أن يتحالف مع الاتحاد العام للعمال الأمريكيين فى تأييد المرشح الديمقراطى للرئاسة .فقد أيد **بيل كلينتون** فى انتخابات ١٩٩٦ وأيد **ألبرت جور** فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠ .

ومن المؤكد أن **علاقة التحالف والتنسيق بين الاتحاد العام للعمال والحزب الشيوعى الأمريكى** التى نشأت نتيجة صعود قيادة يسارية إلى زعامة الاتحاد مع بداية التسعينيات ،قد لعبت دوراً رئيسا فى اتجاه الحزب نحو التضامن مع الاتحاد فى معاركه الانتخابية فى انتخابات الرئاسة وغيرها .وقد أيد الحزب أيضا خطة الاتحاد العام للعمال لتكون للاتحاد قوة انتخابية تمكنه من خوض الانتخابات لشغل المناصب العامة، بما فيها عضوية مجلس الكونغرس.

وبطبيعة الحال عكست البيانات الرسمية للحزب الشيوعى الأمريكى طوال فترة حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة تأييده للمرشح الديمقراطى للرئاسة وللمرشحين الديمقراطيين لمقاعد النواب والشيوخ وحكام الولايات.. إلخ ،وعكس هذا بدوره تأييده لجور باعتباره مرشح الرئاسة الذى **تؤيده إلى جانب العمال المنتظمين (أى النقابيين) الأقليات السود واللاتينيين والآسيويين وكذلك اليهود كما تؤيده النساء وتنظيماتهن السياسية والاجتماعية.**

وربما لم يكن واضحا لغالبية الأمريكيين أن الشيوعيين (فى حزبهم الرئيسى) يؤيدون جور ويعملون بكل جهد لإسقاط جورج بوش الابن باعتباره مرشح اليمين وبرنامجه المعادى للأقليات وللحقوق المدنية والمدافع عن مصالح الأغنياء والمجمع العسكرى -الصناعى. لهذا لا يمكن القول بأن دور الشيوعيين ساعد بشكل أو بآخر فى تراجع نسبة فوز جور بالأصوات الشعبية عما كان متوقعا ، على الرغم من أنه فاز بها فعلا .. ثم حدث ما حدث فى فلوريدا.

أما لماذا لم يكن واضحا وقوف الحزب الشيوعى الأمريكى مع جور فلأن الحزب آثر أن يكون تأييده لجور من خلال الاتحاد العام للعمال.

وعندما حدثت أزمة أصوات ولاية فلوريدا ووضعت الأزمة فى الواجهة مشكلة نظام **«المجمع الانتخابى»** الذى يعد صاحب هذه الكلمة الفاصلة فى انتخاب الرئيس تبين أن نتيجة الانتخابات ستعطى الرئاسة لمن لم يحصل على غالبية الأصوات الشعبية ،لأنها ستعطيه -أى بوش- كل الأصوات التى تخص فلوريدا فى« المجمع الانتخابى» وعددها **٢٥ صوتا** لأنه فى ولاية فلوريدا حصل على أصوات أكثر من جور بفارق تراوح بين ٩٣٠ صوتا و٥٣٢ صوتا.

ملامح باقى الأزمة معروف ،بما فيه لجوء الطرفين المتصارعين على البيت الأبيض إلى القضاء ، وربما بعد ذلك إلى الكونغرس ..حيث الغالبية الآن للجمهوريين ،**وقد عرف الأمريكيون خلال تطورات الأزمة إلى أى مدى لا يعرفون ركائز وخبايا وخفايا قوانينهم الانتخابية.** لكن الأزمة كانت كفيلة ،بأن تظهر للأمريكيين عامة صحة ما كان يؤكده اليسار الماركسى على مدى السنين وهو **فساد فكرة «المجمع الانتخابى» وخطرها على الديمقراطية الأمريكية ، وبدأ تفكير الرأى العام الأمريكى يتجه فى هذه الناحية .. ربما أيضا دون أن يعى أن هذا كان مطلب اليسار دائما(..).**

فى خضم الأزمة أصدر الحزب الشيوعى

الأمريكي بيانا واضحا قال فيه: «إن **مستقبل** الحقوق الديمقراطية فى بلدنا تعلق فى الميزان فى هذه الانتخابات .. إن آلاف الناخبين فى فلوريدا الذين تظاهروا فى الشوارع وأقاموا الدعاوى فى المحاكم من أجل المطالبة بإعادة فرز الأصوات **يتخذون موقف الحق نيابة عن كل أصحاب الحق من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ، والذين منعوا من أن يدلوا بأصواتهم».**

«إن المسألة هنا ليست مسألة السياسات الحزبية .إن الصراعات التاريخية الصعبة التى خاضها الشعب الأمريكى من أجل الفوز بحق التصويت (الأمريكيون الأفارقة والبورتوريكيون والأمريكيون المهاجرون من هاييتى) معلقة كلها فى الميزان .فهذا نضال من أجل حقوق الشعب العامل ومن أجل الملونين .من أجل نساء الأمة .إنه نضال من أجل الانصاف والنزاهة والعدالة.. ولا يمكن أن يتم انتقال هادئ للسلطة حتى تعرف إرادة الشعب . ولا يمكن لشئ أن يسبب عدم الاستقرار قدر ما يمكن أن يسببه تقرير نتيجة هذه الانتخابات على أساس انكار واسع النطاق لحقوق الناخبين».

إن المخالفات التى ظهرت على السطح فى فلوريدا تكشف عن الجزء الطافى على السطح من جبل جليد ضخم موضوع فى طريق الناخبين من الطبقة العاملة ،وبالمثل فإن المجمع الانتخابى هو عقبة.

إن الفوز ممكن فى هذه القضية إذا خضنا نضالنا فى المحاكم (فى الشوارع وفى قاعات النقابات وساحات المجالس التشريعية .

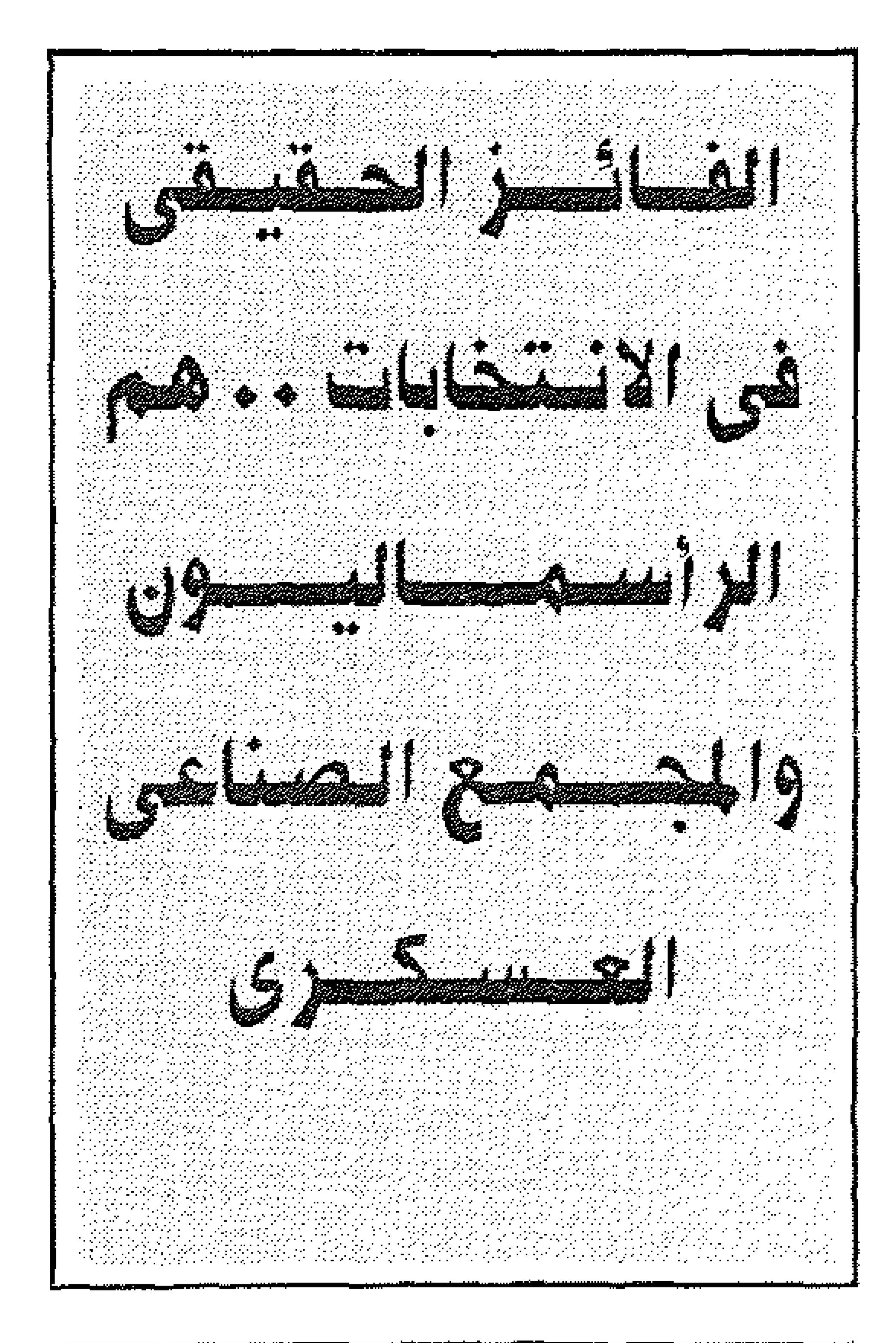
«وإن صوت الشعب يجب أن يسمع».

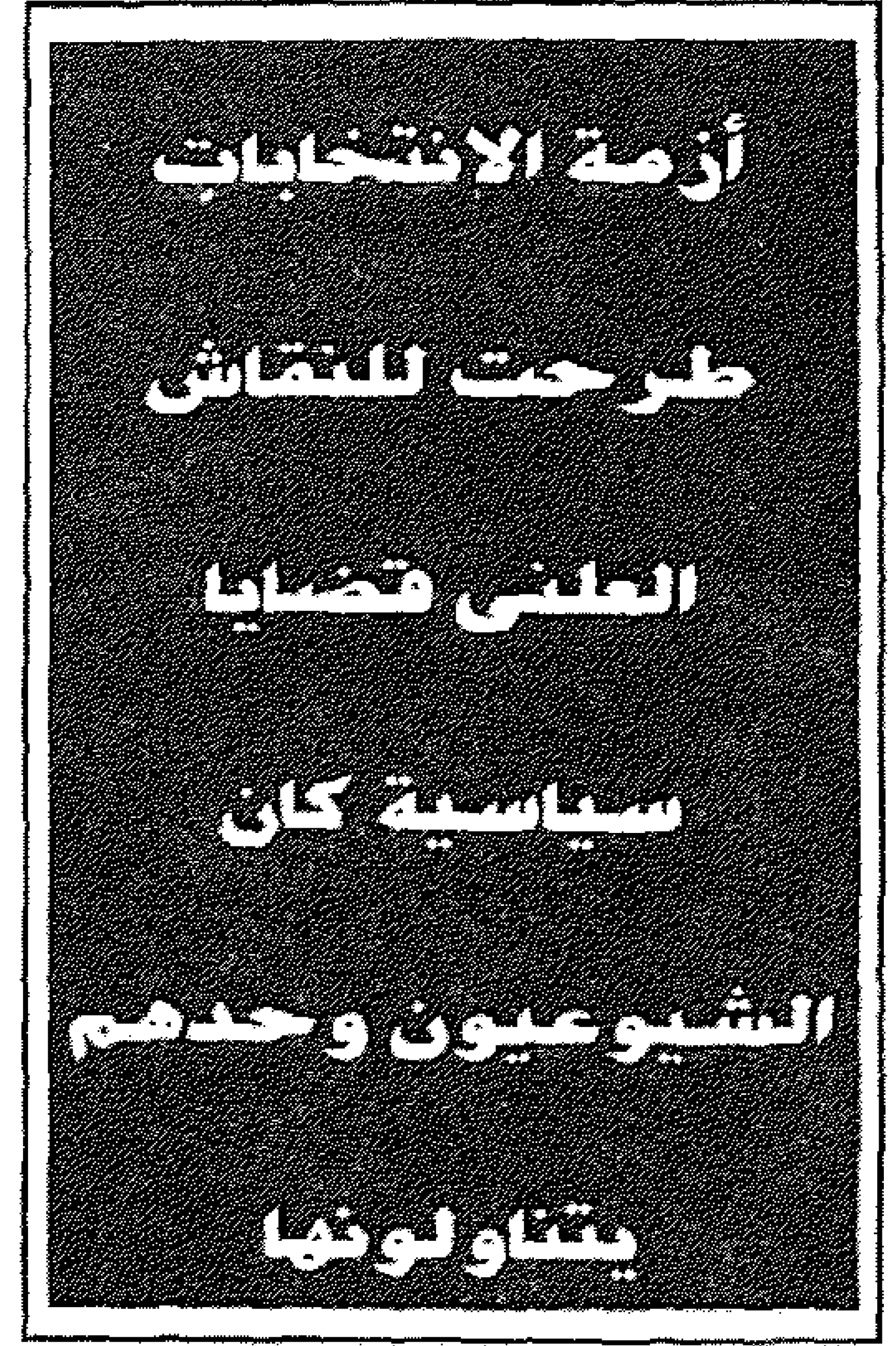
وخلال الأزمة أيضا اصدر **الحزب الشيوعى الأمريكى** بيانا آخر وهو كسابقه لم ير النور إلا فى صحف الحزب . فى هذا البيان قال« إن الحزب الشيوعى للولايات المتحدة الأمريكية حزب« ثورى موالى للطبقة العاملة. وخلافا للأحزاب المسيطرة نحن متحررون تماما من أموال المؤسسات (الشركات الكبرى) وسيطرتها لسنا مقيدين بمرشحين آخرين أو بأحزاب أخرى . إننا صوت مستقل لليسار» «مع ذلك فإننا قلقون من الأعماق على نتيجة انتخابات ٧ نوفمبر **فعلى الرغم من أن بيننا وبين جور وليبرمان اختلافات إلا أننا نعتقد أن بوش وتشينى يمثلان خطرا جديدا على الديمقراطية وعلى أوضاع الأسر العاملة ، إن انتخابهما سيشكل نكسة لحقوق العمال وللحقوق المدنية ولحق النساء فى الاختيار .. إذا انتخبا فإن التأمين الاجتماعى ومدارسنا العامة وبيئتنا وكل البرامج الحكومية التى تهدف إلى مساعدة الفقراء ستصاب بشلل رئيسى».**.

«إننا نؤمن حقا بأن الأولوية للناس لا للأرباح وبأن الحاجات الإنسانية ينبغى أن تأخذ الأولوية على جشع المؤسسات .. لهذا فإن حزبنا يبقى على التزامه باشتراكية تقوم على ميثاق الحقوق ، ورؤيتنا للمستقبل هى أمة بدون فقر أو عنصرية أو حرب أو ظلم.

«وما نفعله اليوم يقربنا إلى ذلك الغد الأفضل».

الحزب الشيوعى الأمريكى الثانى الذى سنعرض موقفه من أزمة نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية هو«**حزب عمال العالم**» ويلى من حيث الحجم والأهمية والنشاط «الحزب الشيوعى للولايات المتحدة الأمريكية» .وعلى الرغم من هذا فإنه خلافا للأحزاب التروتسكية الأوربية مثلا لا يركز بشدة على شخصية الزعيم الروسى السابق **تروتسكى** أو على تاريخه وكتاباته ، لا يكاد





القارئ لصحيفة هذا الحزب الأمريكى يلمس نزوعه التروتسكى من مقالات كتابه أو حتى من بيانات الحزب .ولعل السبب الرئيسى لهذا هو أن الحزب يركز بشدة على القضايا النضالية الآنية فى المجالات السياسية والاجتماعية ، بعيدا عن المناقشات النظرية التى تشغل الأحزاب التروتسكية عادة.

دأب «**حزب عمال العالم**» على خوض معارك انتخابات الرئاسة الأمريكية .وفى آخرها- التى جرت فى نوفمبر الماضى- كانت مرشحته لرئاسة أمريكا هى **مونيكا مورهيد** (وهى أفرو أمريكية) وكانت له أيضا مرشحة لمنصب نائب الرئيس هى **غلوريا لاريفا** (وهى لاتينية). **وبطبيعة الحال فإن الرأى العام الأمريكى -أو الناخبين الأمريكيين على نطاق واسع لم يعرفوا بوجود هذين المرشحين** .فلا ذكر لحقيقة كونهما مرشحين «رسميا» ولهما برنامج انتخابى إلا فى صحيفة الحزب« عمال العالم» .وبطبيعة الحال لا يعرف عدد الأصوات الانتخابية التى أيدتهما ، إنما من المؤكد أنها ستنشر فى« الوقائع» الرسمية(..).

مع ذلك فإن مصادفة مهمة حدثت وهى أن المؤتمر السنوى لهذا الحزب عقد فى نيويورك فى الأيام من **٢ إلى ٥ ديسمبر** الماضى ،أى بعد أقل من شهر انتخابات الرئاسة ،وفى ذروة أزمة النتائج بين الحزبين التقليديين الديمقراطى والجمهورى . وكان من الطبيعى أن يتناول المؤتمر هذه الأزمة ،وهى التى لم تكن متوقعة ، وبالتالى لم تكن على جدول أعمال المؤتمر ومناقشاته بهذا المعنى المحدد. وقد وضع المؤتمر على جدول أعماله بعد الأزمة مناقشة موضوع« **المغزى السياسى لمأزق انتخابات الرئاسة الأمريكية من وجهة نظر الطبقة العاملة والمقهورين كافة».**

وفى المؤتمر قالت مرشحة الحزب للرئاسة **مونيكا مورهيد** «إن الحزبين الديمقراطى والجمهورى لا يمثلان إلا الطبقة الرأسمالية المحدودة، الطبقة التى تملك الثروات الهائلة لهذا البلد وتسيطر على البنوك والمؤسسات الضخمة».

«إن الصراع القائم بين قادة هذين الحزبين هو صراع حول تحديد من يجمع الاسلاب فى هذا النظام الذى تسيطر عليه المؤسسات الاقتصادية « **إن سلطات فلوريدا (حيث موضع الأزمة الرئيسى)- بما فيها الشرطة دأبت على التحرش بالناخبين الافرو أمريكيين وإبعادهم وتخويفهم . وقد أزاحت هذه السلطات أعداداً ضخمة من بطاقات التصويت التى أدلى عليها بأصواتهم**

الأمريكيون المنتمون للأقليات ، فضلا عن حرمانهم من حقوقهم الانتخابية والقبض عليهم يوم الانتخابات.

«إن على مؤتمرنا هذا أن يحدد لنفسه طريقا مستقلا عن كلا الحزبين الممثلين لرأس المال الكبير».

والواضح أن زعماء الحزب المشاركين فى المؤتمر -وكذلك صحيفته الأسبوعية **«عالم العمال»** شنا هجوما حادا على قادة الحزبين التقليديين الجمهورى والديمقراطى «**الذين يخوضان صراع قطع رقاب فيما بينهما على** النتيجة النهائية لانتخابات الرئاسة . ولكنهم حريصون بشدة على أن تبدو المعارك بينهما رصينة سواء كانت فى ساحة القضاء أو فى ساحة الرأى العام .حيث لا يوجد إلا الأدلة والحجج بكل أدب .وهما **حريصان على الرغم من كل ما بينهما من صراع على أن تبدو النتيجة التى سينتهى إليها القضاء دليلا على حكمة النظام ورسوخه ذلك أنهما متفقان على ضرورة بقاء النظام الانتخابى كما هو لأنه يخدم مصالحهما معا. فلا تسمع من أى منهما كلمة واحدة ضده».**

وقالت الصحيفة إنه «لايهم أيا من الحزبين الديمقراطى أو الجمهورى فى حقيقة الأمر أن يكون النظام قد سمح للسلطات باستبعاد فلوريدا ..والأمر فى النهاية مرهون بقوة العضلات السياسية لفريق **جورج بوش** الابن من المحامين والمستشارين القانونيين وخبراء التحليل الاعلامى أو قوة عضلات فريق **جور** لقدرته على أن يقلب الأرض والسماء بحثا عن أصوات ضائعة له».

وفى رأى المحللين السياسيين لهذا الحزب الشيوعى أن كل ما يحيّر الفريقين الجمهورى والديمقراطى هو إذا كان ينبغى التركيز على «مظهر العدالة» أو التركيز على الانتهاء بسرعة إلى حل لمشكلة نتيجة الانتخابات . وأن الحزب الديمقراطى لم يسارع إلى الكشف عن استبعاد عشرات الالاف من أصوات الناخبين الأفرو أمريكيين فى فلوريدا ردا على اتهام الحزب الجمهورى للديمقراطيين باتخاذ موقف« معاد للعسكريين الأمريكيين» عندما استبعدت أصوات غيابية وردت من القواعد العسكرية الأمريكية ولا تتوافر فيها الشروط القانونية والزمنية . مع ذلك فإن الحزب الديمقراطى -فى تقديرهم- بدلا من أن يواصل معركة الدفاع عن الحقوق الانتخابية للأقليات التى أهدرت فى فلوريدا من أجل أن يفوز **بوش** الذى يعرف ميل حزبه اليمينى ضد الحقوق المدنية للأفراد الأمريكيين والفقراء والنساء والعمال- فانه رفع راية الاستسلام فيما يتعلق بأصوات العسكريين آتية من الخارج حتى لا يتهم بالعداء لأولئك الذين يدافعون عن الأمن القومى لأمريكا وعن



آل جور.. قبل الهزيمة

الديمقراطية فى أنحاء العالم» كما يدعى الجنرال **نورمان شوارزكوف** القائد العام للحرب الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١ وأحد قادة حملة بوش الانتخابية.

ويقول **فريد جولدستين** -أحد أبرز المحللين السياسيين فى« **حزب العمال العالمى**» - أن أوضح الأدلة على ما بين الحزبين المتصارعين من اتفاق على إبقاء النظام والحاق الهزيمة بمن يريدون تطويره أو حتى إصلاحه هو سعى كل من **بوش وجور** لترك انطباع كاف بانه إن فاز سيضم إلى الادارة برئاسته فعاليات من قادة الحزب الآخر: فيدخل ديمقراطيون فى إدارة **بوش الجمهورية** فى حالة فوزه ، ويدخل جمهوريون فى إدارة **جور الديمقراطية إذا فاز فى النهاية(...).**

مع ذلك فإن قادة هذا الحزب الأمريكى -الذى يعد أكثر تطرفا من«الحزب الشيوعى الأمريكى» -يؤكد فى البيانات التى صدرت عن مؤتمره العام السنوى **أن ما حدث فى الانتخابات الأخيرة يمثل« لجنة للرأسماليين الأمريكيين ولقطاع الأعمال الكبيرة** .فإن الحزبين اللذين خلفوهما يقوضان صورة واشنطن فى المضمار العالمى ويجعلان الجماهير فى داخل أمريكا تزداد استهزاء بشأن سياسات البرجوازية الأمريكية . بالاضافة إلى هذا **فإن الصراع يرسى الأساس لحرب سياسية طويلة ومكثفة بين الحزبين فى وقت يتراجع فيه الإنتاج الصناعى الأمريكى ويبدأ الكبار يخافون من انحدار اقتصادى ،ولهذا فانهم (أى كبار الرأسماليين) يتطلعون إلى الأقل ديمقراطية بين المؤسسات الأمريكية ، أى المحاكم .. ويبقى أن نرى إذا كانا الحزبان سيمارسان ضبط النفس بقرار من المحكمة العليا لولاية فلوريدا ، ويبقى أن نرى إذا كانا سيمارسان ضبط النفس بالاكتفاء بالصراع على مستوى الولاية».**

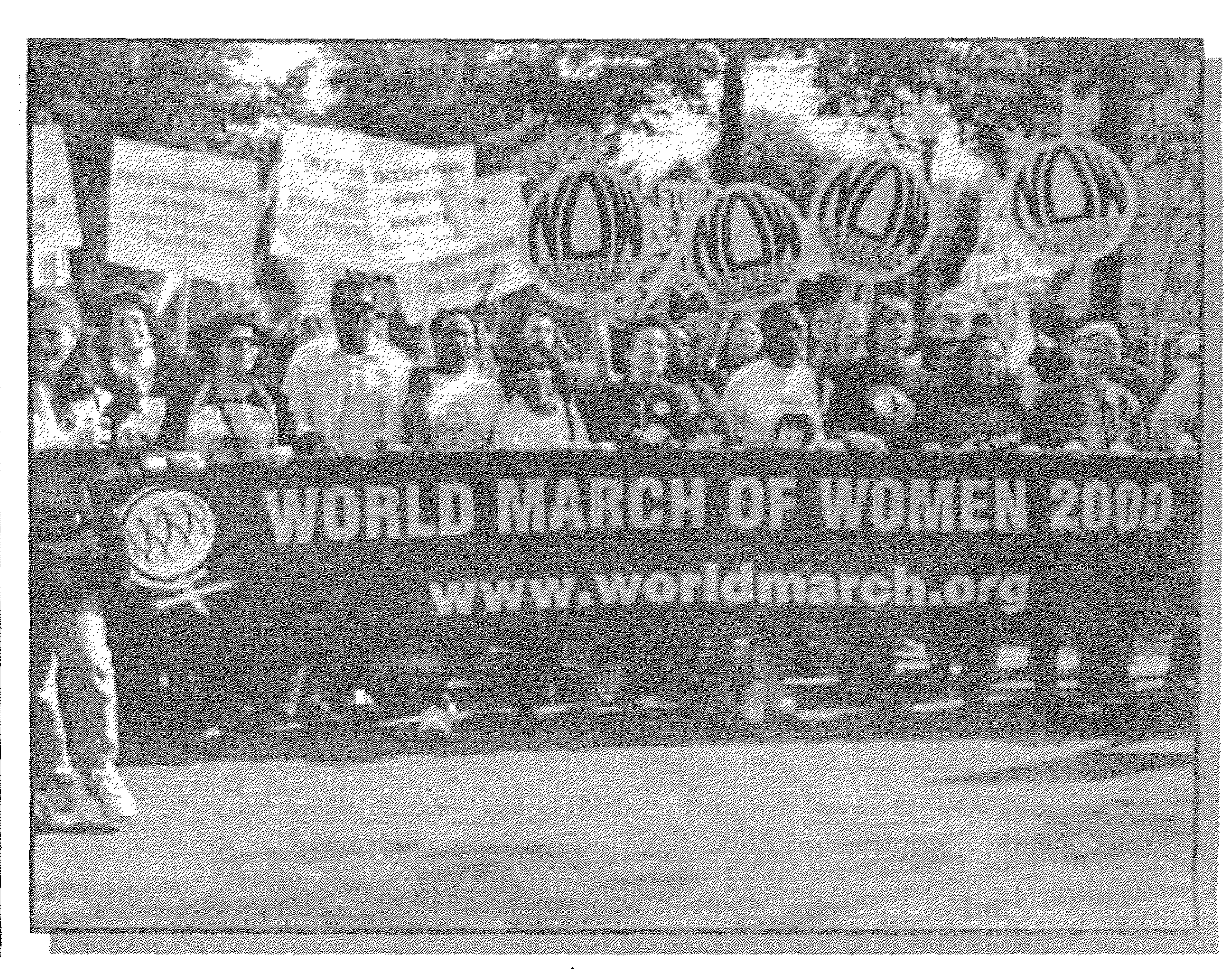
ويقول بيان آخر للحزب أنه« سيحدث ضغط هائل من الطبقة الحاكمة على أحد المرشحين لكى يرضخ... ولهذا تتعامل أجهزة الاعلام مع قرار المحكمة العليا لولاية فلوريدا بكثير من الاهتمام وتصوره بأنه بالغ الأهمية وذلك لتقنع الجماهير بأنه قرار يضمن الديمقراطية فى النتيجة النهائية».

وفى التحليل الأخير بالنسبة لهذا الحزب فانه **لا أهمية فى الحقيقة إذا فاز بوش بالرئاسة أو فاز بها جور** ، فسيبقى «الكبار» والاعلام والاقتصاد برمته «إن حقيقة أن بوش قد يفوز مع أنه لا يملك أغلبية الأصوات الشعبية ، أو أن جور قد يفوز ومعه هذه الأغلبية ليست حقيقة يمكن أن تكون لها أية عواقب **،لقد فاز كثيرون من رؤساء هذا البلد فى القرن العشرين -من هربرت هوفر إلى ليندون جونسون ورونالد ريجان- بالرئاسة بأغلبية واضحة (من الأصوات الشعبية) .ولكنهم بعد كل انتخابات فازوا فيها ارتكبوا جرائم ضد الشعب فى الداخل والخارج.** «والخطوة الأولى لوضع نهاية لهذا الوضع هى قطع الصلة مع حزبى الرأسمالية وفتح باب الصراع الجماهيرى ضد السياسات الرجعية لكل منهما».

هذه هى آراء اثنين من الأحزاب التى تدافع عن مصالح الطبقة العاملة الأمريكية ..على الرغم مما بينها اختلاف **فانها تتبرأ عن جشع السلطة كما كشفت عنه مواقف وآراء وتصرفات قادة الحزبين الكبيرين اللذين يتبادلان تولى السلطة بوجهيهما التنفيذى والتشريعى فى الولايات المتحدة.**

هل ستساعد الأزمة الانتخابية الأمريكية- على إيقاظ الرأى العام الأمريكى على مدى معاناة الديمقراطية الأمريكية من احتكار الحزبين الديمقراطى والجمهورى للسلطة .الأمر الذى يمكن الجزم به أن **هذه الأزمة فتحت الطريق بلا رجعة أمام ادراك الطبقة العاملة الأمريكية والمتحالفين معها بحكم المصالح والأحلام- الأقليات والنساء والفقراء والمهاجرين -على أهمية وضع ثقلها كله فى العمل السياسى .. لا الابتعاد عن المشاركة فيه.**

عشرة آلاف امرأة .. شاركن في مسيرة النساء ضد الفقر والعنف



مسيرة النساء .. واشنطون ١٥ أكتوبر ٢٠٠٠

في مشهد مهيب صباح السابع عشر من أكتوبر سارت ممثلات لعشرة آلاف إمرأة كن قد بدأن التظاهر أمام مقر الأمم المتحدة في الشارع الثاني والأربعين في **نيويورك** وكان الأمين العام **كوفي عنان** قد وعد بلقاء المندوبات إلا أن قمة شرم الشيخ الأمنية من أجل الوضع في فلسطين غيبته قسرا لتستقبلهن الأمينة العامة المساعدة« **لويز مفراتشيت**» ،وقد حملن إلى الأمم المتحدة صناديق بها عشرات من توقيعات ملايين النساء والرجال يساندون المطالب العالمية للنساء ضد الفقر والعنف ، بعد أن كن قد سلمن قبل ذلك الوثيقة الموجهة للأمين العام ولكل من رئيس البنك الدولي ومدير صندوق النقد الدولي والتي أسهمت مئات من مندوبات المنظمات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط ينتمين إلى مائة وتسعة وخمسين بلدا في كتابتها في صياغة ديمقراطية جذرية .

وتضمنت الوثائق **مطالب نساء العالم ورؤيتهن والأسس التي بنين عليها تطلعهن لعالم جديد ، عالم خال من الفقر والعنف وكل أشكال الاستغلال وعدم المساواة والتمييز** ،عالم يصبح فيه التكيف الهيكلي تحولا هيكليا يفضي إلى برنامج اجتماعي جديد على كل المستويات المحلية والوطنية الإقليمية والعالمية.

وإذا كانت هناك أوجه تشابه كثيرة بين ما حدث في **نيويورك** وفي **واشنطن** وبين ما حدث في «**سياتل**» قبل عام ،حين نجح تجمع المنظمات الأهلية بمظاهراته الحاشدة في منع **منظمة التجارة العالمية** من اتخاذ قرارات ضد شعوب العالم الثالث. فإن الأمر مع مسيرة النساء قد اختلف من زوايا كثيرة بالرغم من أن روح «**سياتل**» بدا أنها ترفرف على المسيرتين الكبيرتين في واشنطن ونيويورك وعلى اللقاءات التي أجرتها المندوبات مع مسئولي البنك الدولي وصندوق النقد.

فقد بدأ الاعداد للمسيرة العالمية للنساء قبل إنطلاقة «**سياتل**» بأربع سنوات كاملة حين نشأت الفكرة لدى منظمة إتحاد نساء كيبك في كندا »،وكان الاتحاد يعقد مجموعة من الندوات وورشات العمل والمسيرات تحضيرا لمؤتمر المرأة العالمي الرابع في «بكين» والذي نظمته الأمم المتحدة.

وفي إحدى المسيرات في شوارع مونتريال عاصمة مقاطعة «كيبك» أطلقت النساء شعار «**الخبز والورود**» في تعبير بليغ عن الأحلام البسيطة للإنسانية في توفير **غذاء كاف وورود للجميع** علامة على صحة الحياة وجمالها ، **وشوقا لتجاوز النظام الاجتماعي الاقتصادي العالمي القائم على الانقسام الطبقي والاستغلال الكثيف الذي يولد افقارا وبؤسا متزايدين.**

ولم يكن هذا وحده هو سبب اختيار الشعار ، بل كان هناك سبب آخر يتمثل في إحياء الذاكرة النضالية للنساء الكادحات، فقد كان هذا هو نفسه الشعار الذي أطلقته خمسة وثلاثون ألف امرأة من عاملات النسيج في مدينة «**لورنس**» الأمريكية سنة١٩١٢ أضربن عن العمل من أجل زيادة الأجور ومن أجل حياة أجمل اخترن لها الورود عنوانا..

وقد كان إضراب عاملات لورنس اللاتي إنتمين إلى ثلاثة وعشرين قومية من القوميات المهاجرة إلى أمريكا إضرابا ناجحا بكل المقاييس، إذ جرى تنظيمه بدقة وإستطاعت النساء التناوب على حمايته من كاسري الإضراب حتى حصلن على مطالبهن ، وكن يصدرن مطبوعات في خمسة وأربعين لغة من لغات النساء المهاجرات، في تعبير وتنظيم مبكرين جدا لروح التضامن الأممي فكرا وممارسة.

وكأنه كان هناك قبس من القوة الروحية والنضالية الهائلة التي تمتعت بها نساء «**لورنس**» أخذ يسري في قلوب نساء« **كيبك**» التي تضم بدورها عشرات من الجنسيات المهاجرة إلى كندا تعيش أغلبها في ظروف بائسة.

وأخذت هذه الروح نفسها تسري في أوساط عشرات من المنظمات الأهلية في

رسالة نيويورك

فريدة النقاش

العالم أجمع خاطبها إتحاد نساء كيبك في شأن المسيرة حتى زاد عددها في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠ عن **ستة آلاف منظمة من مائة وتسعة وخمسين دولة** ،إستطاعت أن تجمع أربعة ملايين وسبعمائة ألف توقيع على المطالب المقدمة للأمين العام للأمم المتحدة والوثيقة التي تسلمها كل من **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي** ،في مسيرات سلمية لم تسع الشرطة للاصطدام بها ،وكانت هذه فروق أساسية بين هذا الحدث الضخم والتاريخي وبين« **سياتل**» التي نحتفل الآن بمرور عام عليها والتي خطت في أواخر القرن العشرين صفحة مجيدة في الذاكرة النضالية للشعوب ، وألهمت حركات مشابهة في بانجوك ودافوس ولندن ومانيلا وبراغ، وبات علينا أن نستخلص منها الدروس والخبرات.

فماذا تقول الوثيقة التي قدمتها مندوبات عن نساء العالم إلى الأمين العام للأمم المتحدة وهي مكتوبة لا فحسب بروح شعرية ونضالية عالية معا وإنما أيضا من واقع معرفة عميقة بحالة النساء الفقيرات في العالم أجمع لا في الجنوب وحده وإنما في الشمال أيضا، بعد أن **ضربت سياسات الليبرالية الجديدة** وحرية السوق الكثير **من الحقوق الاجتماعية للكادحين** .كانوا قد اكتسبوها بعد نضال طويل ضد جشع الراسمالية ونزعتها الوحشية لمعاظمة الأرباح على حساب أي شئ ، وكان هذا النضال قد أدى كما نعرف إلى بناء **دولة الرعاية الاجتماعية التي أخذت تنهار تحت ضربات العولمة والشركات متعدية الجنسية** التي وجهت لها وثائق المسيرة نقدا جذريا شاملا .**متهمة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنهما ليسا الا خادمين مطيعين للاحتكارات الكبرى وأن سياساتهما هي امتداد للاستعمار.**

تقول الوثيقة المقدمة للأمين العام إننا نحن نساء المسيرة حفيدات لجدات من كل أنحاء العالم ناضلن طيلة عقود بل وقرون حتى يحصلن على حق التعليم وحق التصويت والترشيح في الانتخابات، ضد الاغتصاب والعنف الجسدي ، ومن أجل أجر متساو للعمل المتساوي ،والمشاركة السياسية على قدم المساواة ،والحق في تملك الأرض والرعاية الاجتماعية،ونحن الآن نريد أن نبني على كل ما اكتسبته جداتنا ، ونرفض التضحية بالنساء على مذبح القوى الايديولوجية والدينية والثقافية والاقتصادية أو الاتجاهات التي تواصل تهديد المرأة ونفي حقوقها الإنسانية.

وقد اخترنا نحن ممثلات نساء العالم الأمم المتحدة باعتبارها المنبر السياسي على الصعيد العالمي لتكون ذروة لقاءاتنا ومظاهراتنا وأنشطتنا ولنقدم لها مطالبنا رغم انتقاداتنا الجذرية لها.

ذلك أن مسيرتنا هي عمل سياسي بالأساس يقول **بأولوية السياسي على الاقتصادي وعلى المصالح المالية** للأقلية ،ونحن نطالب بتجديد وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي في **زمن تعمل فيه الأسواق المالية دون قانون أو رقابة من المواطنين لتحول العالم إلى سوبر ماركت ضخم يراكم الأغنياء فيه المنافع**، ويشنون حربهم على الإنسانية بما يترتب على ذلك من جرحى ومبعدين ولاجئين وقتلى ، ولذلك كله فإننا نخاطب من خلالك أيها الأمين العام كل الرجال والنساء الذين يسيطرون على دفة الحياة السياسية، وما تزال النساء بينهم أقلية.

نحن النساء نريد أن نجعل القرن الواحد والعشرين قرنا لإحترام حقوق الإنسان كافة وممارستها فعليا في كل المجالات المدنية، والسياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واعتبار حقوق المرأة النوعية جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان عامة. **ونريد أيضا أن يكون هذا القرن الجديد زمناً لتوزيع ثروات الكوكب الجماعية بالتساوي بين البلدان والشعوب وبين النساء والرجال.**

ونحن نساء المسيرة نؤمن إيمانا عميقا بأنه بالرغم من الحاجة الماسة لاصلاح الأمم المتحدة التي لابد من توجيه نقد جدي لها ،فإنها مع ذلك كله تمثل لنا أملا .. وسوف تظل تتشبث بإعلان قمة الألفية لرؤساء الدول الذين التزموا فيه بتحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر فعالية لوضع الأولويات وتنفيذها ، من أجل تنمية لكل شعوب العالم ومن أجل **محاربة الفقر والجهل والمرض والظلم، ومحاربة العنف والرعب والجريمة** ، ووضع حدلاستنزاف البيئة بيت الإنسانية المشترك، وسوف نظل نتمسك بهذه الوعود التي نريد أن نراها أفعالا.

ولأننا أخذنا هذه الوعود مأخذ الجد فإننا نقدم للأمين العام للأمم المتحدة همومنا وانتقاداتنا ومقترحاتنا ،مع إيماننا العميق بأن **النضال ضد كل المثالب وأشكال الظلم والاستنزاف لا يمكن أن يكون ظافرا في غياب المساواة بين النساء والرجال** . والمساواة بالنسبة لنا هي غاية ووسيلة في الوقت ذاته لتحقيق السلام والعدالة والتنمية، ويعرف الملايين على امتداد المعمورة والنساء في القلب منهم أن مجتمعا إنسانيا قويا وموحدا وصلبا هو وحده القادر على القضاء على الفقر والعنف.

إن نموذج التنمية الشائع الآن والذى يعممه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أدى إلى استبعاد الملايين وإلحاق شتى المظالم بهم.

ولأننا نساء جئن من شتى الخلفيات السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية ومن قلب القاعدة الشعبية فإننا نعرف جيداً معنى هذه المظالم ،فالفقر لا يعرف حدوداً ،والعنف ليس محصورا في طبقة بعينها وهما يؤديان معا إلى التأخر والتعاسة.

والشئ الذي لا شك فيه هو أن النساء هن من أقرب الحلفاء للأمم المتحدة ولأهدافها . فنحن رغم انتقاداتنا الجذرية نعرف أن



جهودها قد أسفرت عن بعض التحسينات خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة الأساسية ،ولابد من الاقرار بأن النساء إستطعن إنجاز ثورة في القرن العشرين دونما إراقة دماء ،فقد تغيرت حياة الأسرة وعلاقات العمل ، والروابط بين الرجال والنساء ،واستطاعت النساء وضع بنية القوة موضع تساؤل واستطعن أيضا التحكم في صحتهن الانجابية وتمكن من السيطرة على أجسادهن إلى حد.

ومع ذلك ، فإذا توقفنا قليلا لنرى معا العالم بعيون النساء والفتيات بخاصة سوف نجد ما يلي:

إن سبعين في المائة من هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم أجمع هم من النساء والأطفال ، وتملك النساء أقل من واحد في المائة من ثروات الكوكب ، **ويعملن سبعين في المائة من ساعات العمل ولا يحصلن في مقابل ذلك الا على ١٠٪ من الدخل**. وهناك كإحصاء رسمي مائة وعشرة ملايين من الفتيات يعملن في أعمار ما بين أربع سنوات وأربعة عشرة عاما وذلك دون حساب للعمل المنزلي. وتكسب النساء عامة ما هو أقل من أجور الرجال بنسبة خمسة وعشرين بالمائة.وفيما يخص المشاركة السياسية فليس هناك بلد واحد حتى الآن جرى تمثيل النساء في مؤسساته السياسية بنسبة عددهن وهناك أربعة عشرة إمرأة لكل مائة رجل يشغلون المواقع السياسية العليا ، وتقدر الأمم المتحدة أننا نحتاج إلى خمسمائة عام قبل أن يصبح الرجال والنساء متساوين في المواقع الاقتصادية العليا.

وعلى امتداد المعمورة **يدخل مليون طفل إلى سوق العمل الجنسي كل عام أغلبهم من الفتيات ، ويجرى اغتصاب واحدة من كل أربع نساء على امتداد المعمورة.**

وقد أصبح الاغتصاب أداة أساسية في كل النزاعات المسلحة طيلة القرن العشرين وحتى القرن الجديد ،**وقدر البنك الدولى الآثار التي تفضي إلى الموت بسبب العنف ضد المرأة بأنها تساوي تماما ضحايا مرض السرطان** .وعلى مستوى التعليم فإن ثلثي الأطفال المحرومين من التعليم هم من الفتيات ، وتعمل الفتيات خاصة في بلدان العالم الثالث عملا منزليا شاقا منذ سن الخامسة ما بين أربعة وستة عشر ساعة في اليوم وتمثل النساء أربعين في المائة من قوة العمل الزراعية في العالم ولا يملكن سوى ١٪ من أراضي المعمورة الزراعية ورغم كل الجهود والتشريعات فما تزال مليونا إمرأة يتعرض للتشويه الجسدي بالختان كل عام.

إن ما يميز العنف عامة عن العنف الموجه للنساء هو أن ضحية النوع الأخير من العنف تتعرض له فقط لكونها إمرأة لا غير.



فريدة النقاش (في اليسار) وأعضاء مشاركين في المسيرة

وقدمت الوثيقة نفس المطالب التي كانت مذكرة المسيرة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد بلورتها بصورة أوسع وأشمل وعلى رأسها **المطالبة بالغاء ديون العالم الثالث** ، وكإجراء عاجل ومؤقت إلغاء ديون الدول الأشد فقراً وهي حصرا ثلاثة وخمسون دولة من الجنوب ، والعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي مؤسسات نظريا تابعة للأمم المتحدة على **وقف سياسات التكيف الهيكلي القائمة على الخصخصة وتخفيض عملة البلاد الفقيرة ووقف برامج الرعاية الاجتماعية وإطلاق حرية الأسواق وانسحاب الدولة من ميدان الخدمات وتخطيط الاقتصاد وكلها اجراءات أدت للإفقار الشامل**

« علينا أن نفرح لأن الكادحين يطرقون الأبواب ويفتحون أفقا من أجل عولمة التضامن

. وفي هذا الصدد وجهت الوثيقة نقدا عنيفا لاعلان الأمين العام أن الأمم المتحدة هي حليف قوى للقطاع الخاص وتأكيده أن العولمة تقدم فرصا رائعة للجميع متجاهلا المآسي التي تلحقها هذه العولمة بالملايين . وطالبت الوثيقة أيضا بفرض ضريبة **توبن** على معاملات البورصة، وتخصيص ٠٫٧٪ من الناتج القومي الاجمالي للبلدان الغنية لتنمية البلدان الفقيرة وإنشاء مجلس أمن اقتصادي عالمي وإلغاء سرية الحسابات في البنوك.

وتضمنت المطالب الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة التدخل لوقف الحروب ونزع السلاح وتصفية الاحتلال ودعوة الحكومات للتصديق على إعلان المحكمة الجنائية الدولية واتخاذ الاجراءات التي تعاقب على جرائم الاغتصاب والعنف ضد المرأة والتجارة في أجساد النساء وإدانة أي مؤسسة كانت تدعو للعنف ضد المرأة أو تمارسه . ومن الطريف أن الوثيقة طلبت إلى الأمين العام نفسه كرجل -أن يمتنع عن ممارسة أي نوع من العنف ضد النساء ، بل أن يتصدى لقيادة الحملة لتصفية هذا العنف.

واستطاعت النساء العربيات تحويل المسيرات والمؤتمرات الصحفية والاجتماعات إلى مناسبة لإدانة ممارسات الاحتلال الاسرائيلي الوحشية ضد الشعب الفلسطيني ورفعن علم فلسطين ولافتات لدعمها بمساندة قوية من كل نساء العالم خاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كان عدد الترقيعات التي جمعتها نساء العالم على إمتداد العام ومنذ الإطلاق الرسمي للحملة في الثامن من مارس قد وصل إلى أربعة

• الأسواق المالية حولت العالم إلى «سوبر ماركت» يراكم فيه الأغنياء المنافع.

• ٧٠٪ من الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم من النساء.

• النساء يعملن ٧٠٪ من ساعات العمل ولا يحصلن إلا على ١٠٪ من الدخل.

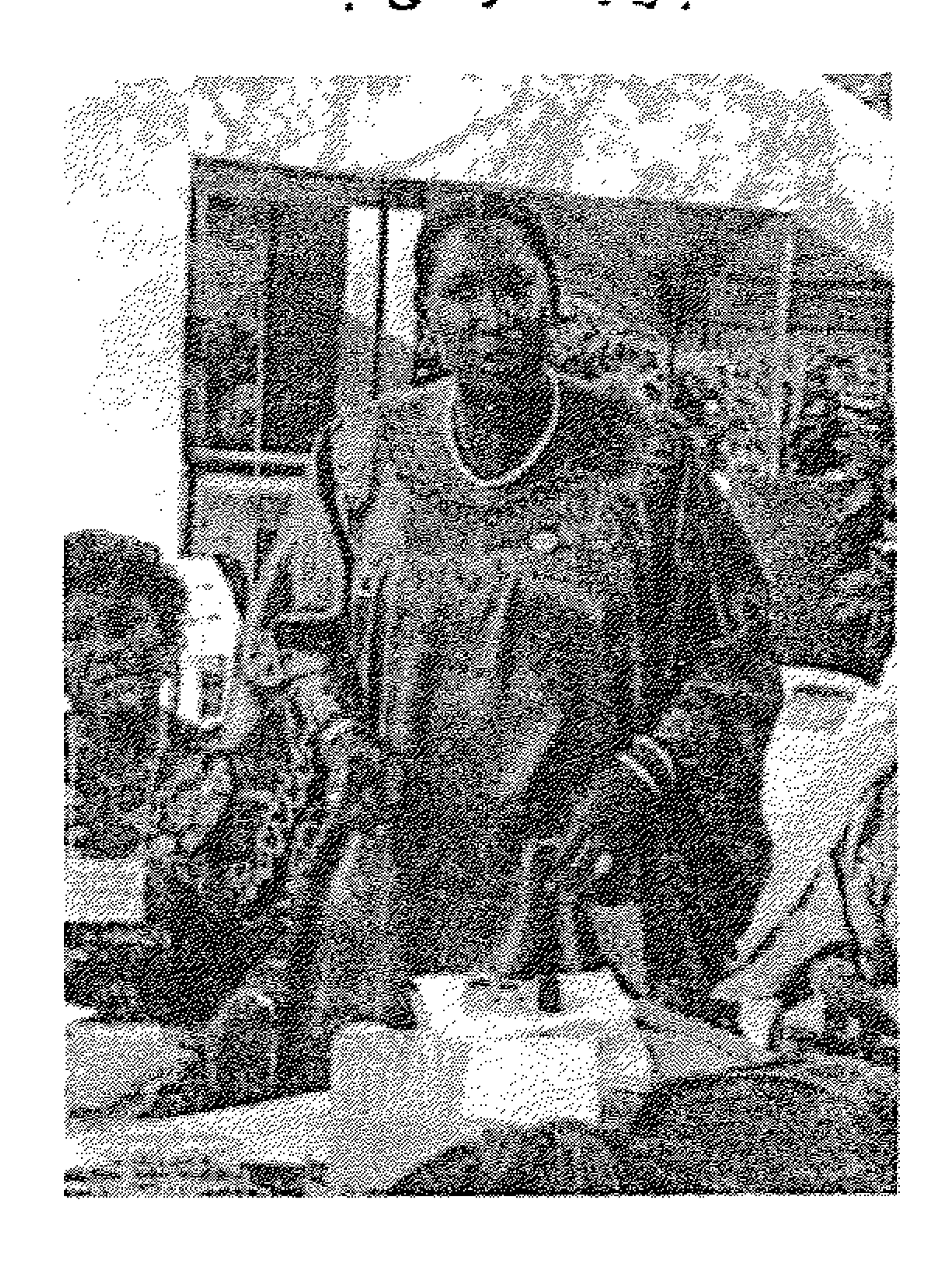
ملايين وسبعمائة ألف توقيع من كل البلدان. وفي لقاء أخير بعد انتهاء نشاطات التتويج للمسيرة في نيويورك تداولت المنسقات العالميات فيما بينهن حول مواصلة جمع التوقيعات وارسالها تباعا للمنظمة الدولية والتوعية بأهداف المسيرة وتوسيع قاعدة مشاركة المنظمات، من الاتجاهات والمنابع كافة فيها، سواء كانت نسائية حزبية او نقابية، منظمات بيئية أو منظمات دينية تقف ضد الظلم وتؤمن بالمساواة.

اتخذت «الحملة من أجل المسيرة للقضاء على الفقر والعنف ضد المرأة» شكلا تنظيميا مبتكرا مرنا ولا مركزيا، ورغم أنه كان هناك مركز أولى هو «اتحاد نساء كيبك» الذى أطلق المبادرة ثم توسع بعد ذلك ليصبح لجنة تنسيق دولية تضم خمسة وأربعين مندوبة تمثلن أقاليم العالم. إلا أنه لا هذا ولا ذاك كان مركز قيادة أو إصدار أوامر او اتخاذ قرارات بل مركز تنسيق وتنظيم واتصال لتبادل الخبرات والنشاط حول كل شئ وإجراء الترتيبات الادارية للمؤتمرات التحضيرية ومخاطبة الممولين وتوفير ميزانيات للأعمال الأساسية وللطوارئ. وقامت كل المنظمات المحلية والاقليمية بدورها بمخاطبة الممولين كجزء من نشاطها، ونجحت غالبيتها في تغطية نفقات الوفد السياسي الذى ضم مندوبة واحدة على الأقل من كل بلد، وقد شارك هذا الوفد في لقاء الأمم المتحدة.

وعلى الأرض ومع تواصل العمل المشترك استطاعت هذه المنظمات أن تعكس حقيقة التنوع والغنى والتعدد في الحركة العالمية النامية المناهضة للعولمة الرأسمالية والساعية حثيثا لبناء أممية جديدة وكان التركيز على قضية المرأة طبيعيا لأن منظمة نسائية هي التي أطلقتها وكان أيضا اختيارا لأضعف القوى الاجتماعية على الصعيد العالمي التي تتلقى ضربات العولمة وهي ملايين النساء والأطفال.

وعادة ما تكون القوى الضعيفة أقل وعيا وأدنى قابلية لتنظيم صفوفها، وربما أيضا أكثر ميلا للعمل الفردى خاصة بحكم وضع النساء، في ظل هوس المنظومة الاقتصادية الجديدة التي أطلقها البنك الدولي وارتبطت بحرية السوق والخصخصة **وركزت على تنمية المشروع الفردى الصغير والقروض بالغة الصغر في أوساط النساء الفقيرات، وهي المشروعات التي جعلت الفقيرات أكثر هشاشة وهامشية وعزلة عن بعضهن البعض، وأبعد عن التنظيمات النقابية والحزبية والعمل الجماعي بل وأيضا أقرب للدخول في منافسات قاتلة فيما بينهن على الأسواق المحدودة بسبب انتشار الفقر والبطالة، والموارد الشحيحة التي استنزفها الفساد وتشوهات التنمية.**

إفريقية تشارك في الإعداد



وهنا يبرز لنا عنصر آخر هو ذلك الجهد الخلاق الذى بذلته آلاف المنظمات لجذب النساء للتوقيع على المطالب والإنخراط لجذب النساء للتوقيع على المطالب ودفعهن للمشاركة في النشاطات المختلفة وإثارة حماسهن للعمل الجماعي، والمشترك بين منظماتهن الصغيرة ودعوتهن للوصول إلى الأسئلة النقدية الأساسية حول طبيعة العولمة والليبرالية الجديدة وجوهرها اللاإنساني النفعي والوحشي.

كذلك أتقنت المنظمات الديمقراطية ومنظمات النساء استخدام وسائل الاتصال الحديثة بكفاءة عالية فكان الانترنت والإي ميل والفاكس عوامل لاختراق الحدود والفضاءات وتجاوز القيود وخلق التواصل الإنساني، فلم تبق هذه الوسائل مجرد أدوات للبورصات والأموال الطائرة وكبار الرأسماليين وتجار الحروب فقط بل أصبحت امكانية مفتوحة للنضال الشعبي والأممي.

وقد أكدت رسالة النساء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي **إننا لا نقف ضد العولمة على اطلاقها وإنما نكافح من أجل عولمة من نوع جديد يجرى توزيع الثروة فيها بعدل بين سكان الكوكب وبين الرجال والنساء** وتتضامن الشعوب في ظلها. ومثلنا مثل الكثير من نشطاء المجتمع المدنى ندعو إلى بريتون وودز جديدة. وتسجل الرسالة إحصائية دالة هي أن ٦٣٪ من والمساواة قروض البنك الدولي تذهب لتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي وليس لتخفيف الفقر.. وقالت الرسالة أنه إذا بدا أن وضع النساء يتحسن ظاهريا فما ذلك إلا لأن وضع الرجال يتدهور.

لعله من السابق لأوانه بعد عام واحد من سياتل وبضعة شهور على مسيرة النساء أن نقول بتفاؤل ان احتمالات الثورة الاجتماعية العالمية تنفتح من جديد على أفق تجاوز الرأسمالية. وأن امكانية التجاوز السلمي لها تلك التي قال بها لينين قبل عقود هي إمكانية كبيرة، لكن **علينا أن نفرح لأن الكادحين يطرقون الأبواب ويفتحون أفقا من أجل عولمة التضامن** ..من أجل السلام والعدالة والمساواة لكل شعوب الأرض مهما كان الطريق صعبا وطويلا:

قالت النساء في ختام رسالتهن إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

نعرف جيدا أن ما نعترض عليه قوى وراسخ، وما ندعو إليه صعب وبعيد المنال.. لكننا سوف نكافح من أجل حلمنا.

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

المحافظون الالمان و« الثقافة القائدة »

عولمة ووحدة أوربية .. وانغلاق ثقافي

في السنوات العشر الماضية منذ الوحدة الألمانية قتل المتطرفون اليمينيون عددا يقدر بما يتراوح بين ٩٣ و ١٦٠ شخصا من الأجانب ومن الشباب اليساري ومن الفقراء والمعاقين .القائمة الأولى بأسماء القتلى والتي نشرت تحت عنوان « **فلنعطى للضحايا أسماء** » جاءت ثمرة بحث أجراه محررو جريدتين يوميتين ألمانيتين هما « **برلينر تاجيس شبيجل** » و« **فرانكفورتر روندشاو** ». الصحفيون الذين لا يعتبرون هذا الرقم نهائيا التزموا معايير تقوم على دراسة النتائج المتوافرة في تحريات الشرطة والنيابة العامة وأحكام القضاء . الحالات المأساوية الأخرى والتي تؤكد جمعيات المجتمع المدني مسئولية اليمين المتطرف عنها لم تنته التحريات فيها أو لم يفصل فيها القضاء بعد . ولكن عام ٢٠٠٠ أتى بتطور مثير في موضوع كاد يعتبر من الحتميات الطبيعية المصاحبة للحياة الاجتماعية.

فمنذ بداية صيف عام ٢٠٠٠ **والمانيا منشغلة بالموقف من الأجانب ومن النزعة العنصرية ومن نشاط وفكر النازيين الجدد**. الموضوعات التي تجنبت السياسة وتجنب الاعلام السائد دراستها ومعالجتها طوال عشرات السنين أصبحت موضوع المانشيتات الرئيسي . ولكن الاهتمام الذي بدأ في الإعلام الالكتروني والمطبوع كرد فعل على عدد من الأحداث من **بينها مقتل مواطن ألماني أفريقي الأصل في مدينة ديساو بشرق ألمانيا ،والقاء قنبلة على مواطنين روس وأوكرانيين من أصل يهودي وسط مدينة دولدورف في غرب ألمانيا تحول إلى حوار واسع في المجتمع** .النقاش الذي تواصل بشكل شبه يومي ، رغم مقاومة واضحة من المحافظين بدعوى أن الإعلام يبالغ ،كشف المزيد من الحقائق الخافية أو المخفية .**وسرعان ما وجد المحافظون الألمان أنفسهم في مأزق** بسبب سياساتهم المتناقضة والانتهازية .فهم من ناحية كانوا ولا زالوا من المبادرين بدفع مسيرة الوحدة الاوربية ومن دعاة إزاحة كافة العوائق أمام العولمة ، ولكنهم من ناحية أخرى واصلوا العزف على أوتار المخاوف القومية ساعين لكسب أصوات الناخبين من يمين المجتمع.

وضعف الألمان أمام دعايات الفكر القومي المتعصب والأفكار العنصرية يمثل عاملا مؤثرا في الحياة السياسية ومصدر قوة متجدداً سواء لليمين المتطرف وللمحافظين وعنصرا مؤثرا في المعارك الانتخابية.

التعبير البارز عن هذه الحالة شهدته ألمانيا بعد شهور قليلة من هزيمة المحافظين (تحالف الحزب المسيحي الديمقراطي والاجتماعي الديمقراطي) في الانتخابات العامة الأخيرة في ألمانيا وخروجهم من حكم دام ١٦ سنة .خلال أسابيع قليلة من شتاء سنة ١٩٩٩ تغير الطقس السياسي وعادت أرقام المحافظين للصعود في استطلاعات الرأي . وكان المحافظون قد لجأوا «**لفزاعة الأجانب**» ، الحيلة القديمة التي أثبتت وثبتت نجاحها في ألمانيا المرة تلو المرة ،وسهولة تأليب الرأي العام في ألمانيا ضد الأجانب قضية مرتبطة أوثق ارتباط **بجذور فكرية لأيديولوجية لم تتخلص منها ألمانيا بعد، وبالأوضاع الاجتماعية القلقة لفئات واسعة وباستراتيجية المحافظين الالمان وتكتيكاتهم السياسية في النضال ضد اليسار والنقابات من ناحية ،ومزاحمتهم لمنظمات اليمين المتطرف على أصوات قطاعات معينة من الناخبين من ناحية أخرى**.

الكراهية .. كسلاح استراتيجي

بفضل سلاح الكراهية للأجانب استطاع الحزب المسيحي الديمقراطي **إنهاء حكم الديمقراطيين الاجتماعيين في واحدة من أهم مقاطعات ألمانيا هي محافظة هيسين** (عاصمتها فرانكفورت على نهر الماين) .وكان المحافظون قد أداروا المعركة حول الموقف من الأجانب في ألمانيا ،وبالتحديد باستغلال النقاش حول **قانون منح حق المواطنة الألمانية** (جواز سفر ألماني) **أيضا لمن يحتفظون بجنسياتهم الأصلية** إذا ما توافرت لديهم شروط الحصول على الجنسية الالمانية .المحافظون حذروا من «**ازدواج ولاء**» **المهاجرين ،واعتبروا ازدواج الجنسية مشكلة أمنية واجتماعية** . وآثاروا المخاوف بالتحديد من ٢ر٣ مليون تركي في ألمانيا يمكن أن يحصل جزء كبير منهم على الجنسية الالمانية بفضل مشروع القانون المطروح آنذاك.

وقد شن المحافظون الحملة تحت شعار مضلل يقول **نعم للدمج** (دمج الأجانب في المجتمع) **ولا للجنسية المزدوجة . هذا في بلد يعيش فيه ملايين المواطنين ممن يحملون الجنسية الألمانية إلى مع احتفاظهم بجنسياتهم البولندية أو الروسية أو الأوكرانية وغيرها .تحديدا بقرار من حكومات المحافظين ذاتها** والتي رأت في ذلك مصلحة لها ففتحت الباب «لاستيراد» نحو مليوني ناخب من البلدان المذكورة استنادا إلى أصلهم الألماني ولم يخب أمل المستشار السابق كول إذ صوت معظمهم لصالح حزبه.

وكنت قد كتبت في عدد اليسار ٣ لسنة ٩٩ أن سياسة المحافظين «كانت بمثابة **صب الزيت على نار العنصرية**» وقتها راح لاجئ شاب من الجزائر معروف باسم عمر بن نوي(**الاسم الحقيقي فريد قندال**) ، ضحية بعد مطاردة العنصريين له في مدينة ألمانية .في المقال المذكور جاء أيضا أن « **لانتصار المحافظين في هيسين مغزى يتجاوز النجاح في الاستيلاء على حكومة إحدى المقاطعات**

.فقد بين هذا الانتصار إن اتجاها سياسيا أسقطه الشعب فى الانتخابات العامة... بسبب سياساته الاجتماعية والاقتصادية يمكنه أن يخرج من العزلة سريعا إن أجاد لعبة التضليل باستغلال المشاعر القومية والمخاوف الاجتماعية». ولكن سياسة الحزب المسيحى الديمقراطى تجاه الأجانب والتى يستنكرها المسيحيون وتعارضها الكنيسة ويرفضها الديمقراطيون ازداد انفضاحها وتمت عزلتها ونشأت فرصة تجاوزها بعد خروج المستشار كول وحزبه من الحكم.

« مناطق النازيين المحررة »

فضح الاعلام لليمين المتطرف وجرائمه والمطالبة العامة بتصدى أجهزة الأمن لمنظماته بل وبدء الحكومة بإجراءات حل واحدة من أهم منظمات النازيين الجدد وأكثرها نجاحا فى جذب الشباب إلى فخاخ الأيديولوجية القومية العنصرية والعدوانية (**الحزب القومى الديمقراطى**).. جاء متأخرا وبمسافة سنوات بعد أن استفحل تأثير النازيين على وعى الأجيال الشابة وازداد نفوذهم فى مناطق واسعة من ألمانيا .وكان النازيون الجدد قد أعلنوا منذ بضع سنوات عدة مدن وأقاليم «**مناطق محررة وطنيا**» ومنها عدة مدن صغيرة فى ألمانيا الشرقية(فورتسن وأجزاء من إقليم سكسيسه شفايتز) والمقصود **أنها مناطق محررة من وجود الأجانب و من اليسار** . وهى حال غير متصورة فى بلد ذات دستور ديمقراطى. إلا أن الادارات المحلية كانت قد استسلمت شيئاً فشيئا لسطوة عصابات النازيين .ورغم نجاح النازيين المحدود فى اختراق المجالس البرلمانية إلا أنهم مارسوا التأثير على العديد منها لأن **المحافظين وأحيانا الديمقراطيين الاجتماعيين تبنوا مواقف تلبى فى النهاية مطالب اليمين المتطرف فى موضوع السياسة تجاه اللاجئين والأجانب.** والشرطة سمحت للنازيين الجدد بتنظيم المظاهرات ما داموا يستندون إلى الاعتراف بشرعية أحزابهم . وبدلا من التحقيق بشكل جاد فى الجرائم المقترفة ضد الأجانب كان هم الشرطة وسياسيى الحكم المحلى هو **الدفاع عن سمعة مدنهم وقراهم بانكار وجود خلفية سياسية للجرائم المرتكبة.**

ولكن أجهزة الدولة التى تعترى وجهها معالم الملل كلما تحدث الناس عن مظاهر العنصرية والتمييز وجرائم اليمين المتطرف أضطرت تحت ضغط الرأى العام العالمى والمحلى إلى وضع قضية العداء للأجانب والعنف اليمينى على جدول أعمالها .**وكانت الصحافة الأمريكية والأوربية قد انتقدت الأوضاع فى ألمانيا فى سلسة من المقالات فى كبريات الصحف** . وأكثر من دليل سياحى صادر فى أمريكا وانجلترا حمل تحذيرا من زيارة مدن ألمانية معينة بسبب الخطر النازى . وحذرت وزارة خارجية الولايات المتحدة مواطنيها من ذوى البشرة السوداء من السفر إلى مناطق عينتها بالاسم فى مناطق ألمانية محددة بسبب العداء للأجانب وبسبب الأخبار المتواترة عما يتعرض له المواطنون الأجانب من أخطار . وبعد ادعاء اليمين والمحافظين الألمان المتكرر لسنوات عديدة بأن العالم كله يريد اللجوء لألمانيا طمعا فى المعونات الاجتماعية وفى ارتفاع مستوى المعيشة **فوجئ الرأى العام الألمانيا بعزوف خبراء الكومبيوتر الأجانب (تحديدا الهنود) عن القدوم لألمانيا رغم عرض الحكومة الألمانية بمنح بطاقات إقامة لثلاثين ألفا منهم وبمرتبات عالية للغاية ليسهموا فى انهاض الصناعات الاليكترونية فى ألمانيا والتى تعانى من نقص مبرمجين شبان.**

نتيجة تجاهل حكومات ألمانيا المحافظة للانزلاق التدريجى نحو هاوية العنصرية والعنف نشأ وضع خطر، ليس بالنسبة للأجانب فحسب بل على الديمقراطية وحكم القانون فى المجتمع . وتكتشف ألمانيا الآن أنها تخلفت كثيرا عن العمل على تنفيذ قرارات البرلمان الأوروبى وعن جهود بقية دول الاتحاد الأوربى فى مكافحة العنصرية وظاهرة العداء للأجانب كشرط لضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان.

للتحالف ضد اليمين

الوعى بالوضع وبضرورة مقاومة اليمين عجل **بنشوء شبكة واسعة مترامية الأطراف من صحف كبرى وقنوات تلفزيونية والنقابات والعديد من منظمات المجتمع المدنى.** تنظم الشبكة أنشطة ضد اليمين فى المحليات وتنشر فى **الانترنت بشكل شبه يومى مستجدات عن التصدى لليمين المتطرف** ويحمل هذا التحالف رغم احتجاج بعض رموز الاتحاد المسيحى الديمقراطى اسم« **الشبكة ضد اليمين».** ولأول مرة فى ألمانيا التى يجد الزائر فى عدد من مدنها نصب تذكارية لضحايا جرائم النازيين الجدد **يزور رئيس حكومة ألمانية أحد هذه النصب التذكارية** .ولأول مرة تشارك رموز الحكومة الفيدرالية ورئيس الجمهورية فى سلسلة من الفعاليات الجماهيرية ضد العنصرية والعداء للأجانب .فى ظل حكومات المحافظين اقتصر الأمر غالبا على الاعتذار فقط لضحايا العداء للسامية ،ومنذ بضع سنوات لم يستجب المستشار السابق كول لدعوته للاشتراك فى جنازة عائلة تركية أحرق النازيون بيتها وأفرادها فى بيتها.

رئيس وزراء مقاطعة هيسين رولاند كوخ من الحزب المسيحى الديمقراطى وصف الاعلام بالهيسترية فى تناوله لأنشطة النازيين الجدد .وفى البرلمان رفض الاتحاد المسيحى مشروع قرار منع حزب النازيين الجدد« الحزب القومى الديمقراطى».

دور حكومة شرودر وقلق المحافظين

قيادة الائتلاف الحاكم من **الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر** برئاسة المستشار شرودر، خاصة بعد الهزيمة الانتخابية فى مقاطعة هيسين التى أشرنا إليها ، لها مصلحة فى إبطال مفعول ورقة «فزاعة الأجانب» فى اللعبة السياسية . **وتريد نقل الصراع السياسى إلى ميدان تعتقد أنها الأقوى فيه وهو ميدان الاصلاحات الاجتماعية والسياسية والثقافية** .وهى وان كان توجهها الأساسى لا



جيرهار شرودر

يختلف كثيرا عن أسلافها المحافظين إلا أنها نفذت إجراءات اجتماعية جزئية لصالح الأسر عديدة الأطفال ،وستجرى تحسينا لدخول فئات منخفضة الدخل . وبالتنازلات التى قدمتها للرأسمال فى المجال الضريبى تتوقع الحكومة أن تحقق نجاحا فى الحد من ظاهرة البطالة وفى جذب رؤوس أموال أجنبية والمانية للاستثمار فى ألمانيا.

والحكومة شرودر مصلحة أمنية وسياسية واقتصادية محلية وعالمية ،فى تسهيل اندماج ملايين الأجانب فى المجتمع الألمانى .وقد لقيت إجراءات حكومة شرودر تأييدا لأنها تزيد إحساس الناس بالأمن، وتصحح فى نظر الناس صورة ألمانيا كما يحبون أن تكون ، وترد اعتبار المانيا فى العالم.

المحافظون يتزايد قلقهم من التطور الجارى ،وهم يخشون بالدرجة الأولى فقدان ورقتهم الانتخابية الرابحة .وهم يرون مستقبلهم فى اعتمادهم **الراسخ على قاعدة اجتماعية من أصحاب المصالح الصغيرة ،وفئات برجوازية صغيرة مثلت تاريخيا** الوسط الاجتماعى الذى **ترعرعت فيه الأفكار القومية العدوانية والعنصرية والعداء لليسار** .وقد حذرت صحيفة المثقفين اليمنيين «سونجه فرايهايت» المحافظين قائلة لهم : لا تخطئوا التقدير فانتم المقصودون بالحملة على اليمين ! وكان هذا بالضبط فهم عدد من قادة المحافظين للحملة المتسعة ضد تيار اليمين الراديكالى ومواقفه العنصرية والقومية المتطرفة.

لماذا :الثقافة القائدة؟!

المحافظون الألمان وبلسان قادة الحزبين الديمقراطى المسيحى والاجتماعى المسيحى فى بافاريا اكتشفوا المخرج من مأزق سياستهم ، التى لم يعد الدفاع عنها سهلا ،فى **فتح معركة** حول مضمون الثقافة **بمطالبتهم باعتماد الثقافة الألمانية «ثقافة قائدة» أو «ثقافة مرشد» تجاه الثقافات الأخرى فى المجتمع.**

ولكن الرد الذى اكتشفوه أخيرا لمواجهة الأخطار المفترضة التى تواجه المجتمع الألمانى بسبب المهاجرين .أثار عاصفة من الأسئلة:

ماذا تعنى الثقافة «المرشدة» أو «القائدة» ؟وكيف يجرى تعريفها فى أوروبا تحديدا حيث يمثل الاتصال والتبادل الثقافى ظاهرة يعيشها الناس كل يوم وكل ساعة فى جميع مجالات حياتهم ؟ من يرشد **من ومن يقود من ؟ وما هو وضع الناس من أصل غير ألمانى ومن ديانات ليست مسيحية ؟.**

مهما كانت التبريرات لا يمكن أن يؤدى اعتماد ثقافة «قائدة» سوى إلى الانغلاق الثقافى والتمييز ضد ثقافات الشعوب الأخرى .وقد صاغت لجنة حكومية فى بافاريا فى بداية العام الماضى وقبل أن يصبح النقاش جزءا من الصراع السياسى بحذربعض المقصود بالثقافة المرشدة نقرأ فى الورقة أن اندماج الأجانب فى المجتمع الألمانى **لا يعنى انصهارهم «وكذلك لا يعنى مجتمع التعددية الثقافية»** .وتفسر الورقة المجتمع متعدد الثقافات تفسيرا سلبيا مشوها على أنه **مجتمع تعيش فيه كل من الأقليات فى عزلة وتقيم مجتمعاتها الموازية** .بينما المقصود بالمجتمع متعدد الثقافات **الاعتراف بالتعددية الثقافية والحوار والتبادل بين الثقافات ،وهو المنهج الوحيد الذى يؤدى لاندماج طوعى ديمقراطى وينعكس أثراء للحياة المجتمعية.**

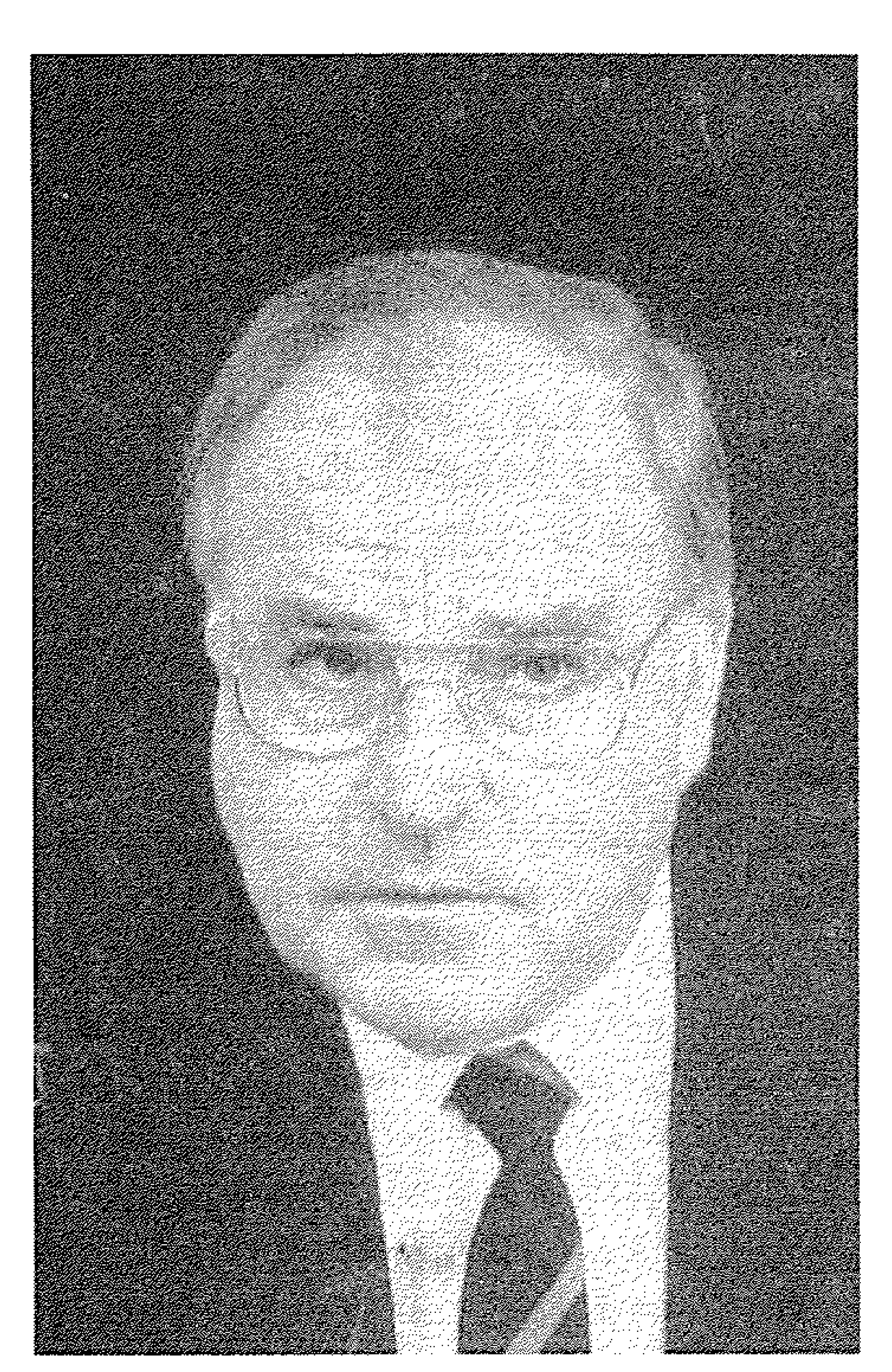
ثم تحدد الورقة ما تعنيه الثقافة القائدة بانها« **الثقافة الغربية المسيحية »، و«القيم الأساسية المتضمنة فى الدستور وبخاصة نظام دولة القانون» ،«ومناصرة مبدأ المصلحة العامة والتضامن والمساواة فى الحقوق» ،و«التخلى عن السلوكيات القومية الدينية المبالغ فيها و« إجادة اللغة الألمانية كشرط ضرورى للمشاركة فى الحياة الاجتماعية».**

الصياغة المقتطفة اعلاه والتى قد تبدو مفهومة ومقبولة **عند النظرة الأولى فقدت عناصرها الديمقراطية فى مجرى النقاش إذ لم يعد المحافظون يتحدثون عن مبدأ المصلحة العامة والتضامن والمساواة فى الحقوق** .وعند النظر مليا للورقة البافرية تثور أسئلة مهمة رغم الصياغة الحذرة للورقة : **ما وضع حقوق الإنسان فى ظل الثقافة المرشدة؟ وأى مبدأ قانونى سيكون الأبقى: هل هو الدستور الذى يؤسس الحريات والحقوق المدنية بما يتضمن بالطبع حق كل فرد فى حرية الفكر والتعبير واعتناق ما يشاء من دين أو مذهب وينتمى إلى ما يشاء من حضارة؟.**

إن تعريف وفرض ثقافة مرشدة أوقائدة فى أى مجتمع يحد من حق كل إنسان فى اختيار توجهه الفكرى، والثقافى بحرية كاملة . ولن يكون لهذا المصطلح أو المبدأ أى معنى أو قيمة إن لم تكن له الوظيفة التقييدية الحمائية.

ليس سرا أن جهد المحافظين الألمان على الظهور بمظهر المدافع عن« مصالح قومية مهددة» **يستهدف أن يرثوا ناخبى تيار اليمين الراديكالى والمتطرف** .وحزب **الاتحاد المسيحى الاجتماعى** فى بافاريا يرفع دائما شعار انه **لا يجوز أن تقوم حركة سياسية ديمقراطية على يمينه** . ولكن تحقيق هذه الرغبة يعنى إضطرار الحزب لتبنى الحزب كل شعار جذاب يأتى به اليمين الراديكالى .السباق الجارى أو المزايدة بين احزاب المحافظين ومنظمات اليمين الراديكالى تتحقق أساسا على ظهر الأجانب وهو سباق دامى كما تبين قائمة ضحايا العنف اليمينى فى المانيا.





هلموت كول

مولد حركة تحرر وطنى عالمى جديد

تقديم وترجمة:
عبد اللطيف حافظ

بدأت فترة من الجزر الثورى العالمى منذ أن جاء جورباتشوف قائد الثورة المضادة- إلى السلطة فى عام ١٩٨٥ ، فتحت ستار أنه يكسب الاشتراكية السوفيتية وجها ديمقراطيا وإنسانيا، شرع فى تفكيك المعسكر الاشتراكى برمته بادئا بالأطراف (**ألمانيا ورومانيا وبولندا**) فى عام ١٩٨٩ ، ومنتهيا بالمركز حتى سقط الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١.

وكان طبيعيا فى مثل هذه الظروف المتردية أن تمتد فترة الجزر الثورى فى العالم فتصل إلى أربعة عشر عاما أو أكثر حتى أواخر صيف عام ١٩٩٩ حيث انعقد «**مؤتمر أثينا**» الذى حضره أكثر من أربعين حزبا شيوعيا وعماليا بما فى ذلك الحزب الشيوعى الامريكى. فكان هذا الحدث فى حد ذاته مبشرا ببداية فترة المد الثورى العالمى حيث رأى المؤتمر ان هناك اتفاقا تاما بين تلك الأحزاب حول الرأسمالية العالمية والحاجة إلى الكفاح الدولى المتحد ضدها ، وأنه من الضرورى للحركة الشيوعية العالمية وللنقابات العمالية أن تجد أساليب نضالية جديدة وتكتيكات جديدة ومستوى عاليا جدا من التضامن الدولى»(١).

وتتوالى الأحداث مؤكدة تصاعد المد الثورى والنضال على الصعيد العالمى، ففى الولايات المتحدة ينعقد «**المؤتمر العقائدى**» **للحزب الشيوعى الأمريكى** فى أكتوبر ١٩٩٩ ، فيعيد الاعتبار كاملا إلى الماركسية اللينينية ، ويطور نظريتها ويجددها على هدى مستجدات الواقع المتغير ، من حيث الخصخصة والاندماجات والتكتلات بين الاحتكارات العالمية وتضخم الامبراطوريات المالية ، وتصغير حجم المشروعات لزيادة معدل الأرباح بالاستغناء عن العمال بالجملة ، ورفع معدل البطالة وإفقار الطبقة العاملة وإفقار متزايد ، وإحلال سيادة ظاهرة العولمة على اقتصادات العالم بما تعود به من ثراء وازدهار على البلدان المتقدمة وفقر ودمار على البلدان النامية.

وفى كندا اجتمعت فى أوائل نوفمبر ١٩٩٩ لجنة الاتصال الدولية للاتفاق على تنظيم «**مسيرة نساء العالم ضد الفقر والعنف**» ، على أن تبدأ وقائع الحملة ،ثم المسيرة الوطنية فى كل إقليم وبلد على حدة اعتبارا من ٨ مارس ٢٠٠٠ يوم المرأة العالمى وامتدت على مدار الشهر، ثم تتوج بمسيرتين فى أكتوبر ٢٠٠٠ أولاهما فى واشنطن احتجاجا على سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدوى ، والثانية فى نيويورك لتسليم المطالب وملايين التوقيعات لأمين عام الأمم المتحدة(٢).

وتجذب الأحداث الجسام فى نوفمبر ١٩٩٩أنظار العالم إلى الولايات المتحدة مرة أخرى ، حيث ينعقد فى **سياتل** عاصمة ولاية واشنطن **المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية** للأخذ بالمزيد من إجراءات تحرير التجارة والاستثمار ،فإذا بمنظمات المجتمع المدنى من أحزاب ونقابات وهيئات وجمعيات أهلية تضم فئات اجتماعية عديدة من المدافعين عن مصالح المستهلكين إلى من يدافعون عن البيئة من داخل

جورباتشوف



الولايات المتحدة ومن مختلف أرجاء العالم الخارجى ، يحاصرون المدينة وينظمون المظاهرات الصاخبة فى شوارعها منادين ليس بسقوط منظمة التجارة العالمية فحسب بل بسقوط الرأسمالية ذاتها وصندوق نقدها وبنكها الدوليين.

ولا يقتصر الأمر على تفجير المؤتمر من الخارج وإنما تفجره من الداخل تناقضات المصالح بين أعضاء المنظمة ، فتقف البلدان النامية معارضة اتخاذ أى إجراءات جديدة للتحرير ، ومطالبة بحقها فى دخول سلعها إلى أسواق البلدان المتقدمة، وتنقسم مجموعة الدول السبع الكبار على نفسها ، فترفض دول الاتحاد الأوروبى واليابان انفراد الولايات المتحدة وحدها بنصيب كبير من أسواق العالم وتحرير التجارة والاستثمار.

وتتكرر المظاهرات العنيفة ضد العولمة ولكن بصورة مصغرة من جانب الجماهير التى حضرت من مختلف البلدان إلى سويسرا أثناء انعقاد **منتدى دافوس** الاقتصادى العالمى فى يناير عام ٢٠٠٠ ، وتتجدد هذه المظاهرات مرة أخرى فى **بانجواك** (تايلاند) أثناء انعقاد مؤتمر **الأنكتاد** للنظر فى تحقيق مطالب البلدان النامية من خلال إدخال بعض التعديلات على نظم ولوائح منظمة التجارة العالمية.

وفى **براج** ومن بعدها **واشنطن** فى **أكتوبر** عام ٢٠٠٠ تصب المظاهرات جام غضبها على اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى باعتبار أن سياساتهما مسئولة عن إفقار شعوب الجنوب ، وتشارك مسيرة نساء العالم ضد الفقر والعنف بنصيبها فى الاحتجاج على هذه السياسات ،وتطالب بإجراءات حازمة لمكافحة الفقر وتحقيق عدالة

قمة هافانا لبلدان الجنوب ١٠-١٤ أبريل ٢٠٠٠

توزيع الثروات بين الأمم وداخل كل بلد. وتواصل هذه المسيرة طريقها إلى نيويورك لتنعقد إلى أمين عام الأمم المتحدة وثيقة مطالبها متقوعة بملايين التوقيعات(٣).

ونأتي الآن إلى بيت القصيد ألا وهو انعقاد **مؤتمر قمة هافانا لبلدان الجنوب** (مجموعة أل٧٧) خلال أبريل عام ٢٠٠٠. فقد تأسست هذه المجموعة في عام ١٩٦٤ بقرار من قادة الجنوب الذين اجتمعوا في **إندونيسيا** في ظل حكم الرئيس **سوكارنو** للعمل معا متضامنين من أجل مكافحة الفقر والتخلف وضمان حياة كريمة لشعوبهم من خلال الاعتماد الجماعي على الذات، المستند إلى نمو اقتصادي متواصل ذاتيا وموجه إلى الداخل وبالتعاون فيما بين هذه البلدان.

وكانت جميع بلدان المجموعة- بما فيها كوبا البلد المضيف- تنتمي أصلا إلى المستعمرات والبلدان التابعة التي نالت أغلبيتها استقلالها السياسي خلال العقود الثلاثة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل نضالها السياسي أو كفاحها المسلح أو كليهما معا، بالاضافة إلى المساندة الاقتصادية والعسكرية الفعالة من جانب الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر الوطني عموما خلال تلك العقود.

وكان أن اختطت كوبا طريق بناء الاشتراكية، بينما انتهجت بقية بلدان المجموعة إما طريق التطور الرأسمالي أو طريق التطور اللارأسمالي. ثم أصبحت بلداننا تحكمها بورجوازيات وطنية متميزة عن بورجوازيات ما قبل الاستقلال وما بعده مباشرة. ذلك لأن الحقيقة الثابتة التي تكشف عنها وثائق هذا المؤتمر تؤكد أنه على الرغم من أن هذه البورجوازيات الحاكمة تؤمن بجدوى النظام الرأسمالي ولا تفكر في إحلال النظام الاشتراكي محله. إلا أن السياسات التي تعاهدت فيما بينها على انتهاجها-طبقا لما جاء في برنامج عمل هافانا -تجعل التناقض الرئيسي **هو التناقض بينها وبين البلدان المتقدمة (الاستعمارية) وليس بينها وبين شعوبها**. فهي تتبنى- كما يبدو واضحا في كل مواضيع وتفاصيل البرنامج- مصالح شعوبها، وتلتزم بالسعي بكل وسيلة متاحة أو ممكنة إلى تحقيقها بما في ذلك محاولاتها للتفاهم مع الشمال على تنفيذ البرنامج بحذافيره، وذلك على عكس سياسات البورجوازيات التقليدية التي كانت إما متهادنة أو متواطئة أو متضامنة مع الدول الاستعمارية لمواجهة تحركات شعوبها وقمعها.

إن برنامج عمل هافانا الذي تلزم هذه المجموعة نفسها به وتتعهد أمام شعوبها ببذل قصارى جهودها من أجل تنفيذه، سواء في مجال العولمة أو المعرفة والتكنولوجيا أو تعاون الجنوب- الجنوب أو علاقات الشمال- الجنوب، هذا البرنامج يرسي قواعد قوية للتضامن والتعاون والنضال المشترك بين مختلف مجموعات الجنوب خاصة حركة عدم الانحياز التي تعتبر منصة أخرى ممتازة للجنوب على حد تعبير الرئيس **أوباسانجور**»، وذلك بهدف إقامة نظام عالمي يعكس احتياجات ومصالح الجنوب، ويبنى قواعد نظام أكثر عدلا وانصافا وفعالية في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية، ويطور ويعزز الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية.

وأخيراً يكفى أن نشهد في حياتنا مولد حركة تحرر وطني عالمي جديدة في نوعها، تبعث الأمل بنضالها الجاد ضد الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحشة، وبالتعاون الوثيق مع البقية الباقية من البلدان الاشتراكية، في إقامة النظام العالمي الذي يلبي حقا الاحتياجات الأساسية للجماهير الواسعة من الكادحين الذين يقتلون اليوم جوعا ومرضا.

(١) نقلا عن جس هول الرئيس القومي للحزب الشيوعي الأمريكي في بحثه«الماركسية اللينينية علم لعصرنا»- اليسار- يناير ٢٠٠٠، ويلاحظ أن المستوى العالي جدا من التضامن الدولي الذي أشار إليه لا يعني ولا يمكن أن يتحقق إلا بتأسيس دولية جديدة خامسة بعد دولية لينين الثالثة ودولية تروتسكي الرابعة التي ما زالت تمارس نشاطها في بلدان أمريكا اللاتينية - المترجم.

(٢) فريدة النقاش- اليسار- يناير ٢٠٠٠.

(٣) الأهالي عدد ٤/ ١٠/ ٢٠٠٠



بيان
آرثر مبانيفو
رئيس مجموعة ال٧٧

السادة الوزراء

أصحاب الفخامة

ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة

السيدات والسادة ممثلي الصحافة

السيدات والسادة المبرزين

إنها حقا لحظة للفخر والعزة والبهجة، تلك التي نرى فيها علم مجموعة أل٧٧ يرفرف عاليا في جلال، فاليوم هو العلامة المميزة لذروة عملية التحدي الطويل التي أوصلتنا بنجاح إلى هذه البقعة من أرض الدولة المضيفة كوبا التي رفعنا عليها أعلام مجموعة أل٧٧.

إننا مدينون بخالص الشكر وممتنون كل الامتنان لشعب كوباوحكومته على إتاحة هذه الفرصة لنا، فنحن اليوم نبدأ بهذا الحدث العد التنازلي النهائي للقمة الأولى لمجموعة أل٧٧ خلال عمرها الذي بلغ ٣٦ عاما، وربما كان هذا هو أول وأعظم حشد تاريخي لقادة الدول أو الحكومات في الألفية الجديدة، ومن الواضح أن هذا الحشد هو نتيجة الجهود الجماعية كل هؤلاء الذين التزموا بقضية واحدة ومقدسة ألا وهي تحسين أحوال البشر ورفعة شأنهم.

وهذه القمة هي الاستجابة الطبيعية كما أنها الميلاد الجديد لمجموعة أل٧٧ التي عقدت عزمها اليوم على تحطيم سلاسل التركة الثقيلة من الفقر والتخلف والتهميش

والإحساس الدائم بالإحباط.

إن دول الجنوب متشوقة إلى تحقيق الآمال من خلال السلام والتطور والنمو والرخاء والسعادة لجميع الشعوب . وذلك بالبحث عن حلول جديدة وإقامة علاقات مشاركة متينة ، ودق الأجراس من أجل العدالة الاقتصادية والاجتماعية في عالم مضطرب من الأمم المحرومة.

والأعلام التي رفعناها هنا اليوم إنما تعبر عن التزامنا من أعماق قلوبنا بخدمة أنبل القضايا -السلام- وذلك بتأكيد رفعة شأن البشرية كلها وتحسين قدرة الإنسان على العمل والتطور والنجاح ، وسوف تعمل هذه القمة على توفير فرصة فريدة للبحث عن أدوات جديدة تستخدمها الحكومات والمجتمع المدني من أجل ديمومة رخاء الشعوب والأمم .ففي الأيام القليلة القادمة ستحتشد هنا وفود أمم كثيرة وممثلو مختلف نواحي الحياة لمتابعة مهمة متعمقة .وهي تأكيد أن هذه اللحظة من بداية القرن الحادي والعشرين إنما تعبر بوضوح عن الرؤية المفعمة بالحيوية لمجموعة أل٧٧ ،وهي رؤية تدعمها معايير عملية وفعالة يمكنها أن تصنع فرقا حقيقيا وإيجابيا في حياة الشعوب.

ونحن بذلك إنما نخطو خطوة من أجل مستقبل أبنائنا ،خطوة سوف تؤكد لهم أملا صادقا في هذا المستقبل من حيث كونهم ورثة القرن الجديد . وسوف تصل رسالتنا إلى المعدمين والمحرومين وأولئك الذين يسعون للعدالة والكرامة لنقول لهم إننا لن نخذلكم ، وليكن معلوما أن المجموعة عازمة على الاستمرار في النضال لخلق مجتمع عالمي عادل ، وفتح الأبواب على مصاريعها أمام تحالف دولي جديد لتحقيق رخاء البشرية ورفاهيتها ، وحينما ينظر أطفال اليوم وأطفال الغد إلى يومنا هذا فسوف يقولون إنه كان في أبريل عام ٢٠٠٠ - فاتحة هذا القرن الجديد- بداية جديدة في هافانا لحقنا في السعادة.

وبالنيابة عن مجموعة أل٧٧ التي أتشرف بقيادتها وأفخر بها في هذه اللحظة الخاصة . أتمنى لأنفسنا كل نجاح في الأسبوع المقبل . وليبارككم الله جميعا.

نورمبرج أخرى مطلوبة لمحاكمة النظام الاقتصادى الظالم

فيديل كاسترو

أصحاب الفخامة

السادة المندوبين والضيوف المبرزين

لم يكن للبشرية من قبل مثل هذه الطاقة العلمية والتكنولوجية ، لم يكن لها مثل هذه القدرة غير العادية على إنتاج الثروات وتوفير الرفاء ،كما لم يكن التباين والتفاوت وعدم المساواة بمثل هذا العمق في العالم.

والعجائب التكنولوجية التي ظلت تعمل على تقليص كوكبنا في مجال الاتصالات والمسافات ، تتعايش اليوم مع الفجوة متزايدة الاتساع التي تفصل الثروة عن الفقروالتقدم عن التخلف.

والعولمة واقع موضوعي يؤكد حقيقة أننا جميعا ركاب نسافر على ظهر نفس السفينة ألا وهى هذا الكوكب الذى نعيش عليه جميعا،غيرأن ركاب هذه السفينة إنما يسافرون فى ظروف مختلفة جدا ، فالأقليات طفيفة العدد يسافرون فى كبائن فاخرة مزودة بالانترنت والتلفونات الخلوية وسبل الوصول إلى شبكات الاتصال العالمية، وهم يستمتعون بنظام غذائي وفير ومتوازن وإمدادات مياه نقية ،كما أن في متناول أيديهم الرعاية الطبية الفائقة والثقافة الرفيعة.

أما الأغلبيات الساحقة المتضررة فأفرادها يسافرون فى ظروف تشابه ظروف تجارة العبيد الفظيعة من أفريقيا إلى أمريكا فى ماضينا الاستعمارى (الكولونيالى) ،وبعبارة أخرى أن ٨٥٪ من ركاب هذه السفينة يحتشدون سويا فى أماكنها القذرة ، وهم يعانون الجوع والأمراض والإحباط.

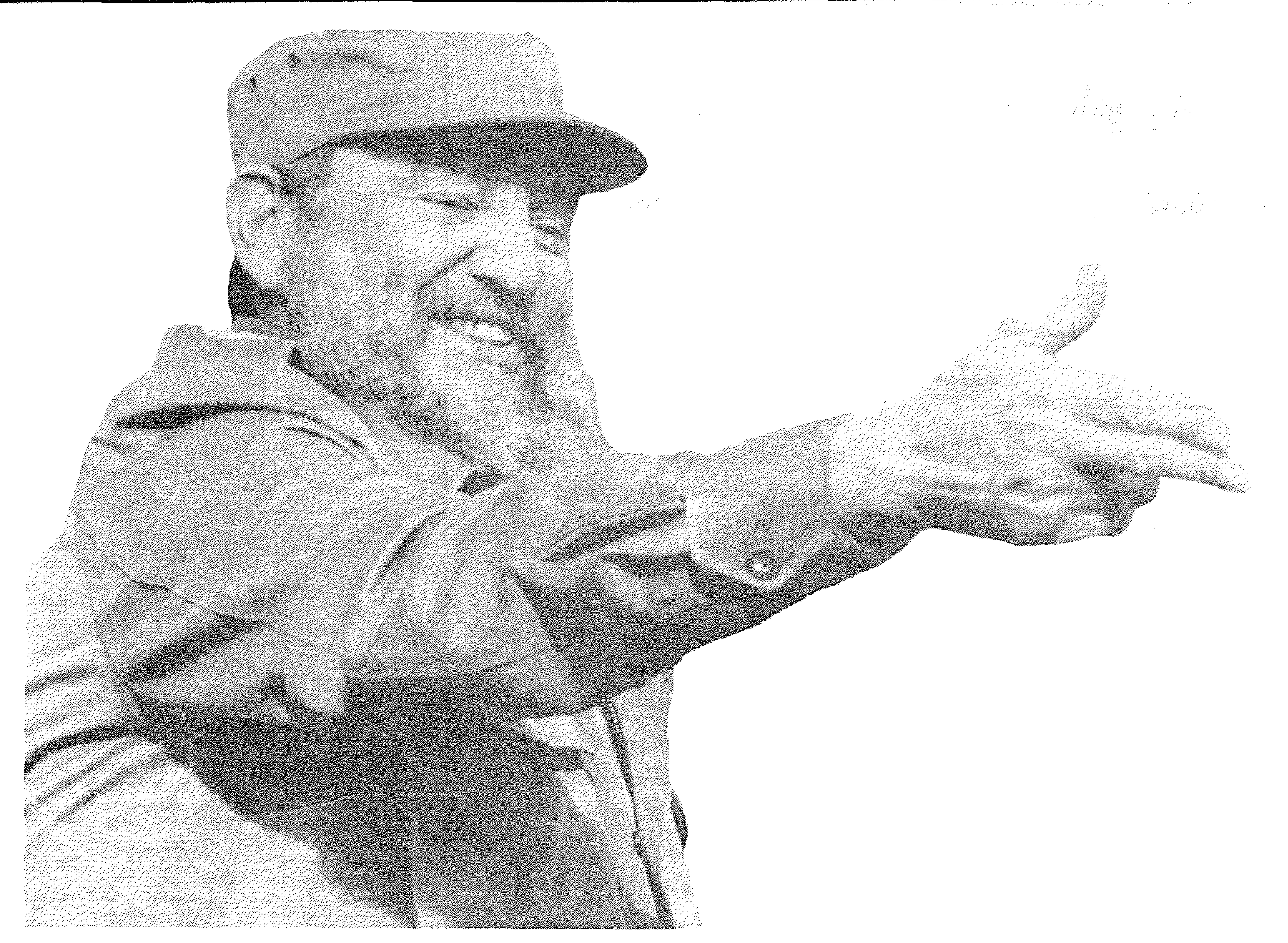
ومن الواضح أن هذه السفينة تحمل من الظلم والجور ما يجعلها تعجز عن البقاء طافية على سطح الماء ، بينما هى تقتفى أثر مسار أحمق مناف للعقل حتى أنها لا تستطيع أن تعثر على مرفأ مأمون ترسو فيه، تماما كما لو كان مقدرا لها أن تصطدم بجبل الثلج .فإذا حدث ذلك فسوف نغرق معها جميعا.

إن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين هنا والذين يمثلون الأغلبيات الساحقة والمتضررة ليس لهم الحق فحسب بل عليهم الالتزام أيضا بأن يمسكوا بدفة السفينة ويصححوا ذلك المسار الكارثي ، فواجبنا أن نتخذ مكاننا الشرعى عند دفة السفينة من أجل تسهيل سفر جميع الركاب فى ظروف من التضامن والإنصاف والعدالة.

وعلى مدى عقدين ظل العالم الثالث يستمع إلى موعظة واحدة فقط مرارا وتكرارا ، بينما سادت فى التطبيق سياسة واحدة وحيدة ، **وقيل لنا إن الأسواق الحرة والخصخصة إلى أقصى مدى وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى هى المبادئ المعصومة من الخطأ والزلل والمؤدية إلى التطور الاقتصادى والاجتماعى.**

وعلى هذا النهج أخذت الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة والشركات الكبرى العابرة للقوميات والمستفيدة من مثل هذه السياسات وكذلك صندوق النقد الدولى ، أخذت جميعا خلال العقدين الأخيرين فى تصميم النظام الاقتصادى العالمى الأكثر عداء لتقدم بلادنا والأقل تأييدا للحفاظ على المجتمع والبيئة.

إن عقدين كاملين مما سمى بالتكييف الهيكلى الليبرالى الجديد قد خلفا وراءهما الفشل الاقتصادى والنكبات الاجتماعية ،فأصبح واجبا على السياسيين المسئولين أن يواجهوا هذا المأزق الحرج باتخاذ القرارات التى لا غنى عنها وبما يؤدى إلى إنقاذ العالم



الثالث من درب مسدود.

والفشل الاقتصادي واضح، ففي ظل السياسات الليبرالية الجديدة حقق الاقتصاد العالمى نموا كليا فيما بين أعوام ١٩٧٥-١٩٩٨ يبلغ بالكاد نصف ما حققه فيما بين عامى ١٩٤٥-١٩٧٥،وفي أمريكا اللاتينية حيث طبقت الليبرالية الجديدة مرتبطة ارتباطا مطلقا بالعقيدة . لم يكن النمو الاقتصادي في المرحلة الليبرالية الجديدة أعلى منه في ظل سياسات الدولة للتنمية . وإلى جانب ذلك فإنه بعد الحرب العالمية الثانية **لم يكن على أمريكا اللاتينية أية ديون ، أما اليوم فنحن مدينون بمبلغ تريليون (ألف مليار) دولار** تقريبا، الأمر الذى يعنى أكبر دين على الفرد الواحد في العالم، واليوم نجد أناسا فقراء وعاطلين وجوعى في أمريكا اللاتينية أكثر مما كان في أي وقت صعب من تاريخها.

وإذن لم يكن الاقتصاد العالمي في ظل الليبرالية الجديدة ينمو نموا حقيقيا أسرع من ذي قبل ، بل أن هناك عدم استقرار ومضاربة وديونا خارجيا وتبادلا غير متكافئ أكثر مما وقع فيما مضى وعلى نفس النمط هناك اتجاه متعاظم نحو حدوث أزمات مالية متكررة ، هذا بينما الفقر وعدم المساواة والفجوة بين الشمال الثرى والجنوب المسلوب تتزايد اتساعا ،ولقد كانت الأزمات والاضطرابات وعدم الاستقرار وعدم التأكد هى أكثر الكلمات المستعملة شيوعيا في وصف النظام الاقتصادى العالمى خلال العامين الماضيين.

إن التحرير الذى يصاحب الليبرالية الجديدة وكذلك تحرير حسابات رؤوس الأموال ، لهما تأثير سلبى عميق على الاقتصاد العالمى حيث **تزدهر المضاربات في العملات الصعبة ، وتصل قيمة الصفقات اليومية ومعظمها صفقات مضاربة إلى ما لا يقل عن ٣ تريليون دولار** ، ومن ثم فإنه يجب حث بلداننا على أن تكون أكثر شفافية فيما يتعلق بمعلوماتنا وأشد فعالية فيما يتعلق بالرقابة على المصارف .غير أن المؤسسات المالية مثل صناديق تغطية الخسائر لا تبيح نشر أية معلومات عن مناشطها ،وهى مؤسسات غير منظمة على الإطلاق وتدير عمليات تفوق قيمتها كل الاحتياطيات المحتفظ بها في بنوك بلدان الجنوب ، وفي مناخ مضاربة منطلقة غير مكبوحة فإن حركة الأموال قصيرة الأجل تجعل بلدان الجنوب في وضع يسهل مهاجمته عند وقوع طارئ خارجي.

إن العالم الثالث برغم على شل حركة الموارد المالية وزيادة مديونيته من أجل الاحتفاظ باحتياطيات من العملة الصعبة على أمل استخدامها في مقاومة هجوم المضاربين ،فأكثر من ٢٠٪ من الإيرادات الرأسمالية المحققة خلال السنوات القليلة الماضية كانت مجمدة كاحتياطيات ، ولكنها لم تكن كافية لمقاومة الهجمات التى برهنت عليها الأزمة المالية قريبة العهد في جنوب شرق آسيا.

وفي الولايات المتحدة يوجد حاليا ٧٢٧ مليار دولار من احتياطيات بنوك العالم

المركزية الأمر الذى ينطوى على تناقض مضمونه أن **الفقراء باحتياطاتهم إنما يقدمون تمويلا رخيصا طويل الأجل لأغنى وأقوى دولة فى العالم** ،بينما هذه الاحتياطيات يمكن استثمارها بشكل أفضل لتحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى.

وإذا كانت كوبا قد حققت بنجاح لا ينكره أحد فى العالم برامج التعليم والرعاية الصحية والثقافة والعلوم والرياضة وغيرها من البرامج ، وذلك على الرغم من أربعة عقود من الحصار الاقتصادى، وأعادت تقييم عملتها بالنسبة للدولار سبع مرات فى السنوات الخمس الأخيرة ،فقد كان ذلك بفضل وضعها المتميز الناجم عن عدم عضويتها فى صندوق النقد الدولى.

إن نظاما ماليا يحتفظ عنوة واقتداراً بمثل هذه الموارد الضخمة مشلولة بسبب حاجة البلدان الماسة إليها لحماية أنفسها من عدم الاستقرار المتسبب فيه ذات النظام الذى يجعل الفقراء يمولون الأثرياء، هذا النظام يجب إزالته.

وصندوق النقد الدولى هو المنظمة التى ترمز للنظام النقدى القائم، وتتمتع الولايات المتحدة سلطة نقض قراراته (حق الفيتو) ،وقد أظهر الصندوق فيما يتعلق بالأزمة المالية الأخيرة افتقارا إلى بعد النظر ومعالجة خرقاء للظروف والأوضاع ،ففرض شروطه التى شلت سياسات التنمية الاجتماعية الحكومية ،خالقا مخاطر محلية جدية وحائلا دون التصرف فى الموارد الضرورية وقت الحاجة الماسة إليها.

لقد حان الوقت بالنسبة للعالم الثالث للمطالبة بقوة بإزالة مؤسسة لا توفر الاستقرار للاقتصاد العالمى ولا تعمل على تدبير الأموال الوقائية للمدنين حتى يتجنبوا أزمات السيولة.

فأين هى إذن عقلانية وأخلاقيات نظام نقدى دولى يسمح لقلة من التكنوقراط ،يعتمدون فى مناصبهم على الدعم الأمريكى ، يسمح لهم بأن يصمموا فى واشنطن برامج تكييف اقتصادية متطابقة لكى تنفذ فى بلدان العالم الثالث من أجل حل مشاكلها رغم التباين الشاسع فى ظروفها؟.

من يتحمل المسئولية حينما تتمخض برامج التكييف عن فوضى اجتماعية، متسببة فى شلل وعدم استقرار أمم ذات موارد بشرية وطبيعية كبيرة ،كما حدث فى إندونيسيا وإكوادور؟.

إنه لمن الأهمية بمكان للعالم الثالث أن يعمل من أجل إزالة هذه المؤسسة المشئومة والفلسفة التى تعتمدها ، وأن يقوم مكانها جهاز منظم لعمليات التمويل الدولية يعمل بمقتضى أسس ديمقراطية حيث لا يكون لأحد حق الفيتو، جهاز لا يدافع فقط عن الدائنين الأثرياء ويفرض شروطهم المعوقة، ولكنه يسمح بتنظيم الأسواق المالية بغرض وقف المضاربة المنفلتة ، والسبيل إلى تحقيق ذلك يمكن أن يكون-لا بفرض ضريبة معدلها ١ر٠٪ فقط على الصفقات المالية المتسمة بالمضاربة وفق ما يقترحه مستر توبن بألمعية -وإنما يفضل أن تكون الضريبة بحد أدنى ١٪ من قيمة تلك الصفقات لكى يسمح بتكوين رصيد مالى كبير لاغنى عنه- فى حالة زيادة قيمة الصفقات عن ترليون دولار كل سنة -لترويج تنمية حقيقة متواصلة فى العالم الثالث.

إن الدين الخارجى للأمم المتخلفة مذهل حقا، ليس بسبب ضخامته المفزعة فحسب ، وإنما أيضا بسبب آليته المجحفة قهرا وإخضاعا واستغلالا ، وقد **تجاوز الدين بالفعل ٥ر٢ ترليون دولار** ، وتزايد فى العقد الحالى بشكل أشد خطورة من تزايده فى السبعينيات ، وجزء كبير من هذا الدين الجديد يمكن تبادله بسهولة فى الأسواق الثانوية ، وأصبح الآن أكثر تبعثرا وأشد صعوبة فى إعادة جدولته ، ويجب أن أكرر مرة أخرى ما كنا نقوله منذ عام ١٩٨٥ ،وهو **أن الدين قد تم سداده فعلا إذا تنبهنا إلى طريقة التعاقد عليه ، والزيادة الخاطفة والتعسفية فى معدلات الفائدة على الدولار الأمريكى فى العقد الماضى ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وهى المصدر الرئيسى لدخول البلدان النامية**، ويواصل الدين تغذية نفسه فى حلقة آثمة باقتراض الأموال لسداد الفوائد.

هذا وقد أصبح واضحا اليوم أكثر من أى وقت مضى أن الدين ليس قضية اقتصادية وإنما هو قضية سياسية ، ولذلك فإنه يتطلب حلا سياسيا ، وأنه من المستحيل الاستمرار فى التغاضى عن حقيقة أن حل هذه المشكلة يتحتم أن يأتى من جانب هؤلاء أصحاب الموارد والسيطرة.

ومبادرة تخفيض دين البلدان الفقيرة المدينة مديونية ثقيلة تبدو اسما مطولا ذا نتائج بائسة، ولا يمكن وصفها إلا بأنها محاولة مثيرة للسخرية بتخفيفها عبء ٨ر٣٪ من إجمالى دين بلدان الجنوب، وبعد أربع سنوات تقريبا من بدء تنفيذها لم يكن هناك من بين البلدان الأفقر وعددها ٣٣ بلدا سوى أربع بلدان فقط هى التى أعفيت من رقم تافه لا يتجاوز ٧ر٢ مليار دولار ، وهذا المبلغ يمثل ٣٣٪ مما تنفقه الولايات المتحدة على مستحضرات التجميل كل سنة.

إن الدين الخارجى اليوم يشكل واحدة من أكبر العقبات على طريق التنمية ،كما يعتبر قنبلة مهيئة لتفجير أساسات الاقتصاد العالمى فى أى وقت خلال أزمة من الأزمات الاقتصادية ،والموارد المطلوبة لحل ينتزع المشكلة من جذورها ليست كبيرة إذا قورنت بثروة البلدان الدائنة وإنفاقها ، **ففى كل عام يتم استخدام ٨٠٠ مليار دولار لتمويل شراء الأسلحة والانفاق على القوات المسلحة حتى بعد إنتهاء الحرب الباردة ، بينما يذهب ما لا يقل عن ٤٠٠ مليار دولار إلى تجارة المخدرات ، ومليار دولار إضافى ينفق على الاعلانات التجارية الدخيلة والغريبة كالمخدرات تماما** ،وهذه مجرد ثلاثة أمثلة نذكرها.

وكما قلنا من قبل بإخلاص وواقعية فإن الدين الخارجى لبلدان العالم الثالث غير قابل للسداد ولا للتحصيل ،والتجارة العالمية فى أيدى البلدان الغنية قد أصبحت بالفعل أداة للهيمنة ، وسوف تصبح فى ظل العولمة الليبرالية الجديدة عنصرا متزايد الفائدة فى دوام التفاوت وعدم المساواة وتفاقم حدتها ،كما ستصبح أيضا مسرحا لمنازعات شديدة بين الدول المتقدمة للسيطرة على الأسواق الحالية والمستقبلية.

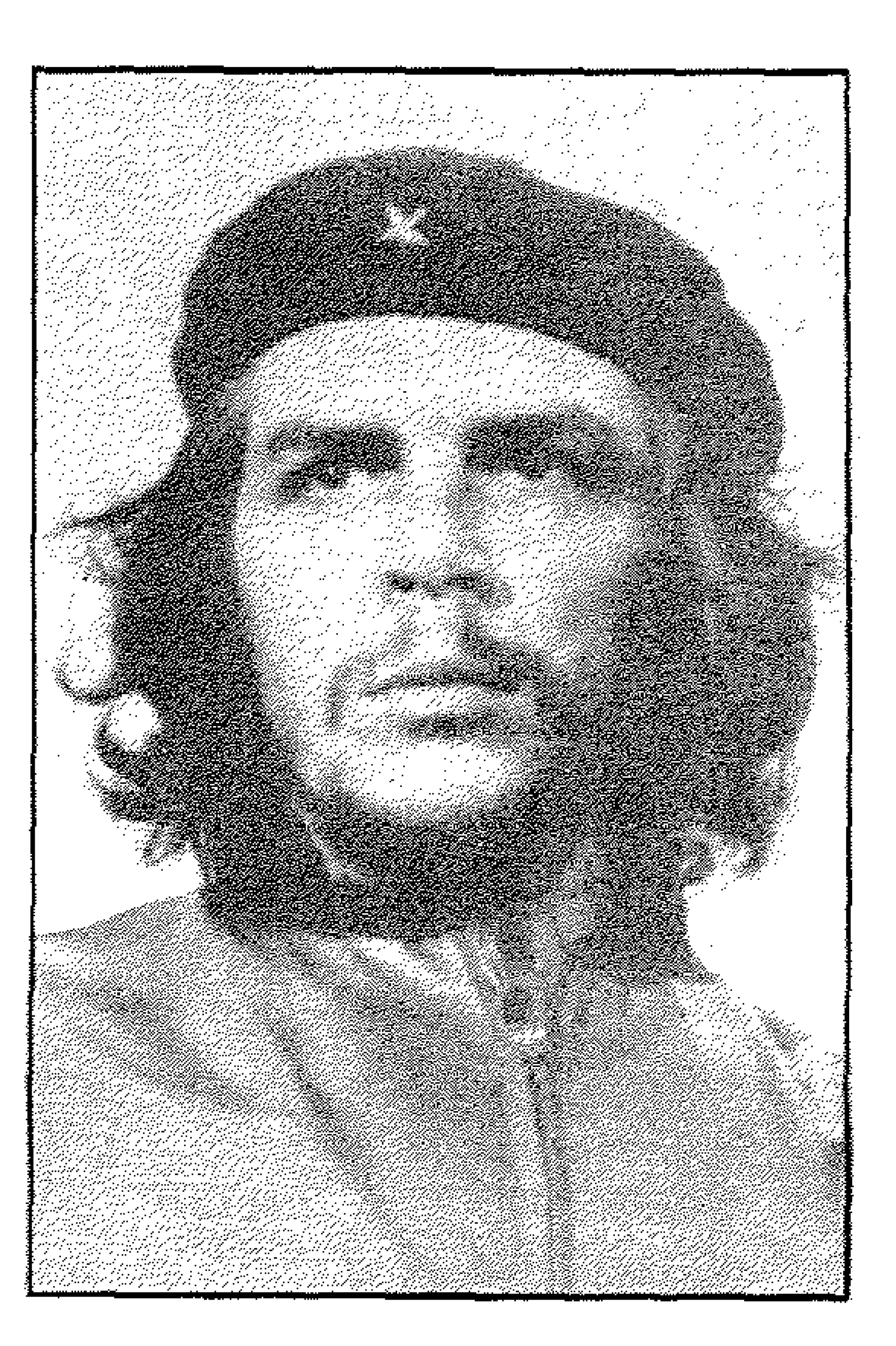
وتوصى الموعظة الليبرالية الجديدة بتحرير التجارة على اعتبار أنه الصيغة الأفضل والوحيدة لتحقيق الكفاءة والتطور ، وطبقا لذلك يجب على جميع الأمم أن تقصى الأدوات الحمائية عن أسواقها المحلية ، هذا بينما التفاوت فى التطور بين مختلف البلدان لا يجعل من الممكن للبلدان النامية أن تتخلى

عن الوسائل الحمائية دون أي بديل آخر متاح ، وبعد مفاوضات شاقة في منظمة التجارة العالمية منحت البلدان الأشد فقرا مهلة زمنية قصيرة للالتحاق الكامل بهذا النظام الأثيم.

وبينما تواصل الليبرالية الجديدة ترديد موعظتها عن الفرص التى خلقها انفتاح التجارة ، **وانخفضت مساهمة البلدان المتخلفة فى الصادرات العالمية فى عام ١٩٩٨ عما كانت عليه فى عام ١٩٥٣ أى منذ ٤٥ عاما مضى** ، والبرازيل التى تبلغ مساحتها ٣٫٢ مليون ميل مربع وعدد سكانها ١٦٨ مليون نسمة وقيمة صادراتها ٥١٫١ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ ، تصدر أقل مما تصدره هولندا التى تبلغ مساحتها ١٢٩٧٨ ميلا مربعاوعدد سكانها ١٥٫٧ مليون نسمة وصادراتها ١٩٨٫٧ مليار ودولار فى نفس العام.

وتحرير التجارة يشمل جوهريا إزالة دول الجنوب لوسائلها الحمائية ، هذا بينما فشلت الأمم المتقدمة فى أن تتعامل بالمثل فتسمح لصادرات العالم الثالث بدخول أسواقها . وقد احتضنت الأمم الثرية عملية التحرير فى القطاعات الاستراتيجية المنتمية إلى التكنولوجيا المتقدمة حيث يتمتعون بمزايا ضخمة تتجه إلى التزايد فى الأسواق المحررة، وهذه هى الحالات الكلاسيكية للخدمات وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والاتصالات عن بعد . وعلى الجانب الأخر هناك منتجات الزراعة والمنسوجات ، وهما قطاعان مهمان بصفة خاصة لبلداننا ، ولكن القيود لم ترفع عن صادراتها إلى البلدان المتقدمة كما تم الاتفاق عليه أثناء جولة أوراجواى لأنهما لا يثيران اهتمام هذه الدول .أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وهى نادى أغنى الأغنياء ، فقد كانت التعريفة المتوسطة التى طبقتها هذه المنظمة على صادرات البلدان المتخلفة من السلع المصنعة تعادل أربعة أمثال تلك التعريفة المطبقة على سلع البلدان أعضاء النادي ،وهكذا أرتفع حائط حقيقي يستبعد بلدان الجنوب.

ولا تزال السلع الأساسية هى أضعف حلقة فى التجارة العالمية ،وتشكل ما لا يقل عن ٥٠٪ من إيراد التصدير بالنسبة إلى ٦٧ بلدا من بلدان الجنوب، وقد أزالت موجة الليبرالية الجديدة خطط حماية السلع الأساسية ، وذلك لأن المثل الأعلى للسوق لا يسمح ولا



جيفارا

يتساهل مع أى تشويه أو تحريف ، ومن ثم فإن اتفاقيات السلع الأساسية والقواعد الحمائية الأخرى التى رسمت لمواجهة التبادل غير المتكافئ قد تم إلغاؤها ،ولهذا السبب **فإن القوة الشرائية اليوم لهذه السلع مثل السكر والكاكاو والبن وغيرها تعادل ٢٠٪ فقط مما كانت عليه فى عام ١٩٦٠ ، وبالتالى فإنها لا تغطى حتى تكاليف إنتاجها.**

إن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان الفقيرة لم تعتبر عملا مبدئيا من أعمال العدالة وضرورة لا يمكن تجاهلها ، وإنما اعتبرت عملا مؤقتا من أعمال الإحسان ،ومثل هذه المعاملة المتمايزة لا يجب أن تعترف فحسب بالفوارق الضخمة فى التطور التى تحول دون استخدام نفس معيار القياس للغنى والفقير ، وإنما يجب أن تعترف أيضا بالماضى الكولونيالى التاريخى الذى يقتضى التعويض.

واجتماع سياتل الفاشل قد أظهر السخط الذى سببته السياسات الليبرالية الجديدة والمعارضة التى واجهتها هذه السياسات من جانب قطاعات متزايدة من الرأى العام فى كل بلدان الجنوب والشمال .فقدمت الولايات المتحدة جولة مفاوضات التجارة بغض النظر عن -أو ربما متناسية -قانون تجارتها الخارجية العدواني المتحيز الذى ما زال سارى المفعول ،فهذا القانون يتضمن شروطا مثل« ٣٠١-الممتاز » وهو شرط يعرض عرضا فعليا التفرقة والتهديد بتطبيق العقوبات على البلدان الأخرى إذا ما وضعت الحواجز أمام المنتجات الأمريكية ، أو لم تستوف الشروط التعسفية المتعسدة والتى غالبا ما تكون تهكمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

لقد كان هناك تمرد فى سياتل ضد الليبرالية الجديدة ، وأقرب سوابق هذا التمرد هو رفض دول الجنوب أن تفرض عليها اتفاقية الاستثمارات متعددة الأطراف ، الأمر الذى يظهر أن أصولية السوق العدوانية التى تسببت فى أضرار كبيرة لبلداننا قد واج الرفض العالمي القوى الذى تستحقه.

وبالاضافة إلى النكبات الاقتصادية السالفة، فإن أسعار البترول المرتفعة فى بعض المناسبات تسهم إسهاما ذا شأن فى أن تجعل ظروف بلدان الجنوب أشد سوءاً لكونها مستوردا اضافيا لهذا المورد الحيوى والعالم الثالث ينتج حوالى ٨٠٪ من البترول الذى يتم الاتجار فيه على مستوى العالم، بينما ٨٠٪ من تلك الكمية يصدر إلى البلدان المتقدمة.

إن الأمم الغنية تستطيع أن تدفع أى ثمن للطاقة التى تهدرها من أجل الاحتفاظ بمستويات استهلاك فاخرة مصحوبة بتدمير البيئة ،**فاستهلاك الولايات المتحدة يبلغ ٨٫١ طن بترول لكل فرد ، بينما يستهلك الفرد فى بلدان العالم الثالث ٨ر. طنا فى المتوسط ، والبلدان الأفقر من بينها لا يستهلك فيها الفرد سوى ٣ر. طنا** ،وحينما ترتفع الأسعار فجائيا من ١٢ إلى ١٣ دولاراً أو أكثر للبرميل ، يكون لها تأثير مدمر على أمم العالم الثالث ، هذا بالاضافة إلى دينها الخارجي والأسعار المنخفضة لسلعها الأساسية والأزمات المالية الطاحنة ، كل ذلك يكون عبئه عليها فادح الثقل ،واليوم نلاحظ وضعا مشابها مدمرا ينبثق من جديد بين أمم الجنوب الشقيقة.

إن البترول سلعة حيوية ضرورية عالميا ،وهو سلعة تفلت فى الواقع من قوانين السوق فبطريقة أو بأخرى نجد أن الشركات الكبرى عابرة الجنسية أو بلدان العالم الثالث المصدرة للبترول التى تعاونت فيما بينها للدفاع عن مصالحها كانت دائما قادرة على تحديد

قمة هافانا لبلدان الجنوب ١٠-١٤ أبريل ٢٠٠٠

أسعارها.

والأسعار المنخفضة غالبا ما تفيد البلدان الغنية التي تبدد كميات كبيرة من الوقود، وتقيد البحث عن البترول واستغلاله . تماما كما تتحكم في تطوير التكنولوجيا التي تخفض الاستهلاك وتحمي البيئة ،هذا بينما تؤثر الأسعار المنخفضة سلبا على مصدري العالم الثالث . أما الأسعار المرتفعة فتفيد المصدرين وتتعامل معها البلدان الغنية بسهولة ،غير أنها ضارة ومدمرة لاقتصادات جزء كبير من عالمنا.

وهذا مثل حسن يوضح أن المعاملة المتمايزة للبلدان التي تجتاز مراحل تطور متخلفة لابد أن تكون مبدأ لا غنى عنه للعدالة في عالم التجارة .فليس من العدل على الإطلاق أن بلدا فقيرا من العالم الثالث مثل موزمبيق يبلغ فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٨٤ دولارا ، يكون مضطرا لأن يدفع في مثل هذه السلعة الحيوية نفس الثمن الذي تدفعه سويسرا حيث يبلغ نصيب الفرد ٣٤ ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي . أي ٥١٦ مرة مثل موزمبيق.

إن **ميثاق سان جوزيه** المعمول به منذ ٢٠ عاما بين فنزويلا والمكسيك مع مجموعة صغيرة من البلدان المستوردة للبترول في المنطقة ، إنما يقدم سابقة طيبة لما يمكن وما يجب عمله . آخذين في الاعتبار الظروف الخاصة بكل أمة من العالم الثالث لها ظروف متشابهة . فبعض البلدان ليست في وضع يسمح لها بدفع أكثر من ١٠ دولارات في البرميل ، بينما بلدان أخرى لا تستطيع أن تدفع أكثر من ١٥ دولاراً . ولا أحد يمكنه أن يدفع أكثر من ٢٠ دولاراً.

أما البلدان الغنية فتستطيع أن تدفع أكثر من ٣٠ دولاراً للبرميل متحملة بالكاد أي ضرر ونظرا لأنها تستهلك ٨٠٪ من صادرات بلدان العالم الثالث ،فإن ذلك يمكن أن يعوض بسهولة سعرا أقل من ٢٠ دولاراً لبقية الأمم ،وهذا يمكن أن يكون سبيلا واقعيا وفعالا لتحويل تعاون الجنوب- الجنوب إلى أداة ناجعة لتنمية العالم الثالث ، وإذا فعلنا غير ذلك فإنه يعني الدعوة إلى تدمير الذات.

وفي عالم شامل حيث المعرفة هي مفتاح التنمية ، تميل الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب إلى الاتساع مع تزايد خصخصة البحث العلمي ونتائجه. **فالبلدان المتقدمة بسكانها الذين يشكلون ١٥٪ من مجموع سكان العالم ، يتركز لديها ٨٨٪ من مستخدمي الانترنت** ،وفي الولايات المتحدة وحدها يوجد عدد من الحواسب (الكمبيوترات) أكثر مما يوجد في بقية العالم مجتمعا ، وهذه البلدان تتحكم في ٩٧٪ من براءات الاختراع على مستوى العالم ،وتتلقى ما يزيد على ٩٠٪ من حقوق التراخيص الدولية ، هذا في حين أن حق الملكية الفكرية لا وجود له بالنسبة لكثير من دول الجنوب.

وفي مجال البحوث الخاصة يأخذ الربح الأسبقية على الحاجة والضرورة ،كما أن حقوق الملكية الفكرية تجعل المعرفة في غير متناول البلدان المتخلفة ، والتشريع بشأن براءات الاختراع لا يعترف بنقل الخبرة أو نظم الملكية التقليدية ذات الأهمية البالغة في بلدان الجنوب.

وتركز البحوث الخاصة اهتمامها على احتياجات المستهلكين الأثرياء ، وقد أصبحت اللقاحات (الطعوم) أكفأ تكنولوجيا للاحتفاظ بتكاليف الرعاية الصحية منخفضة ،حيث تستطيع منع الاصابة بالأمراض بتعاطي جرعة واحدة ، ولكن نظرا لأنها لا تحقق سوى أرباح منخفضة فقد وضعت جانبا لصالح أدوية تتطلب جرعات متكررة وتحقق أرباحا عالية، وهذه الأدوية الجديدة وهي نتاج أفضل تكنولوجيا قد أصبحت سلعا أسعارها لا تتحملها سوى االبلدان الغنية.

والنتائج الاجتماعية الشنيعة لهذا السباق الليبرالي الجديد نحو الكارثة قد أصبحت مرئية ،ففي أكثر من مئة بلد أصبح دخل الفرد أقل مما كان عليه منذ ١٥ عاما مضى، **وفي الوقت الحاضر يوجد ١٫٦ مليار نسمة يعيشون في ظروف ،أسوأ مما كانت عليه في بداية عقد الثمانينات ، وأكثر من ٨٢٠ مليون نسمة يعانون من** نقص التغذية ، منهم ٧٩٠ مليون نسمة يعيشون في العالم الثالث **، ويقدر أن ٥٠٧ مليون نسمة يعيشون اليوم في الجنوب لن يعيشوا ليشهدوا أعياد ميلادهم الأربعين.**

وفي بلدان العالم الثالث المتمثلة في هذا المؤتمر ، يوجد **طفلان من كل خمسة أطفال يعانيان من تخلف في النمو ، وطفل واحد من كل ثلاثة أطفال يعاني من نقص في الوزن ، وثلاثون ألفا يمكن إنقاذهم يموتون كل يوم ، ومليونان من الفتيات يرغمن على ممارسة الدعارة ،ومائة وثلاثون مليون طفل لا يجدون سبيلا إلى التعليم الابتدائي ، ومائتان وخمسون مليونا من الصغار تحت سن١٥ عاما مضطرون للعمل من أجل العيش.**

إن النظام الاقتصادي العالمي يعمل من أجل ٢٠٪ من سكان العالم ،بينما يتخلى عن أل ٨٠٪ الباقين ويذلهم ويحقرّ من شأنهم ، ونحن لا نستطيع أن نقبل ببساطة دخول القرن الجديد كمؤخرة للجيش متخلفة وفقيرة ومستغلة ، وضحية للعنصرية والكراهية المرضية للأجانب ، وممنوعة من الوصول إلى المعرفة ، وتعاني من غربة ثقافاتنا الناجمة عن الحملة الشاملة للاعلام الأجنبي الموجهة إلى المستهلك.

وفيما يتعلق بمجموعة أل٧٧ ، فإن هذا ليس وقت التسول من البلدان المتقدمة أو الاستسلام والانهزامية أو الانقسامات التي لا تبقي ولا تذر ، بل هذا وقت انقاذ روحنا القتالية ووحدتنا والتحامنا معا في الدفاع عن مطالبنا ، ولقد وعدونا منذ ٥٠ عاما بأنه في يوم ما لن تكون هناك فجوة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة ،وعدونا بالخبز والعدالة ولكننا **اليوم نملك خبزا أقل ونعاني ظلما أكثر** ، ويمكن للعالم أن يكون شاملا تحت حكم الليبرالية الجديدة ، ولكن من المستحيل حكم المليارات من الناس الجوعى للخبز والعدالة.

إن صور الأمهات والأطفال تحت سياط الضائقة المالية وغيرها من النكبات في أقاليم كاملة من أفريقيا تذكرنا بمعسكرات الاعتقال في ألمانيا النازية ،فهي تعيد إلينا ذكريات أكوام الجثث أو الرجال والنساء والأطفال المشرفين على الموت.

إن نورمبرج أخرى مطلوبة لمحاكمة النظام الاقتصادي المفروض علينا ، وهذا النظام الذي يقتل من الجوع والمرض رجالا ونساء وأطفالا كل ثلاث سنوات أكثر من هؤلاء الذين قتلوا بسبب الحرب العالمية الثانية في ست سنوات .

إننا يجب أن نناقش هنا ما يجب عمله في هذا الشأن.

وفي كوبا عادة ما نقول «الوطن أو الموت» ،وفي هذه القمة لبلدان العالم الثالث يجب علينا أن نقول **«إما أن نتحد ونقيم تعاونا وثيقا أو نموت».**

أشكركم شكراً جزيلاً

«إننا ننطلق أولا وقبل كل شئ من كوننا ننتمى إلى عالم ليس فيه سوى روما واحدة-هى واشنطن- سواء رضيتم أم لم ترضوا إنه عالم ليس فيه سوى قطب واحد

جيكى سيليبى
مدير قسم الشئون الخارجية
جمهورية جنوب أفريقيا

فلاديمير شوبين

نائب مدير معهد أفريقيا أكاديمية العلوم الروسية



خرافة عالم أحادى القطب

إن الشكوى من أن «العالم الرائع الجديد» الذى وعد بإقامته قادة الدول» المتحضرة على مشارف التسعينات ، ورث وضاعف أسوأ ما في العقود الماضية ،فقد اتضح أن «النظام العالمى الجديد» هو «نظام عالمى مختل» بل أصبح أمرا عاديا أن يقال : «**الكابوس العالمى الجديد**».

إن نهاية «الحرب الباردة» واختفاء «**الدولة الشيوعية العظمى**» ، التى كانوا يزعمون أنها التهديد الرئيسى للاستقرار فى العالم . لم تعد «بالسلام ورخاء البشرية» ، وإنما كانت **بداية لمسلسل طويل من الحروب «الساخنة» لا فى مناطق «العالم الثالث» القابلة للانفجار على نحو تقليدى بل ، وبأشكال أكثر قوة ، فى المناطق التى تعد جزءا من «البيت الأوروبى المشترك»** والتى انتشرت فيها أعداد كبيرة من المعاهدات التى تضمن حقوق الإنسان وغيرها من الأمور التى كانت تعد يوما ما «ثمارا محرمة» فى» **سلة هلسنكى الثالثة»**.

على امتداد سنوات طويلة بذلت وسائل الإعلام الغربية وعلى نهجها العديد من العلماء ،أقصى جهودها لإثبات أن» يد الشيوعية الغاصبة » مسئولة عن كل أشكال الفظائع فى العالم . ورأت هذه الوسائل أن «يدموسكو» المخربة موجودة فى كل مكان ، من جنوب أفريقيا وحتى كوريا الشمالية .

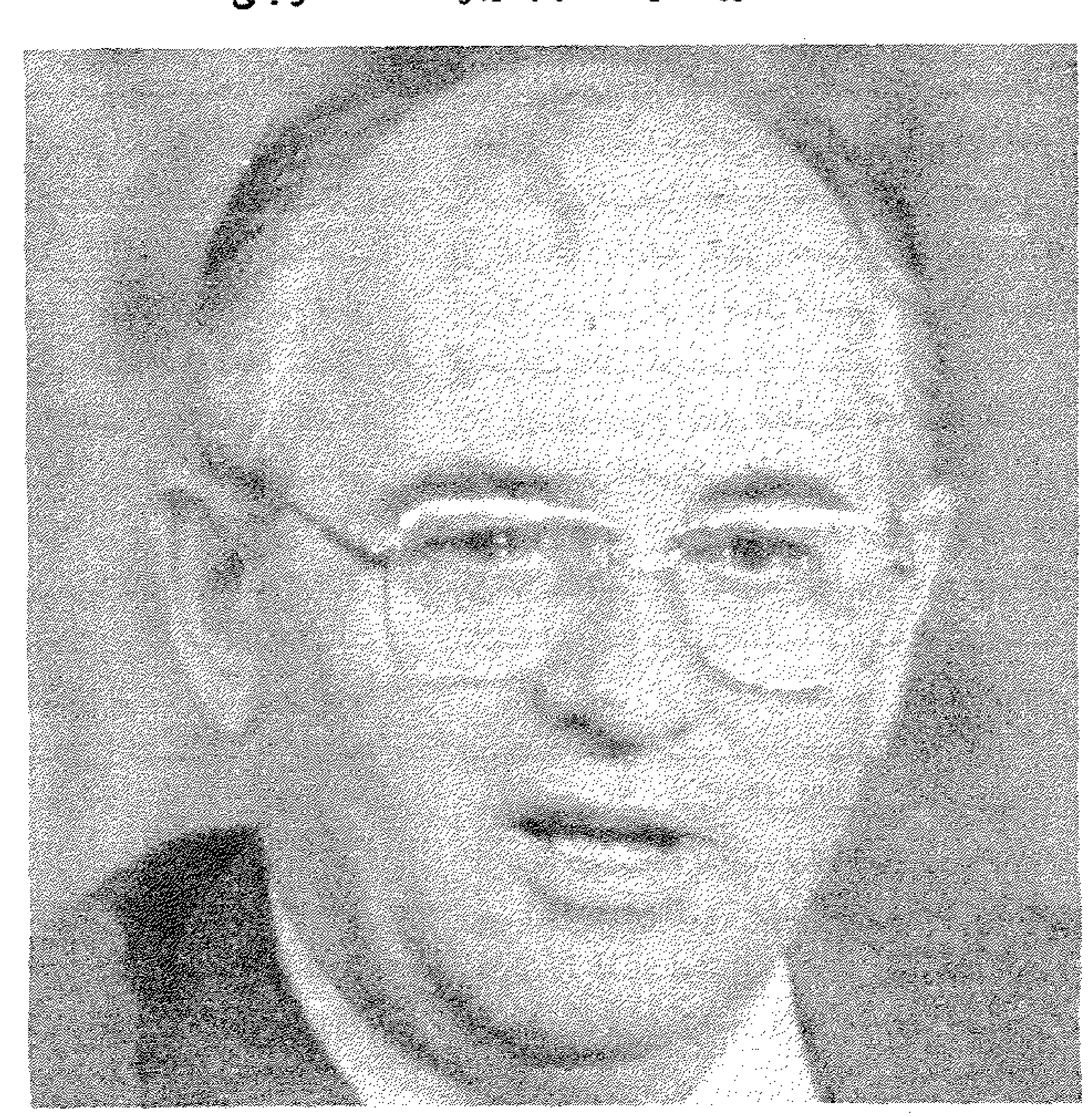
ترى هل أصبح العالم الآن أكثر استقرارا ؟ وهل أصبحت الحياة أفضل فى أغلب مناطقه؟.

إن الإجابة بكل تأكيد سلبية. ترى لماذا ؟ هل لأنه قبل ذلك كانت هناك «قوتان عظميان» تواجهان بعضهما البعض وكان هناك توازن للقوى ككل؟ أم لأنه كان هناك شئ ما إيجابى فى أساس موقف وسياسة إحدى «القوتين العظميين» ،وهذا تحديداً ما دفع بالقوة الأخرى لأن «تكبح نوازعها» ، وأن تلعب دورها وفقا لقواعد أكثر عدلا عن تلك التى كانت تريد اللعب بها آنذاك والتى تلعب بها الآن.

على أن علينا ، وقبل أن نتحدث عن الواقع الراهن، أن نحدد كيف انتهت «الحرب الباردة» . لكن هناك أسئلة أخرى أيضا مطروحة : **مثل متى بدأت «الحرب الباردة» فى الواقع؟** ومتى أصبح العالم «ثنائى الأقطاب» (إذا كان كذلك بالفعل يوما ما) ؟ يبدوأن من الممكن أن تكون وجهات النظر ، هذه أو تلك ، عرضة للشك.

بالنسبة لبداية **«الحرب الباردة»** ،فإذا كان المصطلح نفسه قد ظهر فى منتصف الأربعينيات ،بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، فإن ميلاد هذه الظاهرة فى جوهرها ، بعبارة أخرى ،**فإن ظهور المواجهة**

جورباتشوف .. نهاية وجود الاتحاد السوفيتى





صدام حسين.. الغزو وحرب الخليج الثانية..

القاسية بين نظامين اجتماعيين وسياسيين يمكن أن نرجعه لبداية العشرينيات ، للفترة التى جاءت بعد الحرب الأهلية «الساخنة» وبعد التدخل الأجنبى العسكرى «الساخن» لأربعة عشر دولة في روسيا (على الرغم من أن هذا التدخل قد تم نسيانه تقريبا خارج روسيا).

أما كيف انتهت «**الحرب الباردة**» وهى مسألة جدلية للغاية .هناك رأى واسع الانتشار يرى أن روسيا (**الاتحاد السوفيتى**) قد خسرت هذه الحروب وأن عليها فى المقابل أن تدفع الثمن .وعلى هذا النحو تحديدا يفسر **ايجور جايدار** السبب فى أن الوضع الاقتصادى فى البلاد أسوأ مما كانت عليه أثناء الحرب العالمية الثانية .عندما كان الفاشيون يحتلون مساحات واسعة منها وكثيرون فى الخارج يتبنون وجهات نظر مماثلة .كتب **فريد هاليداى** معلقا على كتاب **مارتين ووكر «الحرب الباردة ونشأة العالم المعاصر»** سواء رضتم ألم ترضوا ، فإن الرأسمالية ، التى تقودها وتدعمها الوسائل العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، قد كسبت الحرب الباردة . **لا البنك الشعبى يملى شروطه على الكونجرس الأمريكى، ولا تماثيل للينين تشيد فى لندن أو باريس أو طوكيو»!.**

ولكن هل صحيح إن إحدى القوتين قد هزمت ؟ **الأصح أن نقول** ، إذا ما استخدمنا الاصطلاحات العسكرية(على الرغم من أنها مضللة فى كثير من الأحيان) مستخدمين صياغة أخرى : **أن الخصوم فى نهاية الثمانينات اتفقوا على المصالحة ، ثم قام أحد الجانبين فجأة بالانتحار لصالح الآخر ، أو إذا شئنا الدقة،قام قادته بقتله** ..وفى الواقع ، وقبل المنعطف الحاسم فى سياسة **جورباتشوف** (الذى بدأ بطيئا للغاية ولذلك لم تتم ملاحظته) ،أى بدءا من« **تحسين الاشتراكية وحتى ترميم الرأسمالية)** ،اتخذت غالبية المعاهدات والاتفاقيات التى وقعت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية طابع الحلول الوسط .وفى بعض الأحيان كان أحد الطرفين يحصل على مكاسب أكثر وفى أحيان أخرى كان الطرف الآخر هو الذى يحصل .على أن توازن القوى ظل كما هو إجمالا .**وحتى أخيراً بعد انسحابه من دول أوروبا الشرقية خريف ١٩٨٩ ، ظل الاتحاد السوفيتى قادرا على وقف طموح أى قوة مهما كانت من فرض سيطرتها (أو « قياداتها للعالم)**.لكن الضربة التى وجهت إلى هذه القدرة حدثت فى ديسمبر عام ١٩٩١ ،عندما **التقى قادة روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا من وراء ظهور شعوبهم (بل ومن وراء ظهر جورباتشوف) وأعلنوا عن نهاية وجود الاتحاد السوفيتى باعتباره «واقعا جيوبولتيكيا»** .تلى ذلك مباشرة تفتت القوات المسلحة السوفيتية ، بما فى ذلك العنصر الاستراتيجى لها ، بين مختلف الدول، جمهوريات الاتحاد السابقة ، ثم الانهيار الحاد فى اقتصاد روسيا وجيرانها «الجمهوريات الجديدة المستقلة» كنتيجة سواء لاتباع روشتة صندوق النقد الدولى، أو لتمزق العلاقات الاقتصادية السابقة.

ولنبحث السؤال التالى: **وهل كان هناك عالم ثنائى الأقطاب فى سنوات «الحرب الباردة» ، وإن كان موجوداً ،فإلى أى مدى استمر؟ أم أن هذه الثنائية القطبية لم تكن سوى مفهوم مبسط ، بعيد تماما (كما يحدث مرارا فى البحوث الأكاديمية) عن الواقع ؟.**

فى رأينا أنه من الممكن الحديث عن عالم حقيقى ثنائى الأقطاب فقط إذا ما طبقنا ذلك على الفترة القصيرة نسبيا عند نهاية الأربعينيات والخمسينيات .أما فى العقود التالية ،فإن عوامل مثل الجدل السوفيتى الصينى ، الذى تحول سريعا إلى نزاع صريح ،وتصاعد توجهات الطموحات المركزية فى أوروبا الغربية ، ثم القوة الاقتصادية اليابانية الجبارة ، كلها جعلت من الثنائية القطبية أمرا غير مؤكد تماماً وأصبح من الممكن استخدام هذا المفهوم ، ولكن مع بعض التحفظات. **والواقع أن العالم أصبح متعدد الأقطاب بدءا من الستينيات فيما يتعلق بالاقتصاد وثلاثى الأقطاب (الاتحاد السوفيتى ، والصين ،والغرب) فيما يتعلق بالجوانب العسكرية** .مثال واحد فقط ففى الوقت الذى لم تقع فيه



كلينتون



أى مواجهة عسكرية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (باستثناء بعض العمليات «السرية» للقوات الجوية والبرية إبان الحرب الكورية وفى كوبا) ،واستمر التوتر على الحدود السوفيتية الصينية لمدة ثلاثة أعوام تقريبا ، ثم تحولت إلى معارك حامية فى ١٩٦٩ .وفى مجال السياسة يجب ألا ننسى دور «القوة الثالثة» ونعنى بها حركة عدم الانحياز ،حتى ولو كان بعض أعضائها قريبين للغاية من هذا القطب أو ذاك.

وعلى هذا فإنه فى تلك المرحلة ، إذا كان من الممكن الحديث عن عالم الأقطاب ،فإنه بعد ذلك فقط، لكى نؤكد فقط على حقيقة وجود نظامين اجتماعيين سياسيين أساسيين ،على الرغم من أن كل منهما كان يتميز بتناقضات داخلية قائمة بل وأخرى متنامية

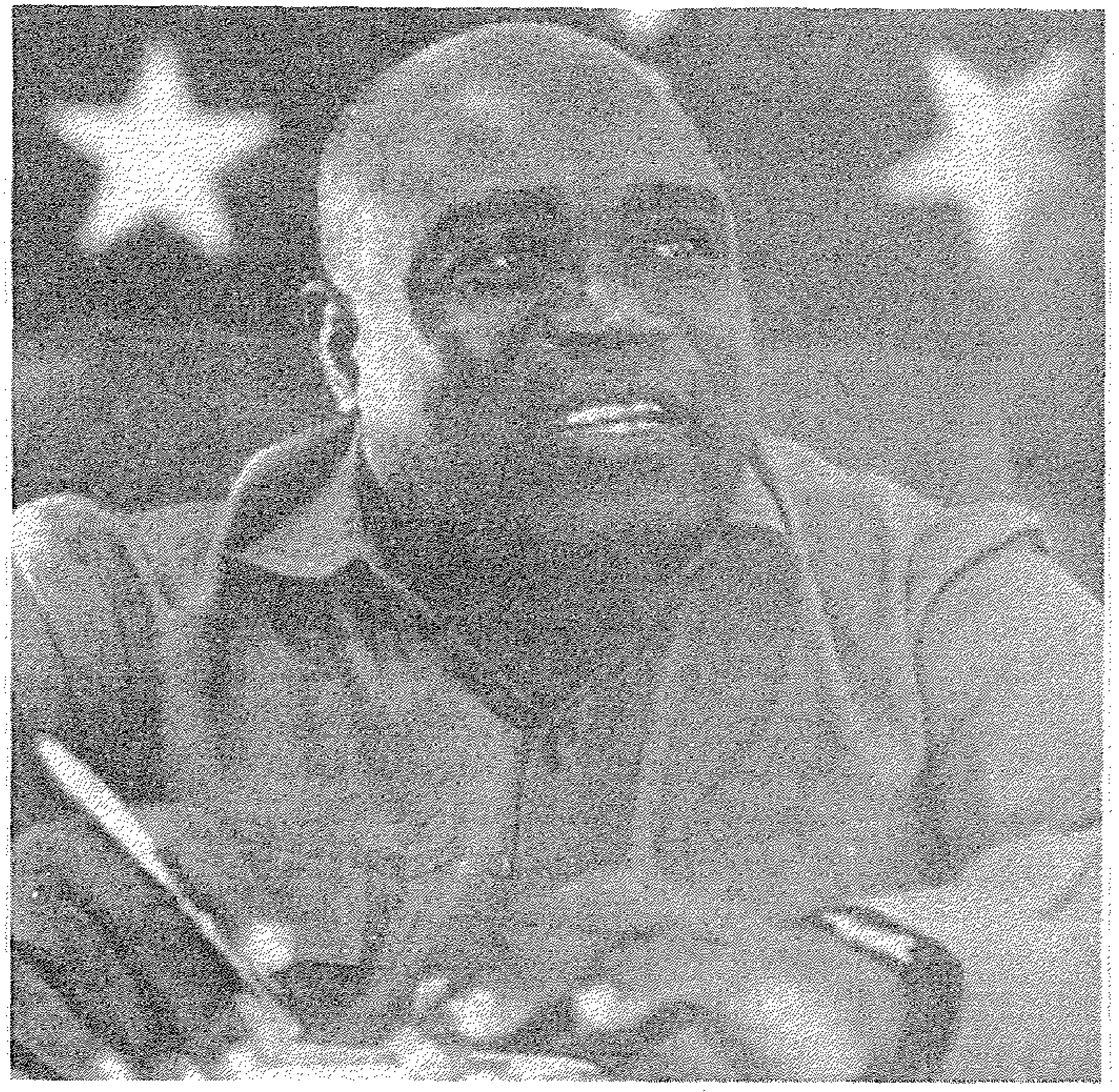
وهناك وجهة نظر شائعة للغاية مفادها أن «سقوط» ثم «انهيار» إحدى القوتين العظميين قد صاحبه صعود القوة الأخرى بل إنه ساعد على ذلك .على أن واقع الأمر يشير إلى ما هو أعقد من ذلك **.كتب أندرى جوندر فرانك** يقول «عندما أعلن **الرئيس بوش** عن تبنيه «نظامه العالمى الجديد» بمناسبة حرب الخليج ضد العراق ، أعلن أيضا أن القرن الحادى والعشرين هو قرن أمريكا . ولكن حتى يمكن دفع نفقات هذه الحرب ، ذهب **جيمس بيكر** وزير خارجيته ليجمع هذه النفقات إلى ألمانيا واليابان .**وفى الواقع ، وعلى الرغم من أن دول أوروبا الغربية واليابان كانت مهتمة ،ولأسباب اقتصادية فى المقام الأول، بهزيمة صدام حسين ،فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هى المنتصر الرئيسى فى الحرب** ، سواء من الناحية الاستراتيجية أو النفسية .هذه الحرب التى دفعت تكاليفها دول أخرى أساسا».

إن احتلال العراق للكويت (مهما كانت الحجج «التاريخية» التى سيقت لتبريرها) قد جرت إدانته فى كل مكان . وبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها كان من السهل نسبيا الدخول فى حرب تتجاوز «تحرير الكويت» ، دون أن تصطدم عندئذ بأى قدر ملحوظ من الاحتجاج الدولى .على أن حرية عمليات الولايات المتحدة على أى حال كانت محدودة ولم يكن هدفها إسقاط **صدام حسين** فى الوقت نفسه فإن حرب الخليج تركت أثراً كبيراً على الوضع فى العالم وفى الولايات المتحدة نفسها **.فللمرة لأولى منذ الحرب العالمية الثانية ، لم تواجه العمليات الحربية للولايات المتحدة بأى مقاومة أو حتى نقد من جانب الاتحاد السوفيتى ، الذى كان ما يزال قائما آنذاك . هذه الحقيقة نفسها خلقت شعوراً بأن العالم أصبح أحادى القطب**،وأن القدرة العسكرية للولايات المتحدة تسمح لها بأن تفرض شروطها على البلاد الأخرى ،وخاصة فى« العالم الثالث». هذه المزاج «الانهزامى» وجد انعكاسا له فى تصريحات السياسيين وأعمال الباحثين .**ولكن سرعان ما أثبتت الحياة ،وعلى الأخص ،تطور الأحداث فى أفريقيا كذب هذا الموقف**. إن العمليات التى قامت بها الولايات المتحدة فى الصومال أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٤ ، على الرغم من أنها تمت تحت غطاء علم الأمم المتحدة، التى كانت قد بدأت ظهورها للفقراء والجوعى تقريبا مثل ظاهرة **بابا نويل** ،قوية وشبعانة .تحولت بسبب عجرفة منظميها ولا مبالاتهم تجاه الحياة الإنسانية (ما داموا من غير موظفيهم) إلى التدهور وإلى عدوان أجنبى وهدفا للمقاومة من جانب قوى التحرر الوطنى على الرغم من اختلاف أهوائهم.

إن الفشل فى الصومال خلق فى بنية الأمم المتحدة «رغبة متصاعدة فى عدم الانصياع لكل انعطافة فى سياسة الولايات المتحدة».وعلى مدى بعض الوقت راحت الشخصيات الرسمية فى الأمم المتحدة يفترض فى أحاديثها الشخصية على أن تقديم المساعدات الإنسانية قد تحول إلى حملة عسكرية . وأصبح عليهم أن يدعموا القيام بدعوة الولايات المتحدة نحو التفاوض ، الذى كانت هى نفسها تصر عليه من قبل . بينما راحت الولايات المتحدة تنتقدهم لأن الغالبية يرون أن العسكريين الأمريكيين ارتكبوا أخطاء بأسم الأمم المتحدة. يمكن أن نذكر بأن الولايات المتحدة استطاعت أن تأخذ وأن تحافظ على السيطرة العامة على عملية الأمم المتحدة على الرغم من حقيقة أنه **بحلول سبتمبر عام ١٩٨٣ أصبحت ديون أمريكا لميزانية الأمم المتحدة ٥ر٧٨٥ مليون دولار ،أكبر من أى وقت مضى.**

إن الهزيمة فى الصومال كشفت ظاهرتين أخريين .فعلى الرغم من أن **جورج بوش** أعلن بعد الحرب فى الخليج قائلا: «إننا تخلصنا تماماً من عقدة فيتنام» .فإن **بيتر تانوف** نائب وزير خارجية أمريكا آنذاك ذكر للصحفيين فى تصريح غير رسمى بعد بدء العمليات فى الصومال قائلا : «ليس لنا تأثير ،وليس لدينا نوايا لاستغلال القوات المسلحة ،ليس لنا بالتحديد أموال ، لكى نلبى تحديات المرحلة التى جاءت عقب« الحرب الباردة» على أن الأحداث التالية ضربت هذا التصريح فى الصميم حيث ظهرت« نوايا» استخدام القوة (والتعسف فى استخدامها) وبكل وضوح عندما بدأت القوات المتعددة للولايات المتحدة أعمالها العسكرية ضد الصوماليين ، ووجدت هذه القوات الأموال للقيام بعملياتها . ولكن ، مما من شك، أن مثل هذه العمليات والهزيمة التى تلتها لم تضف إلى تأثير الولايات المتحدة.فالمغامرة الصومالية ،مثلها تماما مثل العمليات الأمريكية فى لبنان قبلها بعشر سنوات ، أظهرت أن الولايات المتحدة لديها حساسية فائقة تجاه الخسائر فى القوى البشرية ، وأن عدم رغبتها فى استخدام قوات برية فى النزاعات المسلحة أصبح أمراً واضحا تماما.

وقد تنبأ العالم المصرى البارز **سمير أمين** الذى يرأس مركز العالم الثالث فى داكار بهذا التطور للأحداث ،عندما كتب فى عام ١٩٩١ تحليلا نقديا يمكن حتى اعتباره انتقاديا بالضرورة ،للتورط العسكرى للولايات المتحدة فى«العالم الثالث» جاء فيه « **يبقى أمرا واقعا أنه فى كل**



رولان كابيلا.. مخطط ومصالح شخصية



بريماكوف .. روسيا والهند والصين ..

مرة تقوم فيها سلطة محلية فى العالم الثالث تتمتع بالتأييد الشعبى ،تصبح ضحية للعدوان الأمريكى (أو لعدوان الغرب ككل) وتأتى نتائج هذا التدخل غير ملائمة للولايات المتحدة» .ويواصل **سمير أمين** قائلا :« **إن الولايات المتحدة ليست «محصنة» ،ومقاومة شعوب العالم الثالث هى بمثابة كعب أخيل لمشروعها الزعامى».**

على صعيد آخر، فإن أعمال التدخل ، التى اكتسبت مباركة الأمم المتحدة ،والتى تديرها الولايات المتحدة ، لها عواقب أبعد من حدود النقل ،الصومال والبوسنة والهرسك ،إن تعاظم مقاومة سيطرة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة يثير رغبة واشنطن فى الالتفاف حول هذه المنظمة واستبدال قرارات قيادة حلف الناتو بقرارات مجلس الأمن . إن هذا الأمر ظهر أكثر وضوحا ومأساوية فى أثناء العدوان القريب للناتو ضد يوغوسلافيا. على أنه إذا كان **«الحق فى التدخل»** يخرج عن ميثاق الأمم المتحدة ،كأمر معترف به، فلن يتوقف عند بعض الدول ، وإنما سيعطى «ضوءا أخضر» للدول الاقليمية الأصغر وهكذا فإن عشرات النزاعات الإقليمية والمحلية ،الملتهبة فى الوقت الحالى فى مختلف مناطق العالم ،وخاصة فى أفريقيا ، يمكن أن تزداد اشتعالا وهى مشتعلة بالفعل فى حالة وقوع تدخل خارجى.

إن الخطر واضح فعدد حالات التدخل ، بغض النظر عن نتائجها ، تزداد يوما بعد الآخر . إن النزاع المستمر فى **ليبيريا** منذ عشر سنوات ،والذى تديره **نيجريا** عن طريق **قوات ايكوموج** ،التى تسعى **لمنع تشارلز تيلور** من الوصول إلى السلطة ، مضحين بمئات الأنفس من جنودهم والالاف من مواطنى ليبيريا .مضطرين للتصالح مع كون الأخير قد جاء إلى مقعد الرئاسة نتيجة الانتخابات العامة .ومن السخريات المريرة أيضا أن العسكريين النيجيريين ، الذين قاموا مرارا بقلب الحكومات المدنية فى بلادهم ،وقفوا «أثناء الديمقراطية» ضد الذين نظموا الانقلاب العسكرى فى سراليون. وتعد **مأساة الكونغو (كينشاسا) مثالا آخر يشهد على تعقد الواقع الأفريقى** .فمنذ عهد قريب كان هناك اعتقاد بأن «الاستيلاء على الكونغو» يتم لصالح دول بعيدة عن القارة الأفريقية ،عن طريق «عملاء» هذه الدول مباشرة ،الذين لهم مصالح خاصة

وغالبا ما جرت دراسة أحداث عام ١٩٩٧ فى ضوء التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا فى أفريقيا ، وذلك عندما انتهت الانتفاضة الناجحة ضد نظام **موبوتو** بوصول **لوران ديزيرى كابيلا** إلى السلطة على الرغم من أنه تلقى مساعدات حاسمة من جانب **أوغندا ورواندا وأنجولا** .لكن «التكرار» العجيب والمفاجئ لهذه الأحداث بعد مرور عام ، واندلاع انتفاضة جديدة، لكنها هذه المرة ضد كابيلا اظهر واضحا أنها لم تكن ضمن هذا «المخطط».

وعلى الرغم من أن التدخل العسكرى الخارجى الواضح فى هذه المرة، فإن الدول المتورطة فى النزاع الجديد ، سواء كانت أوغندا أو روندا إلى جانب المتمردين ، أو كانت **انجولا** وناميبيا وزيمبابوى إلى جانب **كابيلا** ، كانت تديره مصالح شخصية ،فقد حاولت انجولا واصدقاؤها من منطقة جنوب أفريقيا تبرير أعمالها بضرورات الدفاع عن الديمقراطية فى إطار الاتحاد الأفريقى الديمقراطى (وهذا التدخل لم تؤيده جمهورية أفريقيا أكثر الأعضاء تأثيرا فى هذه المنطقة). وقد أعلنت هذه الدول أنها عازمة على منع تحويل الكونغو مرة أخرى لقاعدة لجماعة أونيتا، التى تحارب ضد حكومة لواندا .أما فيما يخص **أوغندا** ،فإنها تسعى للسيطرة على مناطق الكونغو الواقعة قرب حدودها ، لكى تمنع استخدامها من قبل المعارضة المسلحة .وتهتم **رواندا** بدورها بحماية المنحدرين من أصول رواندية ، والذين يعيشون فى الكونغو . وإلى جانب هذه الأسباب «الظاهرية» ،هناك أسباب أخرى مختلفة عن بعضها تماما. **تبدأ من الرغبة فى ضمان دفع ثمن الأسلحة المصدرة إلى حكومة كابيلا وتنتهى بالسيطرة على تهريب الذهب والماس من الكونغو** .لقد ظهرت المصالح «الشخصية» أيضا فى الوضع المعقد السابق على النحو الذى أصبح يسمى الآن من قبيل المودة«الشكل السياسى» فى الكونغو: فبعد الانشقاق فى صفوف المتمردين وصل الأمر إلى التصادم فوق الأراضى الكونجولية بين العسكريين الأوغنديين والروانديين ،وهم الذين كانوا منذ فترة غير بعيدة حلفاء حميمين ،فأصبحوا الآن- «رعاة» لمجموعتين مختلفتين من المعارضة الكونغولية.

وفى نفس الوقت تقريبا أشتعل نزاع مسلح آخر ، أو بتعبير أدق ،نشبت حرب حقيقة وقع فيها **عشرات الآلاف من الضحايا بين اثيوبيا واريتريا** ،البلدين اللذين كان قادتهما حلفاء لسنوات طويلة فى النضال ضد نظام **منجستو هيلى ماريام** .وهذان البلدان تعتبرهما الولايات المتحدة الأمريكية **«نقطة الارتكاز فى مقاومتها للأصولية الإسلامية فى السودان المجاورة»** وهكذا كشف **النزاع الجديد فى القرن الأفريقى على نحو مقنع أن القدرة الحقيقية لواشنطن فى التأثير على مجريات الأحداث فى أفريقيا أقل كثيرا من طموحاتها** .وفى هذا الصدد كتبت صحيفة **«أيريش تايمز»** تقول:« **لم يبق من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى أفريقيا سوى مزق صغيرة»**

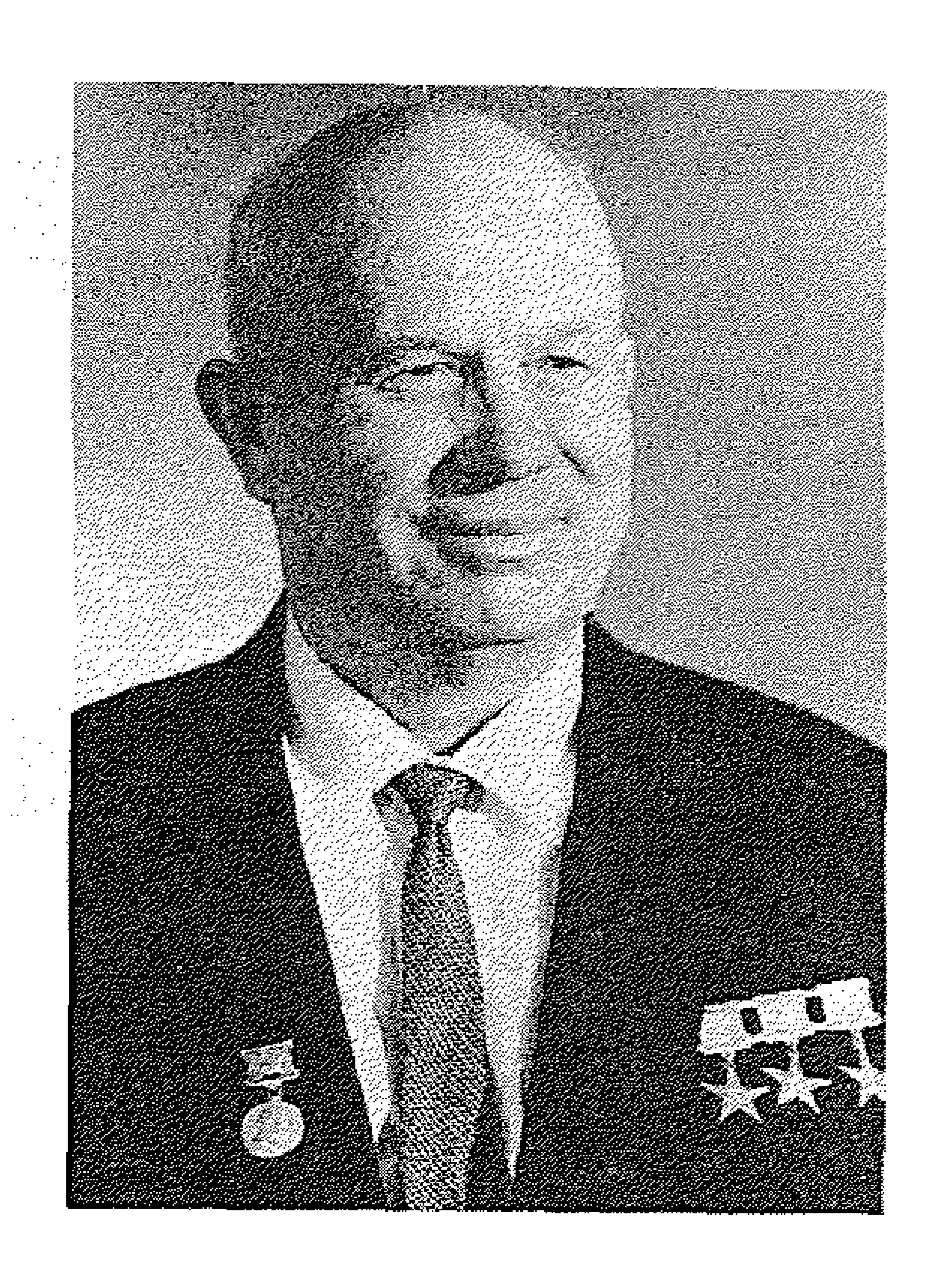
وفى الواقع فإن النزاعات فى الكونغو وفى القرن الأفريقى أظهرت خطأ وجهات النظر التى كانت واسعة الانتشار منذ عامين فقط، بشأن وجود حلف مكون من عدد من

البلدان من إريتريا إلى الكونغو . واقع تحت التأثير القوي للولايات المتحدة ومن يدعمونها على الساحة الدولية .**وهكذا فإن الأحداث الجارية ، سواء في ليبيريا أو الكونغو ، في سيراليون أو القرن الأفريقي من المستبعد أن توضع داخل صياغة «عالم أحادي القطب» ، بل الأمر على عكس ذلك، فهي تظهر أن بنية العلاقات الدولية اليوم أمر أكثر تعقيداً.**

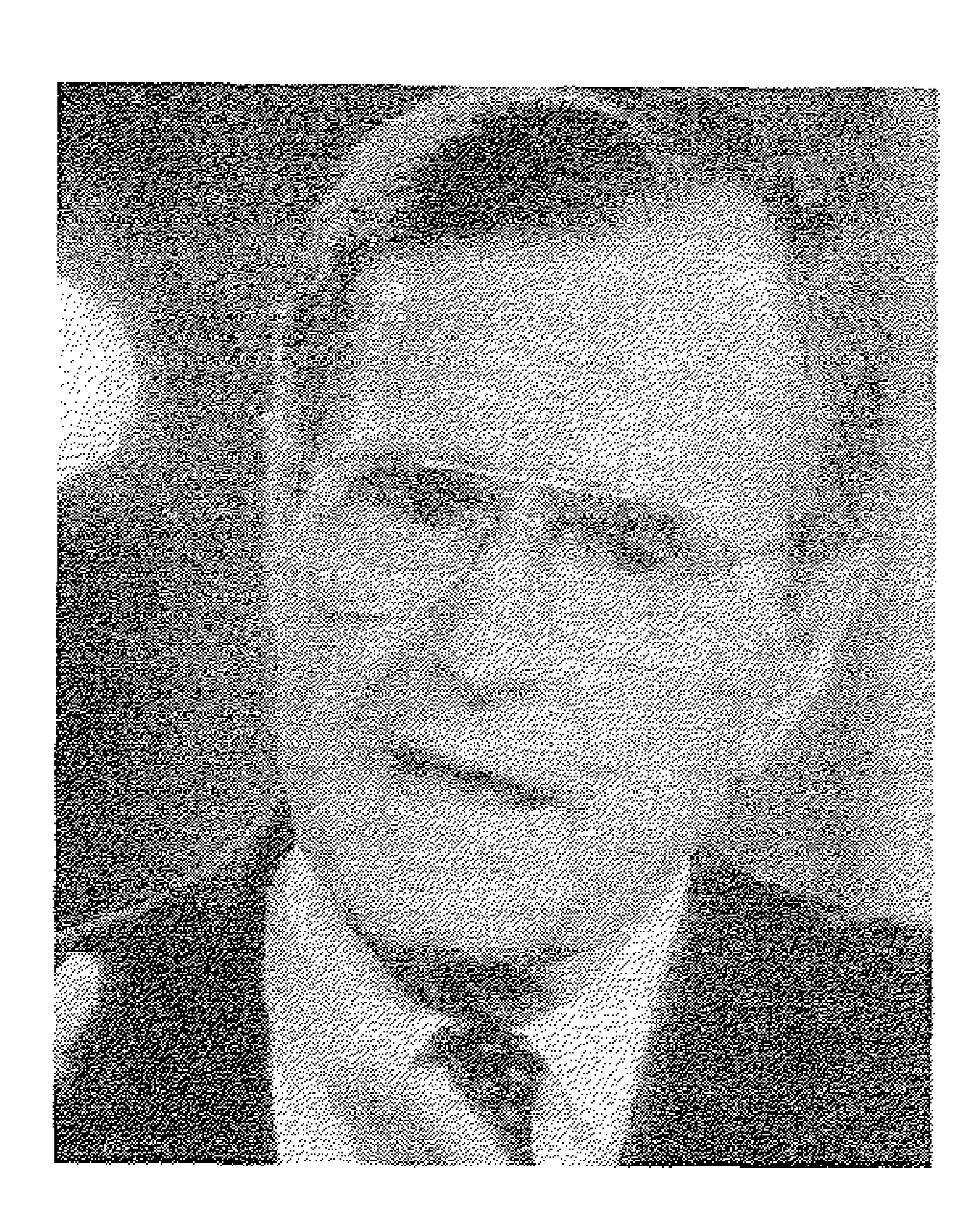
من المشكوك فيه في ظل ذلك أن تقنعنا كلمات **جيكي سيليبي** الموظف في إدارة العلاقات الخارجية في جمهورية جنوب أفريقيا .وهي الكلمات التي استخدمها صاحب هذه الورقة في مستهل كلمته .كما أن الخطوات العملية التي اتخذتها قيادة جنوب أفريقيا تدحض هذه الكلمات .وقد ظهر ذلك واضحا أيضا أثناء زيارة **بيل كلينتون** لجمهورية جنوب أفريقيا في مارس من العام الماضي .«**لقد علم الرئيس مانديلا بيل كلينتون أن عليه أن يذهب لمقابلة أعدائه مثل كوبا وليبيا وإيران وأدان بصراحة صياغة التجارة الحرة لأفريقيا..**»يقول **مانديلا** إن واجباتنا الأخلاقية تفرض علينا ألا نتخلى عن الذين ساعدونا وقت الشدة في تاريخ بلادنا .من البديهي أن قادة جنوب أفريقيا وكذلك قادة معظم البلدان الأفريقية الأخرى لا يعتبرون بلادهم مجرد محافظة «للامبراطورية الرومانية الجديدة» كما أنهم لا يحتسبون للبيت الأبيض باعتباره «العرش المقدس» المعصوم من الخطأ.

أصبح ظهور ما يسمى بالدول« الفاشلة» أو «المنهارة» في القارة الأفريقية موضوعا للمناقشات السياسية والعلمية .وفي الواقع فإن أزمة سيادة الدول تتعمق وخاصة في أفريقيا .على أن هناك خطورة في تناول هذه القضية بإصدار أحكام قطعية أو مبسطة .من الذي يملك الحق في تقرير مصيره إذا لم يكن هذا الشعب أو ذلك؟ **هل يمكن الآن قيام هذا الوضع الذي تعطى فيه دولة أجنبية أو تحالف لنفسها أو لنفسه سلطة المحققين أو القضاة أو الجلادين؟ إن مأساة عملية ضرب مصنع الأدوية في السودان بواسطة الصواريخ الأمريكية المجنحة باعتبارها عملية «مناهضة للإرهاب» تكشف أن هؤلاء «المحققين» يمكن أن يكونوا غير محترفين ، وأنهم «قضاة »متحيزون ، وجلادون طغاة مستعدون لإنزال العقاب بالأبرياء والمذنبين ، بدلا من المذنبين وحدهم. وقد تكرر ذلك أيضا ، وإنما على نطاق أوسع أثناء عدوان الناتو على يوغوسلافيا أيضا.**

إن مقاومة محاولات إقامة سيطرة دولة واحدة ، ورفض قبول واشنطن باعتبارها «روما المعاصرة» ظهرت أثناء الحرب المصغرة في الخليج» ،وهي الحرب التي نشبت ضد العراق في يناير ١٩٩١ على يد الولايات



خروتشوف



بوش (الاب)

المتحدة وإنجلترا .وقد صرحت **مادلين أولبرايت** وزيرة خارجية الولايات المتحدة أن هذه العمليات أيدها «العالم كله» ، باستثناء **روسيا والصين وفرنسا**(أي ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالأمم المتحدة) .إلا أنها **اختصرت تماماً قائمة المشاركين ، «متناسية» أن تذكر الهند وغالبية الدول العربية ودول أخرى غيرها**.لقد أدانت بلاد يعيش فيها غالبية سكان العالم التدخل الانجلو أمريكي (أو بعبارة أدق العدوان الانجلو أمريكي) .وعلاوة على ذلك فإن الأهداف التي وضعها منظمو الحرب أمامهم لم تتحقق إطلاقا ، دون أن نحسب التأخير لمدة يوم في عملية محاكمة «**كلينتون**» في قاعة ممثلي الولايات المتحدة.

وكان أثر عدوان أمريكا وحلفائها ضد يوغوسلافيا مماثلا .فمرة أخرى أستند منظمو العدوان على« المجتمع الدولي» مستثنين روسيا والصين والهند وغيرها من الدول التي وقفت ضد العدوان من هذا المجتمع ،وعلى حد وصف **جوليوس نيريري** حرب غير شرعية على الإطلاق .ومرة أخرى إبان العدوان ، أضطر حتى خصوم الرئيس اليوغوسلافي **ميلوسيفيتش**لإدانة العدوان والتقوا ولو مؤقتا حول قيادة بلادهم .وحتى نتائج عملية الناتو ، على الرغم من قدرته الجبارة ،كانت نسبية ،فعلى سبيل المثال، فإن عدد الدبابات اليوغوسلافية التي تم تدميرها جاءت أقل من الأعداد التي أعلنتها قيادة التحالف وهناك رأى شائع يقول إنه «**في هذا الوضع الجديد ، الذي نشأ بعد الحرب الباردة ،فإن الأهمية الاستراتيجية للعالم الثالث (وخاصة لأفريقيا -شويين) قد أصبح قيمة الآن**» .على أنه حتى بالمعنى الضيق لكلمة «استراتيجي» يمكن أن يصبح هذا القول صحيحا في الوضع الحالي . أما في المعنى الواسع للكلمة فإن أهمية المنطقة سوف تنمو مستقبلا على العكس مما قيل ، باعتبارها في المقام الأول «مخزنا» للجزء الأكبر من المصادر الطبيعية العالمية ،ناهيك عن الماء والأوكسجين .لقد أشار **سمير أمين** بحق في عام ١٩٩٢ إلى أن«**وضع الفائض (المواد الخام- شويين) لن يبقى عندما تبدأ الأرض الجديدة الحيوية) (الاقتصاد)** من المحتمل تماما أن السباق على مصادر الخامات سوف يصبح مكثفا من جديد ، بقدر ما تصبح هذه المصادر أكثر قدرة لا بفضل «النمو السرطاني» للاستهلاك الغربي المتصاعد فقط، ولكن بفضل برنامج تصنيع الأطراف .**أي أن الحرب للوصول إلى المصادر لن يتوقف**».

إن برامج إعادة الهيكلة في غالبية الدول النامية تؤدي إلى زيادة الفقر والقلاقل السياسية ونمو السخط ،بل أنها أدت بالفعل إلى أن بعض رجال الدولة الأفارقة ، الذين يوصفون بالديكتاتورية والذين بدا أن« **موجة الديمقراطية**» قد جرفتهم للأبد في مطلع التسعينيات ، استطاعوا العودة إلى السلطة ، ومن الأمور المتناقضة ، أن ذلك جاء نتيجة لانتخابات ديمقراطية .وخارج نطاق القارة الأفريقية فإن نتائج السياسة التي فرضها **صندوق النقد الدولي** شبيهة. ففي عام ١٩٩٣ كتب **كين ليفنجستون** العضو البارز في حزب العمال البريطاني يقول :« **حتى روسيا الرأسمالية المحدثة كان من الممكن أن تكون منافسا قويا للولايات المتحدة ولأوروبا الغربية . إن الغرب يؤيد مقترحات صندوق النقد الدولي ، واضعا في اعتباره أن نتيجتها كما يبدو أن تظل روسيا حتى نهاية القرن ضعيفة سقيمة وأن تدخل القرن القادم على هذا النحو» واستنادا إلى الوضع الاقتصادي**

الصعب فى روسيا .والذى جاء فى الكثير منه تحديدا بفضل قبول هذه« المقترحات» . ويمكن أن نضيف و«على هذا الوضع ستظل روسيا لسنوات طويلة فى القرن القادم».

وكتب **أندرى جوندر فرانك** الذى ورد ذكره آنفا ،والذى يصعب أن نشك فى مشاعره المتعاطفة تجاه الاتحاد السوفيتى السابق. يقول : «على مدى عشر سنوات تستر الحظر الغربى وغيره من موانع تنمية الشرق بأوراق توت أيديولجيا الحرب الباردة .والآن فإن عناصر عديدة من نفس سياسة الغرب ، بما فى ذلك بعض القيود على التجارة التى فرضتها ما يزال معمولاً بها وقد تحددت وفقا لمصالح المنافسة .. **إن الكلام حول ما يسمى «بالمساعدة» الاقتصادية الجديدة للشرق... ليس أكثر من ستار دخان للاستغلال الواقعى المستمر للشرق عن طريق استغلال خدمة الديون ، تيارات الأرصدة الواردة من الشرق البائس إلى البنوك المخازن فى الغرب»** .ومن الآراء ذائعة الانتشار أن تحويل روسيا لدولة من «دول العالم الثالث» وجيرانها من الدول المستقلة قد حولها إلى منافسين للعالم الثالث «القديم» فى بحثهم عن «المساعدات» والاستثمارات . لكن هذا الرأى سرعان ما يضمن ، وهذه إحدى نتائج الحرب النفسية ومحاولات «المتبرعين» ، ظروف أفضل لنفسها .**والحقيقة أن كل دولار تأخذه روسيا من الغرب(والذى يجب إعادته) يدخل إلى« البنوك المخازن» فى الغرب (ودون رجعة) خمسة دولارات وعشرة دولارات من روسيا.** بالاضافة إلى ذلك ،فإن هذا الوضع على المدى البعيد سوف يدفع روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة إلى جانب بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . والفكرة التى طرحها **يفجينى بريماكوف** فى دلهى عندما كان رئيسا للوزراء حول المثلث الإستراتيجى المكون من روسيا والهند والصين تعكس هذا الواقع.

بالنسبة لكل ماذكر يظل هناك سؤال ملح وهو كيف وبأى وسيلة سوف يمنع الشمال (أو لنقل الغرب) مقاومة الجنوب (لنقل «الجنوب» و«الشرق» ما ؟ يفترض سمير **أمين** أنه من أجل ذلك سوف يجرى فى المقام الأول استغلال قوة السلاح .وفى رأيه **أن حرب ١٩٩١ فى الخليج كانت محاولة «لفرض النظام العالمى الجديد» على شعوب اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية «بالعنف البسيط والواضح والتهديد بالتطهير العرقى باعتباره عاملا حاسما».**

لكن باحثين آخرين ينظرون إلى المشكلة بشكل آخر . ويرون إن الفجوة المتزايدة بين أقلية من البلاد المزدهرة والأغلبية الفقيرة تسمح بالقول بأن «الفصل العالمى» هو المنهج الأساسى لإقامة «النظام العالمى الجديد» . إن كل أو تقريبا كل الدول المتقدمة ،وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء الاتحاد الأوروبى يفرضون إجراءات صارمة للسيطرة على الهجرة ليس فقط من أفريقيا «والعالم الثالث» المتخلف ، وإنما أيضا من «العالم الثانى» سابقا.نفس هذه القوى السياسية التى ظلت مصرة لعشرات السنين على حق كل شخص أن يترك بلده ويعود إليها ، تضع فى الواقع قيودا على إمكانية تحقيق هذا الحق فور رفع «الستار الحديدى».

ولكن هل هناك فرص أكبر أمام سياسة «فصل العالم» للبقاء مثلما كان لدى سياسة «الفصل المحلى» فى جنوب أفريقيا؟.ربما تكون الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب على المدى القريب . إن سياسة الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا استمرت على أية حال لمدة أربعين عاما ، بعد أن سمحت للأقلية البيضاء أن«تؤجل» مشكلات الغالبية وبعد أن طردت «حملتها» إلى مناطق البانتو والأطراف .على أن سياسة الفصل العنصرى أدت على المدى البعيد إلى كوارث، ليس فقط للأغلبية الأفريقية وإنما لكل سكان جنوب أفريقيا بما فى ذلك الأقلية البيضاء .**لقد جرى الاعتراف- على سبل المثال- أنه كان من الممكن تطوير مدن جنوب أفريقيا بشكل أكثر عقلانية ولأصبحت مدنها أكثر قوة ، لو لم يتم إرسال الأفارقة عنوة إلى مناطق البانتو ، ليجدوا بعد ذلك طريقهم إلى المدن ليقيموا فيها قرى غير شرعية وغير مخططة** .أما الفجوة الهائلة بين التعليم الحكومى للسود والبيض فقد أفقد الشباب الأفريقى التعليم بمعناه الواسع وغالبا بالمعنى الحرفى للكلمة وأصبح معوقا للتطور الاقتصادى للبلاد.

وكل الأسس موجودة لكى نقول إن الوضع على نطاق واسع سوف يصبح على هذا النحو وهو ما سيصبح بديهيا ، ربما بمعدل أسرع مما حدث فى جنوب أفريقيا . **إن القلعة الأوربية من المستبعد أن تستطيع الدفاع عن نفسها من تدخل العاطلين والجوعى ، الذين بدأ تيارهم فى التدفق.** فإلى جانب الجوع والتشرد هناك مشكلة أخرى تتخذ حقيقة أبعادا حرجة، وهى أن غياب ،أو على الأقل ،نقص التكنولوجيا الرفيعة والتعليم سوف يؤدى إلى التمدد (وليس إلى كثافة) النمو فى العالم الثالث وفى أفريقيا على وجه الخصوص ، وإلى تدمير البيئة وزيادة التهديد بالكوارث البيئية.

ولهذا فإن **تغيير معايير النمو ذاتها ،والابتعاد عن «النزعة الاستهلاكية» سوف يصبحان بالمعنى المباشر كلمات ذات أهمية حيوية** .لقد حذر العالم الروسى البارز **فالنتين كوبتيوج** الرئيس الراحل لقسم سيبيريا فى أكاديمية العلوم من أنه إذا سادت ثلاثة أرباع البشرية بالطريقة التى تعيش بها الدول المتقدمة فإن كوكب الأرض لن يتحمل. ينبغى أن يذكر فى هذا المجال ، أن الغابات الاستوائية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك غابات سيبيريا تعد «رئة» الأرض ومصدر الأكسجين للبشرية. لسنوات طويلة كان الطريق لحل المشكلات يتمثل فى نقل التكنولوجيا لأفريقيا وغيرها من بلاد «العالم الثالث» بشروط التسهيلات أو مجانا ، أما الآن فحتى هذه الاجراءات لا تستطيع أن تنقذ الوضع ، إذا لم تخترع وتنقل تكنولوجيا جديدة «صديقة » للبيئة ، بما فى ذلك البيوتكنولوجيا الرفيعة المربحة . بالطبع **سيتطلب الأمر «تضحيات» مادية من جانب الدول المتقدمة ، الأمر الذى يتعارض ربما مع مبادئ الحصول على أقصى ربح، وهو المبدأ الأساسى فى نظام «السوق الحر».**

وعلى هذا النحو، يبدو أن النظام ، الذى انتشر منتصرا فى العالم ، سيصبح حتما عقبة على طريق التقدم المستقبلى للبشرية ككل.

على عتبة الستينات كانت **جنوب أفريقيا** تقف أمام اختيار الطريق الذى كان عليها أن تسلكه .أما الآن **فإن البشرية بأكملها أمام الاختيار .هل سيقبل ١٠٪ أو ١٥٪ من سكان الأرض- (العالم الأبيض) (ليس بالضرورة بلون البشرة الأبيض) حلا أكثر تعقيدا ومبشرا كالذى قبله فى تلك الفترة بيض جنوب أفريقيا ؟** هل سيمكن العثور على حل سلمى للمشكلة (كما كان من الممكن العثور عليه فى جنوب أفريقيا قبل إطلاق النار فى **شاپيرفيل** عام ١٩٦٠) أم أن «الاضطرابات » الكبرى أو بتعبير أدق ، المقاومة المتنامية فى شتى أشكالها ستجعل من هذا الحل أمر حتميا ؟.

كتب **خيو يانج** فى صحيفة **«جارديان ويكلى»** بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة يقول: «**إن الأمر الذى نحن شهود عليه ،هو انهيار النظام العالمى الجديد حتى قبل أن نعرف ، على أى نحو سيكون هذا النظام» .. وسأسمح لنفسى أن أضيف : «إننا شهود على انهيار خرافة عالم أحادى القطبية ،حتى قبل أن نعرف كيف سيكون هذا النظام؟.**

محاولات

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.

نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

د. رفعت السعيد

حوارات متأسلمة

منذ أرسطو استقر الرأى على أن تعريف الحوار « **هو محاولة البحث عن الحقيقة عبر النظر فى استدلالات الخصم** ».

وإذ يؤكد **ابن عطاء السكندرى** « ليس المراد من السحابة أن تسقط المطر، **وإنما المراد أن ينبت الثمر حيث يسقط المطر** » فقد كانت الحوارات الجادة تستهدف الوصول إلى الحقيقة .. أو بالدقة إلى « الحكمة ».

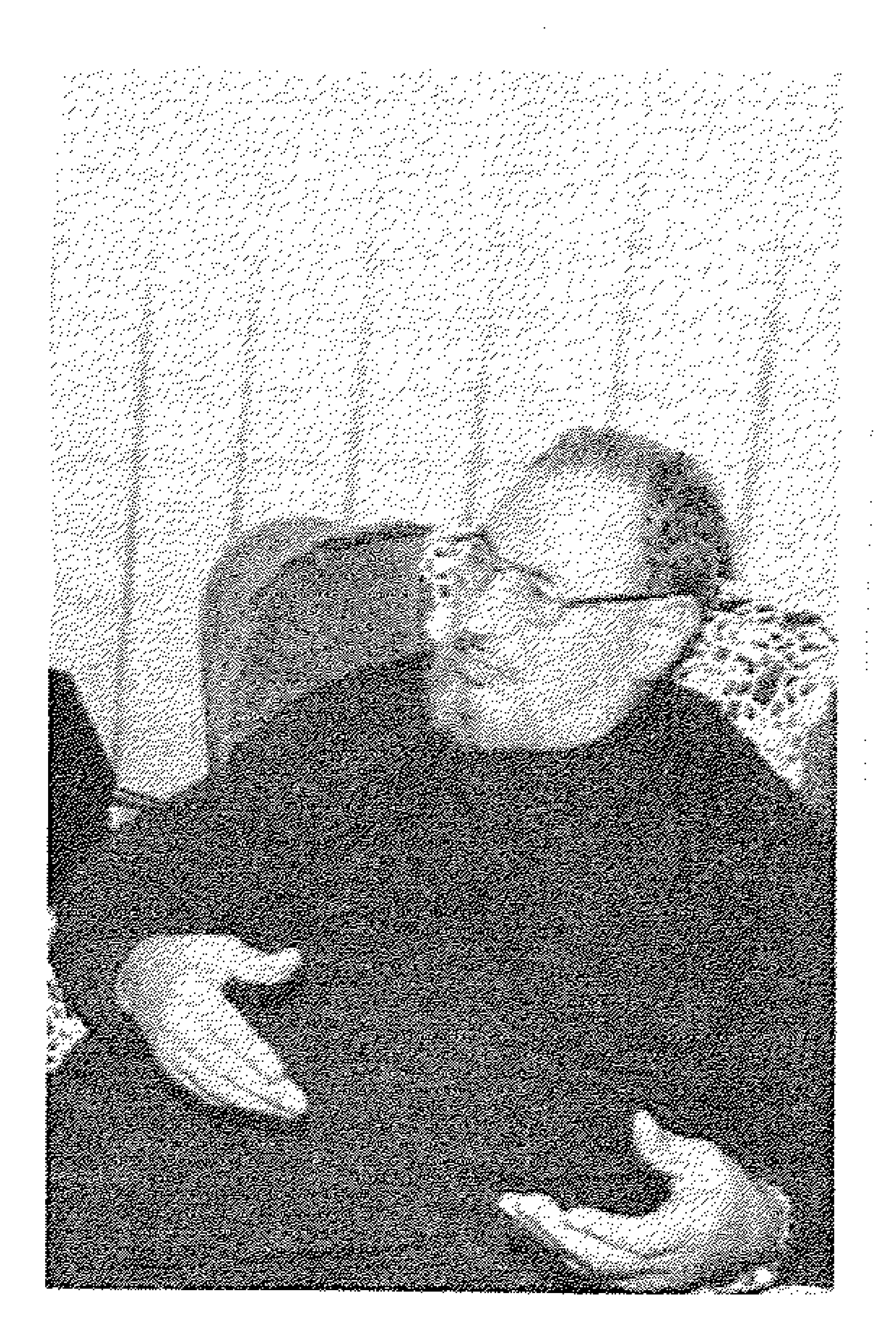
يقول الفيلسوف السكندرى « **كلمنت** »(القرن الثانى الميلادى) « **يمكن الوصول إلى الحكمة (الحقيقة) عبر اختيار الافكار الأفضل من نسيج كل الآراء المتناقضة** ».

ويبدأ الحوار وينتهى .. إن كان يمكن أن ينتهى عبر محور أساسى هو **الاعتراف بالآخر**. بمعنى الاعتراف (اليقينى) وليس (اللفظى) **بأن لا أنت** ولا **أحداً آخر يمتلك وحده كل الحقيقة**، ومن ثم فإن البحث عن الحقيقة يستدعى كما أكد **كلمنت** أن نلتقطها من جسد الآراء المتناقضة ،قطعة من هنا وأخرى من هناك ثم هى إذ تتجمع معاً تصبح « الحقيقة » أو كما قال كلمنت « الحكمة ».

ولأن المتأسلمين لا يعترفون بالآخر ،ليس إنكاراً لوجوده فهو موجود فى وجهة نظرهم ، وإنما إنكار لوجود أى قدر من الصحة عنده، فهم مسكونون بالاعتقاد بأنهم يمتلكون وحدهم ..الحقيقة ،كل الحقيقة . وان الآخر هو كل الخطأ. **ولأنهم يحكمون دوماً ويحتكمون إلى ميزان الحلال والحرام .. الإيمان والكفر .فرأيهم وحده هو الحلال وهو الإيمان ،والآخر هو الحرام والكفر.**

ومن هنا فإن الحدة والتشدد والإنكار والشتائم والاتهامات التى تتراكم فى مجرى حواراتهم ليست ناجمة عن نقص فى الأدب ولا تخل عن الاخلاق ، وإنما عن شطط فكرى يعتبر أن كل من يختلف معهم هو الآخر .. الحرام .... الكافرة وهكذا كان المتأسلمون دوماً ،حواراتهم مجرد بحث عن عورات الآخر وآثامه الكافره وليست بحثا عما بها من استدلالات قد تكتسب بعضا من الصحة.

وإذا عدنا إلى بدايات القرن .ومع محاولات الأستاذ **الإمام محمد عبده** تحقيق ولو قدر من الفهم التحررى للدين ،نهض فى مواجهته كثيرون لعل أكثرهم تأسلما الشيخ

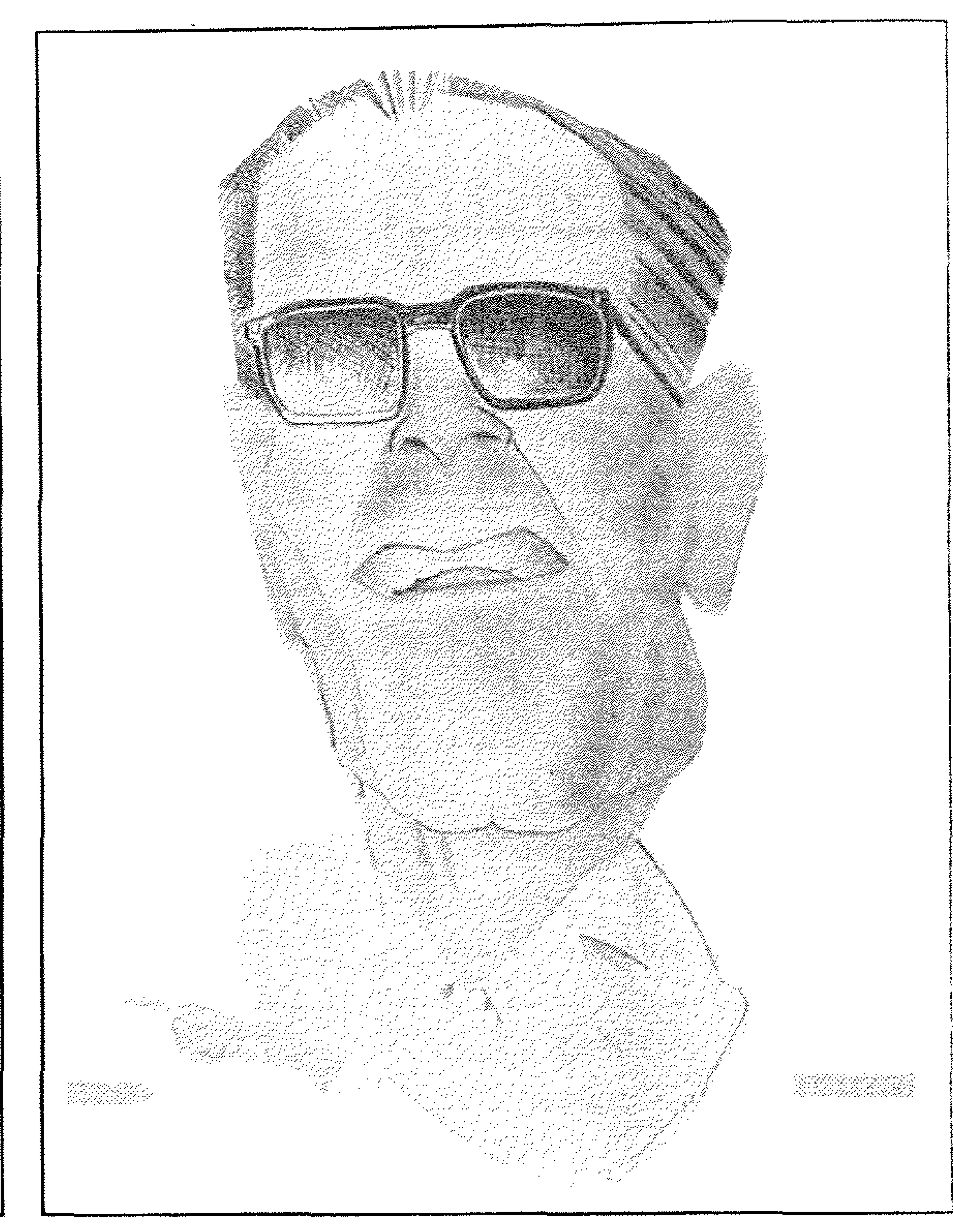


د. يوسف القرضاوى

محمد الجنيهى الذى ألف كتابا اسماه « **بلايا بوزا** » فالبلايا هى الفتاوى والأفكار .. أما« بوزا » فقد وصفها الشيخ المهذب بأنها « قطعة من خشب وزنها خفيف وجرمها صغير (فى تعريض بقصر قامه الشيخ محمد عبده) ولا قيمة لها ،صنعت على شكل عضو التناسل عند الرجل وفى حجمه » .. وهذا هو الوصف الذى اختاره الشيخ المهذب ليصف به شيخا آخر.

وقد كتب **الجنيهى** كتابه المفعم بالشتائم فى أعقاب نشر **طه حسين** لكتابه « **فى الشعر الجاهلى** » أراد أن يشتم **طه حسين** لكنه وجد أن الأفضل هو أن يشتم المصدر لذلك كله وهو « بوزا » أى **محمد عبده** ويقول **الجنيهى** فى كتابه « ينال أستاذ الجامعة المصرية مرتباً كبيراً بسبب شهادة الدكتوراة التى نالها من أوروبا لسبب عداوته للدين ورجاله ، حتى يكون إذا أعلوا شأنه فتنة لأبناء المسلمين ،وهى الأسباب عينها التى جعلت بوزا (محمد عبده) محبوبا لفحول السياسيين ولولاة الأمور من الدول المتحالفة على محو الإسلام إسما ورسما ».

وإذ نأتى إلى ستينيات القرن الماضى ومع صدور فتوى من « المجمع العلمى »!! بالسعودية تقول بثبات الأرض ونفى كرويتها .. وإذ يتجاسر أحد العلماء وهو الشيخ





طه حسين

الشيخ محمد عبده

محمد الصواف على إلقاء محاضرة عنوانها «**المسلمون وعلم الفلك**» يؤكد فيها على حركة الأرض ودورانها حول محورها انطلق المتأسلمون بأسلوبهم المعتاد ،فأصدر الشيخ **سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان** (مدرس في المسجد الحرام) كتابا أسماه «**أدلة النصوص المصدقة على رد الأكاذيب الملفقة ، من أهل الإلحاد والزندقة**» والعنوان كاف. وفي المتن نقرأ «إن الصواف قد جانب التحقيق ، وسلك من الضلال أبعد طريق ، وكذب المنقول ، وخالف المعقول ..وغيره مما لا يستريب عاقل في بطلانه وكذبه وبهتانه ، ولا يمكن تصديقه مع الإيمان بالكتاب ومن أنزله».

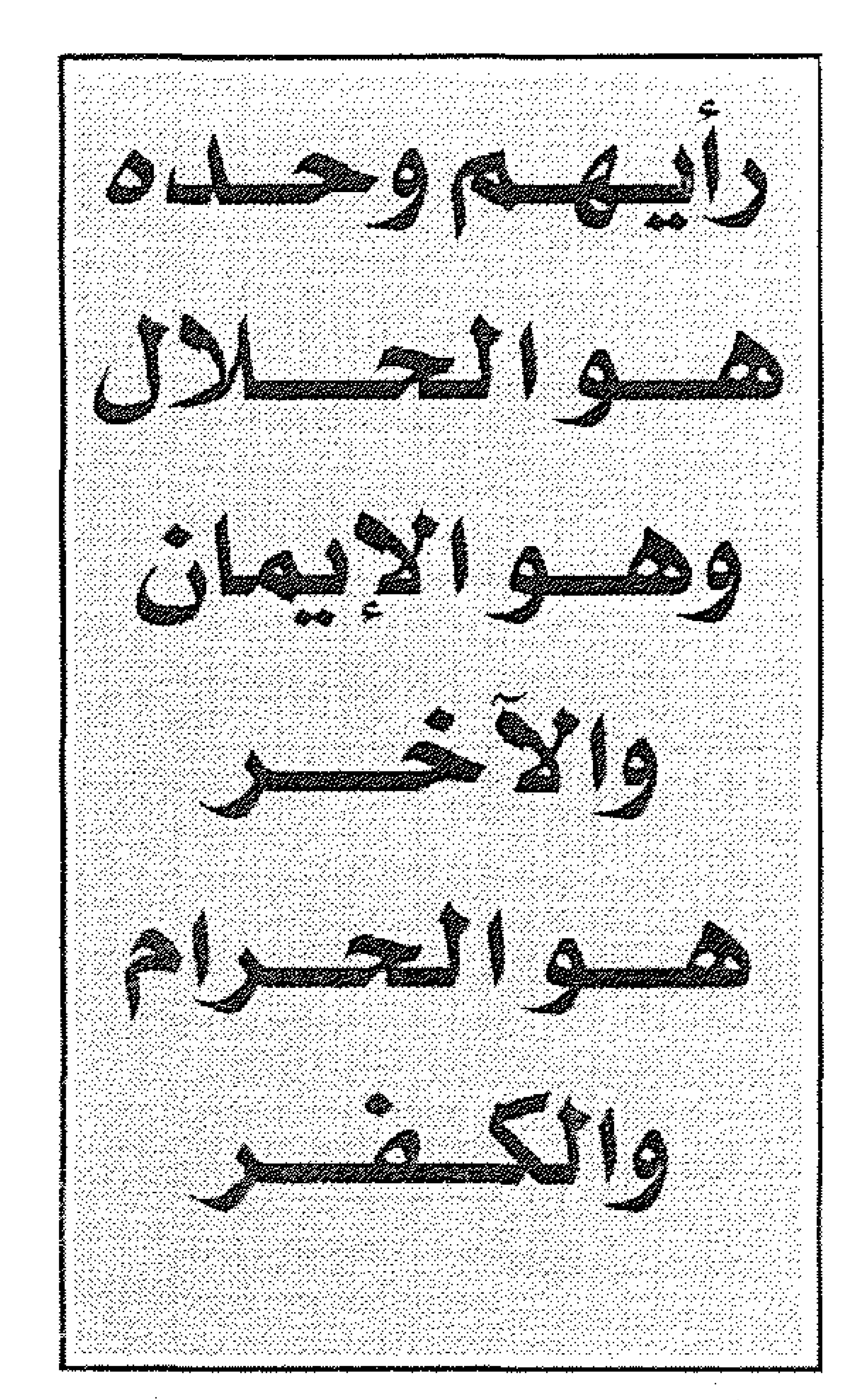
..وهكذا اختلف الجنبيهي مع **طه حسين** فاتهمه بالكفر هو وأستاذه الشيخ **محمد عبده** ، **وسليمان بن حمدان**، اختلف مع **الصواف** فاتهمه بالكفر.

ومتأسلم آخر هو **الشيخ ناصر الدين الألباني** اختلف في علم الحديث ..مع شيخ هو **ابن عبد المنان** ،فأصدر أخيراً كتابا عنوانه «**النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة ،وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة**»وهو يصف زميله في الحوار بأنه« **غمر** من أغمار الشباب تصدى لما لا يحسن ،وفسل من الجهلة المتعالمين تطاول برأسه بين الكبراء وعليهم ..فجاء منه فساد كبير عريض ، وصدر عنه قول كثير مريض ، لا يعلم حقيقة منتهاه إلا ربه ومولاه».

وفي العام الماضي اختلف شيخان «الشيخ **مقبل بن هادي الوادعي مع الشيخ القرضاوي** فأصدر كتاباً وأسماه «**إسكات العاوي .. يوسف بن عبد الله القرضاوي**».

.. ونلاحظ أننا إزاء حوارات بين مشايخ ومشايخ . مع ذلك فإن المتأسلمين لم يتورعوا عن استخدام سلاح التكفير والارهاب الديني والشتائم البذيئة.

ومرة أخرى ليس في الأمر سوء خلق ولا قلة في الأدب -هي موجودة بالطبع- لكن جوهر الأمر كله هو **أن المحاور المتأسلم تتلبسه حالة مرضية يتصور بها نفسه أنه وحده صاحب الموقف الصحيح ، وأن موقفه هو صحيح الدين . وأن مخالفه بالضرورة خارج عن حدود الدين .. ومن ثم فهو الملحد الكافر.**



.. ولعل كل ما سبق من كتابة كان محاولة لفهم حالة بعينها هي كتابات **د. محمد عباس** في جريدة الشعب خلال ماقشة كتاب «**وليمة لأعشاب البحر**».. فالبعض تجاهل الجذر الفكري للموقف وللكتابة وناقش جانبها الأخلاقي والسياسي والقانوني..

بينما كان الأجدر به أن يناقش الجوهر الحقيقي للتأسلم .. وهو إنكار الآخر الذي يكون بالضرورة ملحداً وكافراً ما دام اختلف مع أصحاب وجهة النظر المتأسلمة.



الداروينية .. والنتشوية

سمير حنا صادق

كثر في الفترة الأخيرة استعمال بعض أفضل مفكرينا لتعبير " **الداروينية النتشوية**" في وصف إجراءات الصهيونية والمقصود طبعا بهذا الربط هو الزعم بأن الداروينية باعتمادها على فكرة " الانتقاء الطبيعي " أو " البقاء للأصلح" إنما تعكس الأفكار النتشوية عن القوة الغاشمة والقسوة العنصرية.

وكما نعتقد ، فإن في استعمال هذا التعبير **ظلم فادح للداروينية ، علاوة على أنه تكريم وتشريف للنتشويه لاتستحقه.** وفي تشويه سمعة الداروينية إساءة بالغة إلى الفكر العلمي في وطن يحاول أن يجتاز ثغرة معرفية واسعة . ونحن نمر الآن في فترة أصبح فيها الاهتمام بعلوم البيولوجيا فرضا هاما ، فقد بزغت منه علوم البيوتكنولوجيا والكيمياء الحيوية(وكلها من فروع علم البيولوجيا) وأصبح لها مكانة تعادل مكانة علوم الاتصالات في الحقبات السابقة. وقد قدم داروين لعلم الأحياء مايعادل ماقدمه **كبلر وجاليليو** للفلك وماقدمه **نيوتن وأينشتين** للفيزياء وماقدمه **ماركس** لعلم الاقتصاد . أما النتشويه فيعلم كل مفكر عادل محب للحقيقة ماهي عليه من دجل ونصب ولاعلاقة لها بالعلم.

وعلاوة على نفي **داروين** نفسه لهذا الاتهام بإيضاحه .. بأن " **الانتقاء الطبيعي" لايعتمد على صراع المخالب والأنياب المخضبة بالدماء** ، فإن العديد من كتابات الداروينيين . كما سنوضح فيما بعد ، تؤكد الخلاف بين الفكر الناتج عن نظرية داروين والفكر الناتج عن آراء نيتشه العنصرية.

وقد بدأ اتهام فكر **داروين** بهذه التهمة كنتيجة لأعمال **هربرت سبنسر Herbert Spencer** (١٨٢٠ - ١٩٠٣) الذي آمن بفكرة الصراع للبقاء ووصل به الأمر إلى أن نادى بأن ترفع الحكومات يدها عن المعونات الاجتماعية وعن فكرة التعليم المجاني ، باعتبار أن مثل هذه الإجراءات ستتدخل في الطريق الطبيعي إلى رقي الجنس البشري . وكان سبنسر علاوة على ذلك من أشد المؤمنين بالفردية المطلقة وله في هذا الموضوع كتابات عديدة وغني عن البيان أن سبنسر كان شديد العداء للفكر الاشتراكي وغني عن البيان أيضا أن **هنري فورد** كان من أشد المعجبين به.

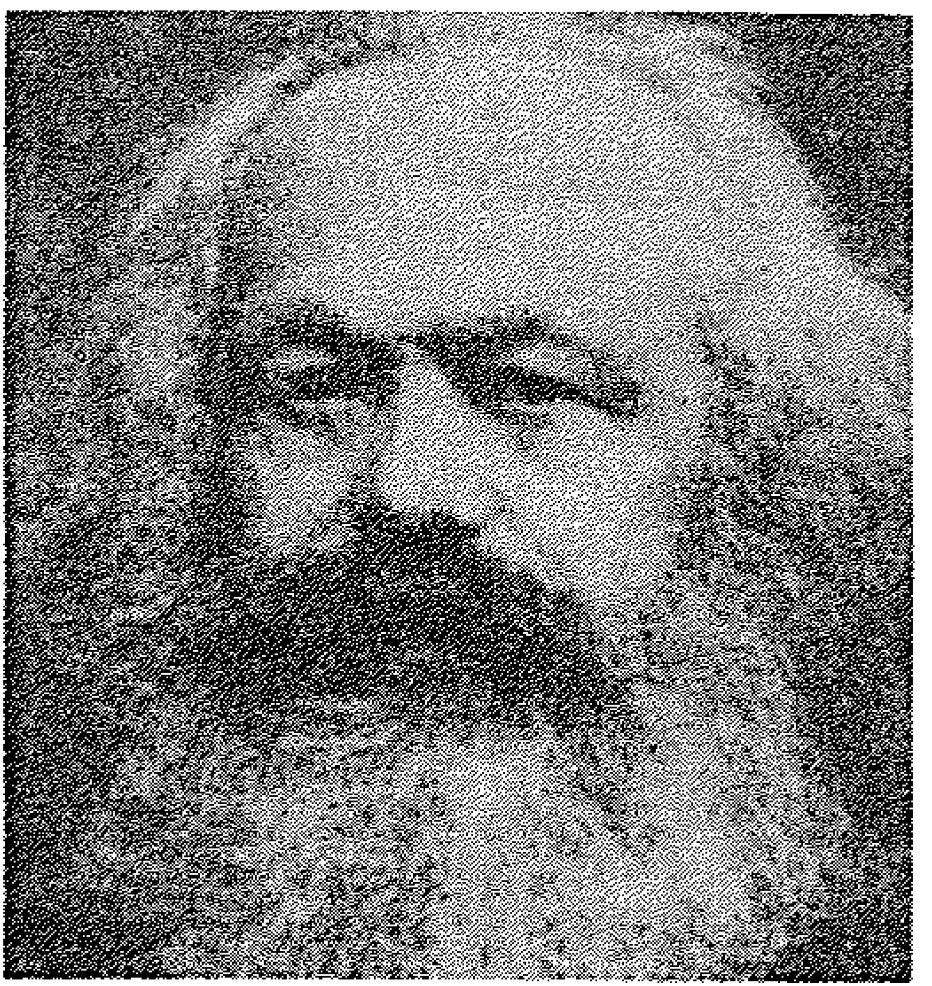
وعلى عكس ذلك فقد كان **ماركس** معجبا أشد الإعجاب بفكر **داروين** وصل به الأمر إلى حد أن أهداه نسخة من كتابه "رأس المال".

وقد نمت وترعرعت العنصرية المبنية على التفسير الخاطئ للداروينية على يد سير **فرانسيس جالتون Sir Francis Galton** (١٨٢٢ - ١٩١١) ابن خالة داروين وواضع أسس العلم المزيف الإيوجينيا Eugenics أو تحسين نسل البشر .

كرس **جالتون** حياته لنشر فكرة تحسين الجنس البشري ، كما يحسن نسل الخيل ، بتعبيره هو ، باختيار الأزواج المناسبين وبتطهير الجنس من عوامل التخلف . وفي كتابه عن العبقرية الوراثية Hereditary genius عبر عن إمكانية توليد العبقرية بالزواج المناسب.

وقد تأصلت حركة تحسين النسل في أمريكا ومدت جذورها ، حيث أشاع أصحاب المصالح أنه لو ترك البلهاء والمأفونون فإن الولايات المتحدة ستتلوث بجيناتهم . وهكذا وضعت وزارة الصحة الأمريكية رجلا يدعى **جودارد H. Goddard** في جزيرة أليس الرهيبة التي كان يصل إليها المهاجرون حيث يمكن فرزهم . وبتطبيق اختبارات ذكاء غير علمية على المهاجرين الذين لايستطيعون التحدث بالانجليزية وصل **جودارد** إلى أرقام مفزعة : ٨٧٪ من الروس ، ٨٣٪ من اليهود ، ٨٠٪ من المجريين و٧٩٪ من الإيطاليين كانوا جميعا من ضعاف العقول.

كارل ماركس



وقد كانت هذه النظرية أساس عمليات تعقيم تمت في ألمانيا النازية وتمت أيضا ولاتتعجب أيها القارئ العزيز ، في آلاف الحالات وبحكم المحكمة في البلد الذي يحاضرنا الآن عن حقوق الإنسان - في الولايات المتحدة الأمريكية !

ولكن ، وكما أوضحنا في أول المقال ، فإن امتداد فكرة " الانتقاء الطبيعي " مع تشويهها ، من مجال العلوم البيولوجية إلى مجال العلوم الاجتماعية هي عملية خطرة وتمثل ظاهرة يجب التنبيه إليها وهي أنه يجب علينا أن نكون حريصين أشد الحرص عند مد الأفكار العلمية من العلوم الصلبة مثل الكيمياء والفيزياء والرياضة والأحياء إلى العلوم الرخوة مثل علم الاجتماع والتربية وعلم النفس ، لأن هذا الانتقال قد يصحبه تلوث هذه العلوم بمصالح طبقات معينة.

ولعل أجمل ماكتب عن نظرية داروين في هذا المجال هو ماكتبه **دوكين Richard Dawkin** في كتابه " الجين الأناني The Selfish Gene" والذي أوضح فيه أن التعاون والحب والتضامن والتضحية بالذات من أجل الآخر Altruism قد تكون من أهم وسائل الصراع من أجل بقاء النوع . ويكفي أن نتذكر تضحية الأم بنفسها للدفاع عن أبنائها ، ويكفي أن نتذكر أن أكل النوع Cannibalidm يكاد أن يختفي بين الثدييات . وإن كان قد عاد للظهور في الجنس البشري في الديمقراطيات المزعومة الحديثة !!!

أيتــها الملاييــن

كم من " البرامـج " ترتكب باسمكم؟؟

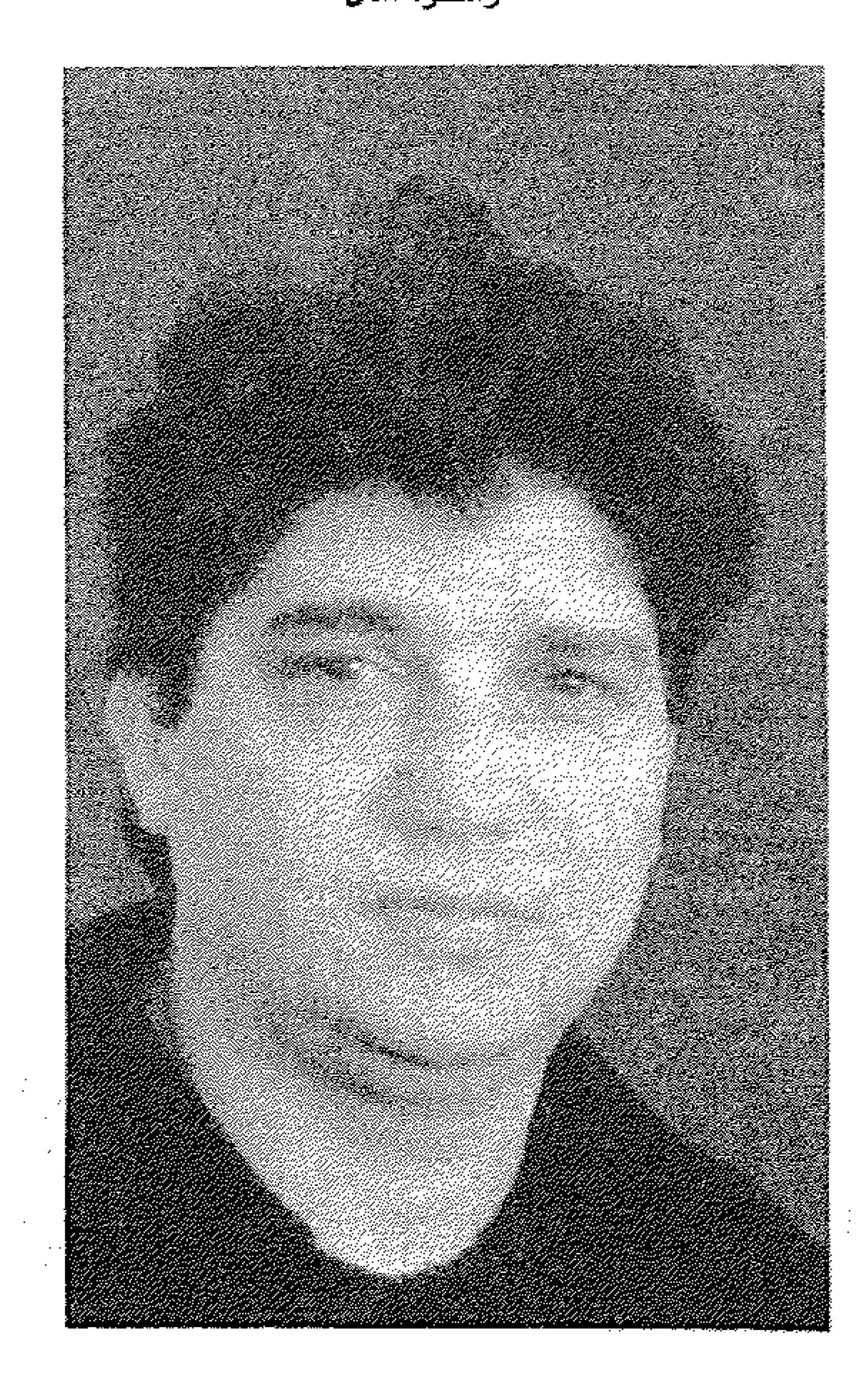
ماجدة موريس

جاءت خريطة رمضان التليفزيونية التى نتنبى بها عام ٢٠٠٠ معبرة تماما عن حصاد إيرادات أصحاب النفوذ والقرارات أكثر مما تعبر عن حصاد الإبداعات الفنية والفكرية، وعن رؤى استراتيجية لمجمل المثقفين المصريين. ومن هنا **فقد رأينا شاشة عجيبة هى خليط غير منسجم من الخفة والاستخفاف ضاعت وسطه الصرخات الجادة .. وما أقلها.**

والخفة والاستخفاف هما منهج تسير على دربه البرامج والإعلانات والصياغات التى تكاد تفرغ شاشات التليفزيون من أى مادة تخرج عن المقرر سلفاً منذ سنوات وسنوات. والمنهج يتضمن مجموعة ثابتة من البرامج بمعديها ومقدميها ومخرجيها، **ثم يترك الباب مفتوحاً فقط للشطار** الذين يفلحون فى جلب المعلنين لدعم برامجهم أو لتقديم فلوس كجوائز لمن يحل سؤالا من المواطنين أو حتى لمن يداهمه الحظ مثلا فى رقم تليفونه فيحصل على جائزة.

غلب على الخريطة غير البرامج ومعلنيها الطابع الاعلانى الصرف عن سلع موجهة لاستهلاك البطون، وبالحاح مقزز، منها **إعلانات عن تسعة أنواع من السمن الصناعى**، يقوم بها جيش من الفتيات والنساء وبعض الرجال، يرقصن ويغنين ويهتفن للحبيبة الغالية. وأحد الاعلانات يظنها خطأ سمن بلدى ويكاد يجن - أى بطل الاعلان - وهو يهتف: **بلدى** فتعاجله زوجته بأن "كذا ياروحى" .. والزيوت لها نصيب من الهيتيفة، والصابون ومحاليل معالجة آثار السمن والزيت كلها تضعنا كشعب تحت توصيف لايسر عدواً ولاحبيباً، ولكنها، أى **هذه الاعلانات، من ناحية أخرى دليل على المستوى الاقتصادى المتواضع جدا للأغلبية التى تخاطبها.**

وهكذا جمعت الشاشة الصغيرة بين ملايين المعلنين بامكانياتهم النقدية، وقدرات الأغلبية الشرائية التى بدونها ما كان يمكن لتجار السمن أن يدفعوا فى الاعلانات كل هذه الأموال، وطبعا **فالتليفزيون هنا غائب كجهاز اجتماعى له دور فى التأكد من سلامة السلعة التى يعلن عنها أم لا..** ولو من باب خدمة المشاهد. لكن هذا ليس الهدف الآن، وإنما جلب" فلوس" المعلنين هو الأهم، ومن هنا تصاعد دور الاعلان داخل البرامج التى تستضيف النجوم، والتى احتلت بكل الاصرار أفضل ساعات المشاهدة وهى تلك الممتدة من بعد الافطار إلى بداية المسلسلات التى تكر الواحدة وراء الأخرى حتى الثانية صباحا، أو الثالثة لو أردنا..



ممدوح موسى
وسطوة المال

ولأن **الجمهور المصرى قد أصبح فى غالبيته مسلسلاتى الذوق**، أو أنه تعود على هذا منذ أيام مسلسلات الاذاعة، ثم تأكيد هذا فى مهرجان رمضان التليفزيونى، فان خبرته قادته إلى نوع من اليقين بأن مايقدم من أعمال درامية فى رمضان هو أفضل ماسيراه لمدة عام كامل. ولذا فعليه أن ينتهز هذه الفرصة المجانية فربما تصبح المسلسلات الجيدة بفلوس فى الأعوام القادمة. **ثم إن المشاهد الذى احتج يوما على كثرة الاعلانات، لم يعد يحتج الآن بعد أن تمكنت من الخريطة، مهما مثلت من ضغوط معنوية عليه، لأنه وجد بداخلها حلماً ووعداً بالثراء السريع**، لن يتحقق بالطبع، لو تحقق، إلا لقلة يسيرة من الذين استطاعوا - بالحظ - الوصول لتليفون البرنامج والحصول على الجائزة.

ونحن هنا أمام ظاهرة استشراء نفوذ المال واختراقه لكل الموانع والحصون، فمنذ سنوات بدأ تأثير المال على البرامج ينمو، ثم أصبح يدخل فى كل البرامج، حتى البرامج الدينية

مثل (الجائزة الكبرى) . **ولايعرف أحد كيف يأتي أصحاب البرامج بالفلوس ليقدموا " ١٠٠٠ " جنيه فورا لمن يتحدث بسرعة** من المشاهدين ليقول ماهو اسم الفيلم الذي مثلته **ندى بسيوني** مع **محمود قابيل** مثلا في (بدون مونتاج) أو من هو صاحب مخزن أجهزة التليفزيون بالقناة الثانية الذي يقدم جهاز ٢٠ بوصة يوميا هدية لمن يجيب بالتليفون على سؤال من نوع (**ماهي عاصمة كندا**) ثم من صاحب الخمسة آلاف جنيه التي يحصل عليها من يجب عن سؤال حول مختطف ابن الضابط في مسلسل (**أوان الورد**) .. ومن الذي يدفع مائة ألف أو ربع مليون في برنامج مدته عشر دقائق بدون الاعلان عن إسمه . **ثم يمتد هذا ليشمل الجنيهات الذهب والفضة والفلوس التي تلعب مع أصحابها في برامج تمتلئ بالاعلانات والأصح أن نقول أن وزنها اعلانات مثل (سر التفوق)** الذي حصل صاحبه على لقب صاحب أثقل ظل لمذيع بالاجماع على مدى سنوات . ولكن **ممدوح موسى** لم ييأس ، وإنما استطاع أن يمرر برنامجه تحت اسم جديد هو (**أسرار النجوم) هو هو البرنامج والمذيع و"ظله" وأسئلته البلهاء** ، ومع ذلك ، وربما من أجل ذلك ، فهو موجود في وقت ممتاز رغماً عن أنوفنا ، ربما لأنه قادر بفلوس الاعلانات أن يذهب مع **عمرو دياب** إلى باريس ومع **هشام عباس** إلى الهند ومع **نوال الزغبي** إلى السند .. وللأسف ، فان مايفعله هذا الأخ يدخل في بند السبق التليفزيوني بالنسبة للتليفزيون المصري ، لأن تليفزيوننا العزيز منذ بدأ وهو يعتمد في تقديمه للعالم الخارجي على الفقرات المسجلة والمحنطة أو البرامج المطبوخة في مطابخ الآخرين ، لكن لايهمه أن يرسل برامجه أو فرقه إلى العالم لتقديم معرفة ضرورية للمشاهد ، **ومن هنا يبدو ممدوح موسى رائداً حتى لو كانت ريادة عبيطة لايستفاد منها إلا في أسئلة أعبط منها** يوجهها لنجم الحلقة وهو يتهته بفلوسه . وهو هنا يمثل (حالة) أو نموذجاً مهماً من سطوة المال ونفوذه.

وغيره يأتي فريق آخر من مقدمي البرامج والمعدين تفرغ لتقديم حوارات مع النجوم وإحضار معلنين لدعمها برغم وجود برنامج قديم مخصص لذلك الهدف هو (**حوار صريح جدا**) لاتفتقد مقدمته **منى الحسيني** الجرأة واللباقة والجاذبية وان كانت مصرة ومعها المعد **صلاح الدالي** على استنفاذ آخر قطرة من مغامرات نجوم السينما ، مع أن الحلقات القليلة التي قدمت ضيوفاً غيرهم كانت أفضل مثل حلقة **الكاتبة اقبال بركة** وزوجها **اللواء مصطفى سليمان**".

فاتن حمامة .. " وجه القمر"

اصرار

ومن الغريب أن يطغى مفهوم الخفة والاستخفاف لدرجة تدفع بعض أصحاب الأقلام الى اعتناقه برغم الامكانات الموجودة لدى ضيوف برامجهم ولديهم شخصيا . وعلى سبيل المثال فان برنامج يقدمه رسام الكاريكاتير **رمسيس** مثل (**ياتليفزيون يا**) يستضيف نجوماً مختلفين لهم تاريخ من الكفاح العلمي والفكري والوظيفي المشرف، ومع ذلك يرفض **رمسيس** وباصرار الارتفاع بمستوى الحوار ودخوله مناطق أكثر جدية وعمقاً . ومن بين حلقاته مثلا حلقة استضاف فيها **د. رفاعي السعد** خبير الأمراض الجلدية الشهير وعائلته ، وما أن وجد له ابنة ابتعدت عن الطب ودرست الاقتصاد حتى انهال عليها بتعليقات ساخرة طالت خطيبها الذي ناله من صاحب البرنامج سؤال حول كيفية تعرفه بها ولم يصبر حتى يسمع الاجابة وانما عاجله بلكمة كلامية من نوع (**أظن اخوتها لبوك علقة**) .. ماذا نفعل مع هذه الحالة من" البرمجة" التي يريدها صاحبها على طريقة أسأل وأهرب .

وهناك حالات أخرى غيرها تندرج تحت منظومة متسقة ، وهنا من الصعب أن يلتفت أحد لبرنامج اسمه (**اعتراف**) تعده وتقدمه **ميرفت سلامة** الجادة كعادتها ، والتي يكافئها التليفزيون كعادته، بابعاد برنامجها إلى

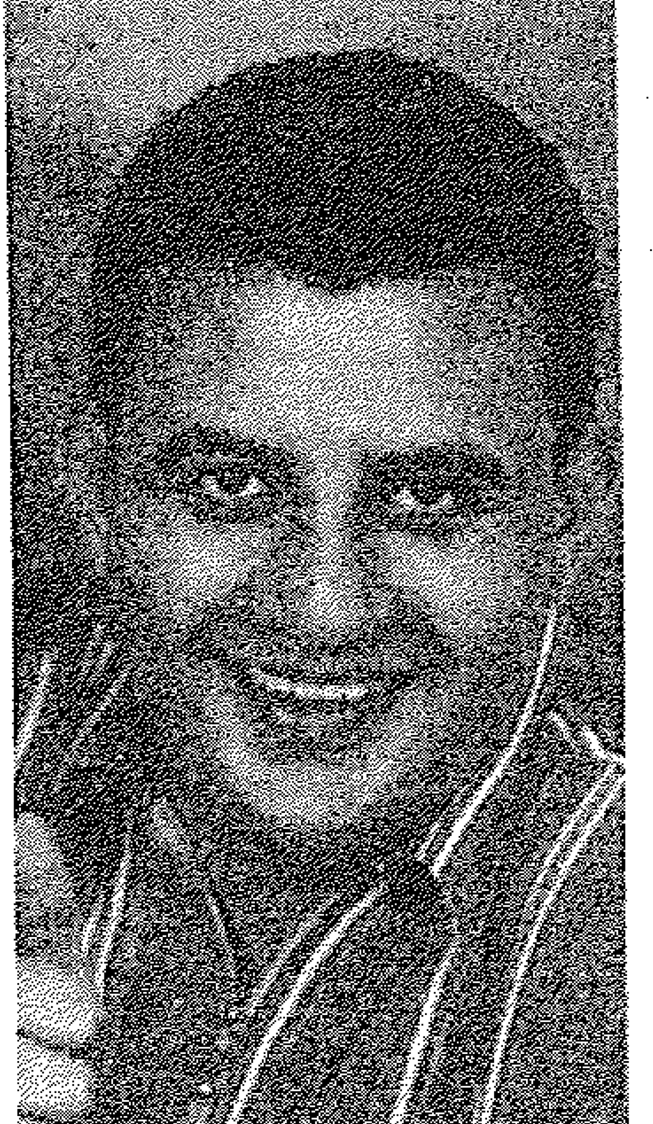


صفوت الشريف

هل أصبح التليفزيون مطية لكل من يستطيع جلب الملايين ؟!



جمال الشاعر



طارق علام

ابراهيم نصر

المنفى حيث تقل كثافة المشاهدة ، لأنه لم يحضر معه معلنين ، كما أن ضيوفه دمهم ثقيل وكلامهم أيضا . فمن الذى يريد وسط هذا أن يتحدث أحد حول مواقفه الخلافية الجادة فى الحياة.

على القهوة

الابتكار الوحيد هذا العام جاء من القناة الأولى ، بكل ماتمثله من معنى أقله أنها القناة الرسمية المختصة بالأحداث القومية والوطنية ومجلس الشعب وتغطية الأهم وصباح الخير يامصر وخلافه.. **لم يجد أصحاب القرائح فى هذه القناة فكرة أكثر قيمة من فتح قهوة على الشاشة وإحضار معلم وصبيه حتى تكتمل الفكرة..** وتحت الاسم جمعت القهوة أشتاتاً من الضيوف ، المفيد والمزعج ، المهم والنكرة، وجمعت أيضا فرقة من مقدمى ومقدمات البرامج ، كان ظهور بعضهم فى برنامج قصير غير محتمل فأصبح وجودهم ساعات طويلة ، على القهوة . طاردا **ويالها من فكرة تكرس فينا كل قيم التنبلة والتناحة** وقتل الوقت فى زمن يقفز ولايجرى وعالم يتحرك بسرعة الصوت.. **لو يفكر أحدهم فيما تعنيه القهوة بالنسبة لذهن المصرى العادى ، ولم يفكروا فى أنها مكان فى الأساس رجالى لبعض الرجال وليس كلهم ، ولم يتذكروا أن هناك قوالب أرقى وأفضل للقاء الناس ، مثل الملتقى ، والمنتدى ، والنادى** ، وغيرها من الأسماء التى تستدعى إلى الذاكرة الجماعية أساليب أكثر احتراماً لمعنى اللقاء والاجتماع.

أثرياء المسلسلات

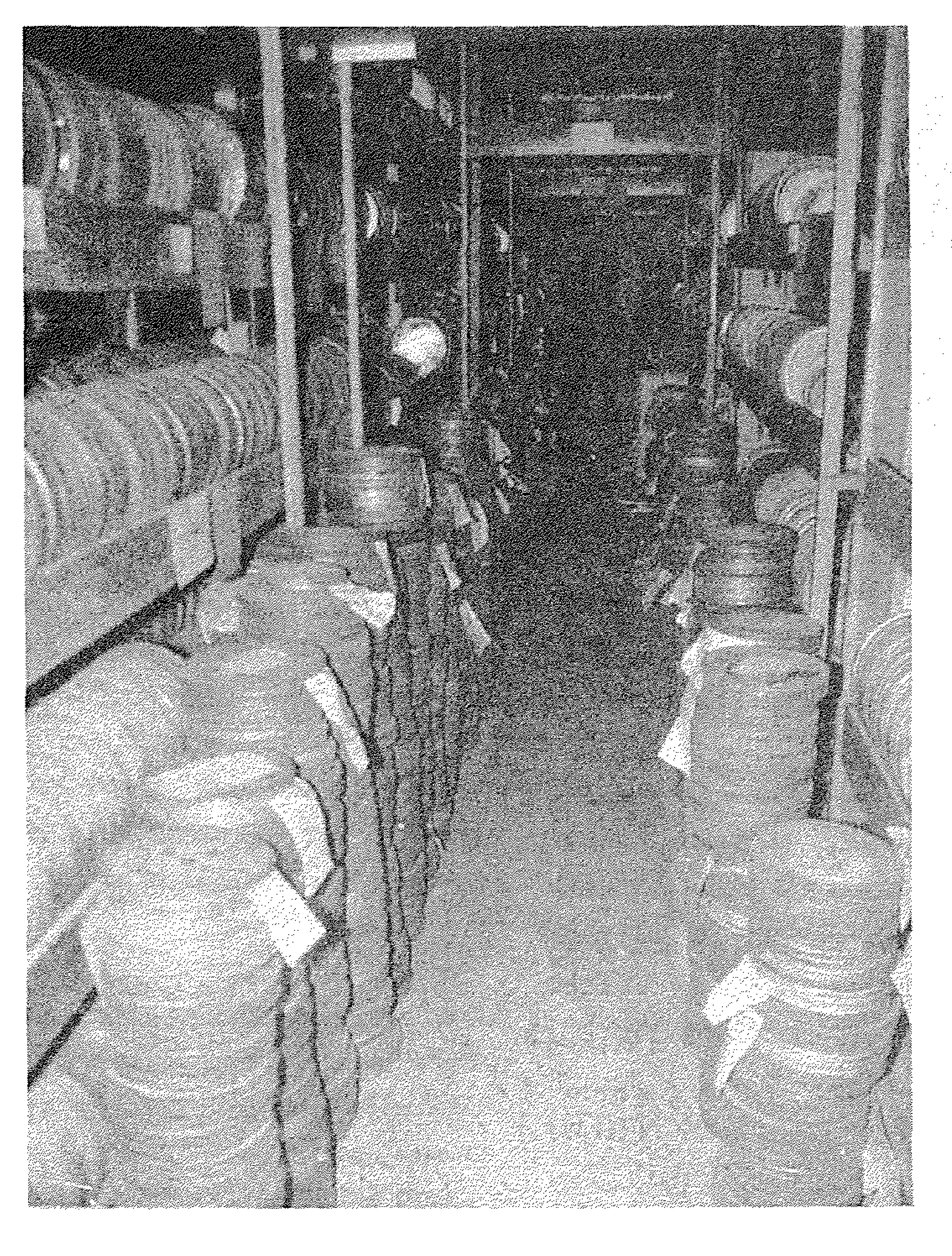
أخيرا .. نأتى إلى المسلسلات ، ونتذكر بأسى شديد أن أكثرها استحواذا على الاهتمام هو مسلسل **فاتن حمامة** الشهير باسم **(وجه القمر)** لكثرة ماكتب عنه وحوله منذ شهور. ونجلس جميعا لنراه **لنكتشف أننا نرى عبثا وعبثا** ، أموال سائلة كثيرة على ديكورات تلائم أسرة البطلة فاتن أو **ابتسام البستانى مذيعة التليفزيون الشهيرة و(الخارقة) لأنه لاتوجد مذيعة فى سنها تعمل** ، وزوجها رجل الأعمال الثرى كريم **(جميل راتب)** وثلاثة من الأبناء ، بنتان يتضح أنهما من زوج سابق وابن من هذا الزوج **(غادة عادل ونيللى كريم وأحمد الفيشاوى) ويطرح المسلسل رؤيته عن الحياة من وجهة نظر الأغنياء الذين يمثلهم أبطاله، والذين قد يساعدون الفقراء فى لحظة (بائعة الورد سميرة عبد العزيز أم سيد) ولكنهم لايختلطون بهم أو يقربونهم حفظاً للمسافات والطبقات.** وربما يعبر هذا عن فكر كاتبته **ماجدة خير الله** (وقد اشتكت من تدخلات فى السيناريو) وعن فكر مخرجه **عادل الأعصر**، ولكنه بالطبع يقترب أكثر من بطلته فاتن التى اختارت النص ، واختارت المخرج ، وأيضا الأبطال ، وهذا حقها إذا وجدت من يحققه لها، **لكن من حقنا نحن أن نتساءل عن القيم المطروحة علينا من ثنايا مسلسل** يطرح علاقة زوجة بزوجين لها، واحد اختفى ، والثانى تقدم وتزوجها ، ليس من الزاوية القانونية وإنما الأخلاقية والاجتماعية ، فالزوجان من تجار السلاح ، أولهما أحضر فلوسه الكثيرة بعد أن عرف أنه سيموت لكى يحاول انتزاع ابنتيه وزوجته السابقة. **أما الثانى فقد كان تاجر سلاح وتاب**، وتاجر فى أشياء أخرى. ولايصبح هذا سبباً للتوقف عنده من السيدة **ابتسام المذيعة (القدوة) التى تناقش فى برنامجها قضايا أطفال الشوارع وحق الجنسية للمرأة المصرية بينما تمارس الحياة الناعمة بفلوس السلاح؟؟**

لقد أريقت على الشاشة مئات الملايين من خلال الحوار ، **وجاء مستوى الديكور ومستوى الأسرة ليقدم لملايين المشاهدين عالماً من الرفاهية يزيد معاناتهم** ، أما مبنى التليفزيون وغرفة السيدة ابتسام وتلك الأناقة المصنوعة والتى يدرك كل من تعامل مع التليفزيون المصرى أنها مزيفة فهى قصة أخرى فى مسلسل صنع بواسطة البطلة التى حاولت أيضا **تصنيع وجه جديد لها عبر فلاتر الكاميرا حتى تبدو منسجمة مع الدور..** ولتذهب المصداقية للجحيم .. وربما الجمهور أيضا الذى يقدمون باسمه كل هذا.. **وإذا كانت فاتن حمامة قد استطاعت فرض إرادتها على الجميع فذلك لأن اسمها باع منذ البداية وحقق أكثر من ستة ملايين جنيه قبل التصوير أصلا .**

لكن يظل السؤال الأهم هو **هل أصبح التليفزيون - إلى هذه الدرجة - مطية لكل من يستطيع جلب الملايين له؟ ومالفرق إذن بينه وبين المحطات الخاصة؟**

سينما

تأملات متشائمة فى مسألة السينما المصرية



أحمد يوسف

لاأخفى على القارئ قدراً غير قليل من التشاؤم حول ماحدث للسينما المصرية ومستقبلها . ومصدر هذا التشاؤم ليس مجرد حدث هنا أو واقعة هناك ، وإنما هو ماسبق لنا أن أشرنا إليه مراراً حول غياب أية فلسفة تنبع منها رؤيتنا تجاه صناعة وفن السينما. **بل إن مايزيد هذا التشاؤم عمقاً ومرارة أن يسيطر غياب أية فلسفة عن مختلف جوانب حياتنا ، وأن يبدو الحوار أو الجدل بيننا حول هذا الأمر أو ذاك متعلقاً بمسائل إجرائية ، فلا يطال من قريب أو بعيد أية رؤية أو رؤى** متكاملة، تجعلنا نطرح الأسئلة الصحيحة حتى يمكن لنا يوماً أن نجد الإجابات الصحيحة .

فلنتأمل على سبيل المثال ماحدث فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، وحديث المعارضة - أو هكذا تبدو - حول حدوث تجاوزات من جهات معينة أخلت بنزاهة " العملية" الديمقراطية ، فاننا لم نتوقف قليلاً أو كثيراً حول إذا ماكنا دولة ديمقراطية بحق ، وأى شكل من أشكال الديمقراطية نتبناها ، وإن واتت البعض الجرأة على الادعاء بأننا لا " نستورد" أفكاراً أو أنظمة ، بل إننا نخترعها على مقاسنا اختراعاً ، ولم لا ، ونحن الذين " دهنا الهوا دوكو ، وخرمنا التعريفة"؟! ولنتأمل أيضاً مارضينا به(لكن الهم لايرضى بنا) من أننا نتخذ " الرأسمالية" نظاماً اقتصادياً ، هذا النظام الاقتصادى - إن جاز أن نسميه كذلك - الذى أدى إلى زيادة سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى خلال أقل من عام زيادة غير مسبوقة ، **فاننا لم نتساءل حول إذا ماكانت تلك هى الرأسمالية بحق أم أنها اقتصاد عشوائى لانعرف إلى أين يقودنا ، وإن كانت تتحكم فيه أهواء فردية وقرارات مرتجلة**، فكأن علينا أن نتجاهل كل التجارب الاقتصادية التى مرت بها الرأسمالية منذ قرون ، لكى نقدم صياغة واضحة لما يجب أن يكون عليه ذلك الاقتصاد الرأسمالى المزعوم الذى يريدوننا أن نأخذ به ، أو كأن علينا لكى نصنع سيارة أن نعود لكى نكتشف بأنفسنا من جديد كيف اخترع الانسان العجلة!!

فلنعد إلى حديث السينما ومايحدث لها ، فقد قامت الدنيا وقعدت عندما ظهرت فجأة " شركة" تعلن عن أنها سوف تنقذ السينما المصرية من عثرتها ، فبدأت بشراء كل مايمكن لها أن تشترى مما تبقى من أصول الأفلام بزعم حرصها على مصلحة هذه السينما ، بتحويل الشرائط إلى أقراص رقمية مضغوطة تمهيداً لعرضها على القنوات التليفزيونية التى تأخذ بسياسة " الدفع مقابل المشاهدة " ، وبلغ الطموح مداه بالحديث عن عرضها أيضاً على " الإنترنيت" (!!) ثم امتد نشاط الشركة إياها إلى شراء الأغلب الأعم من دور العرض القليلة المتاحة ، مما رأى فيه البعض - ومعهم الحق - شبهة احتكار سوف يجعل هذه الشركة تفرض سيطرتها الكاملة على مقاليد صناعة السينما

المصرية ومقدراتها .

وليس غريباً أن تقوم الدنيا لكي تقف في وجه هذا الاحتكار ، لكن الغريب بحق هو أن تعود إلى القعود وأن تمضي الشركة الوليدة في مخططها ، دون أن تثير لدى " الدولة" - ولانقول الحكومة - أية تساؤلات حول مايمكن أن يؤدي إليه هذا المخطط. كما أن بعض السينمائيين - أصحاب المصلحة الحقيقية في إصلاح حال هذه الصناعة إصلاحاً حقيقياً - اكتفوا بتوقيع عقود لإنتاج بعض الأفلام التي لايزيد عددها على أصابع اليد الواحدة .

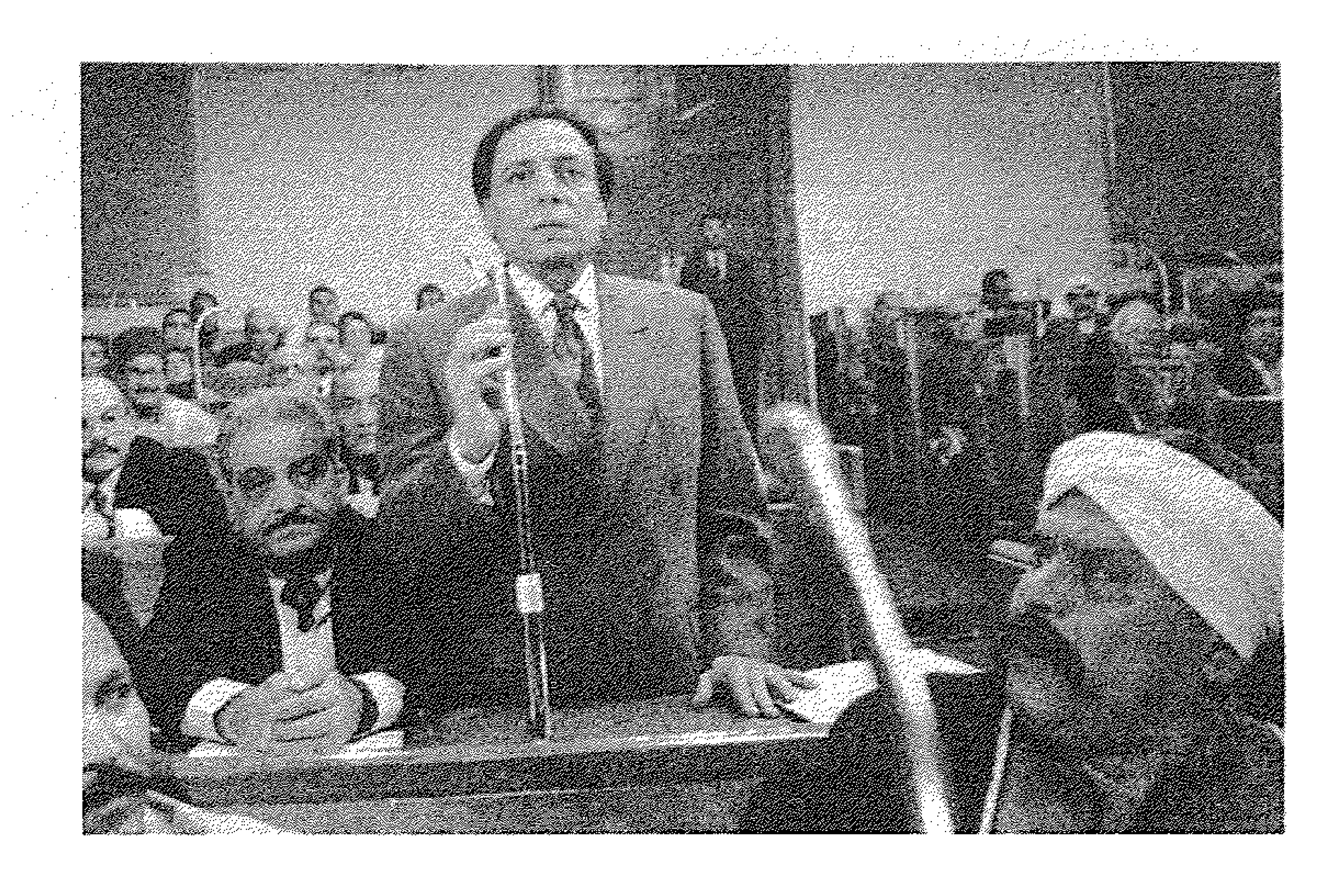
إن أردت الحقيقة فإن ماحدث ويحدث ليس إلا ظاهرة في سياق أكثر شمولاً ، ظاهرة تكررت مراراً عبر العقدين الماضيين وانتهت دائماً إلى اكتشاف أن **أصحاب هذه المشروعات ليسوا رأسماليين بالمعنى الحقيقي للكلمة ، بل مجرد وسطاء أو سماسرة في مناخ اقتصادي لايترك مجالاً إلا لمثل هذه النشاطات الطفيلية التي** " تصنع من البحر طحينة" . فتبدأ بشعارات براقة - لاتختلف كثيراً عما فعلته شركات توظيف الأموال - لتنتهي إلى كارثة نستغرق طويلا في النواح عليها ، والبكاء على اللبن المسكوب بعد أن يكون قد فات الأوان .

ونحن لانزعم التنبؤ بما سوف يحدث ، ولكننا نعتمد في رؤيتنا لهذا المستقبل على استقراء للتجارب المشابهة في السنوات القليلة الماضية ، وعلى اليقين بأن "الرأسمالية" المصرية المعاصرة ليست رأسمالية بالمعنى الاقتصادي للكلمة بأية حال . ونحن لانوجه اللوم إلى هؤلاء " الرأسماليين" بقدر مانوجهه إلى النظام الاقتصادي المائع والمتميع الذي يسيطر علينا ، فهو نظام لايتيح بحق نمواً رأسمالياً يعتمد على بناء أسس حقيقية لقوى الانتاج ، بقدر مايسمح نمو النشاطات الوسيطة التي تقوم على مبدأ " اكسب واجري" . **ويكفي أن نتذكر ماآلت إليه تجربة الترحيب بدخول من يطلقون عليهم " رجال الأعمال" مجال السينما ، وتفصيل قانون " المائتي مليون جنيه" على مقاس البعض لمنح إعفاءات ضريبية ، فكانت النتيجة هي بناء عدد محدود من دور العرض الفاخرة في المجمعات التجارية ، وهي دور العرض التي لاتتوجه إلى " الزبون" الحقيقي للسينما المصرية ، بل إنها تتجاهله تجاهلاً كاملاً** ، ثم بيع هذه الدور بعد عامين أو ثلاثة لأول عابر سبيل يملك الأموال ، فأضافوا الإعفاءات الضريبية التي منحتها لهم" الحكومة" إلى أرباحهم . فعن أي رأسمالية نتحدث وهي رأسمالية " المقاولات" والبيع والشراء في بورصة السوق (" الحر" إلى درجة التسيب) ، وأي رأسمالية تلك التي تغير نشاطها بين لحظة وأخرى لأنها لاتبحث إلا عن الربح في دورة سريعة لرأس المال ، بينما الرأسمالية الحقيقية هي التي تعرف أن أية صناعة - بما فيها صناعة السينما - تقوم على مبدأ إقامة بنى تحتية قوية لاتختلف كثيراً عن " التصنيع الثقيل" ، حيث لايستعيد الرأسمالي رأسماله إلا بعد سنوات ، يبدأ بعدها في جني أرباحه التي لاتأتيه إلا على المدى الطويل.

ولاتنس أيضاً ماأعلن عنه "رجال الأعمال" هؤلاء منذ خمس سنوات بنواياهم لإنتاج الأفلام ، ولتحاول أن تتذكر عبثاً اسم خمسة أفلام فقط قاموا بانتاجها بالفعل، ذلك كله لم يكن إلا شعارات براقة صدقها البعض منا وتصوروا أن " رجال الأموال" هم الملاك الحارس الذي هبط علينا من السماء لإنقاذ السينما المصرية . وهذا هو مايحدث اليوم مرة أخرى - ولعلها لن تكون الأخيرة سادامت الأمور على حالها - **فسوف تسفر التجربة الحالية للشركة "العملاقة" الجديدة عن كيان هش تجمع فيه عدد من الوسطاء الذين لايملكون - وهم على أية حال لايريدون أن يمتلكوا - خطة واضحة لإقامة صناعة سينمائية حقيقية.** وربما لن تكون تلك الولادة الغامضة لهذا الكيان ، والتي أحاطتها الإعلانات والبيانات الطنانة التي تخفي الحقيقة أكثر مما تعلن عنها ، إلا ورقة سوف يتم استخدامها للبحث عن مزيد من الممولين هنا وهناك ، حتى إذا مافشل أصحاب هذا الكيان في جمع التمويل المأمول فانهم سوف يقومون على الفور ببيع مااشتروه من أصول الأفلام ودور العرض لأول عابر سبيل قادر على دفع" المعلوم" أو المجهول ، لينفض المولد مرة أخرى ، ولتنتهي تلك الأصول إلى مستثمر جديد ، لن يكون في الحقيقة بدوره إلا وسطياً لجهة غير معلومة تستخدم هذا الوسيط ستاراً لفرض ثقافتها . وإذا كان البعض قد أشار بحق إلى إمكانية أن تكون هذه الجهة معادية للثقافة المصرية ، فاننا نفترض - في أفضل الأحوال - أن تؤول مقادير السينما المصرية إلى أنظمة رجعية تقوم بالفعل بالهيمنة على العديد من القنوات التليفزيونية الفضائية ، لكي تفرض ثقافتها "المحافظة" وتنحي الثقافة المصرية جانباً ، أو أن تقوم بتطويعها لسياساتها.

نقول إذن **أن ذلك كله يحدث - وسوف يظل يحدث - بسبب غياب فلسفة واضحة تجاه السينما صناعة وفناً وأن غياب هذه الفلسفة ليس إلا إنعكاساً لما يطلق عليه**





الدكتور جلال أمين " الدولة الرخوة" ، وهى الدولة التى تقلص دورها إلى أن تكون " حكومة" لاتقوم بالحماية بقدر ماتقوم بالجباية (لكنها لاتتخلى بالطبع عن حماية نفسها!!) وهى الدولة التى يغيب عنها مفهوم " المؤسسات" القوية الراسخة التى لايتم فيها تطويع وتفصيل القوانين العشوائية كيفما اتفق ، كما أنها الدولة التى لاتملك رؤية واضحة للنظام الاقتصادى الذى تتبناه ، فلا هو نظام رأسمالى كما أنه ليس - بالطبع !! - نظاماً اشتراكياً ، بما يذكرك بتلك العبارة الشهيرة للشاعر **مأمون الشناوى : "ياترسملونا ، ياتبلشفونا ..."!**

وإذا كان مقدراً علينا أن نقبل بأن الرأسمالية - كما يزعمون - هى الخيار المتاح الوحيد فى النظام العالمى الجديد (تماماً كما أن السلام هو " خيارنا" الاستراتيجى ، ولنتأمل كيف أنه الاستراتيجى وليس التكتيكى !!) ، فإن من حقنا أن نطالب بالرأسمالية الحقيقية والكاملة ، وليست رأسمالية قانون الطارئ - المستمر بنجاح منقطع النظير حتى أنه لم يعد " طارئاً" - الذى ترك الحبل على غاربه لأصحاب الأموال - أو بالأحرى القروض - الذين يعتمدون على أموال الشعب التى أودعها البنوك ، بينما هى من جانب آخر تقوم بتحريم وتجريم الإضراب ضد الرأسماليين المستغلين . **(شهدت أمريكا فى الأسابيع الماضية إضراباً من الممثلين ضد أصحاب شركات الإعلانات، ولم يواجهوا قانوناً للطوارئ)**.

وبعيداً عن السياسة ، فإن الرأسمالية الحقيقية تقوم على التنافس الحر بين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة على السواء ، ولايمكن لها أن تقوم على حماية الكيانات الكبيرة وحدها وتشجيعها علناً أو سراً ، **وهو ماتؤكده قوانين منع الاحتكار الشهيرة فى أعتى الدول الرأسمالية ، وهى قوانين لم تعرفها النظم الرأسمالية بمحض المصادفة ، وليست جديدة كما تصور البعض مع قضية شركة : ميكروسوفت" ، بل إن صناعة السينما قد عرفتها منذ قرن كامل ، وفى الولايات المتحدة التى يعتبرونها النموذج الرأسمالى الذى ينبغى احتذاؤه.** ولنضرب على ذلك مثالين شهيرين ، كان البطل فى أولهما هو **توماس إديسون** ، الذى ينظر إليه بوصفه " **مخترع السينما"** (مع مافى ذلك من عدم الدقة) ، فقد تصور اديسون عند بداية القرن العشرين أنه لامتلاكه حقوق آلات التصوير والعرض سوف يسيطر على الصناعة بأكملها ، وهنا قامت الدولة (نؤكد أن" الدولة" هى التى قامت بذلك ، وليس فرداً من عامة الشعب أو الرأسماليين الصغار) برفع دعوى قضائيه ضده انتهت بادانته ، لكى يمكن للجميع استخدام آلات العرض والتصوير . أما المثال الثانى خلال ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين فهو قضية **"الدولة ضد شركة باراماونت"** وضد كل الشركات الكبرى التى كانت تمتلك استوديوهات الإنتاج وشركات التوزيع وسلاسل دور العرض فى آن واحد ، وانتهت بدورها إلى ضرورة تفتيت هذه النشاطات الثلاثة ، حتى لاتفرض أية شركة كبرى على الشركات الصغرى شروطها باحتكار الفروع المختلفة للصناعة السينمائية.

إن مايحدث اليوم فى صناعة السينما المصرية يسير فى الطريق المناقض تماماً ، حيث تسمح " الحكومة" - أول على الأقل تغمض عينيها عن - أن يقوم كيان غامض هائل بالسيطرة الكاملة على الصناعة ، أو بالأحرى ماتبقى منها ، من أصول نيجاتيف الأفلام والأغلب الأعم من دور العرض وشركات التوزيع ، **فإن ذلك سوف يجعل المنتجين من أصحاب المشروعات الصغيرة يترددون ويتقاعسون عن إنتاج الأفلام ، لأنهم لن يجدوا فى النهاية دوراً يعرضون فيها أفلامهم إلا بالرضوخ لذلك المحتكر الوحيد والعمل بشروطه** ، ليفرض فى نهاية المطاف نوعاً خاصاً من السينما ، ولتقارن ذلك بالسينما الأمريكية التى تأتى أهم أفلامها من تيار "السينما المستقلة" ، التى تحقق نجاحاً فنياً وتجارياً هائلاً.

وقد يقول لك البعض - يحدوهم فى ذلك حسن النية - أن صناعة السينما المصرية قد عانت طوال تاريخها من عشوائية الكيانات الصغيرة ، ومعهم فى ذلك بعض الحق ، لكن ماذا يكون الحال إذا ماآل الأمر كله إلى كيان واحد " عشوائى" كبير؟! والحل الوحيد الذى نراه هو أن ندرك أن تلك العشوائية - التى تضرب بجذورها فى مختلف نشاطات حياتنا - هى السبب الحقيقى فى تردى صناعة السينما المصرية ، التى لاتجد من " الدولة" أى نوع من التنظيم والحماية ، ولنتذكر أن الدول الرأسمالية تضع القوانين لهذا التنظيم وتلك الحماية ، بدءاً من قوانين **منع الاحتكار**، ومروراً بقانون " **الكوتا"** الذى لايسمح للأفلام الأجنبية - كما يحدث عندنا - بابتلاع السوق بينما يضمن عرض حصة أكبر من الأفلام المحلية ، وانتهاء بدعم إنتاج الأفلام المتميزة من خلال اقتطاع جزء من إيرادات شباك التذاكر لصالح هذه الأفلام ، بينما يذهب هذا العائد عندنا لإقامة المهرجانات الزائفة التى يظهر فيها الموظفون الكبار فى وزارة الثقافة بينما لاتضيف للصناعة السينمائية شيئاً ، **لأن وزارة الثقافة لا تدرى - كما جاء على لسان بعض مسئوليها- إن كانت السينما تتبع لها أم لوزارة قطاع الأعمال!!**

إنها إذن **العشوائية الكامنة فى رؤية " الحكومة" لصناعة السينما المصرية** ، وهى الرؤية القاصرة التى لاتدرك أهمية وضع الدولة لتشريعات متكاملة تحمى هذه الصناعة، ولاتتركها لما يسمى **" اقتصاد السوق"** المزعوم ، الذى يبدو عندنا بدوره أشبه

بالبورصة الوهمية ، أو هو أقرب إلى السوق العشوائية التى " يفرش" فيها كل بائع بضاعته فى أسواق القرى ، فإذا ماانتهى النهار جمع ماتبقى له من بضاعة ليبيعها بأبخس الأثمان ، لينتقل إلى سوق أخرى ببضاعة جديدة - وقد تسمع من البعض أن تلك هى الضريبة التى ينبغى علينا أن نتحملها ككل المجتمعات الغربية فى بداية سيرها فى طريق الرأسمالية حتى ينضج اقتصادنا ويكون " البقاء للأصلح " ، فذلك قول يشبه أن نترك الناس - كما كان يحدث منذ قرون مضت - يتساقطون فى الأوبئة ليبقى منهم من كان قادراً على تحمل المرض ، قبل أن يعرف الإنسان إمكانية التطعيم والعلاج ، وذلك ليس إلا ارتداداً لنظرية " **مالتوس**" وتجاهلاً لكل الإسهامات التى أتى بها الفلاسفة والاقتصاديون منذ **آدم سميث** وحتى **كارل ماركس** ، كما أنه قول يجهل أن الرأسمالية ذاتها قد منحت نفسها عمراً أطول بتبنى بعض المفاهيم شبه الاشتراكية التى تقضى بضرورة تدخل الدولة فى ذلك النشاط الرأسمالى ، ليس لمصلحة طبقة وحدها ، وإنما لكى تنتظم العلاقة بين الرأسماليين وبعضهم البعض ، وبين المنتجين والمستهلكين .

وفى صناعة السينما تحديداً ، لامناص من أن تفتح الباب أمام الكيانات الصغيرة لكى تنمو وتمارس نشاطاتها ، ليس فقط فى الجانب الإبداعى من إنتاج الأفلام ، بل الأهم هو بناء دور العرض التى لاغنى عنها لكى تأتى الصناعة بايرادات تمكنها من الاستمرار فى صناعة الأفلام . وتشير كل التقديرات الاقتصادية أنه **لايمكن لأية صناعة سينمائية أن تزدهر إلا إذا بلغ عدد المتفرجين كل عام أربعة أضعاف عدد السكان** (وهو مايعنى أن يرتاد كل المواطنين دور السينما أربع مرات سنوياً) ، لذلك فإن عدد " زبائن" السينما المصرية - داخل مصر وحدها - ينبغى أن يبلغ مائتين وخمسين مليون متفرج(ولتقارن ذلك بالرقم الهزيل لعدد المتفرجين فى مصر) ، **وهو مايعنى أيضاً أن تكون هناك على الأقل أربعة آلاف دار عرض تنتشر فى مدن مصر وقراها** (ولتقارن مرة أخرى ذلك الرقم بحوالى مائة وخمسين دار للعرض فى القاهرة ، وعدد لايزيد على أصابع اليدين فى كل المدن الأخرى) ، وأن تنتهى أسطورة " العرض الأول" الذى يذهب بعده الفيلم المصرى - كمنتج اقتصادى - إلى أساطين احتكار القنوات التليفزيونية الفضائية. **وهذا العدد الهائل من دور العرض التى ينبغى إقامتها لايستطيع أى كيان كبير أن يقوم به ، مهما بلغ حجم طموحه أو ادعائه** ، ولن يتحقق إلا باصدار تشريع يشجع على إقامة دور العرض يضع فى حسبانه الضرائب وأسعار الكهرباء ، والمياه ، وأن تقلع الحكومة عن مفهوم الجباية لتتبنى مفهوم الحماية ، بدلاً من أن تذبح - كما نفعل دائماً - كل الدجاجات التى تبيض ذهباً بحثاً عن البيضات الذهبية فى أحشائها.

لكن ذلك مرهون بدوره بالفلسفة الغائبة والنظرة الغائمة تجاه صناعة وفن السينما ، **فهل أدركت " الدولة" بحق أن "زبون" السينما المصرية الحقيقى والأول هو المواطن المصرى العادى؟ وأن حماية الصناعة السينمائية المصرية تبدأ أولاً بتحقيق الأرباح داخل السوق المحلية؟** (وهو مايحدث فى أمريكا والهند، على سبيل المثال لا الحصر) . وإذا كان البعض يتشدق بأن مصر كانت " هوليوود الشرق" - تلك الأسطورة التى تشبه خرافة التليفزيون المصرى الذى ولد عملاقاً ، وهاأنت ترى ماانتهى إليه هذا العملاق! - فان قدرة الفيلم المصرى على النفاذ إلى كل البلدان العربية لم يكن له عائد اقتصادى كبير (يعترف المنتجون والموزعون المصريون بأنهم كانوا يقبلون على الدوام بعرض الأفلام المصرية فى الدول العربية بأبخس الأثمان) ، وإن كان له مردوده الثقافى والسياسى الهائل ، وماكان لذلك أن يتحقق لولا أن صناعة



السينما المصرية كانت تحقق أرباحها الحقيقية داخل السوق المصرية ، من خلال دورات عديدة لعرض الفيلم فى كل مستويات دور العرض فى أنحاء مصر كلها. **وإنك لتستطيع أن ترى بداية التردى الاقتصادى لصناعة السينما المصرية عندما فقدت " زبونها" فى دور العرض** ، لتتوجه منذ بداية الثمانينات - ومع بزوغ سوق الفيديو - إلى المتفرج خارج مصر ، ليظهر طوفان أفلام المقاولات ، لكن السوق تغيرت تماماً منذ انحسار سوق الفيديو وبداية عصر القنوات التليفزيونية الفضائية ، لتكتشف صناعة السينما أنها قد أهملت زبونها الحقيقى ، وفقدت بعده زبونها العابر! ومع ذلك فانهم مايزالون يحدثونك اليوم عن مستقبل الصناعة من خلال عرض الأفلام المصرية فى قنوات " **الدفع مقابل المشاهدة**" أو على الإنترنيت ، مثلما تحدث قبل سنوات قلائل بعض رجال الأموال الذين أوهمونا أنهم جاءوا لإنقاذ صناعة السينما بتصدير الأفلام المصرية إلى أوروبا ، بنفس رؤيتهم لصناعة السجاد والسيراميك !

وإذا كان إصلاح حال السينما المصرية مرهوناً بذلك التحالف الغامض بين الحكومة ورجال الأموال ، وانتظارنا لأن تدرك " الدولة" مسئوليتها التى لايبدو فى الأفق أنها سوف تدركها (وكيف تدركها والتيار السائد يؤكد أن " القافلة" تنبح والكلاب تسير "؟!) **فان الأمر سوف يسير من سئ إلى أسوأ** ، وهنا لايتبقى لنا إلا أن نتساءل حول دور نقابة السينمائيين الذين ينبغى عليهم أن يعوا حجم الهول الذى ينتظرهم ، كما ينتظر الأجيال القادمة من السينمائيين " الشبان" الذين تدركهم الكهولة قبل أن يصنعوا فيلماً واحداً . لكن واقع الحال يشير إلى أن الطوفان لايدع لأحدهم فرصة إلا للبحث عن خلاص فردى هنا أو هناك ، وهو مايجعل تشاؤمنا حول مستقبل هذه الصناعة وهذا الفن أكثر عمقاً ومرارة ... ومرة أخرى ، **حيث لاتكون هناك إمكانية لتحقيق الحلم بانقاذ صناعتنا السينمائية ، فلامكان إلا لمزيد من الكوابيس!**



مشكلتنا الدائمة والمتوطنة

استجاب وزير الثقافة " فاروق حسنى" لإقتراح عرض عليه فتبنى الدعوة لعقد مؤتمر عام للمثقفين المصريين ، بمختلف تياراتهم واتجاهاتهم ومدارسهم ، للحوار حول قضايا ومشاكل العمل الثقافى ، على صعيد المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية ، من خلال توافق عام ، حول استراتيجية للعمل الثقافى ، تستجيب لحاجات المجتمع المصرى الملحة !

وانعقاد المؤتمر بدعوة من وزارة الثقافة ، لاينفى عنه صفته الشعبية ولايشكل أى خطر على استقلالية قراراته ، ليس فقط لأنه ينعقد استجابة لاقتراح جاء من بين صفوف المجتمع المدنى ، ولم يأت من الوزير ، أو لأن اللجنة التحضيرية التى شكلت لتنظيمه تضم عددا من المثقفين البارزين ذوى المكانة الذين لايشك أحد فى استقلالية آرائهم ، ولكن كذلك لأن عضويته مفتوحة ، ومتاحة لكل الراغبين فى مناقشة الشأن الثقافى ، وتقع على عاتقهم مسئولية ضمان وصيانة حرية المناقشة ، حول القضايا التى ستثار فى المؤتمر ، بالمشاركة ، وبالتزام بتقاليد الحوار ، واحترام حق الاختلاف..

وانعقاد المؤتمر بهذه الصورة ، لايصادر حق المثقفين ، أو أية مجموعة منهم ، فى أن يعقدوا مؤتمرات أخرى ، مكملة له ، أو تالية ، تناقش قضايا لم يناقشها المؤتمر ، حيث تتهيأ الظروف التى تسمح بذلك، ومن بينها التوصل إلى صيغ تسمح بتأسيس وتنشيط منظمات المجتمع المدنى التى تعمل فى المجال الثقافى ، وإزالة مايواجهها من عقبات قانونية أو عرفية ، حتى تستطيع أن تقوم بدورها الاجتماعى بفاعلية ، وتتغلب على حالة التشرذم والتفكك التى قللت من تأثير جماعة المثقفين فى الحياة العامة.

وإذا كان من الوارد ، أن تأتى الدعوة لانعقاد المؤتمرات من القاعدة ، ومن الفئات الاجتماعية التى يعنيها أمرها ، فمن الضرورى أحيانا ألا تقتصر هذه المؤتمرات على أصحاب الشأن وحدهم ، إذ من الوارد ، بل ومن المهم أحيانا ، أن تضم المؤتمرات فرقاء متعددين يهتمون بقضية واحدة، ويسعون للتوافق بشأنها، وهو مايتحقق فى مشروع مؤتمر المثقفين الذى يسعى لكى يكون بوتقة للحوار بين المؤسسات الحكومية العاملة فى مجال الثقافة ، والتى لاتقتصر على وزارة الثقافة ، بل تضم وزارات وهيئات عامة أخرى ، من التربية والتعليم إلى الاعلام ومن الأوقاف إلى الخارجية ومن الجامعات إلى مجلس الشعب حتى لاتتكرر جهودها ، أو تتضارب ، أو تقضى احداها على ماتنجزه الأخرى ، وأن يكون كذلك بوتقه للحوار بين هذه المؤسسات الحكومية ، وبين منظمات المجتمع المدنى ذات الصلة بالثقافة ، أو التى تدخل الثقافة بين اهتماماتها ، ومن بينها الأحزاب السياسية والنقابات التى ينطوى فى ظلها المثقفين مثل اتحاد الكتاب والنقابات الفنية فضلاً عن الجمعيات الأدبية والفكرية ومنظمات حقوق الانسان ، ومراكز البحوث .. الخ

وأسوأ مايمكن أن يتعرض له المؤتمر هو أن ينشب الخلاف حول الجهة التى لها حق تنظيمه والدعوة إليه ، فنقف أمام الشكل ونتجاهل المضمون ، فى حين أن انعقاد المؤتمر فى حد ذاته ، ونجاحه ، يمكن أن يكون بداية لتاريخ جديد للعمل المشترك بين المثقفين المصريين ، الذين يعانون من حالة تشرذم دائمة ، ومن عجز متواصل عن إحياء قدرتهم على العمل الجمعى ، وهو فى كل الأحوال خطوة على طريق طويل ، من المهم أن نبدأ بها ، ومن الوارد أن تتطور ، وأن يتخذ المؤتمر ذاته ، قرارات تحوله إلى آلية تظل قائمة ، وتنعقد بشكل دورى ، وتتشكل له أمانة دائمة ، تدعو إليه فى كل دورة انعقاد ، وتحدد الموضوعات التى يبحثها ..

مشكلتنا الدائمة والمتوطنة ، هى أننا على صعيد الأمة والوطن والمجتمع ، نعجز دائما عن أن نعمل معا ، فى خدمة الأهداف التى لاخلاف بيننا عليها ، ونعجز عن تحديد النقاط التى نختلف فيها معاً ، تحديداً دقيقاً على نحو يسمح لنا بادارة الحوار حولها ، فنحن نعجز - على الصعيد القومى - عن تحديد حد أدنى مشترك يجمع الأمة كلها للتوصل إلى حل مقبول للصراع العربى الإسرائيلى ، وتعجز أحزابنا - على الصعيد المحلى - عن التوصل لأى درجة من التنسيق فيما بينها للتوصل إلى إصلاح سياسى ودستورى جذرى ، ويصعب علينا أن نتبين الاتجاهات داخل أى مجتمع عربى ، بسبب ضعف الرأى العام ، وافتقاده للدرجة الكافية من النضوج التى تمكنه من التمييز بين الصواب والخطأ ، وبين الشخصى والموضوعى ، على نحو لايمكن الاطمئنان معه إلى صواب اختياراته السياسية ، بما فى ذلك نتائج الانتخابات العامة ، حتى لو تمت بنزاهة كاملة!

مؤتمر المثقفين تجربة بالغة الأهمية ، تتطلب حواراً رشيداً ومسئولا ويستهدف المصلحة العامة ، ربما يكون بداية لمؤتمرات مماثلة ، فى شئون لاتقل عن الثقافة أهمية ،إذا خلصت النوايا ، وتجنب المؤتمر شر الذين لايستشعرون خطر أن يظل المصريون مجرد أفراد ، لا توجد بينهم جماعة حية ، وقادرة على الحركة ، وعلى الحوار مع غيرها ، وعلى احترام حق الخلاف !

وربنا يستر

صلاح عيسى

إلحق يا بابا .. قبضوا على جاسوس بيشتغل لحساب إسرائيل!

هايل .. عقبال الجواسيس الرسميين كمان!

التطبيع الرسمي في وزارات الزراعة و البترول والصناعة



د. رمزي زكي . . . وداعا